موجز
التاريخ الأميركي

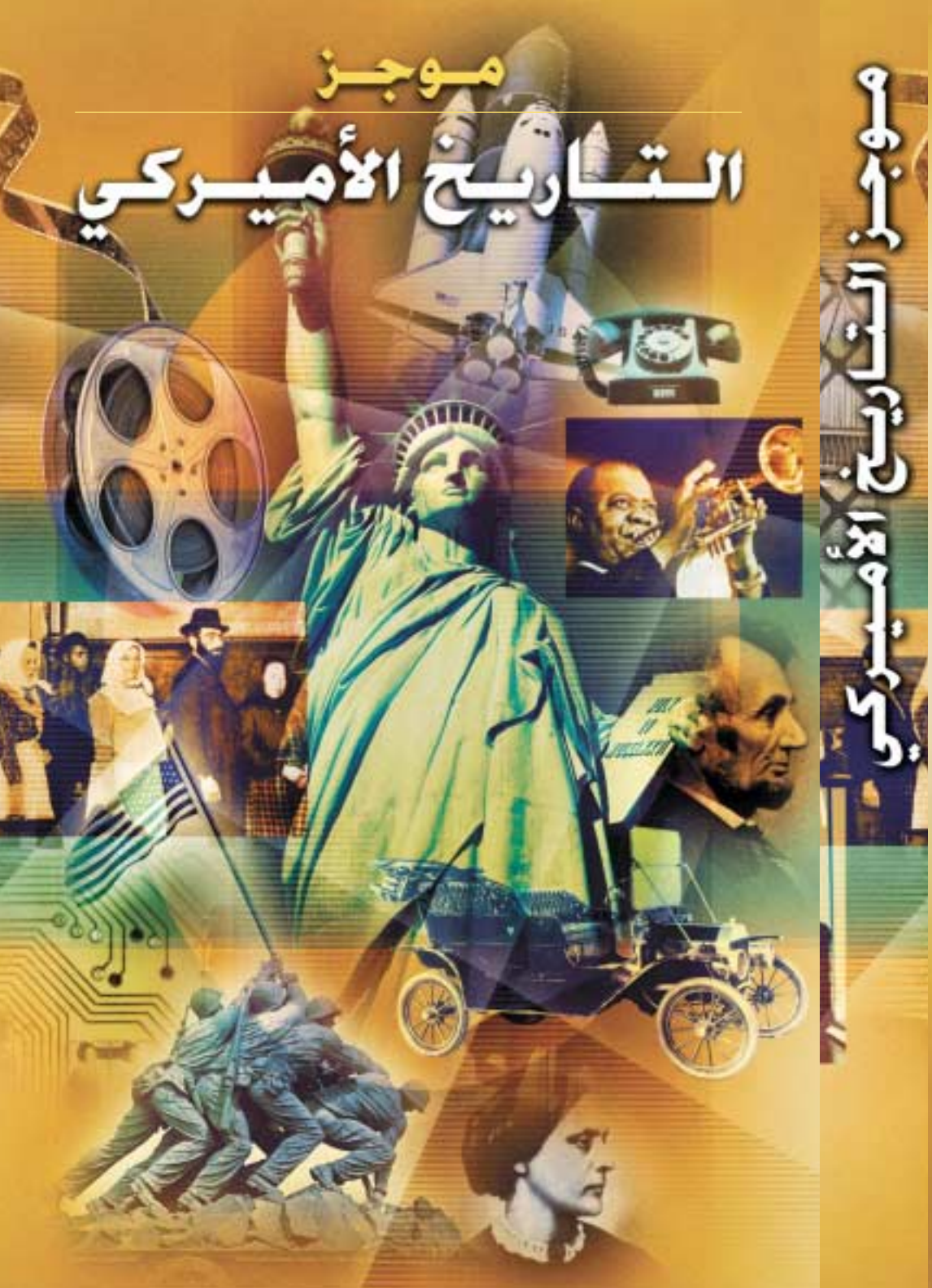

موجز التاريخ الأميركي

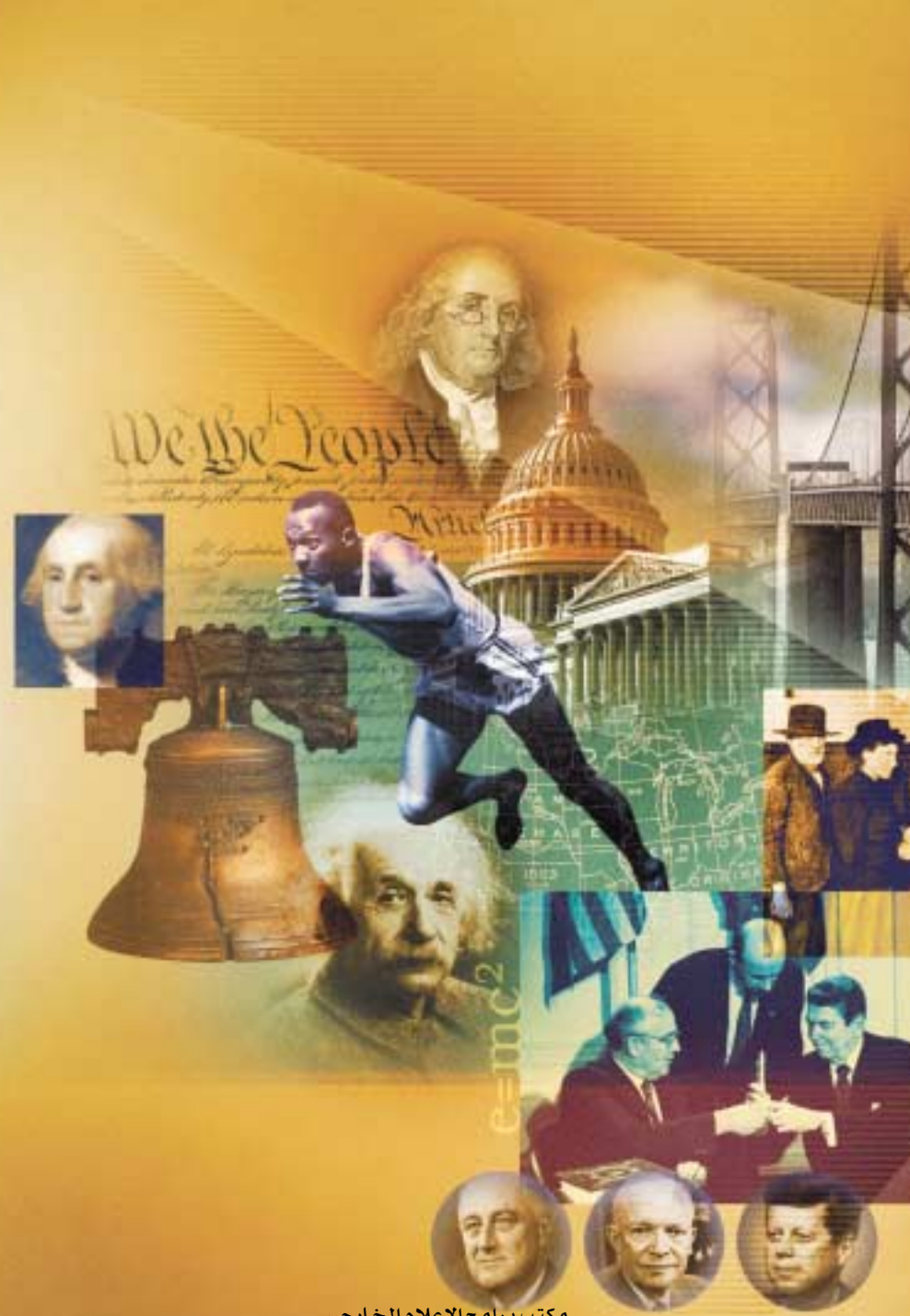

مكتب برامج الإعلام الخارجي

Bureau of International Information Programs
U.S. Department of State
http://usinfo.state.gov/
2006

موجز

التاريخ الأميركي

مكتب برامج الإعلام الخارجي

Bureau of International Information Programs
U.S. Department of State
http://usinfo.state.gov/
2006

موجز

التاريخ الأميركي

المحتويات

الفصل الأول: **بدايات أميركا** 4

الفصل الثاني: **فترة الإستعمار** 22

الفصل الثالث: **الطريق إلى الإستقلال** 50

الفصل الرابع: **تشكيل حكومة قومية** 66

الفصل الخامس: **التوسع نحو الغرب والفوارق الإقليمية** 110

الفصل السادس: **النزاعات الإقليمية** 128

الفصل السابع: **الحرب الأهلية وإعادة الإعمار** 140

الفصل الثامن: **النمو والتحول** 154

الفصل التاسع: **الإستياء والإصلاح**..... 188

الفصل العاشر: **الحرب، والإزدهار، والكساد**..... 202

الفصل الحادي عشر: **العقد الجديد والحرب العالمية الثانية** 212

الفصل الثاني عشر: **أميركا ما بعد الحرب** 256

الفصل الثالث عشر: **عقود التغيير ١٩٦٠-١٩٨٠**..... 274

الفصل الرابع عشر: **المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد** 304

الفصل الخامس عشر: **جسر إلى القرن الحادي والعشرين** 320

الفصل الأول

1

بدايات أميركا

مستعمرة ميسا فيردي في
ولاية كولورادو، القرن الـ١٣

"لم تتفق السماء والأرض قبلاً أحسن من اتفاقهما على إنشاء هذا المكان مسكنا للإنسان."

جون سميث،
مؤسس مدينة جيمستاون، ١٦٠٧

الأميركيون الأوائل

في ذروة العصر الجليدي، بين عام ٣٤,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ قبل الميلاد، كان الكثير من مياه الكرة الأرضية حبيسا في صفائح قارية شاسعة من الجليد، وكانت النتيجة أن مستوى سطح بحر برينغ كان أدنى بمئات الأمتار من مستواه الحالي، وظهور جسر بري، عرف باسم برِنغيا، بين آسيا وأميركا الشمالية. ومن المعتقد أن عرض جسر برنغيا كان في أوجه يقرب من ١,٥٠٠ كيلومتر. وكان يتألف من سهول من التندرا، أو منطقة شبه قطبية رطبة خالية من الشجر تكسوها الأعشاب والنباتات، وتجتذب الحيوانات الكبيرة التي كان يصطادها الإنسان ليقتات بلحومها من أجل البقاء.

ومن شبه المؤكد أن أول البشر الذين وصلوا إلى شمال أميركا لم يدركوا أنهم عبروا إلى قارة جديدة. إذ كانوا يتعقبون الطرائد، كما كان يفعل أجدادهم منذ آلاف السنين على طول ساحل سيبيريا، ومن ثم عبروا الجسر البري.

وعقب بلوغهم ألاسكا، استغرقت أولئك الأميركيين الشماليين الأوائل آلافاً أخرى من السنين لشق طريقهم عبر الفجوات بين جبال الجليد الهائلة زاحفين جنوبا إلى ما يُعرف اليوم بالولايات المتحدة. وإذ يتواصل العثور على دلائل تشير إلى وجود الحياة المبكرة في أميركا

الشمالية، لا يوجد هناك غير القليل من الدلائل التي تشير بصورة موثوقة إلى وجود تلك الحياة قبل ١٢,٠٠٠ عام قبل الميلاد. فمن المحتمل، على سبيل المثال، أن يعود تاريخ موقع لمراقبة الصيد البري، اكتُشف مؤخرا في شمال ألاسكا، إلى ذلك التاريخ تقريباً. كما يمكن أن تشير إلى ذلك رؤوس رِماح وأدوات مصنوعة بدقة اكتُشفت بالقرب من كلوفيس في ولاية نيومكسيكو.

وقد عُثر على أدوات مماثلة من صنع الإنسان في مواقع عبر شمال أميركا وجنوبها تدل على أن الحياة الإنسانية ربما كانت قد استقرت بصورة ثابتة في مساحات واسعة من النصف الغربي للكرة الأرضية في وقت من الأوقات قبل العام ١٠,٠٠٠ قبل الميلاد.

حوالي ذلك الوقت، بدأت حيوانات الماموث (نوع من الأفيال الضخمة) في الانقراض ليحل محلها الثور البري الأميركي (البَيْسون) كمصدر رئيسي للغذاء والجلد للأميركيين الشماليين الأوائل. وبمرور الزمن، ومع الانقراض المتواصل لأنواع أخرى من الطرائد الكبيرة الحجم، سواء أكان ذلك بسبب الإفراط في صيدها أو لأسباب طبيعية، ازدادت أهمية النباتات والثمار العنبية والبذور ضمن النظام الغذائي للأميركيين الأوائل. وتدريجياً، بدأ البحث عن الطعام وجمعه، وجرت المحاولات الأولى لممارسة الزراعة البدائية. وكان الأميركيون الأصليون القاطنون في أواسط ما يعرف الآن بالمكسيك روّاد هذه المحاولات، ففتحوا الطريق وزرعوا الذرة والكوسا والفاصوليا، ربما في وقت مبكر يعود إلى حوالي العام ٨,٠٠٠ قبل الميلاد. وأخذت هذه المعارف تنتشر ببطء باتجاه الشمال.

بحلول العام ٣,٠٠٠ قبل الميلاد، بدأت زراعة نوع بدائي من الذرة في أودية الأنهر في ولايتي نيومكسيكو وأريزونا. ثم بدأت تظهر الدلائل الأولى على الرّي، وبحلول العام ٣٠٠ قبل الميلاد، ظهرت بواكير الحياة القروية الأولى.

ومع إطلالة القرون الأولى للميلاد، كانت قبائل الهوهوكم تعيش في مستوطنات بقرب ما يعرف الآن بمدينة فينيكس، بولاية أريزونا، حيث بنوا ملاعب للكرة وهضابا وروابي تشبه الأهرامات، تذكّرنا بتلك الموجودة في المكسيك، إضافة إلى أقنية المياه وشبكات ريّ الأراضي.

بناة الرّوابي وقرى الويبلو

غالبا ما تُدعى المجموعة الأولى من الأميركيين الأصليين الذين قاموا ببناء الهضاب، أو الروابي الركامية، في ما يعرف اليوم بالولايات المتحدة، بقبائل "أَدِينان." فقد بدأت تلك الجماعات من الأميركيين الأوائل في حوالي العام ٦٠٠ قبل الميلاد، ببناء المدافن الترابية لموتاها، وفي إقامة التحصينات. واتخذ بعض الروابي والرجوم في تلك الحقبة أشكال الطيور والأفاعي التي خدمت، على الأرجح، أغراضاً دينية لم تُعرف تماما حتى الآن.

ويبدو أن جماعات "الأدينان" إما أن تكون قد انصهرت وذابت في الجماعات المختلفة الأخرى التي حلت محلها، أو شرّدتها تلك الجماعات التي عُرفت بمجملها "بالهُوبْوليَنْز". وقد عُثر على أحد أهم مراكز حضارتها في جنوب ولاية أوهايو حيث لا زال بالإمكان مشاهدة بقايا آلاف عديدة من هذه الروابي.

وكان الهوبولينز، الذين يعتقد بأنهم كانوا تجّارا مهرة، يستعملون الأدوات والمواد ويتبادلونهاعبر منطقة واسعة تتجاوز مئات الكيلومترات.

في حوالي عام ٥٠٠ للميلاد، اختفت جماعات الهوبولينز أيضا، وأفسحت المجال تدريجياً لظهور مجموعة واسعة من القبائل عرفت إجمالا بقبائل المسيسيبي، أو حضارة "معابد الروابي." ويعتقد أن مدينة واحدة، هي كاهوكيا، القريبة من كُولِينزفيل بولاية إلينوي، كان يقطنها حوالي ٢٠,٠٠٠ نسمة في ذروة ازدهارها في

أوائل القرن الثاني عشر. انتصبت في وسط المدينة ربوة ترابية ضخمة تشبه هضبة ذات قمة مسطّحة بعلو يبلغ ٣٠ مترا ومساحة تبلغ ٣٧ هكتاراً عند قاعدتها. وعُثر على حوالي ٨٠ رابية أخرى قريبة منها.

اعتمدت مدن مثل كاهوكيا على مزيج من النشاطات التي تشمل الصيد وجمع الغذاء والتجارة والزراعة لغذائها وتمويناتها. وتطورت تلك المدن متأثرة بالمجتمعات المزدهرة في الجنوب، وتحولت إلى مجتمعات أهلية معقدة التركيب تخضع لسلطة تسلسلية هرمية، واتخذت عبيدا أرقاء ومارست عادة تقديم القرابين البشرية.

في حوالي العام ٩٠٠ بدأت قبائل الأَناسازِي، أجداد هنود الهُوبي الحاليين، التي قطنت في ما يعرف الآن بالجنوب الغربي للولايات المتحدة، ببناء قرى من الحجارة والطوب (اللبِن المجفف في الشمس). وفي أحيان كثيرة، جرى تشييد هذه الإنشاءات الفريدة المدهشة التي تشبه الشقق السكنية على واجهات الجرُف الصخرية، وكان أشهرها "قصر الصخرة" في "ميسا يردي" (الهضبة الخضراء) بولاية كولورادو الذي كان يتألف من أكثر من ٢٠٠ غرفة. واحتوى موقع آخر يضم آثار قرية "ويبلو بونيتو" المبنية بمحاذاة نهر شاكو في نيومكسكو، أكثر من ٨٠٠ غرفة.

ربما كان الأكثر ازدهارا وثراء من بين الأميركيين الأصليين السابقين لحقبة كولومبوس هم أولئك الذين عاشوا في الشمال الغربي للمحيط الهادئ، حيث جعلت الوفرة الطبيعية للأسماك والمواد الأولية الموارد الغذائية موجودة بكثرة، وأصبح من الممكن إقامة قرى ثابتة قبل حوالي ١,٠٠٠ سنة قبل الميلاد تقريبا. ويبقى بذخهم في "الوتلاتشز (مهرجان سنوي تقدم فيه الأسماك ولحوم الحيوانات البحرية ويجري تبادل الهدايا) معيارا للإسراف والاحتفالات بالأعياد لا يضاهيه مثيل على الأرجح في التاريخ الأميركي المبكر.

حضارات الأميركيين الأصليين

لم تكن أميركا التي رحّبت بقدوم أول أوروبيين أبداً أرضا مقفرة خالية من السكان. فمن المعتقد الآن أن عدد سكان نصف الكرة الغربي حينذاك، كان يساوي عدد سكان أوروبا الغربية في ذلك الوقت، أي حوالي ٤٠ مليون نسمة.

وتتراوح تقديرات عدد الأميركيين الأصليين الذين قطنوا ما يعرف الآن بالولايات المتحدة في بداية عصر الاستعمار الأوروبي بين مليونين و ١٨ مليون نسمة. ويميل معظم المؤرخين نحو الرقم الأول الأدنى. وأما المؤكد فهو التأثير المدمّر للأمراض التي نقلها الأوروبيون على السكان الأصليين عملياً منذ أول اتصال بهم. وعلى الأخص مرض الجدري الذي قضى على مجتمعات بكاملها، ويُعتقد أنه كان سببا مباشرا للانخفاض المتسارع في أعداد السكان الهنود خلال القرن السادس عشر للميلاد، أكثر مما كانت سببا الحروب والمواجهات المسلحة مع المستوطنين الأوروبيين.

كانت عادات وثقافات الهنود حينذاك متنوعة بصورة استثنائية كما كان متوقعا، إذا أخذنا في الاعتبار اتساع الأرض والبيئات المختلفة العديدة التي تكيّفوا معها. إلا أن التعميم ممكن. فقد جمعت معظم القبائل، وبالأخص تلك التي قطنت المنطقة الشرقية الحرجية والغرب الأوسط، بين أساليب عديدة للحياة، مثل الصيد وجمع الغذاء وزراعة الذُرة ومحاصيل أخرى لتأمين حاجاتها الغذائية. وفي حالات عديدة، كانت المرأة تهتم بشؤون الزراعة وتوزيع المنتجات الغذائية، بينما كان الرجال يمارسون الصيد البري وينشغلون بالحروب. كان المجتمع الأميركي الأصلي في أميركا الشمالية، طبقا لكل الروايات،

مرتبطاً بدرجة وثيقة بالأرض. وكانت علاقته بالأرض والعناصر الطبيعية مندمجة في معتقداته الدينية ومكملة لها. وكانت حياته موجهة بالأساس نحو الجماعة أو العشيرة والمشاركة الحياتية، وكان الأطفال يُعطَون حرية ويلقون تسامحاً أكثر مما في العادات الأوروبية التي سادت.

وعلى الرغم من أن بعض القبائل الأميركية الشمالية طوّر نوعا من الكتابة الهيروغليفية للمحافظة على نصوص معينة، كانت ثقافة الأميركيين الأصليين شفهية أساسا، وأولت قيمة كبيرة لرواية القصص والأحلام. ومن الواضح أن نشاطا تجاريا واسعا كان يتم بين المجموعات المختلفة، ويوجد دليل قوي على أن القبائل المتجاورة كانت تحافظ على علاقات واسعة ورسمية بينها، ودية كانت أو عدائية.

الأوروبيون الأوائل

كان أول الأوروبيين الواصلين إلى أميركا الشمالية، أو على الأقل أول من توفرت لنا أدلة قوية حولهم، من النّروج الإسكندنافيين، الذين رحلوا باتجاه الغرب انطلاقا من جزيرة غرينلاند حيث أسس القائد إريك ذي رد (إريك الأحمر) مستوطنة حوالي العام ٩٨٥. ويُعتقد أن ابنه لِي استكشف في العام ١,٠٠١ الساحل الشمالي الشرقي لما يعرف الآن بكندا، وأمضى فصل شتاء واحد هناك، على الأقل.

وفي حين أن الحكايات البطوليه عن الإسكندنافيين توحي بأن البحارة (الفايكنغ) الإسكندنافيين استكشفوا ساحل الأطلسي لأميركا الشمالية، وصولا إلى جزر الباهاما، تبقى هذه الادعاءات بدون أدلة وإثبات. إلا أنه تم في عام ١٩٦٣ اكتشاف آثار بعض مساكن الإسكندنافيين التي يعود تاريخ بنائها إلى تلك الفترة الزمنية في منطقة لانس أو مدوز (خليج المروج) الواقعة في شمال نيوفوندلاند، مما يدعم، على الأقل، صحة بعض الحكايات الإسكندنافية. في عام ١٤٩٧، وبعد خمس سنوات من نزول كريستوفر كولومبوس البر في جزر بحر الكاريبي بحثا عن طريق غربية إلى آسيا، وصل بحار من البندقية يدعى جون كابوت إلى نيوفوندلاند على رأس حملة لحساب ملك بريطانيا. ورغم نسيان رحلته بسرعة، فقد استُغلت هذه الرحلة في وقت لاحق لتوفير أساس للادعاءات البريطانية في ملكية بريطانيا لأراضٍ في أميركا الشمالية. كما مهدت الطريق أيضا أمام الوصول إلى مناطق صيد الأسماك الغنية الواقعة بالقرب من "جورج بانكس التي ما لبث صيادو الأسماك الأوروبيون أن بدأوا ارتيادها بانتظام، وبصورة خاصة البرتغاليون.

لم يشاهد كولومبوس أبدا البر الرئيسي لما سيصبح لاحقا الولايات المتحدة، لكن أولى استكشافات هذا البر انطلقت من المستوطنات الإسبانية التي ساعد كولومبس في تأسيسها. وحصلت أولى الحملات الاستكشافية عام ١٥١٣ عندما نزلت مجموعة من الرجال بقيادة خوان بونسه دي ليون على ساحل فلوريدا قريبا من مدينة سانت أوغستين الحالية.

بعد احتلال المكسيك عام ١٩٢٢، وطّد الإسبان وجودهم في نصف الكرة الغربي. وأضافت الاكتشافات التي حققوها إلى معرفة أوروبا بما يسمى الآن أميركا، التي أخذت اسمها من اسم الرحالة الإيطالي أميريغو سبوتشي، الذي كتب قصصا شعبية شائعة تحدث فيها عن أسفاره إلى "العالم الجديد." وبحلول عام ١٥٢٩، جرى رسم خرائط موثوقة لساحل الأطلسي، من لابرادور إلى تييرا ديل فويغو، رغم أن قرار التخلي نهائياً عن الأمل باكتشاف "ممر شمالي غربيس إلى آسيا سوف يستغرق أكثر من قرن آخر من الزمان.

من بين الاكتشافات الإسبانية المبكرة ذات الأهمية الكبرى كانت تلك التي قام بها هرناندو دي سوتو، الفاتح الإسباني المحنك، الذي رافق

فرانسيسكو بيزارو في فتح البيرو. فقد غادرت حملة دي سوتو هاانا عام ١٥٣٩ ونزلت البر في فلوريدا، فتوزع أفرادها عبر المناطق الجنوبية الشرقية للولايات المتحدة وصولا إلى نهر المسيسيبي بحثا عن الثروات.

وانطلق رحالة إسباني آخر، يدعى فرانسيسكو اسكويز دي كورونادو، من المكسيك عام ١٥٤٠ بحثا عن "مدن سيبولا السبع" الأسطورية. وأوصلته رحلاته إلى الغراند كانيون (أخدود نهر كولورادو العميق) وكانزاس، غير أنها فشلت في اكتشاف الذهب، أو الكنوز التي سعى إليها رجاله. لكن مجموعته تركت لسكان المنطقة هدية قيّمة، وإن لم تكن مقصودة. فقد هرب عدد كاف من خيوله لتغيير نمط الحياة في منطقة الغريت بلينز، أي السهول الكبرى. وبعد انقضاء عدة أجيال، أصبح الهنود القاطنون في الغريت بلينز أسياد الفروسية وركوب الخيل، مما وسّع بدرجة هائلة مدى ونطاق نشاطاتهم.

وفي حين كانت القوات الإسبانية تندفع باتجاه الشمال، انطلاقا من الجنوب، كان اكتشاف القسم الشمالي من الولايات المتحدة الحالية يتم بطيئا من خلال رحلات رجال مثل جيوفاني دا رزانو، وهو قبطان من فلورنسا، أبحر لحساب الفرنسيين ونزل البر في نورث كارولينا عام ١٥٢٤، ثم أبحر باتجاه الشمال على طول الساحل الأطلسي متجاوزا ما أصبح الآن ميناء نيويورك.

وبعد عقد واحد من الزمن، انطلق الفرنسي جاك كارتييه بسفينته يحدوه الأمل، مثل غيره من الرحالة الأوروبيين الآخرين من قبله، باكتشاف طريق بحري إلى آسيا. وأوجدت الرحلات الاستكشافية التي قام بها كارتييه على امتداد نهر سانت لورنس أسس الادعاءات الفرنسية بملكية أميركا الشمالية، التي ظلت قائمة حتى عام ١٧٦٣. حاول البروتستانت الهوغونوت الفرنسيون، على أثر انهيار مستعمرتهم الأولى في كويبك عام ١٥٤٠، الاستيطان في الساحل الشمالي لفلوريدا. إلا أن القوات الإسبانية دمّرت المستعمرة عام ١٥٦٥ معتبرة أن وجود الفرنسيين يهدد التجارة الإسبانية على طول ساحل خليج غَلف ستريم. ومن سخرية القدر أن قائد القوات الإسبانية، بيدرو مينيندِز، أنشأ بعد فترة قصيرة من ذلك، بلدة سانت أوغستين التي لا تبعد كثيرا عن المستعمرة الفرنسية التي دمرها. وكانت هذه المدينة أول مستعمرة أوروبية دائمة في ما سيصبح لاحقاً الولايات المتحدة.

أثارت الثروات العظيمة التي انهمرت على الخزينة الإسبانية من المستعمرات في المكسيك ومنطقة بحر الكاريبي وبيرو اهتماما عظيما لدى القوى الأوربية الأخرى. وبدأت دول بحرية ناشئة مثل إنجلترا، التي شجعتها جزئيا غارات فرانسيس دريك الناجحة على السفن الإسبانية التي تنقل الكنوز، تبدي اهتماما جدّيا بالعالم الجديد. وفي عام ١٥٧٨ حصل همفري غيلبرت، مؤلف أطروحة علمية حول البحث عن الممر الشمالي الغربي، على براءة امتياز من الملكة اليزابيث لاستعمار "أراضي الهمج الكفار" في العالم الجديد، التي لم تكن دول أوربية أخرى قد طالبت بها بعد. ولم يباشر غيلبرت جهوده إلا بعد مرور خمس سنوات. وبعد أن فُقد أثره في عرض البحر، تولى أخوه غير الشقيق، والتر رالي، قيادة الحملة.

في عام ١٥٨٥ قام رالي بتأسيس أول مستعمرة بريطانية في أميركا الشمالية في جزيرة رُوَانوك القريبة من ساحل نورث كارولينا. وهُجرت هذه المستعمرة لاحقا وفشلت أيضا محاولة ثانية جرت بعد سنتين لتأسيس مستعمرة بريطانية. ولم يحاول البريطانيون من جديد إلا بعد ٢٠ عاما. ونجحت المحاولة هذه المرة وقامت المستعمرة في جيمستاون عام ١٦٠٧، ودخلت أميركا الشمالية في عصر جديد.

المستوطنات الأولى

شهدت السنوات الأولى من القرن السابع عشر بداية موجة عظيمة من الهجرة من أوروبا إلى أميركا الشمالية. ونمت هذه الحركة عبر ما يزيد عن ثلاثة قرون من تقاطر ضئيل لبضع مئات من المستعمرين الإنجليز، إلى طوفان من ملايين القادمين الجدد. وبنى هؤلاء حضارة جديدة على القسم الشمالي من القارة تدفعهم حوافز قوية ومتنوعة.

وعبر أوائل الإنجليز المهاجرين إلى ما يعرف الآن بالولايات المتحدة، المحيط الأطلسي بعد أن كانت قد تأسست مستعمرات إسبانية مزدهرة في المكسيك وجزر الهند الغربية وأميركا الجنوبية. وهم مثل بقية النازحين الأوائل إلى العالم الجديد، جاؤوا على متن سفن صغيرة مزدحمة بالمسافرين. وعاشوا خلال الرحلات التي كانت تستغرق ما بين ستة أسابع واثني عشر أسبوعا على نزر قليل من الطعام. ومات العديد منهم بسبب المرض، كما أن السفن كثيراً ما كانت تتحطم بسبب العواصف، وكان بعض منها يضيع في البحر.

غادر معظم المهاجرين الأوروبيين أوطانهم هربا من الاضطهاد السياسي، وسعيا وراء حرية ممارسة معتقداتهم الدينية، أو العثور على فرص عمل حُرموا من الحصول عليها في أوطانهم الأصلية. إذ كانت قد اجتاحت أزمات اقتصادية إنجلترا بين عام ١٦٢٠ وعام ١٦٣٥ ولم يجد الكثيرون عملا أو وظيفة، ولم يستطع حتى أصحاب الحرف المهرة من تأمين ما يزيد عن كفاف عيشهم. وزاد شحّ المحاصيل الزراعية الضيق الذي كان يعاني منه الناس. وعلاوة على ذلك، أوجدت الثورة التجارية صناعة نسيج ناشئة، احتاجت إلى إمدادات متزايدة باستمرار من الصوف لإبقاء الأنوال عاملة. فطوّق أصحاب الأراضي مزارعهم بالأسيجة، وطردوا منها الفلاحين للاستفادة منها في تربية الأغنام. وأصبح التوسع الاستعماري مخرجا لهؤلاء الفلاحين المهجّرين.

كان أول ما شاهده المستعمرون في الأرض الجديدة مشاهد الغابات الكثيفة. ولولا المساعدة التي قدمها إليهم الهنود الودودون، لما تمكّن هؤلاء المستوطنون، على الأرجح، من البقاء على قيد الحياة. فقد علّمهم الهنود أساليب زراعة النباتات المحلية مثل القرع والكوسا والفاصوليا والذرة. وعلاوة على ذلك، وفّرت الغابات الشاسعة الممتدة على طول ٢,١٠٠ كيلومتر على الساحل الشرقي مصدراً غنياً لصيد الحيوانات وجمع الحطب. كما وفرت مواد أولية كثيرة استعملت لبناء المساكن وصنع الأثاث وبناء السفن ومنتجات مربحة للتصدير.

مع أن الطبيعة منحت القارة الجديدة خيرات استثنائية، لكن التجارة مع أوروبا ظلت حيوية بالنسبة لشراء مواد لم يتمكن المستوطنون من إنتاجها. وخدم الساحل المهاجرين بصورة جيدة. فقد انتشرت على امتداد الساحل خلجان وموانئ عديدة. وافتقرت منطقتان فقط إلى الموانئ الصالحة لرسو السفن العابرة للمحيطات، هما نورث كارولينا وجنوب نيوجيرسي.

ربطت أنهر عظيمة، مثل كِنيبِك وهدسون وديلاوير وسَسْكيهانا وپوتوماك، وغيرها كثير، بين الأراضي الواقعة بين الساحل وجبال أبلاشيان والبحر. إلا أن نهرا واحدا فقط، وهو نهر سان لورنس الذي كان الفرنسيون يسيطرون عليه في كندا، وفّر ممرا مائيا إلى البحيرات الكبرى وإلى قلب القارة. ووقفت الغابات الكثيفة ومقاومة بعض القبائل الهندية والحاجز الهائل من جبال أبلاشيان عائقا لم يشجع الاستيطان إلى أبعد من السهل الساحلي. ولم يغامر إلا صيادو حيوانات الفراء والتجار في الدخول إلى البراري. وأنشأ المستعمرون مستوطناتهم بشكل متراصّ على امتداد الساحل خلال المائة سنة الأولى.

دفعت الاعتبارات السياسية العديد من الناس إلى الانتقال إلى أميركا. ففي الثلاثينات من القرن السادس عشر، كان الحكم الاستبدادي للملك تشارلز الأول في إنجلترا الحافز على الهجرة . ودفعت الثورة التي تلت ذلك، وانتصار خصوم الملك تشارلز بقيادة أوليفر كرومويل في عام ١٦٤٠ العديد من الفرسان، أي "رجال الملكس، إلى حط رحالهم في فرجينيا. وفي المناطق الأوروبية الناطقة باللغة الألمانية، ساعدت السياسات الظالمة للعديد من الأمراء الصغار، وبالأخص فيما يتعلق بالشؤون الدينية، وكذلك الدمار الواسع الذي خلفته سلسلة طويلة من الحروب في تضخيم حركة الحجرة إلى أميركا في أواخر القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر. واقتضت الرحلة وضع خطط وإجراء تنظيم دقيق لها، بالإضافة إلى تكاليفها ومخاطرها الجمّة. إذ كانت الرحلة تتطلب نقل المستوطنين مسافة خمسة آلاف كيلومتر عبر البحار. واحتاجوا إلى أدوات للطبخ وملابس وبذور وأدوات ومواد بناء ومواش وأسلحة وذخائر. وعلى العكس من السياسات الاستعمارية التي اتبعتها دول أخرى خلال فترات زمنية أخرى، لم تحظ الهجرة من إنجلترا برعاية مباشرة من الحكومة، بل من مجموعات خاصة من الأفراد الذين كان دافعهم الرئيسي تحقيق الأرباح.

جيمستاون

كانت جيمستاون أول مستعمرة بريطانية استقرت في أميركا الشمالية. فبموجب المرسوم الملكي الذي منحه الملك جيمس الأول لشركة فرجينيا (أو لندن)، أبحرت في عام ١٦٠٧ مجموعة ضمت مئة رجل باتجاه خليج تشيزايك. واختارت هذه المجموعة الإقامة في مكان يقع في أعلى مجرى نهر جيمس على مسافة ٦٠ كيلومترا من الخليج لتجنب الصدام مع الإسبان.

هذه المجموعة التي تألفت من أبناء المدن والمغامرين، كان يهمها البحث عن الذهب أكثر من اهتمامها بالزراعة، فلم تكن مؤهلة مزاجياً أو قدرة للبدء بحياة جديدة بالكامل في البراري. وبرز من بين تلك المجموعة الكابتن جون سميث كشخصية مسيطرة. وتمكّن سميث، رغم المشاحنات والجوع والهجمات التي كان يشنها الأميركيون الأصليون، من فرض الانضباط الذي حافظ على تماسك المستعمرة الصغيرة خلال سنتها الأولى.

وفي عام ١٦٠٩ عاد سميت إلى إنجلترا، وفي غيابه سادت الفوضى في المستعمرة وتوفي معظم سكانها نتيجة المرض خلال فصل شتاء ١٦٠٩–١٦١٠ وبقي ٦٠ شخصا فقط من المستوطنين الأوائل الثلاثمئة على قيد الحياة بحلول شهر أيار/مايو ١٦١٠. في تلك السنة بالذات تأسست مدينة هنريكو (رِتْشموند الآن) في منطقة أبعد على مجرى نهر جيمس.

ولكن لم ينقض وقت طويل قبل حصول تطور أحدث ثورة في اقتصاد فرجينيا. ففي عام ١٦١٢ بدأ جون رولف زراعة بذور مهجنة من التبغ المستورد من جزر الهند الغربية مع نباتات محلية، مما أدى إلى إنتاج نوعية جديدة من التبغ استساغها الذوق الأوروبي. ووصلت أول شحنة من هذا التبغ إلى لندن عام ١٦١٤، وخلال عقد واحد أصبح محصول التبغ أهم مصدر للدخل في فرجينيا.

غير أن الازدهار لم يتحقق بسرعة، وبقيت معدلات الوفيات الناتجة عن الأمراض وهجمات الهنود عالية جداً. ومع أنه هاجر بين عام ١٦٠٧ وعام ١٦٢٤ حوالي ١٤,٠٠٠ نسمة إلى المستعمرة، فلم يبقَ فيها بحلول عام ١٦٢٤ سوى ١,١٣٢ نسمة. وبناء على توصية قدمتها لجنة ملكية، أمر الملك بحل شركة فرجينيا وجعل فرجينيا مستعمرة تابعة للملك في تلك السنة.

مساتشوستس

خلال الاضطرابات الدينية في القرن السادس عشر، حاولت مجموعة من الرجال والنساء عُرفوا باسم البيوريتانيين (المتطهرون البروتستانت) إصلاح كنيسة إنجلترا الرسمية من الداخل. فطالبت المجموعة بشكل أساسي باتباع طقوس وهيكلية الكنيسة البروتستانتية الكالينية (نسبة إلى عالم اللاهوت الفرنسي جون كالين في القرن السادس عشر) الأبسط في الصلوات والعبادة بدل طقوس وهيكلية الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فهددت أفكارهم الإصلاحية بانقسام الشعب والقضاء على السلطة الملكية نتيجة لتقويض وحدة كنيسة الدولة الرسمية.

وفي عام ١٦٠٧ غادرت مجموعة صغيرة من الانفصاليين، وهي طائفة متطرفة من البيوريتانيين الذين لم يؤمنوا بإمكانية إصلاح الكنيسة الرسمية، إلى لايدن بهولندا، حيث منحتهم الدولة الهولندية حق اللجوء. غير أن الهولنديين الكالفينيين قيدوا نشاطات أفراد هذه المجموعة وحصروها بصورة رئيسية في أعمال يدوية مقابل أجور متدنية. فلم يرض بعض أفراد هذه الطائفة عن هذا التمييز وقرروا الهجرة إلى العالم الجديد.

وفي عام ١٦٢٠ حصلت مجموعة من البيوريتانيين في لايدن من شركة فرجينيا على ترخيص بامتلاك الأرض. وأبحرت المجموعة التي بلغ عدد أفرادها ١٠١ على متن سفينة ماي فلاور باتجاه فرجينيا. إلا أن عاصفة دفعت السفية بعيدا باتجاه الشمال، فنزلوا اليابسة في نيو إنغلاند عند (رأس) كيب كود. ومعتقدين بأنهم أصبحوا خارج سلطة أي حكومة نظامية، وضع الرجال ميثاقاً رسميا ينص على "التقيد بالقوانين المنصفة والمتساوية" التي يضعها الزعماء الذين يختارونهم. وعُرف هذا الاتفاق "بميثاق ماي فلاور".

في كانون الأول/ديسمبر، وصلت السفينة ماي فلاور إلى ميناء بليموث وباشر هؤلاء المستوطنون الأوائل بناء مستوطنتهم خلال فصل الشتاء. وتوفي نصف المستوطنين تقريبا بفعل عوامل الطقس والمرض، لكن قبيلة الهنود المجاورة، وامبانواغ، زودتهم بالمعرفة التي سوف تساعدهم على البقاء والاستدامة، وهي كيفية زراعة الذرة. وبحلول فصل الخريف التالي، أصبح لدى هؤلاء المستوطنين محصول وافر من الذرة، ولهم تجارة متنامية تعتمد على الفراء والأخشاب.

في العام ١٦٣٠ وصلت موجة جديدة من المهاجرين إلى شواطئ خليج مساتشوستس وهي تحمل مرسوما من الملك تشارلز الأول يمنحها حق تأسيس مستعمرة. وكان معظم المهاجرين من البيوريتانيين الذين مُنعوا من ممارسة طقوسهم الدينية في إنجلترا. وشجعهم زعيمهم جون وِنثروب على تأسيس "مدينة على تلة" في العالم الجديد، أي مكان يستطيعون فيه العيش وفق تقيد صارم بمعتقداتهم الدينية وضرب المثال النموذجي للعالم المسيحي بأسره.

ولعبت مستعمرة خليج مساتشوستس باي دورا ذا شأن في تطور منطقة نيو إنغلاند بكاملها.

ويعود ذلك في جزء منه، لكون ونثروب وزملائه من البيوريتانيين قد تمكنوا من أن يحملوا معهم مرسومهم الخاص. وهكذا أصبحت سلطة حكم المستعمرة قائمة في مساتشوستس وليس في إنجلترا.

وقد نص المرسوم على تركيز السلطة في المحكمة العامة المكونة من "رجال أحرار" يفترض فيهم أن يكونوا من طائفة البيوريتانيين أو الأبرشانيين (أتباع الكنيسة المستقلة). وضَمِن هذا الشرط بقاء طائفة البيوريتانيين السلطة السياسية المسيطرة بالإضافة إلى السلطة الدينية في المستعمرة. وانتخبت المحكمة العامة

جون ونثروب حاكما للمستعمرة، وبقي في هذا المنصب خلال معظم سنوات الجيل التالي.

لم يعجب الحكم التقليدي المتصلب القائم على صحة الاعتقاد كل الناس. وكان روجر وليامز أول من تحدى علانية سلطة المحكمة العامة، إذ اعترض على استيلاء المستعمرة على أراض هندية، وطالب بفصل الدين عن الدولة. وتحدّت معارضة أخرى، تدعى آن هَتشينسون، المبادئ الأساسية للاهوت البيوريتاني، فنُفي الاثنان مع اتباعهما إلى خارج المستعمرة.

في عام ١٦٣٦ اشترى وليامز أرضا من هنود قبيلة نارغانسِت في ما يعرف الآن بمدينة بروفيدانس، بولاية رودآيلاند. وفي عام ١٦٤٤ منحه البرلمان الإنجليزي الخاضع لسيطرة البيوريتانيين والمتعاطف معهم، المرسوم الذي تمّ بموجه تأسيس رود آيلاند كمستعمرة متميزة يُمارَس فيها مبدأ الفصل التام بين الدين والدولة، وحرية الممارسات الدينية.

لم يكن الذين عُرفوا بالهراطقة، من أمثال وليامز، الوحيدين الذين غادروا مساتشوستس. فما لبث وأن بدأ البيوريتانيون التقليديون أنفسهم في مغادرة مستعمرة خليج مساتشوستس سعيا وراء العيش في أراض أفضل وللحصول على فرص أكبر. اجتذبت أنباء خصوبة وادي نهر كونتيكت، على سبيل المثال، اهتمام مزارعين عانوا من أوقات صعبة في استغلال أراض جدباء. وبحلول أوائل عقد الثلاثينات من القرن السابع عشر، كان العديدون منهم مستعدين لمواجهة خطر هجمات الهنود بغية الحصول على أراضٍ منبسطة ذات تربة كثيفة وغنية. وألغت هذه المجتمعات الأهلية الجديدة في أحيان كثيرة العضوية في الكنيسة كشرط مسبق للتصويت، وبذلك وسّعت حق الانتخاب ليشمل أعدادا متزايدة من الرجال.

في نفس الوقت، بدأت تبرز مستوطنات أخرى على طول سواحل ولايتي نيوهامبشاير ومين مع الازدياد المتواصل في أعداد المهاجرين الذين كانوا يسعون إلى الحرية والأرض التي يقدمهما العالم الجديد على ما يبدو.

هولندا الجديدة (نيو نذرلاند) وماريلاند

في عام ١٦٠٩ قام هنري هدسون، بتكليف من شركة داتش إيست إنديا (شركة الهند الشرقية الهولندية)، باستكشاف المنطقة المحيطة بما أصبح الآن مدينة نيويورك والنهر الذي يحمل اسمه، حتى نقطة ربما تقع حاليا شمال مدينة ألباني، عاصمة ولاية نيويورك اليوم. وأرست الرحلات الهولندية اللاحقة الأساس لتملك الهولنديين الأرض ونشوء مستوطناتهم الأولى في المنطقة.

وكما كان الوضع مع الفرنسيين في الشمال، تركز اهتمام الهولنديين في بادئ الأمر على تجارة الفراء. ولهذا الغرض، أقاموا علاقات وثيقة مع الشعوب الخمسة لقبائل الإيروكوي التي كانت المفتاح الرئيسي إلى قلب البلاد الذي تأتي منه الفراء. وفي العام ١٦١٧، بنى المستوطنون الهولنديون حصنا عند ملتقى نهري هدسون وموهوك حيث تقع مدينة ألباني اليوم.

بدأت عملية الاستيطان في جزيرة مانهاتن في أوائل العقد الثاني من القرن السابع عشر. ففي عام ١٦٢٤ تمّ شراء الجزيرة من الأميركيين الأصليين المحليين مقابل ٢٤ دولارا، وأطلقوا عليها فوراً اسم نيوأمستردام.

وبغية جذب مستوطنين إلى منطقة نهر هدسون، شجع الهولنديون على إقامة نوع من نظام الأرستقراطية الإقطاعية عرفت باسم نظام "البترون" (لقب مالكي الأراضي في هولندا الجديدة)، وتأسست أولى هذه الإقطاعيات الضخمة عام ١٦٣٠ على امتداد نهر هدسون. وبموجب نظام الملكية الإقطاعية، كان يُمنح أي حامل

سهم في شركة الهند الشرقية الهولندية، أو مالك، يتمكن من اجتذاب ٥٠ شخصاً إلى إقطاعيته خلال أربع سنوات، قطعة أرض مساحتها ٢٥ كيلومترا مربعاً على ضفة النهر، يستغلها بصورة حصرية لصيد السمك والحيوانات البرية ويتمتع بسلطة قضائية ومدنية على الأراضي التابعة لإقطاعيته. وكان عليه أن يزود هو الإقطاعية بالمواشي والأدوات والمباني. وكان مستأجرو الأراضي للزراعة يدفعون إلى السيد المالك إيجارا ويعطونه حق الشفعة في شراء المحاصيل الزراعية الفائضة عن حاجاتهم.

وبعد ثلاث سنوات، حاولت شركة تجارية سويدية ذات ارتباطات مع الهولنديين تأسيس أول مستوطنة لها على ضفاف نهر ديلاوير في نقطة أبعد باتجاه الجنوب. ولكن، نظرا لعدم توفر موارد تعزز مركزها، انصهرت نيوسويدن (السويد الجديدة) تدريجياً في نيونذرلاند (هولندا الجديدة) ثم في بنسلفانيا وديلاوير لاحقا.

في عام ١٦٣٢، حصلت عائلة كالرت الكاثوليكية على مرسوم من الملك تشارلز الأول يمنحها بموجبه قطعة من الأرض تقع شمال نهر بوتوماك عرفت فيما بعد باسم ماريلاند. ولأن المرسوم لم يحرم بصورة واضحة إقامة كنائس غير بروتستانتية، أصبحت المستعمرة ملاذاً للكاثوليك. وتأسست أول مدينة في ماريلاند وحملت اسم سانت ماري عام ١٦٣٤ قريبا من مصب نهر بوتوماك في خليج تشيسابيك.

بالإضافة إلى إنشاء ملاذ للكاثوليك الذين تعرضوا لاضطهادٍ متزايد في إنجلترا الأنغليكانية، اهتمت عائلة كالفرت أيضا بإنشاء ملكيات زراعية مربحة. ولهذا الغرض، وبغية تجنب المشاكل مع الحكومة البريطانية، شجعت أيضا هجرة البروتستانت.

شمل المرسوم الملكي لماريلاند مزيجا من العناصر الإقطاعية والحديثة. فمن جهة، منح عائلة كالفرت سلطة إنشاء ضياع إقطاعية. ومن الجهة الأخرى، لم تكن العائلة تستطيع سن قوانين إلا بعد الحصول على موافقة الرجال الأحرار (أصحاب الأملاك). ووجدت العائلة أنه كان لا بد لها لجذب المستوطنين وتحقيق الأرباح من ممتلكاتهم، من أن تقدم للناس مزارع، وليس فقط إمكانية الاستئجار في الملكيات الزراعية. فكانت النتيجة ازدياد عدد المزارع المستقلة. ثم طالب أصحاب هذه المزارع بأن يكون لهم صوت في إدارة شؤون المستعمرة، واجتمع المجلس التشريعي الأول لماريلاند عام ١٦٣٥.

علاقات سكان المستعمرات مع الهنود الأصليين

بحلول عام ١٦٤٠ كان البريطانيون قد انشأوا مستعمرات على طول ساحل نيو إنغلاند وخليج تشيسابيك. وعاشت ما بين هذه المستعمرات جاليات هولندية والجالية السويدية الصغيرة. وإلى الغرب عاش الأميركيون الأصليون الذين كان يطلق عليهم في ذلك الوقت الهنود.

لم تعد القبائل الهندية الشرقية، التي كانت في بعض الأحيان ودودة أليفة، وأحيانا أخرى عدائية، غريبة على الأوروبيين. ومع أن الأميركيين الأصليين استفادوا من التكنولوجيا والتجارة الجديدة، فقد شكّل المرض والتعطّش لامتلاك الأرض اللذين جاء بهما المستوطنون الأوائل تحديا جدياً لأسلوب حياتهم الراسخ منذ زمن طويل.

في بداية الأمر، وفرت التجارة مع المستوطنين الأوروبيين حسنات عديدة منها السكاكين والفؤوس والأسلحة وأواني الطبخ وصنارات صيد الأسماك وعدد كبير من السلع الأخرى. وتمتّع الهنود الذين مارسوا أولا التجارة بأفضلية ميزتهم على منافسيهم الذين لم يمارسوا التجارة. واستجابة لطلب الأوروبيين، بدأت قبائل مثل قبيلة الإيروكوي

تولي اهتماما أكبر بصيد الطرائد ذات الفراء خلال القرن السابع عشر. وظلت الفراء وجلود الحيوانات مصدرا لتزويد القبائل بموارد شراء سلع من المستعمرات حتى أواخر القرن الثامن عشر.

وشكلت العلاقات الأولى بين المستعمرين والأميركيين الأصليين مزيجاً متقلباً من التعاون والنزاع. فمن جهة، كانت هناك العلاقات النموذجية التي سادت خلال نصف القرن الأول من نشوء بنسلفانيا، ومن جهة أخرى، حصلت سلسلة طويلة من الانتكاسات والمناوشات والحروب التي كانت تؤدي بشكل مؤكد تقريبا إلى هزيمة الهنود وخسارتهم أرضا إضافية إلى المستعمرين.

ثم حصلت أولى الانتفاضات المهمة للأميركيين الأصليين في فرجينيا عام ١٦٢٢، وقتل فيها ٣٤٧ شخصا من البيض، بينهم عدد من المبشّرين الذين قدموا مؤخرا إلى جيمستاون.

وسبب استيطان البيض في منطقة نهر كوناتيكيت اندلاع حرب يكوت عام ١٦٣٧. وفي العام ١٦٧٥ حاول الملك فيليب، ابن زعيم الأميركيين الأصليين الذي وقّع معاهدة السلام الأصلية مع المهاجرين الأوائل عام ١٦٢١، أن يوّحد القبائل في جنوب نيو إنغلاند لمقاومة استمرار الاستيلاء الأوروبي التدريجي على أراضيها. لكن فيليب فقد حياته في هذا النزاع وبيع العديد من الهنود كعبيد.

أدى التدفق المتواصل للمستوطنين إلى مناطق الغابات الداخلية للمستعمرات الشرقية إلى تمزيق حياة الأميركيين الأصليين. ومع اصطياد الأعداد المتزايدة من الطرائد، واجهت القبائل الخيار الصعب بين معاناة الجوع، أو شن الحرب، أو الانتقال والاقتتال مع قبائل أخرى تعيش في الغرب.

وحققت قبيلة إيروكوي، التي كانت تقطن المنطقة الواقعة أسفل بحيرتي أونتاريو وإري في شمال نيويورك وبنسلفانيا، نجاحا أكبر في مقاومة عمليات تقدم الأوروبيين. ففي عام ١٥٧٠ انضمت خمس قبائل لتشكل نظام حكم أممي اعتُبر الأكثر تعقيدا في ذلك الوقت للأميركيين الأصليين، عُرف باسم زهو- دي- نو- ساو- نيس أو رابطة الإيروكوي. وأشرف على إدارة الرابطة مجلس مؤلف من ٥٠ مندوبا من كل قبيلة من "القبائل الخمس." وعالج المجلس المسائل والمشاكل المشتركة بين كافة القبائل، ولكن دون أن يكون له أي دخل في كيفية إدارة القبائل الحرة والمتساوية لشؤونها اليومية. كما لم يُسمح لأي قبيلة بإعلان الحرب وحدها. وشرّع المجلس القوانين الخاصة بالتعامل مع الجرائم كالقتل مثلا.

وشكلت رابطة الإيروكوي سلطة قوية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وتاجرت بالفراء مع البريطانيين وحاربت إلى جانبهم ضد الفرنسيين في حرب السيطرة على أميركا بين عامي ١٧٥٤ و١٧٦٣. ولولا تلك المساعدة لما تمكّن البريطانيون على الأرجح من كسب الحرب.

وظلت رابطة الإيروكوي قوية لحين اندلاع الثورة الأميركية. ففي ذلك الحين، وللمرة الأولى، لم يتمكن المجلس من التوصل إلى قرار جماعي حول الجهة التي يجب مساندتها. فاتخذت القبائل قراراتها الخاصة منفردة، وحارب بعضها مع البريطانيين وبعضها مع المستعمرين، وظلّ بعضها على الحياد. وكانت النتيجة أن حارب الجميع قبيلة الأيروكوي. وكانت الخسائر فادحة، ولم تتمكن الرابطة مطلقاً من استعادة عافيتها.

الجيل الثاني من المستعمرات البريطانية

أدى الصراع الديني والمدني في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر إلى الحد من الهجرة، كما قلّص اهتمام البلد الأم بالمستعمرات الأميركية الناشئة.

ولكي توَّمن قسما من احتياجات الدفاع التي أهملتها إنجلترا، شكلت مستعمرات خليج مساتشوستس وبليموث وكوناتيكت ونيوهيفِن، اتحاد نيو إنغلاند الكونفدرالي عام ١٦٤٣. وكان ذلك أول محاولة من جانب المستعمرين الأوروبيين لإقامة وحدة إقليمية.

يكشف التاريخ المبكر للمستوطنين البريطانيين حصول قدر كبير من النزاعات الدينية والاجتماعية، مع تنافس المجموعات على السلطة والمركز بين بعضها البعض ومع جيرانها. وعانت ماريلاند، على وجه الخصوص، من المنافسات الدينية المريرة التي أصابت إنجلترا خلال عهد حكم أوليفر كروميل. وكان أحد ضحايا تلك التنافسات إلغاء قانون التسامح في عام ١٦٥٠. لكنه أعيد سريعا العمل بهذا القانون مع الحرية الدينية التي ضمنها.

ومع إعادة الملك تشارلز الثاني إلى العرش في إنجلترا في عام ١٦٦٠، وجّه البريطانيون مرة أخرى اهتمامهم نحو أميركا الشمالية. وخلال فترة زمنية قصيرة، تّم إنشاء أولى المستوطنات الأوروبية الرسمية في نورث كارولينا وساوث كارولينا، وطَرْد الهولنديين من نيونذرلاند (هولندا الجديدة).

وتأسست مستعمرات رسمية قانونية جديدة في كل من نيويورك ونيوجيرسي وديلاوير وبنسلفانيا.

كان يحكم المستوطنات الهولندية حكام مستبدون يتم تعيينهم في أوروبا. ومع مرور الزمن، شعر السكان المحليون بأنهم غرباء عن هؤلاء الحكام.

وكانت النتيجة، عندما بدأ المستعمرون البريطانيون يستولون على الممتلكات الهولندية في لونغ آيلاند ومانهاتن، أن الحاكم غير المحبوب فشل في حشد السكان للدفاع عنها. وسقطت نيونذرلاند عام ١٦٦٤. لكن شروط الاستسلام كانت لينة سمحت للمستوطنين الهولنديين بالاحتفاظ بممتلكاتهم وممارسة الطقوس الدينية التي يرغبون بها.

ومنذ الخمسينات من القرن السابع عشر، كان يقطن في منطقة "ألپيمارل ساوند" الساحلية، التي تعرف الآن باسم نورث كارولينا، مستوطنون تقاطروا من فرجينيا. ووصل أول حاكم رسمي عام ١٦٦٤. ولم يتم تأسيس أول مدينة في منطقة ألپيمارل، وهي منطقة نائية حتى يومنا الحاضر، إلا بعد وصول مجموعة من البروتستانت الهوغوينوت الفرنسيين عام ١٧٠٤ إليها.

وفي عام ١٦٧٠ وصل أول المستوطنين القادمين من نيو إنغلاند وجزيرة باربيدوس في بحر الكاريبي، إلى ما يعرف الآن بمدينة تشارلستون بولاية ساوث كارولينا. وتمّ وضع نظام معقد لحكم المستعمرة الجديدة ساهم في إعداده الفيلسوف البريطاني جون لوك. وكانت إحدى الصفات البارزة التي ميزت ذاك النظام، فشل محاولة إنشاء نظام وراثي للنبلاء. ومن النواحي الأقل جاذبية للمستعمرة كانت ممارسة تجارة الرقيق المبكرة بالهنود. ولكن، مع مرور الزمن، أعطت تجارة الأخشاب والأرز وصباغ النيلة المستعمرة قاعدة اقتصادية ذات شأن.

في عام ١٦٨١ مُنح وليام پن، وهو أحد أثرياء طائفة الكويكرز، وصديق للملك تشارلز الثاني، مساحة واسعة من الأرض تقع غرب نهر ديلاوير عرفت بعد ذلك باسم بنسلفانيا. وللمساعدة على الاستيطان فيها جنّد پن بهمّة ونشاط مجموعة من المنشقين الدينيين من إنجلترا والقارة الأوروبية، من طوائف الكويكرز والمينونايت والآمِش والموراڤيين (طائفة بروتستانتية استمدت تعاليمها من المصلح الديني البوهيمي جون هَس في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر) والمعمدانيين.

وعند وصول ن في السنة التالية، كان يوجد هناك مستوطنون هولنديون وسويديون وإنجليز يعيشون على ضفاف نهر ديلاوير. وفي تلك النقطة بالذات أسس پن مدينة فيلادلفيا، "مدينة المحبة الأخوية".

والتزاما منه بتعاليم دينه، جعل بن دافعه الشعور بالمساواة الذي كثيراً ما كان غائباً في المستعمرات الأميركية في ذلك الوقت.

وهكذا مُنحت المرأة حقوقها المدنية في بنسلفانيا قبل وقت طويل من نيلها هذه الحقوق في الأجزاء الأخرى من أميركا. واهتم بن وأعوانه بدرجة كبيرة بعلاقات المستعمرة مع الهنود الذين يقطنون ديلاوير، وتأكد من أنهم يتلقون ثمن الأراضي التي يستوطن فيها الأوروبيون.

ابتدأ الاستيطان في جورجيا عام ١٧٣٢، وكانت تلك آخر مستعمرة من المستعمرات الثلاث عشرة التي تم تأسيسها أولاً. وبفضل موقعها المجاور لفلوريدا الإسبانية، هذا إذا لم تكن في داخل حدود فلوريدا الإسبانية فعلا، فقد اعتبرت المستعمرة منطقة عازلة لمنع التوسع الإسباني. ولكنه كان لهذه المنطقة صفة فريدة أخرى. إذ كان الرجل الذي أُوكلت إليه مهمة إقامة التحصينات في جورجيا، الجنرال جيمس أُوغلثُورب، وكان مُصلحاً اجتماعيا، قد قرر إنشاء ملجأ يستطيع فيه الفقراء والسجناء السابقون الحصول على فرص جديدة للحياة.

المستوطنون والعبيد والخدم

كثيراً ما كان يتأثر رجال ونساء لم يكن لديهم اهتمام كبير في بدء حياة جديدة في أميركا، ويستجيبون لإغراءات الانتقال إلى العالم الجديد التي كان يقوم بالدعاية لها مروّجون ماهرون قادرون على الإقناع. فعلى سبيل المثال، كان وليام ن يعلن بشكل واسع عن الفرص التي تنتظر القادمين الجدد إلى مستعمرة بنسلفانيا. وكان القضاة والمسؤولون عن السجون يعرضون على المحكومين فرصة الهجرة إلى مستعمرات مثل جورجيا بدلا من قضاء مدة العقوبة داخل السجن.

لكن نفرا قليلا فقط من المستعمرين كانوا مقتدرين على تمويل نفقات السفر لهم ولأفراد عائلاتهم لبدء حياة جديدة في الأرض الجديدة. وفي بعض الحالات، كان قباطنة السفن يتلقون مكافآت كبيرة مقابل بيع عقود خدمة إلى مهاجرين فقراء، أطلقت عليهم صفة "خدم بموجب عقود عمل." وكان هؤلاء القباطنة يلجأون إلى كل وسيلة ممكنة بدأً بالوعود السخية ووصولاً إلى الاختطاف الفعلي، كي ينقلوا على متن سفنهم أكبر عدد من الناس يمكن لسفنهم استيعابه.

وفي حالات أخرى، كانت وكالات الاستعمار، مثل شركة فرجينيا، أو شركة خليج مساتشوستس، تسدد نفقات السفر والطعام لهؤلاء العمال. وبالمقابل، كان الخدم يوافقون على توقيع عقود عمل مع تلك الوكالات كعمال متعاقدين لمدد تتراوح بين أربع وسبع سنوات، وكانوا يتحررون بعد انتهاء هذه المدة ويُعطون "مستحقات الحرية" التي كانت تتضمن أحيانا قطعة أرض صغيرة.

ولعل نصف عدد المستوطنين الذين عاشوا في مستعمرات تقع جنوب نيو إنغلاند قدموا إلى أميركا بموجب هذا النظام. وعلى الرغم من أن معظمهم نفّذ بإخلاص شروط عقود الخدمة، فإن بعضهم فرّ من مستخدميهم. ومع ذلك، تمكن الكثيرون في نهاية المطاف من شراء قطع أرض بنوا عليها مساكنهم، إما في المستعمرات التي استوطنوا فيها أصلا أو في مستعمرات مجاورة. ولم تُلصق أية وصمة إجتماعية معيبة بأي أسرة بدأت حياتها في أميركا بموجب هذه العقود الشبيهة بالاسترقاق.

فقد كان لكل مستعمرة نصيبها من القيادات التي أتت أميركا للخدمة بموجب عقود عمل.

كان هناك استثناء واحد مهم لهذا النمط هو العبيد الأفارقة. فقد وصلت أول دفعة من الأرقاء السود إلى فرجينيا عام ١٦١٩ بعد مرور ١٢ سنة فقط على تأسيس جيمستاون. واعتُبر كثير من أولئك العبيد في بادئ الأمر، خدما بموجب عقود عمل يستطيعون نيل حريتهم بعد انتهائها. ولكن، وبحلول الستينات من القرن السابع عشر، ومع ازدياد الطلب على عمال زراعيين للمستعمرات الجنوبية، بدأ نظام الرّق يشدد نيره حول رقابهم، وصار الأفريقيون يُجلبون مقيدين بالأصفاد إلى أميركا في عبودية قسريّة مدى الحياة. ◆

اللغز الدائم لقبيلة أناسازي

تمثل قرى الهنود (الپويپلو)، وبلدات الأجراف الصخرية المبهرة التي قامت على الهضاب المنبسطة وفي والوديان العميقة الوعرة في كولورادو ونيومكسيكو، وشاخت وأثر فيها مرور الزمن، مستوطنات لبعض أقدم سكان أميركا الشمالية، وهم الأناسازي (كلمة بلغة النااهو تعني "القدماء")

فبحلول عام ٥٠٠ للميلاد، أنشأ أفراد قبيلة الأناسازي بعض أوائل هذه القرى في الجنوب الغربي الأميركي، حيث كانوا يمارسون صيد الطرائد البرية ويزرعون الذرة والكوسا والفاصوليا. وازدهرت أحوال قبيلة أناسازي على مر القرون، وأنشأوا السدود وأنظمة الريّ المعقدة، وابتكروا أسلوبا ماهرا ومميزا في صناعة الخزف، وحفروا مساكن مكوّنة من حجرات متعددة في السفوح الشديدة الانحدار للأجراف، ما زالت من أكثر المواقع الأثرية إثارة للدهشة في الولايات المتحدة حتى يومنا الحاضر.

مع ذلك، وبحلول عام ١٣٠٠، هجر أفراد قبيلة أناسازي مستوطناتهم، تاركين خلفهم أوانيهم الخزفية وأدواتهم، وحتى ملابسهم، كما لو أنهم كانوا يريدون العودة، ولكنهم، على ما يبدو، اختفوا في طي التاريخ. وظلّت مستوطناتهم خالية من السكان لمدة تزيد عن قرن، إلى أن وصلت اليها قبائل جديدة كقبيلة نااهو وقبيلة يوته، وتبعها المستوطنون الإسبان والأوروبيون الآخرون.

قصة أفراد قبيلة أناسازي مرتبطة بالبيئة الجميلة ولكن القاسية التي اختاروا العيش فيها وبشكل لا يمكن فصلها عنها. وقد تطورت المستوطنات المبكرة، التي تكونت من بيوت بسيطة عبارة عن حُفر بالأرض إلى "كيات" غائرة (غرف تحت الأرض) كانت تستعمل كأماكن للاجتماعات وممارسة الطقوس الدينية. وطورت الأجيال اللاحقة تقنيات البناء الحجري لبناء مستوطنات هندية حجرية مربعة الشكل. ولكن التغيير الدراماتيكي الكبير في طريقة عيش قبيلة أناسازي كان انتقالها إلى سفوح الأجراف في أسفل الهضاب المسطحة، حيث حفر أفراد قبيلة اناسازي مساكنهم المدهشة المؤلفة من مستويات وطوابق متعددة.

عاش أفراد قبيلة أناسازي في مجتمع مشترك حياتياً. وتاجروا مع شعوب أخرى في المنطقة، ولكن لم تظهر سوى آثار قليلة ومعزولة تشير إلى خوضهم أي حروب. ورغم أن قبيلة أناسازي كان لها زعماء دينيون وقادة آخرون، وحرفيون ماهرون كذلك، فإن التمييز الاجتماعي أو الطبقي بينهم كان معدوماً تقريباً.

لعبت الدوافع الدينية والاجتماعية، بدون شك، دورا في بناء مجتمعات الأجراف كما في التخلي النهائي عنها. وعلى الأرجح، شكل الكفاح من أجل تأمين الغذاء في بيئة متزايدة الصعوبة، العامل الرئيسي في ذلك. فمع نمو عدد السكان، فلح المزارعون مساحات أكبر في الهضاب، مما جعل بعض المجتمعات الأهلية تزرع في أراض هامشية غير خصبة، بينما غادر آخرون أسطح الهضاب وتوجهوا إلى الأجراف. ولم يتمكن أفراد قبيلة أناسازي من وقف فقدان خصوبة الأرض المستمر نتيجة استغلالها المتواصل. كما لم يتمكنوا من تحمل دورات الجفاف التي لحقت بالمنطقة. فعلى سبيل المثال، أثبت تحليل حلقات عمر الأشجار حصول دورة جفاف دامت ٢٣ سنة من عام ١٢٧٦ إلى ١٢٩٩، مما أجبر الجماعات الأخيرة من قبيلة أناسازي في نهاية الأمر على مغادرة الموقع نهائيا.

ومع أن أفراد قبيلة أناسازي تشتتوا من موطن أجدادهم، يبقى تراثهم واضحا في آثارهم المدهشة التي خلفوها وراءهم، وفي شعبي الهوبي والزوني وغيرهما من شعوب قرى البويبلو المتحدرين منهم. ◆

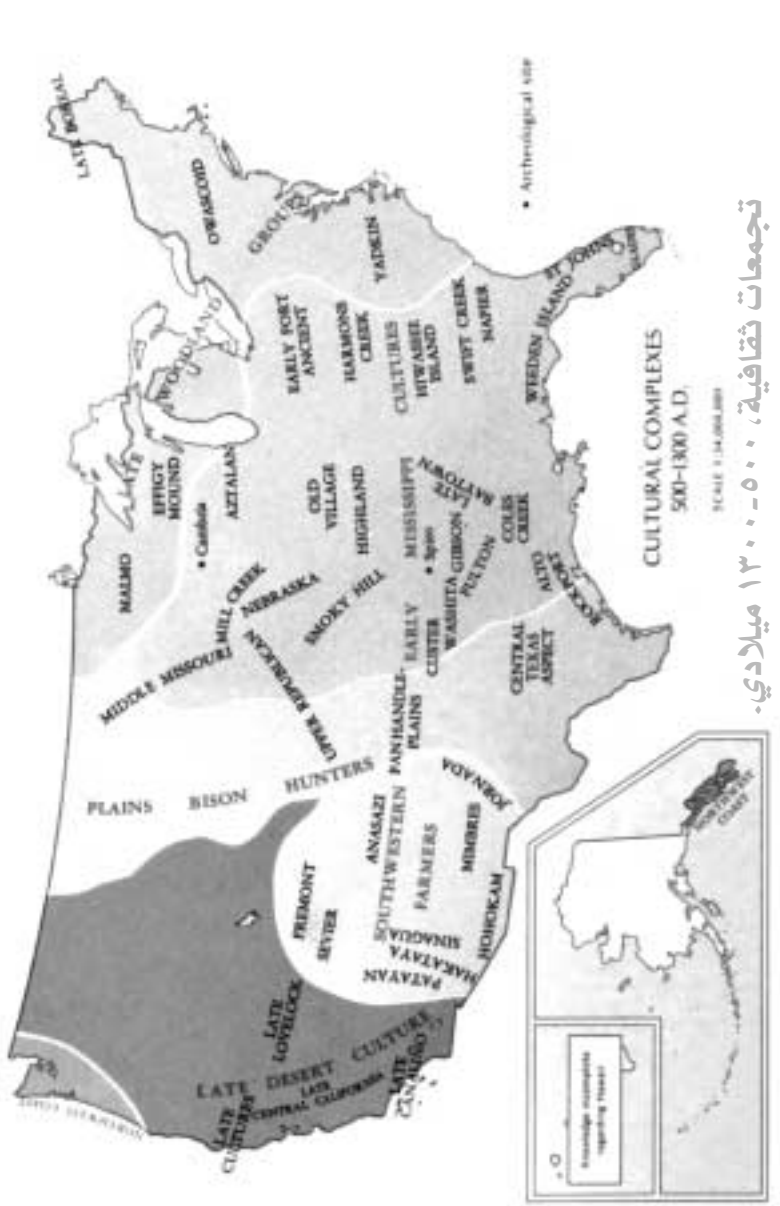

الفصل الثاني

2

فترة الإستعمار

المهاجرون الحجاج يُوقّعون اتفاق ميفلاوير على متن السفينة، ١٦٢٠

"ما هو إذن الأميركي، هذا الرجل الجديد؟"

الكاتب الأميركي والخبير الزراعي
جاي هكتورسانت جون دي كريفكور، عام 1782

شعوب جديدة

كان معظم المستوطنين الذين وفدوا إلى الولايات المتحدة في القرن السابع عشر من الإنجليز، ولكن كان هناك أيضاً هولنديون وسويديون وألمان في المنطقة الوسطى، وقليل من الفرنسيين البروتستانت في ولاية ساوث كارولينا وغيرها، وأرقاء من أفريقيا، أكثرهم في الجنوب وأعداد قليلة من الإسبان والإيطاليين والبرتغاليين مبعثرين في جميع أنحاء المستعمرات. وبعد العام ١٦٨٠، لم تعد إنجلترا المصدر الرئيسي للمهاجرين وحلّ محلها الاسكتلنديون و"الاسكتلنديون-الأيرلنديون" (بروتستانت من أيرلندا الشمالية). بالإضافة إلى ذلك، فرّ عشرات الآلاف من اللاجئين من شمال غرب أوروبا هربا من الحروب والاضطهاد والإقطاع الزراعي مع غياب مالكي الأراضي. وبحلول عام ١٦٩٠ ارتفع عدد السكان الأميركيين إلى حوالي ربع مليون نسمة. ومنذ ذلك الحين أصبح يتضاعف كل ٢٥ سنة حتى بلغ في عام ١٧٧٥ أكثر من ٢,٥ مليون نسمة. ورغم أن العائلات كانت تنتقل بين وقت وآخر من مستعمرة إلى أخرى، فإن الفوارق بين المستعمرات الفردية كانت بارزة. وكانت تلك الاختلافات ظاهرة بوضوح أكثر بين ثلاث مجموعات إقليمية من المستعمرات.

نيو إنغلاند (إنجلترا الجديدة)

كانت مجموعة مستعمرات شمال شرق نيو إنغلاند تتميز عامة بأراض ذات تربة قليلة السماكة، وحجرية كثيرة الحصى، وبنسبة قليلة من الاراضي المستوية، وبشتاء طويل جعل من الصعب الاعتماد على الزراعة في كسب العيش. فاتجه سكان نيو إنغلاند إلى السعي وراء موارد أخرى مستغلين الطاقة المائية لإنشاء مطاحن الحبوب ومناشر تقطيع الأخشاب. كما شجعت الصلابة الجيدة للأخشاب وقوة تحملها على صناعة بناء السفن. وعززت الموانئ الممتازة التجارة، فأصبح البحر مصدر ثروة عظيمة. وفي مساتشوستس وفرت صناعة سمك القد بمفردها أساسا سريعاً للازدهار.

وبما أن القسم الأكبر من المستوطنين الأوائل كان يقطن في القرى والمدن المحيطة بالموانئ، فقد مارس العديد من سكان نيو إنغلاند بعض

أنواع التجارة أو الأعمال الخاصة. وخدمت المراعي والغابات المشتركة الملكية حاجات سكان المدن الذين كانوا يملكون مزارع صغيرة في المناطق المجاورة. وساعد هذا التقارب السكاني في إقامة مدرسة القرية وكنيسة القرية والقاعة العامة للقرية أو البلدة، حيث كان يلتقي السكان لمناقشة أمور ذات اهتمام مشترك.

واصلت مستعمرة مساتشوستس باي (خليج مساتشوستس) توسيع تجارتها، وبدأت تزدهر اعتبارا من منتصف القرن السابع عشر، وأصبحت بوسطن من أعظم مرافئ أميركا.

جاء خشب السنديان المستعمل لصنع هياكل السفن، وخشب الصنوبر الطويل المستخدم لعوارض وسواري السفن، والقار المستعمل لسد الفجوات بين ألواح السفن من الغابات الشمال شرقية. ومن خلال بناء سفنهم وإبحارها إلى مرافئ في سائر أنحاء العالم، وضع أصحاب السفن من سكان مساشوستس الأسس لتجارة راحت تنمو أهميتها باطراد. وبحلول نهاية فترة الاستعمار، كان ثلث السفن التي تحمل العلم البريطاني مبنيا في نيو إنغلاند.

وقد زادت الأسماك وتموينات السفن والمصنوعات الخشبية من كمية الصادرات بسرعة. وسرعان ما اكتشف تجار وأصحاب سفن نيو إنغلاند أن مشروب الرَّم (الكحولي المقطّر من قصب السكّر) والعبيد يشكلان سلعتين مربحتين. وكان من أكثر الأعمال التجارية - وإن لم تكن مستساغة - التي مارسوها ربحا في ذلك الحين "التجارة المثلثة." إذ يشتري التجار بموجبها العبيد من شاطئ أفريقيا مقايضة بمشروب الرّم، ثم يبيعونهم في جزر الهند الغربية ويشترون مقابل ذلك دبس قصب السكر ويعودون به إلى بلدهم حيث يبيعونه الى منتجي الرّم المحليين.

المستعمرات الوسطى

كان المجتمع في المستعمرات الوسطى أكثر تنوعا وتعددا كونيا من بلاد مختلفة من العالم، وتسامحاً من نيو إنغلاند. تطورت بنسلفانيا تحت قيادة وليام بن بسهولة ونمت بسرعة، وأصبح عدد سكانها بحلول عام ١٦٨٥ حوالي ٩,٠٠٠ نسمة. وكان القلب النابض للمستعمرة مدينة فيلادلفيا ذات الشوارع العريضة المظللة بالأشجار وبيوت القرميد والحجر الكبيرة، وأرصفة الموانئ الناشطة جداً. وفي نهاية فترة الاستعمار، بعد حوالي قرن تقريباً، أصبح عدد السكان الذين يقطنون بنسلفانيا ٣٠,٠٠٠ نسمة يمثلون العديد من اللغات والحضارات والمهن. حولت مواهبهم في التجارة ومشاريع الأعمال الناجحة مدينة فيلادلفيا إلى أحد المراكز المزدهرة في الإمبراطورية البريطانية.

رغم أن طائفة "الكويكرز" سيطرت على فيلادلفيا، فقد كان لغيرها وجود ظاهر في أماكن أخرى من بنسلفانيا. إذ أصبح الألمان أبرع المزارعين في المستعمرة. وبنفس الأهمية كانت الصناعات المنزلية مثل الحياكة وصنع الأحذية وصنع المفروشات وغيرها من الحرف اليدوية. وكانت بنسلفانيا أيضا البوابة الرئيسية إلى العالم الجديد بالنسبة للاسكتلنديين - الأيرلنديين الذين انتقلوا إلى المستعمرة في أوائل القرن الثامن عشر. وقد وصفهم مسؤول في بنسلفانيا بأنهم "غرباء جريئون ومعدمون"، كانوا يكرهون الإنجليز ويرتابون من جميع أساليب الحكم. فعمد الاسكتلنديون - الأيرلنديون إلى الاستقرار في الأرياف الداخلية حيث كانوا يفلحون الأرض ويعيشون من الصيد والزراعة الاكتفائية.

أظهرت نيويورك طبيعة تعدد اللغات في أميركا على أفضل وجه. فقد اشتمل السكان في ضفاف نهر هدسون عام ١٦٤٦ على الهولنديين

والفرنسيين والدنماركيين والنروجيين والإنجليز والاسكتلنديين والأيرلنديين والألمان والبوهيميين (من بوهيميا جنوب ألمانيا) والبرتغاليين والإيطاليين. استمر الهولنديون في ممارسة نفوذ اجتماعي واقتصادي مهم في منطقة نيويورك لوقت طويل بعد سقوط مستعمرة هولندا الجديدة واندماجهم في نظام الاستعمار البريطاني. وشكلت سقوف بيوتهم الحادة الزوايا المثلثة جزءاً دائماً من الهندسة المعمارية لنيويورك، وأضفى تجارها على حي مانهاتن الكثير من نشاطاته الأصلية التجارية.

المستعمرات الجنوبية

بعكس نيو إنغلاند والمستعمرات الوسطى، كانت المستعمرات الجنوبية بغالبيتها مستوطنات ريفية.

ففي أواخر القرن السابع عشر، أصبحت الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية لفرجينيا وماريلاند تعتمد على أصحاب المزارع الكبرى وصغار مالكي الأراضي الزراعية. وكان أصحاب المزارع الكبرى في منطقة تايدوُوتر، يدعهم عمال أرقاء يسيطرون على معظم السلطة السياسية وأفضل الأراضي. فشيدوا منازل ضخمة، وتبنوا طريقة عيش أرستقراطية، وبقوا على اتصال بقدر ما استطاعوا مع عالم الثقافة في الخارج.

أما صغار المالكين الذين كانوا يستثمرون قطعا أصغر من الأراضي فقد اشتركوا في الجمعيات والمجالس الشعبية ووجدوا سبيلهم إلى المراكز السياسية. وكان تعبيرهم بجرأة عن استقلالهم تحذيراً دائما لحكم الفئة الصغيرة من أصحاب المزارع الكبرى كي لا يتمادوا في تعديهم على حقوق الرجال الأحرار. وتعلم مستوطنو نورث وساوث كارولينا بسرعة الدمج بين الزراعة والتجارة، وأصبحت الأسواق التجارية مصدرا رئيسياً للثراء. ووفرت لهم الغابات الكثيفة بعض أفضل مصادر بناء السفن في العالم من خشب وقار وصمغ مستخرج من صنوبر المناقع (صنوبر طويل الورقة يعرف بصنوبر جورجيا). وبما أن ولايتي نورث وساوث كارولينا لم تكنا مقيدتين بمحصول واحد مثل فرجينيا، فقد أنتجتا وصدرتا الأرز وصباغ النيلة، أي الصباغ الأزرق الذي يستخرج من نباتات فطرية تستعمل لصباغ الأقمشة. وفي عام ١٧٥٠، بلغ عدد سكان المستعمرتين أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة. وكانت تشارلستون، في ساوث كارولينا، المرفأ الرئيسي والمركز التجاري للمنطقة.

أما في المستعمرات الواقعة في أقصى الجنوب، شأنها شأن المستعمرات في أماكن أخرى، فقد شكل النمو السكاني في الأرياف الداخلية أهمية خاصة.

اندفع المهاجرون الألمان والاسكتلنديون-الأيرلنديون الذين أبوا العيش في مستوطنات تايدووتر الأصلية، حيث كان التأثير الإنجليزي قوياً، نحو داخل البلاد. ووجد أولئك الذين لم يتمكنوا من تأمين أراض خصبة قرب الشاطئ، أو الذين استهلكوا أراضيهم، أن المرتفعات الأبعد غربا توفر لهم ملجأ سخياً بالخيرات. فرغم المصاعب وقسوة المعيشة التي كانت تواجههم، استمر المستوطنون الذين لا يهدأ لهم قرار بالمجيء. وبحلول عام ١٧٣٠ كانوا يتدفقون على وادي شيناندُوا بولاية فرجينيا. وخلال وقت قصير انتشرت المزارع في المناطق الداخلية.

قامت العائلات القاطنة على أطراف مناطق السكان الأميركيين الأصليين ببناء المنازل على نظام الأكواخ (الكبائن) وإزالة الأشجار وتنظيف الأراضي من الحياة البرية واتخاذها حقولا لزارعة الذرة والقمح. وكان الرجال يرتدون ثيابا جلدية مصنوعة من جلد الغزلان أو الغنم، تدعى جلد الأيل (بكسْكِن). أما النساء فكن يرتدين ثيابا محاكة في المنزل، وتألف طعامهم من لحوم الغزلان والديك الرومي البري والأسماك. وكانت لهم تسليتهم الخاصة بإقامة ولائم الشيّ

(الباربكيو) والرقص، واحتفالات انتقال العرسان إلى منازلهم الجديدة ومباريات الرماية ومسابقات صنع اللحف. وما يزال صنع اللحف تقليداً أميركيا حتى اليوم.

المجتمع والمدارس والثقافة

كان العامل المهم الذي منع قيام أرستقراطية قوية أو طبقة من النبلاء في المستعمرات قدرة أي شخص في مستعمرة قائمة إيجاد منزل جديد في المناطق الحدودية. واضطر أصحاب النفوذ في تايدووتر المرة تلو المرة إلى تحرير سياستهم وتعديل شروط منح الأراضي والممارسات الدينية خوفا من التهديد بخطر الهجرة الجماعية إلى المناطق الحدودية.

وبنفس الأهمية بالنسبة للمستقبل كانت أسس التعليم والثقافة الأميركية التي أنشئت خلال فترة الاستعمار. إذ تأسست كلية هارفارد في عام ١٦٣٦ بكيمبريج في ولاية مساتشوستس. وتأسست كلية وليام أند ماري في فرجينيا بحلول نهاية ذلك القرن. وبعد سنوات قليلة صدر مرسوم تأسيس كلية كناتيكت الجامعية التي أصبحت لاحقا جامعة يال.

ولعل من الأجدر بالملاحظة كان نمو النظام المدرسي الذي أقامته وأشرفت عليه السلطات الحكومية. كما أدى تشديد طائفة البيوريتانيين (المتطهرون المتزمتون) على القراءة من الإنجيل مباشرة إلى زيادة أهمية معرفة القراءة والكتابة. واقرّت مستعمرة مساتشوستس باي في عام ١٦٤٧ تشريعا عرف بقانون "الشيطان القديم المضلل" يفرض بموجبه على كل مدينة يسكنها أكثر من ٥٠ عائلة إنشاء مدرسة أو ثانوية (تسمى أيضا لاتينية) تقوم بإعداد الطلاب لدخول الجامعة. وبعد وقت قصير، حذت جميع مستعمرات نيو إنغلاند الأخرى حذو هذا المثال باستثناء رود آيلاند.

أحضر المهاجرون الأولّون والبيوريتانيون معهم مكتباتهم الصغيرة الخاصة واستمروا في استيراد الكتب من لندن. وبدءاً من الثمانينات في القرن السابع عشر، ازدهرت أعمال بائعي الكتب ببوسطن في الأدب الكلاسيكي والتاريخ والسياسة والفلسفة والعلوم واللاهوت والكتابات الأدبية (كالشعر والمسرح والرواية). في عام ١٦٣٨، وتمّ تركيب أول مطبعة في المستعمرات الإنجليزية، والثانية في كل أميركا الشمالية، في جامعة هارفارد.

بدأت أول مدرسة في بنسلفانيا عملها في عام ١٦٨٣، وكانت تعلم القراءة والكتابة والمحاسبة. بعد ذلك، وبطريقة ما، تولى كل مجتمع محلي من طائفة الكويكرز بدفع أعباء التعليم الابتدائي لأطفاله. أما التدريب الأكثر تقدماً في اللغات الكلاسيكية والتاريخ والآداب فقد كان يتم في مدرسة الفرندز العامة، وهي ما تزال قائمة في فيلادلفيا تحت اسم مدرسة وليام بن تشارتر سكول. كانت هذه المدرسة مجانية للفقراء، أما الأهالي القادرون فكان عليهم دفع الأقساط المدرسية.

قامت أعداد كثيرة من مدارس فيلادلفيا الخاصة التي لم يكن لها طابع أو انتماء ديني، بتعليم اللغات والحساب والعلوم الطبيعية، وكانت هناك أيضا مدارس ليلية للكبار. ولم يتم إهمال النساء بالكامل، لكن فرصهن التعليمية اقتصرت على التدريب على نشاطات يمكن القيام بها في المنزل. وقام المعلمون الخاصون بتعليم بنات أهل فيلادلفيا الأغنياء اللغة الفرنسية والموسيقى والرقص والرسم والغناء وقواعد اللغة و مسك الحسابات التجارية أحيانا.

عبّر التطور الفكري والثقافي في بنسلفانيا في القرن الثامن عشر، إلى حدّ كبير، عن شخصيتين فذّتين هما جيمس لوغان وبنجامين فرانكلين. كان لوغان وزير المستعمرة، وكانت مكتبته العامرة مصدراً لأحدث الأعمال العلمية التي استعان بها فرانكلين الشاب. أنشأ لوغان عام

١٧٤٥ مبنى لمجموعته وتبرع بالمبنى والكتب إلى المدينة.

ساهم فرانكلين على نحو أكبر في النشاط الفكري لبنسلفانيا. فقد أنشأ ناديا للنقاش أصبح نواة للمجتمع الفلسفي الأميركي. وقادت محاولاته أيضا إلى تأسيس أكاديمية عامة تطورت لاحقا لتصبح جامعة بنسلفانيا. وكان المحرك الأساسي لإنشاء مكتبة يشترك القراء فيها، دعاها "أم مكتبات الاشتراك في أميركا الشمالية".

وفي المستعمرات الجنوبية، استقدم المزارعون الكبار والتجار الأغنياء معلمين خاصين من أيرلندا أو اسكتلندا لتعليم أولادهم، بينما أرسل بعضهم أولاده إلى مدارس في إنجلترا. وبسبب توفر هذه الفرص الأخرى، لم تهتم الطبقات العليا في تايدووتر بدعم التعليم الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانتشار الواسع للمزارع والزراعة جعل من إنشاء المدارس الأهلية للمجتمعات المحلية مهمة صعبة، ولذا لم يكن هناك غير عدد قليل من المدارس المجانية في فرجينيا.

غير أن الرغبة في العلم لم تتوقف عند حدود المجتمعات الأهلية المترسخة. إذ كان الاسكتلنديون - الأيرلنديون رغم سكنهم في منازل ريفية بدائية وأكواخ في مناطق حدود الاستيطان من بين المكرسين المخلصين للعلم وبذلوا جهوداً عظيمة لجذب الكهنة المثقفين إلى مستوطناتهم.

انحصر الإنتاج الأدبي في المستعمرات إلى حد كبير في نيو إنغلاند. وفي هذا تركز الاهتمام على المواضيع الدينية. وكانت العظات في الكنائس من أكثر المواضيع التي تتناولها الصحافة. وألّف قس بيوريتاني شهير يدعى كُتون ماثر ٤٠٠ عمل أدبي. وعرضت رائعته "ماغناليا كريستي أميركانا" مسيرة تاريخ نيو إنغلاند الإكليركي. ومن أكثر الأعمال شعبية في ذلك الوقت كانت القصيدة الطويلة للقس مايكل ويغلزورث، "ذي داي أوف دوم" (يوم القيامة)، التي وصف فيها يوم الدينونة بعبارات مرعبة.

في عام ١٧٠٤، أطلقت كيمبريج، بولاية مساتشوستس، أول صحيفة ناجحة في المستعمرات. وبحلول العام ١٧٤٥ كانت تصدر في أميركا الشمالية البريطانية ٢٢ صحيفة.

وفي نيويورك، اتخذت خطوة مهمة نحو التأسيس لمبدأ حرية الصحافة من خلال قضية جون بيتر زنغر، الذي كانت صحيفته الأسبوعية "نيويورك ويكلي جورنال"، الصادرة عام ١٧٣٣، تمثل المعارضة ضد الحكومة. فبعد سنتين من صدورها، لم يعد حاكم المستعمرة يطيق التعليقات اللاذعة الساخرة من زنغر، فرماه في السجن متهما إياه بالتشهير وإثارة الفتنة. استمر زنغر بتحرير صحيفته من السجن خلال محاكمته التي استمرت تسعةأاشهر وأثارت اهتماماً واسعاً في سائر أنحاء المستعمرات. وجادل أندرو هاملتون، المحامي البارز الذي دافع عن زنغر، بأن التهم التي نشرها زنغر كانت صحيحة وبالتالي لا تعتبر تشهيرا، وأصدر المحلفون حكماً ببراءته وأطلق سراح زنغر.

أثار الرخاء المتزايد في المدن المخاوف من أن الشيطان يغري المجتمع للسعي وراء المكاسب الدنيوية، وقد يكون ساهم في ردة الفعل الدينية لحادثة ١٧٣٠ المعروفة بالصحوة الكبرى. وكان المصدران المباشران لها جورج وايتفيلد، المبشر الإحيائي للدين من أتباع حركة ويلز الميثودية الذي وصل من إنجلترا عام ١٧٣٩، وجونثان إدواردز، الذي خدم في كنيسة الرعية في نورثامبتون بمساشوستس.

بدأ وايتفيلد حركة لإحياء الدين في فيلادلفيا ثم انتقل إلى نيو إنغلاند. فأسر جماهيره التي كانت تضم أحيانا ٢٠,٠٠٠ مستمع بعروضه التاريخية وإيماءاته الجسدية وخطبه المثيرة للعواطف. اكتسح الاهتياج الديني نيو إنغلاند والمستعمرات الوسطى فترك قساوسة الكنائس الرسمية القائمة للتبشير بالحركة الإحيائية.

كان إدواردز أبرز الذين تأثروا بوايتفيلد والصحوة الكبرى. ومن أهم مساهماته التي ما زالت تعيها الذاكرة كانت عظته عام ١٧٤١، بعنوان "الخطاة بين يدي الله الغاضب". كان يرفض الحركات المسرحية، فألقى رسالته بطريقة هادئة مستغرقة في التفكير، وناقش بأن الكنائس الرسمية القائمة كانت تسعى إلى حرمان المسيحية من وظيفتها وهي الخلاص من الخطيئة. وحاول في تحفته الأدبية زأوف فريدوم أوف ويلس (عن حرية الإدارة) (١٧٥٤) الوفيق بين مبدأ كالفن وحركة التنوير.

أدت الصحوة الكبرى إلى نشوء الطوائف الإنجيلية (الكنائس المسيحية التي تعتقد بالاهتداء الشخصي للدين وعصمة الإنجيل من الأخطاء) والروح الإحيائية، التي تستمر في لعب دور مهم في الحياة الدينية والثقافية الأميركية. وأضعفت الصحوة مكانة الكهنة الرسميين وحثت المؤمنين على الاتكال على ضميرهم الخاص. ولعل الأهم هو أنها أدت إلى تشعب المذاهب والطوائف مما أدى بدوره إلى تقبل عام لمبدأ التسامح الديني.

نشوء الحكومة الاستعمارية

شكّل غياب التأثير المسيطر للحكومة الإنجليزية في المراحل المبكرة من التطور الاستعماري، مزية ملفتة للانتباه. فجميع المستعمرات باستثناء جورجيا أنشئت (تأسست) كشركات مساهمة، أو كملكيات إقطاعية تنبع من مرسوم التأسيس الممنوح من التاج. وكون الملك قام بنقل سلطته المباشرة على المستوطنات في العالم الجديد إلى شركات مساهمة ومالكين لم تعني بالطبع أن المستعمرين في أميركا أصبحوا بالضرورة أحراراً من السيطرة الخارجية. فبموجب شروط مرسوم تأسيس شركة فيرجينيا، مثلا، أنيطت السلطة الحكومية الكاملة بالشركة ذاتها. لكن التاج توقع بأن تكون الشركة مقيمة في إنجلترا. وبذلك لن يكون لسكان فيرجينيا صوتا كما لو احتفظ الملك لنفسه بالسلطة المطلقة.

مع ذلك، اعتبرت المستعمرات نفسها بشكل رئيسي بأنها حكومات عامة (كومنولث) أو دول مثل إنجلترا ذاتها، ومع ارتباط غير وثيق لها بالسلطات في لندن. بطريقة أو بأخرى، فإن الحكم الحصري من الخارج كان يذوب شيئاً فشيئاً. ادخل المستعمرون، وارثو التقليد الإنجليزي الطويل للكفاح في سبيل الحرية السياسية، مفاهيم الحرية في أول مرسوم تأسيس لفرجينيا. فقد نص بأن على المستعمرين الإنجليز ممارسة كافة الحريات، والامتيازات، والحصانات "كأنهم يتقيدون بقوانين المملكة الإنجليزية ومولودون فيها". وهكذا، كان يمكنهم التمتع بفوائد الوثيقة العظمى أو الماغنا كارتا، وهي مرسوم الحريات السياسية والمدنية الذي منحه الملك جون في عام ١٢١٥، وكذلك بأحكام القانون العام، وهو النظام الإنجليزي للقوانين التي تستند إلى السوابق أو التقاليد القانونية، وليس على القانون التشريعي. أصدرت شركة فرجينيا عام ١٦١٨ تعليمات إلى حاكمها المعين تنص فيها على أن السكان الأحرار للمزارع الكبرى يجب أن ينتخبوا ممثليهم ليشتركوا مع الحاكم والمجلس المعين في سنّ القوانين المحلية التي تؤمن رفاهية المستعمرة.

برهنت هذه الإجراءات بأنها من الأبعد أثرا في مجمل فترة الاستعمار. ومنذ ذلك الوقت، تمّ القبول بشكل عام بأن المستعمرات تملك حرية المشاركة في حكوماتها. في معظم الحالات، كان الملك، عند إعطاء منحاً مستقبلية، ينص في المرسوم على الرجال الأحرار في المستعمرة يجب أن يكون لهم صوت في التشريعات التي تؤثر عليهم. وهكذا، فإن المراسيم التي منحت إلى عائلة كالفرت في ولاية مريلاند، والى وليم بن في بنسلفانيا، والمالكين في كارولينا الشمالية والجنوبية، والمالكين في نيو جرسي، حددت بأن التشريع يجب ان يُسن "بموافقة الرجال

الأحرار". وفي نيو إنغلاند كان هناك، لسنوات عديدة، حكم ذاتي أكمل من المستعمرات الأخرى. تبنى المهاجرون الأولون، على متن السفينة ماي فلاور، أداة حكم تدعى "ميثاق ماي فلاورس، الذي "يجمعنا سوية في كيان سياسي من أجل التنظيم والحفاظ الأفضل على أنفسنا... وبموجبه سوف يتم سن، ووضع، وتشكيل القوانين العادلة والمتساوية، والقواعد، والأحكام، والدساتير والمناصب... التي يعتقد بأنها الأكثر تلبية وملائمة للصالح العام للمستعمرة..."

على الرغم من غياب أساس قانوني بإنشاء نظام ذاتي، غير أن هذا العمل لم يشكل موضوع خلاف، ويظل هذا الميثاق، تمكن مستوطنو بلايموث لسنوات عديدة من تدبير شؤونهم الخاصة من دون تدخل خارجي.

نشأت حالة مماثلة في شركة مساتشوستس باي، التي كانت قد منحت حق حكم ذاتها. وهكذا ألقيت السلطة الكاملة على عاتق الأشخاص المقيمين في المستعمرة. في بادئ الأمر، حاول الأعضاء الأصليون للشركة البالغ عددهم حوالي ١٢ الذين وفدوا إلى أميركا إنشاء حكم مطلق. لكن المستعمرين الآخرين طلبوا على الفور صوتا في الشؤون العامة وبيّنت أن رفض طلبها سيؤدي إلى هجرة جماعية.

خضع أعضاء الشركة لهذا الطلب، وانتقلت السيطرة الحكومية إلى ممثلين منتخبين. نجحت مستعمرات أخرى في نيو إنغلاند، مثل كونتيكت، ورود أيلاند بأن تحكم ذاتها بمجرد التشديد على أنهم خارج نطاق أي سلطة حكومية، ومن ثم تأسيس نظامها السياسي الخاص المشكل على أساس نموذج نظام المهاجرين الأوائل إلى بلايموث.

لم يُغفل إضافة نص الحكم الذاتي إلا في حالتين فقط، وهما مستعمرة نيويورك التي منحت إلى أخ الملك تشارلز الثاني، دوق يورك (أصبح لاحقا الملك جايمس الثاني) ومستعمرة جورجيا التي منحت إلى مجموعة من "الأمناء". وفي الحالتين لم تعش بنود الحكم طويلاً، لأن المستعمرين طالبوا بممثلين تشريعيين بإلحاح جعل السلطات تقبل طلبهم.

في منتصف القرن السابع عشر، ألهت الحرب الأهلية إنجلترا (١٦٤٢–١٦٤٩) وكذلك انشاء الكومنولث البيوريتاني لأوليفر كروميول عن متابعة الإنجليز لسياسة استعمارية فعالة. بعد عودة النظام الملكي لتشارلز ا لثاني ولسلالة ستيوارت في عام ١٦٦٠، تسنّت لإنجلترا فرصة اكبر للاهتمام بإدارة مستعمراتها. لكن حتى في ذلك الوقت، بقيت هذه الإدارة غير فعالة وينقصها التخطيط المتماسك. فتركت المستعمرات تدبر شأنها بنفسها إلى حد كبير.

وكذلك فإن بُعد المسافة التي شكلها المحيط الهائل جعلت من السيطرة على المستعمرات أمرا صعباً. يضاف إلى ذلك طبيعة الحياة نفسها في أميركا الباكرة. جاء المستعمرون الوافدون من بلدان محدودة المساحة وممتلئة بالمدن المكتظة إلى ارض ذات امتداد شاسع يبدو دون نهاية. وفي قارة من هذا النوع عززت الظروف تأسيس طبيعية فردية قاسية، حيث اعتاد الناس على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. نفذت الحكومة إلى المقاطعات الخلفية ببطء وسادت المناطق الحدودية حالات من الفوضى.

غير أن افتراض الحكم الذاتي للمستعمرات لم يمر كليا دون أن يواجه تحدياً. ففي العام ١٦٧٠، تحركت لجنة "لوردات التجارة والمزارع الكبرى"، وهي لجنة ملكية أنشئت لتعزيز النظام التجاري في المستعمرات، لإلغاء مرسوم مساتشوستس باي، لأن المستعمرة كانت تقاوم السياسة الاقتصادية للحكومة. وافق الملك جايمس الثاني في عام ١٦٨٥ على عرض إنشاء سلطة ملكية (دومينيون) لمنطقة نيو إنغلاند ووضع المستعمرات جنوبها حتى نيو جيرسي تحت حكمها، مما شدد سلطة التاج على المنطقة

بأكملها. قام الحاكم الملكي، وهو السير ادموند اندروز، بفرض الضرائب بموجب أمر تنفيذي، وطبق عددا من التدابير القياسية، وسجن من عارض ذلك.

عندما وصلت إلى بوسطن أخبار الثورة المجيدة الإنجليزية (١٦٨٨–١٦٨٩)، التي أطاحت بالملك جايمس الثاني، تمرد سكان المستعمرات وسجنوا اندروز. وبموجب مرسوم جديد، اتحدت ولايات مساتشوستس وبلايموث لأول مرة منذ ١٦٩١ تحت اسم المستعمرة الملكية لمساتشوستس باي. وقامت مستعمرات نيو إنغلاند الأخرى بسرعة بإعادة حكوماتها السابقة.

أكد قانون الحقوق الإنجليزي وقانون التسامح الديني للعام ١٦٨٩ حرية العبادة للمسيحيين في المستعمرات كما في إنجلترا وفرض تحديدات على سلطة التاج. وبنفس الأهمية، وضعت "الرسالة الثانية حول نظام الحكم" التي أصدرها جون لوك (١٦٩٠)، التبرير النظري الأساسي للثورة المجيدة، نظرية للحكم لا تستند إلى الحق الإلهي بل على الاتفاق المعقود. وأكدت بأن الشعب، الذي منح حقوقا طبيعية بالحياة، والحرية، والتملك، له الحق بالتمرد عندما تنتهك الحكومات حقوقه.

بحلول أوائل القرن الثامن عشر، أصبحت جميع المستعمرات تقريبا تحت السلطة المباشرة للتاج البريطاني، لكن بظل القوانين التي أسستها الثروة المجيدة. فسعى حكام المستعمرات ممارسة السلطات التي خسرها ملك إنجلترا، لكن مجالس (برلمانات) المستعمرات، بعد أن أدركت ما حصل هناك، حاولت التشديد على "حقوقها" و"حرياتها". استندت فعالية المجالس إلى سلطتين مهمتين شبيهتين بتلك التي يملكها البرلمان الإنجليزي: حق التصويت على الضرائب والنفقات، وحق إطلاق مبادرات التشريع وليس مجرد القيام بردّات فعل على اقتراحات الحاكم.

استخدم المشرعون هذه الحقوق لضبط سلطة الحكام الملكيون ولتمرير تدابير أخرى لتوسيع سلطتهم ونفوذهم. جعلت الصدامات المتكررة بين الحاكم والمجالس التشريعية من سياسات المستعمرات عنيفة وعملت بشكل متزايد على جعل المستعمرات تصحو للفروقات الواسعة بين المصالح الأميركية والإنجليزية. في حالات عديدة، لم تفهم السلطات الملكية أهمية ما تفعله مجالس المستعمرات فأهملتها بكل بساطة. مع ذلك، أصبحت السوابق والمبادئ التي قامت من خلال النزاعات بين المجالس التشريعية والحكام جزءا من "الدستور" غير المكتوب للمستعمرات. وبهذه الطريقة أكد مشرعو المستعمرات على حقهم في الحكم الذاتي.

الحرب الفرنسية والهندية

انخرط الفرنسيون والبريطانيون في سلسلة من الحروب في أوروبا وفي البحر الكاريبي خلال القرن الثامن عشر. ورغم أن بريطانيا حصلت على بعض المكاسب، في جزر الكاريبي الغنية بالسكر، لكن لم تحقق الصراعات بشكل عام أي نتيجة حاسمة، وبقيت فرنسا في وضع قوي في أميركا الشمالية. وبحلول العام ١٧٥٤، كانت فرنسا ما تزال تحتفظ بعلاقات قوية مع عدد من قبائل أميركا الشمالية الأصليين في كندا وعلى ضفاف البحيرات الكبرى. وكانت تسيطر على نهر المسيسيبي، ومن خلال إنشاء سلسلة من الحصون والمرافئ التجارية، رسمت لها إمبراطورية شاسعة على شكل هلال تمتد من كيبك إلى نيو اورلينز. بقي البريطانيون محصورون بالحزام الضيق شرقي جبال الابلاش. وهكذا، لم يهدد الفرنسيون الإمبراطورية البريطانية فحسب بل أيضا المستعمرات الأميركية ذاتها، لأن باالسيطرة على وادي مسيسيبي كان باستطاعة فرنسا الحد من توسعهم غربا.

حصل نزاع مسلح في عام ١٧٥٤ في حصن دوكسين، الموقع التي تقع فيه الآن مدينة بتسبرغ، في بنسلفانيا، عصبة من الجنود الفرنسيين ورجال ميليشيا من فرچينيا بقيادة جورج واشنطن البالغ من العمر ٢٢ سنة حينذاك، وهو مزارع من فرچينيا ومساح أراضي.

حاولت الحكومة البريطانية التعامل مع النزاع بالدعوة إلى اجتماع لممثلين من نيويورك، وبنسلفانيا، وماريلاند، ومستعمرات نيو إنغلاند. بدءاً من ١٩ حزيران/يونيو حتى ١٠ تموز/يوليو ١٧٥٤، اجتمع كونغرس ألباني، كما أصبح يعرف، مع الايروكوريون الهنود في مدينة ألباني، بولاية نيويورك لتحسين العلاقات معهم وكسب ولائهم للبريطانيين.

لكن أعلن المبعوثون أيضا قيام اتحاد المستعمرات الأميركية "الضروري جدا للمحافظة على وجودها" وتبنوا مسودة مشروع أعده بنجامين فرانكلين. نصت خطة ألباني للاتحاد عن وجود رئيس يعينه الملك ومجلس أعلى للمبعوثين تختاره المجالس التشريعية، وتتمثل كل مستعمرة بشكل يتناسب مع تبرعاتها المالية إلى الخزينة العامة. تكون هذه الهيئة مسؤولة عن الدفاع، والعلاقات مع الأميركيين الأصليين، والتجارة، والمستوطنات في الغرب. والأهم، إنها كانت ستتمتع بسلطة مستقلة لفرض الضرائب. لكن لم تقبل أية مستعمرة هذه الخطة، لأنها لم تكن مستعدة للتنازل عن سلطة فرض الضرائب أو السيطرة على تطوير الأراضي الغربية إلى سلطة مركزية.

وفي نهاية المطاف، تمكنت إنجلترا من الفوز في النزاع مع فرنسا، المعروف بالحرب الفرنسية والهندية في أميركا، وحرب السبع سنوات في أوروبا، بفضل وضعها الاستراتيجي المتفوق وقيادتها الكفوّة. ولم يجري خوض إلا قسم متواضع منها في النصف الغربي للكرة الأرضية. تنازلت فرنسا إلى البريطانيين بموجب اتفاقية باريس (١٧٦٣) عن كندا والبحيرات الكبرى والأراضي غربي الميسيسيبي. وتلاشى حلم الإمبراطورية الفرنسية في أميركا الشمالية.

أصبحت بريطانيا بعد نصرها على فرنسا مجبرة على مواجهة مشكلة أهملتها حتى ذلك الحين ألا وهي نظام حكم إمبراطوريتها. اعتقدت لندن بأن الأمر الأساسي هو تنظيم ممتلكاتها الجديدة الشاسعة بطريقة لتسهل الدفاع عنها، والتوفيق بين المصالح المتعارضة للمناطق المختلفة وللناس. وتوزيع كلفة الإدارة الإمبريالية بصورة متساوية اكثر.

في أميركا الشمالية، تضاعفت مساحة الأ ٔ راضي البريطانية. أما السكان الذين كانوا في غالبيتهم من البروتستانت والإنجليز، فقد أصبحوا الآن يشملون الكاثوليك الذين ينطقون بالفرنسية من كيبك، وأعدادا كبيرة من الأميركيين الأصليين الذين اعتنق جزء منهم المسيحية. وهكذا، سوف يتطلب الدفاع وإدارة الأراضي الجديدة، علاوة على القديمة، مبالغ ضخمة من المال وزيادة في عدد الموظفين. وكان من الواضح أن النظام الاستعماري القديم غير مناسب لهذه المهمات. إلاّ أن اتخاذ التدابير لتأسيس نظام جديد كان سيثير الشكوك الكامنة لسكان المستعمرات الذين سيرون أن بريطانيا لم تعد حامية لحقوقهم، بل تشكل خطرا عليهم. ◆

دولة إستثنائية

لم تنشأ الولايات المتحدة الأميركية كدولة إلا بعد مرور حوالي ١٧٥ سنة من تأسيسها كمجموعة مكوّنة في معظمها من مستعمرات بريطانية سابقة. لكنها كانت منذ البدء مجتمعاً مختلفاً في رأي العديد من الأوروبيين الذين كانوا يرونها من بعيد، إن كان ذلك بأمل أو بخشية. قَدِم معظم المستوطنين، أكانوا من أبناء الأرستقراطيين الشباب، أو المنشقين الدينيين، أو العمال المعدمين المرتبطين بعقود عمل، يغريهم وعد بتوفر فرص أو حرية لم تتوفر لهم في العالم القديم. وُلد الأميركيون الأوائل أحراراً من جديد، ورسخوا أنفسهم في أراضٍ برية لا تخضع لأي نظام اجتماعي غير الذي كان يتبعه السكان الأصليون الذين حلوا محلهم. بعد أن تركوا وراءهم كل مخلفات النظام الإقطاعي، لم يواجهوا الكثير من العقبات في تطوير مجتمع مبني على مبادئ التحرر السياسي والاجتماعي التي برزت بصعوبة في أوروبا القرن السابع عشر والثامن عشر. شدّد هذا النمط من الليبرالية، الذي استند إلى فكر الفيلسوف جون لوك، إلى حقوق الفرد ووضع تقييدات على سلطة الحكم.

قَدِم معظم المهاجرين إلى أميركا من الجزر البريطانية، أي أكثر أنظمة الحكم تحرراً في أوروبا، إضافة إلى هولندا. فيما يتعلق بالمذهب الديني، انتمت غالبيتهم إلى أنماط متنوعة من الكالفينية البروتستانتية التي تؤكد على العلاقات التعاقدية بين الدين والدنيا. سهلت هذه التعاليم الكالفينية إلى حد كبير نشوء نظام اجتماعي مبني على حقوق الفرد مع قابلية التحرك الاجتماعي. لم يسبب تطور المجتمع التجاري الأكثر تعقيداً والمنظم هيكلياً بدرجة عالية في المدن الساحلية بحلول منتصف القرن الثامن عشر أية إعاقة لهذا الاتجاه؛ بل أن الثورة الأميركية قامت في هذه المدن. كما ساهمت بدرجة مماثلة إعادة الإعمار المتواصل للمجتمع، الذي رافق الانحسار المستمر للحدود الغربية، في ظهور هذه الروح الليبرالية والديمقراطية.

في أوروبا، تقدّمت المُثل العليا لحقوق الفرد ببطء وبدرجات متفاوتة؛ حتى أن مفهوم الديمقراطية اعتبر غريباً. أدّت محاولة تثبيت المُثل العليا لحقوق الفرد ومفهوم الديمقراطية في أعرق دولة أوروبية إلى اندلاع الثورة الفرنسية. فقد أدّت جهود القضاء على نظام المجتمع الإقطاعي المحدّث التي ترافقت مع جهود ترسيخ الحقوق الإنسانية، والأخوية الديمقراطية إلى توليد الإرهاب، والديكتاتورية، والاستبداد النابوليوني. وقادت في نهاية الأمر إلى ردة الفعل التي منحت الشرعية إلى النظام السياسي القديم المنحط. أما في أميركا، فقد طغت على الإرث الأوروبي مُثل عليا ظهرت بصورة طبيعية من خلال عملية بناء مجتمع جديد في أرض بكر. كانت مبادئ التحرر والديمقراطية قوية منذ البداية. وكان من الطبيعي لمجتمع رمى عن ظهره أثقال التاريخ الأوروبي خلق دولة اعتبرت نفسها فريدة من نوعها. ◆

ساحرات سالم

في عام ١٦٩٢ تعرضت مجموعة من الفتيات المراهقات في قرية سالم، مساتشوستس إلى نوبات غريبة بعد سماعهن قصصاً رواها لهن عبد هندي غربي. واتهمت عدة نساء بأنهن ساحرات. ارتعب سكان البلدة ولكنهم لم يندهشوا: الإيمان بالسحر كان شائعا آنذاك. انعقد مسؤولو البلدة لسماع الاتهامات التي وجهت إلى السحرة. وخلال شهر واحد، تمّ إصدار الحكم على ست نساء وإعدامهن.

نمت الحالة الهستيرية بشكل كبير لأن المحكمة سمحت لشهود بأن يشهدوا ويقولوا انهم رأوا المتهمات على شكل أرواح أو في رؤى. هذا "الإثبات الشبحي" لا يمكن التحقق منه أو إخضاعه للفحص الموضوعي. وفي خريف ١٦٩٢، تمّ إعدام ٢٠ ضحية، بما فيها عدة رجال، ووضع اكثر من مائة في السجن (حيث توفي ٥ ضحايا آخرون)، ومنهم بعض المواطنين المرموقين في البلدة. عندما أصبحت هذه الاتهامات تشكل تهديدا بانتقالها إلى خارج بلدة سالم، دعى وزراء المستعمرة إلى إنهاء هذه المحاكمات. وافق حاكم المستعمرة. ولاحقاً أطلق سراح الذين ما زالوا في السجن أو أرجى تنفيذ الحكم ضدهم.

سحرت أحداث قرية سالم الأميركيين لوقت طويل رغم أنها كانت حادثة معزولة. يتفق معظم المؤرخين أن قرية سالم عام ١٦٩٢ شهدت حالة هستيرية عامة، أججها اعتقاد حقيقي بوجود السحر. وفي حين انه من المحتمل أن تكون بعض الفتيات قامت بالتمثيل، لكن ذلك أثر في مسؤولين كبار في السن وتعرضوا لحالة من الهيجان.

تنكشف بعض الحقائق إذا أجرينا تحليلاً وثيقاً لهويات المتّهمين والذين اتهموهم. كانت قرية سالم، التي تشكل جزءاً من مستعمرة نيو إنغلاند، تمر بتحول اقتصادي وسياسي من مجتمع أهلي زراعي بمجمله يسيطر عليه البيوريتانيون إلى مجتمع تجاري علماني. معظم المتهمين كانوا يمثلون طريقة حياة تقليدية مرتبطة بالزراعة والكنسية، بينما كان عدد من الساحرات المتهمات أعضاء في طبقة تجارية صاعدة من أصحاب المتاجر الصغيرة والتجار. تكرر صراع سالم الخفي للحصول على سلطة اجتماعية وسياسية بين المجموعة التقليدية والطبقة الاجتماعية الأجدد في المجتمعات الأهلية عبر التاريخ الأميركي. اتخذ الأمر منعطفا غريبا قاتلاً عندما سيطر على المواطنين الاعتقاد بأن الشيطان موجود في بيوتهم.

تخدم أيضا محاكمة ساحرات سالم حكاية رمزية دراماتيكية تعبر عن العواقب القاتلة لتقديم اتهامات مثيرة لكن مغلوطة. بعد ثلاث مائة عام، لا نزال ندعو الاتهامات الخاطئة ضد عدد كبير من الناس بـ "اصطياد السحر". ◆

موجز التاريخ الأميركي
موجز التاريخ الأميركي
موجز التاريخ الأميركي

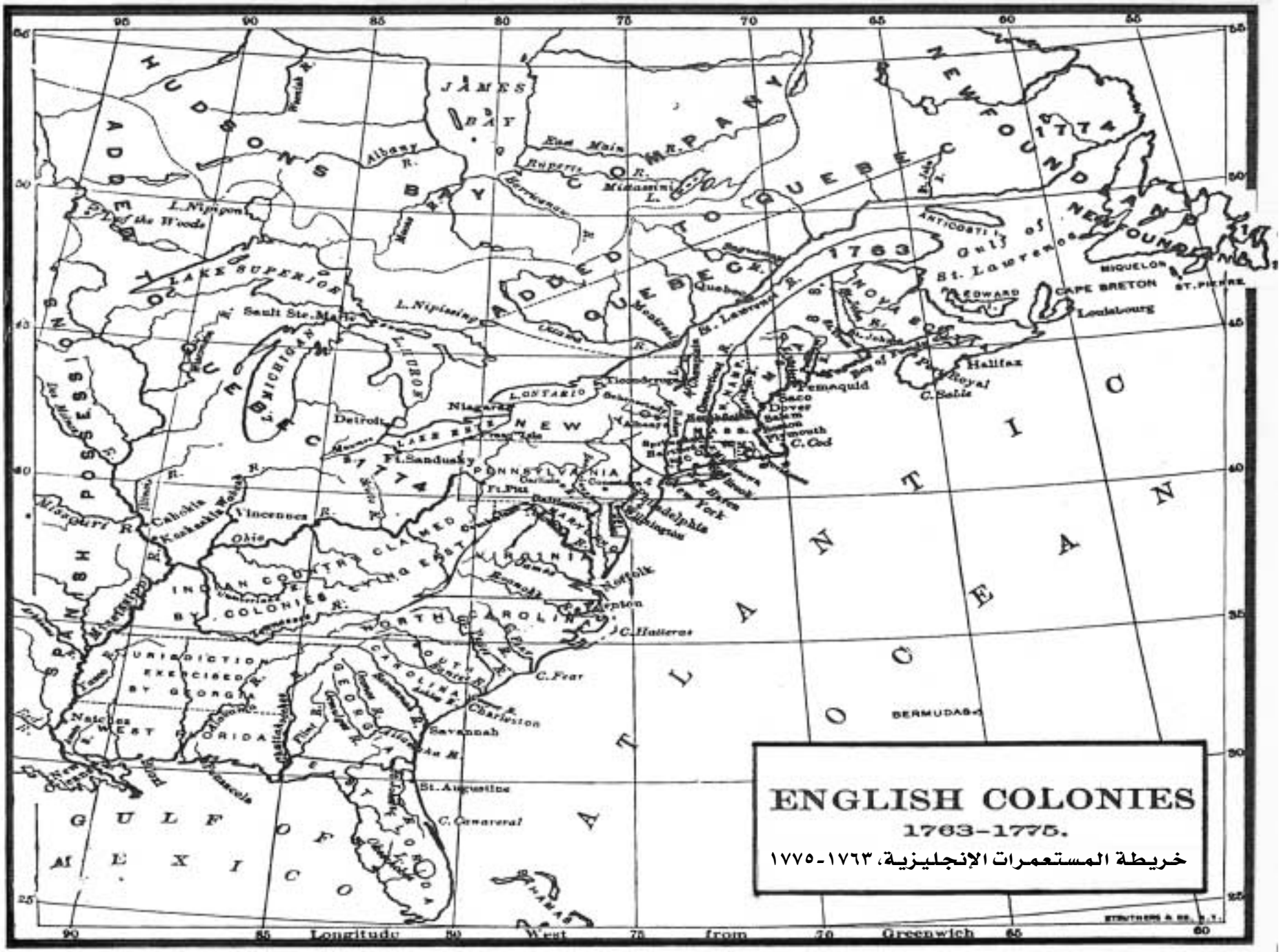

جون سميث، المستكشف الإنجليزي الشجاع والمستوطن الذي ساعدت قياته على إنقاذ مستوطنة جيمستاون من الانهيار في سنواتها الأولى الحاسمة.

التحوّل إلى دولة

وصف تاريخي مصور

نشأت الولايات المتحدة وتحولت متطورة خلال القرنين المُمتدّين بين أول مستوطنة إنجليزية في جيمستاون سنة ١٦٠٧، وبداية القرن التاسع عشر. فمن سلسلة من المستوطنات الاستعمارية المنعزلة المحاذية للساحل الأطلسي تطورت الولايات المتحدة إلى دولة جديدة ولدت من الثورة، يرشدها دستور يجسّد المبادئ الديمقراطية للحكم الذاتي.

جانب من لوحة زيتية للفنان الأميركي بنجامين وِست (١٧٣٨–١٨٢٠)، تصوّر معاهدة وليام بنّ مع الأميركيين الأصليين الذين كانوا يقطنون المكان الذي أسس فيه بنّ مستعمرة بنسلفانيا كملاذ للكويكرز وغيرهم من الساعين وراء الحرية الدينية. وأدت معاملته المنصفة لهنود ديلاوير الحمر إلى علاقات طويلة الأمد وودّية، خلافاً للنزاعات بين المستوطنين الأوروبيين والقبائل الهندية الحمراء في المستعمرات الأخرى.

تمثال رودجر وليامز، أحد الأبطال الأوائل للحرية الدينية وفصل الكنيسة عن الدولة. أسس وليامز مستعمرة رود آيلاند بعد مغادرته مساتشوستس بسبب عدم موافقته على روابطها الدينية مع الكنيسة الإنجليزية.

عجوز بيوريتاني متدين (إلى اليمين) يواجه مجموعة من الرجال يشربون الجعة أمام حانة. كانت التوترات بين البيوريتانيين المتزمتين دينياً من المستوطنين الأوائل في المنطقة والسكان الآخرين الأكثر علمانية، السمة المميزة للعهد الاستعماري في نيو إنغلاند.

كوتّون ماذر، كان شخصية بيوريتانية بارزة في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. تشكل موسوعته الكبيرة التاريخ الإكليركي لنيو إنغلاند (١٧٠٢) سجلا تاريخيا شاملا للاستيطان في نيو إنغلاند وجهود البيورتانيين لإقامة مملكة الرّب في الأصقاع البرية للعالم الجديد.

بنجامين فرانكلين: العالم والمخترع والكاتب والناشر الصحفي، وأب مدينة فيلادلفيا، والدبلوماسي، ومُوقّع إعلان الاستقلال والدستور. كان فرانكلين يُجسّد فضائل الحنكة العملية والإيمان التفاؤلي بتحسين الذات الذي كثيراً ما كان مرتبطاً بأميركا نفسها.

إلي اليسار: جيمس ماديسون، رابع رئيس للولايات المتحدة، كان يُعتبر من نواح عديدة "أبا للدستور." جمعت مقالاته خلال مناقشات المصادقة على الدستور مع مقالات ألكساندر هاملتون وجون جاي تحت عنوان الأوراق الفدرالية. يُنظر إلى هذه الأوراق اليوم على أنها دفاع كلاسيكي عن الحكمالجمهوري الذي تحقق فيه الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية مبدأ المراجعة والتوازن في ما بينها في نظام الحكم لحماية حقوق وحريات الشعب.

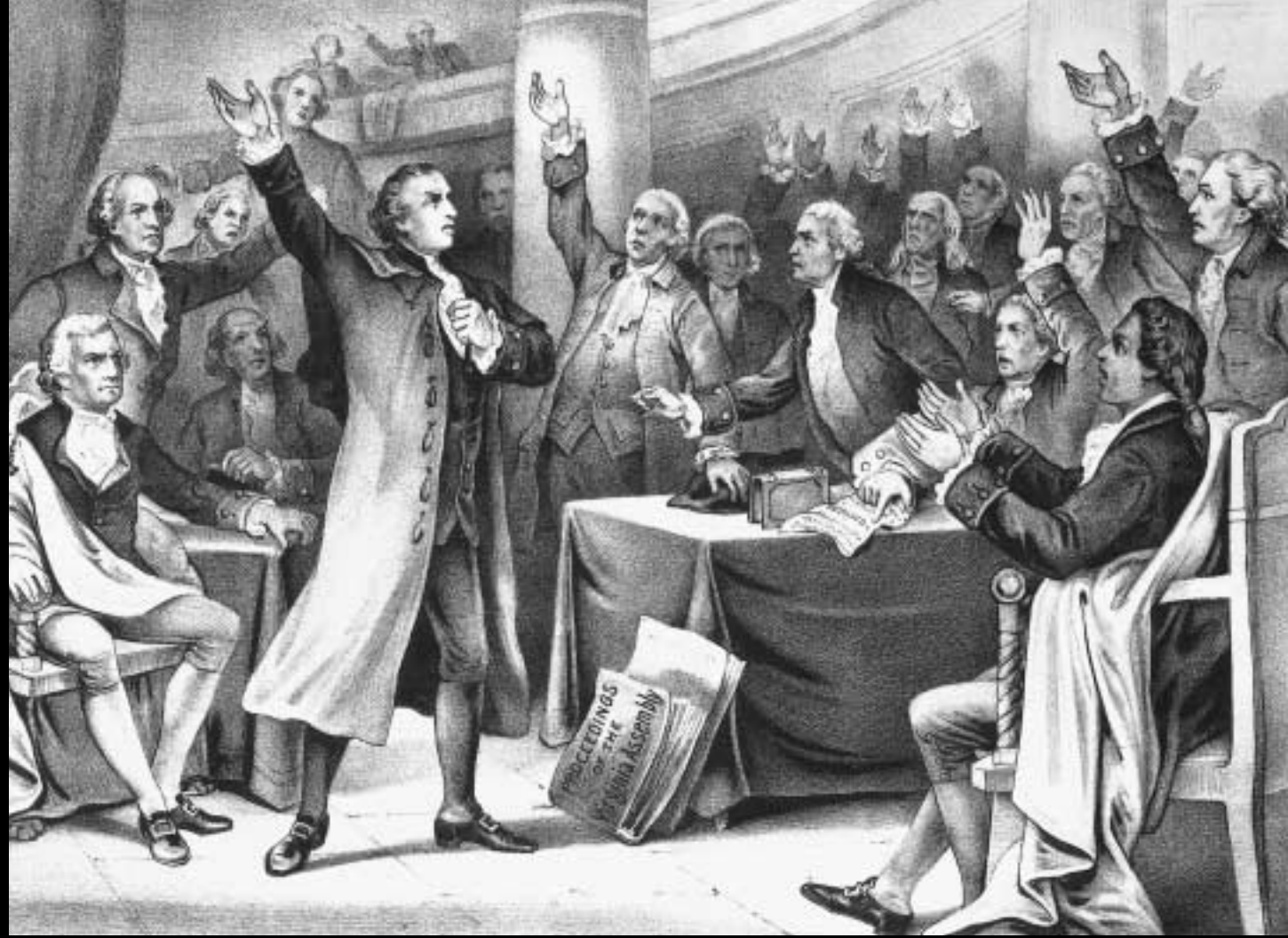

رسم للثوروي الملهب للعواطف باتريك هنري (الواقف إلى اليسار) يعلن ما قد كان أشهر شعارات الثورة الأميركية: زأعطوني الحرية أو أعطوني الموت!س، وذلك خلال مناظرة أمام مجلس فرجينيا سنة ١٧٧٥.

الطلقات الأولى للثورة الأميركية التي أُطلقت في لكسنغتون بولاية مساتشوستس في ١٩ نيسان/إبريل ١٧٧٥، كما تخيلها أحد الرسامين، حين واجهت المليشيا المحلية القوات البريطانية التي كانت تتقدم لمصادرة أسلحة المستعمرات في بلدة كونكورد المجاورة.

استسلام اللورد كورنواليس والجيش البريطاني للقوات الأميركية والفرنسية بقيادة جورج واشنطن في يوركتاون بولاية فرجينيا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٧٨١. أدّت معركة يوركتاون إلى وضع نهاية للحرب وإلى استقلال أميركا الذي ضمنته معاهدة باريس سنة ١٧٨٣.

توماس جفرسون، واضع صيغة إعلان الاستقلال وثالث رئيس للولايات المتحدة. أسس جفرسون أيضاً جامعة فرجينيا وبنى أحد أشهر المنازل الأميركية، مونتي تشيلّو، في شارلوتسفيل بولاية فرجينيا.

إلي اليمين: طابع بريدي أميركي احتفالاً بالذكرى المئوية الثانية لرحلة لويس وكلارك الاستكشافية التي كانت أحد مشاريع توماس جفرسون بعيدة النظر. انطلق مريوذِر لويس، سكرتير جفرسون، وصديقه وليام كلارك، يرافقهم فريق من أكثر من ٣٠ رجلاً في رحلة إلى الغرب غير المستكشف دامت أربع سنوات. قطعوا آلاف الأميال من كامب وود بولاية إلينوي إلى مقاطعة أوريغون، عبر أراضٍ شكّلت لاحقاً ١١ ولاية أميركية.

جون مارشال، رئيس المحكمة العليا الأميركية بين ١٨٠١ و١٨٣٥ في لوحة من رسم ألونزو تشابل. أرسى مارشال في سلسلة من القضايا البارزة أسس المراجعة القضائية، أي حق المحاكم في تقرير ما إذا كان أي عمل من أعمال الكونغرس أو الفرع التنفيذي دستورياً، وبالتالي صالحاً وقانونياً.

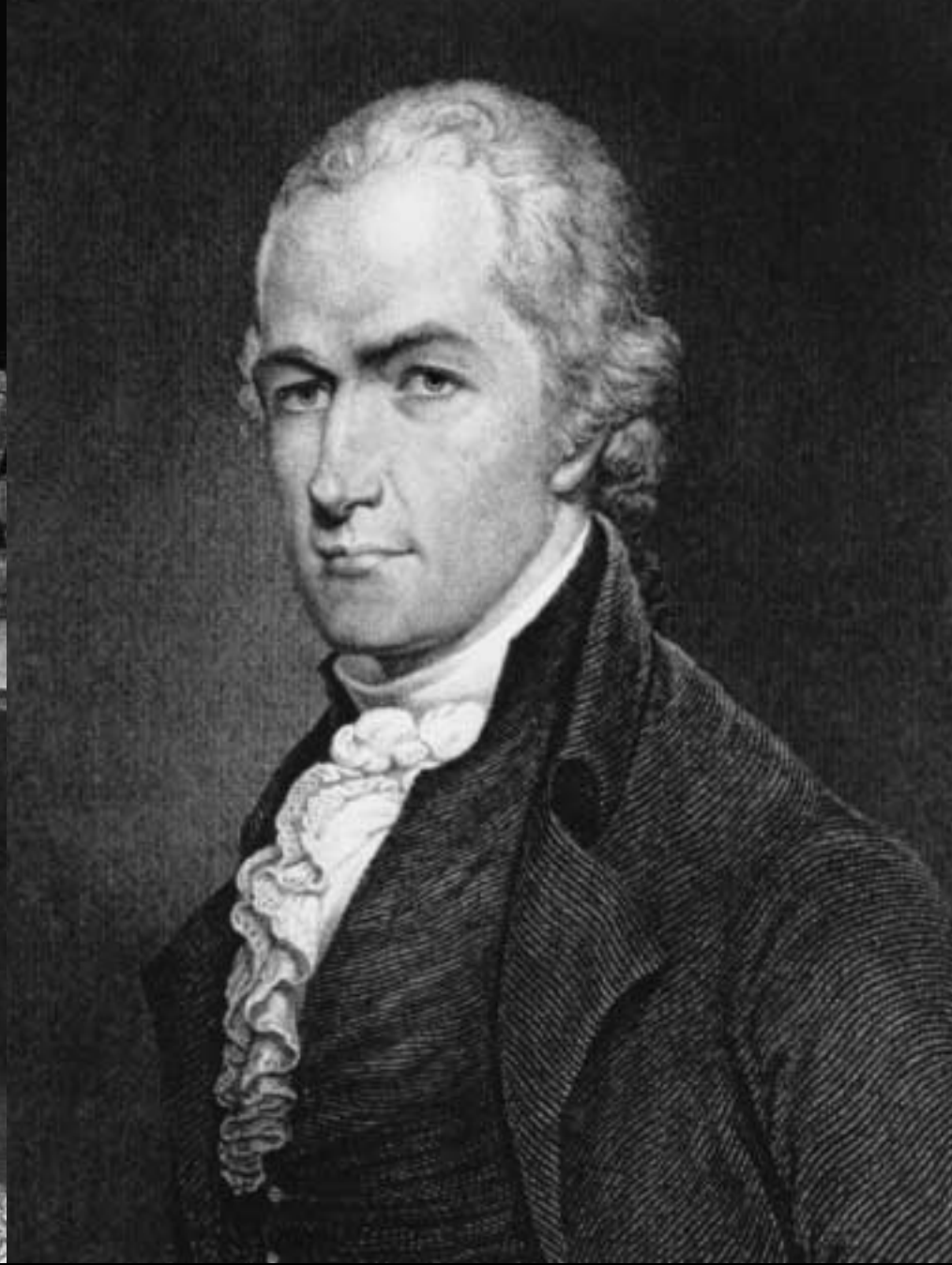

ألكساندر هاملتون، وزير المالية في حكومة الرئيس جورج واشنطن. طالب هاملتون بإنشاء حكومة فدرالية قوية وتشجيع الصناعة. وعارضه توماس جفرسون الذي كان يؤمن بالحكومة اللامركزية وبحقوق الولايات وبمزايا استقلالية المزارعين وأصحاب الأراضي.

الفصل الثالث

3

الطريق إلى الإستقلال

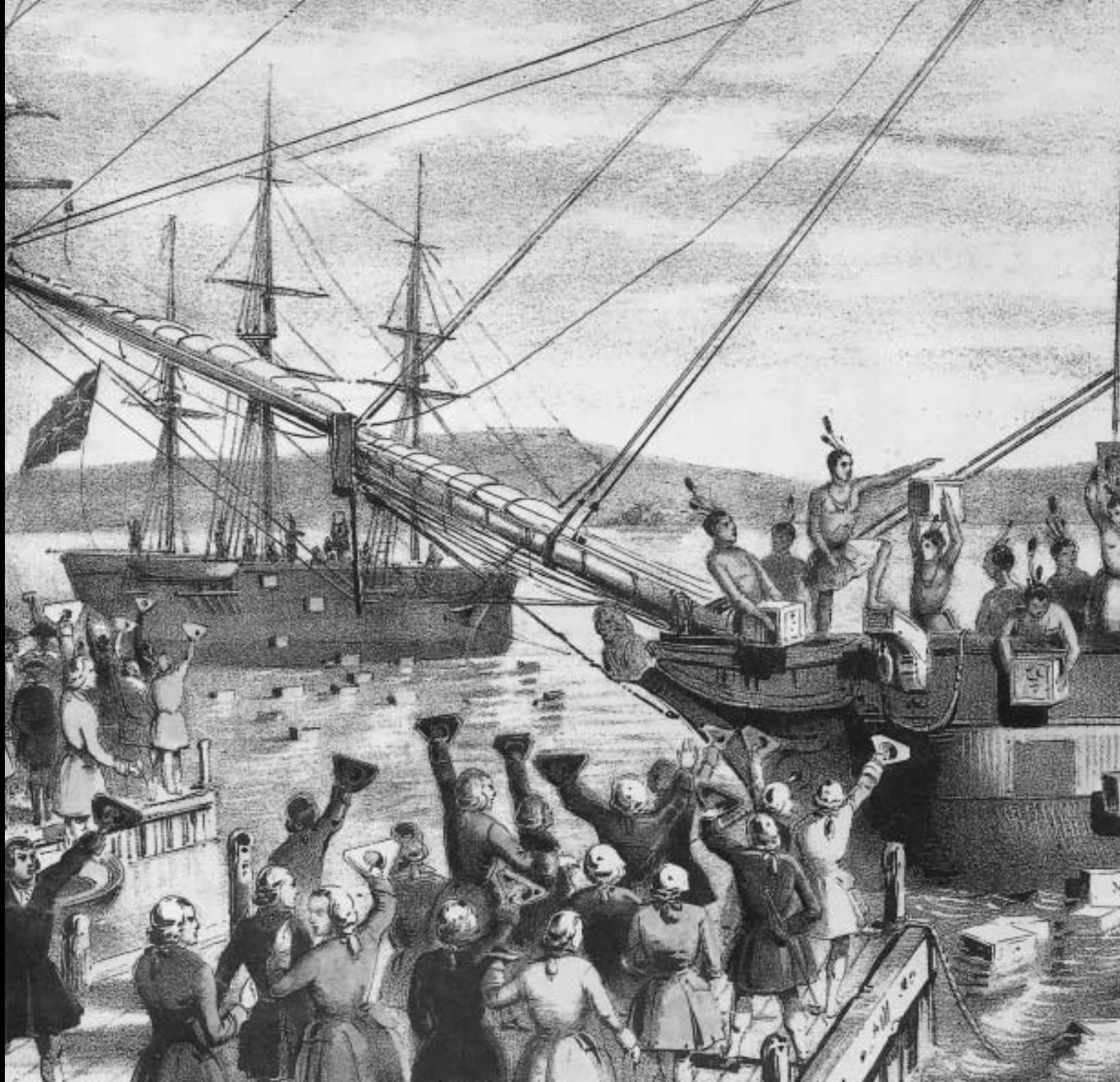

الاحتجاج ضد الضرائب البريطانية الذي عرف باسم "حفلة شاي بوسطن"، ١٧٧٣

"تحققت الثورة قبل أن تبدأ الحرب. فقد كانت الثورة في ضمائر الناس وعقولهم"

الرئيس السابق
چون آدمز، ١٨١٨

شكلّت المستعمرات البريطانية في أميركا الشمالية وهي في طور نضوجها على امتداد القرن الثامن عشر حتما، الهوية المميزة لها. إذ نمت بشكل هائل قواها الاقتصادية وإنجازاتها الثقافية. وكانت لجميع المستعمرات تقريباً خبرة سنوات طويلة سابقة من الحكم الذاتي. وتجاوز العدد الإجمالي لسكانها في الستينات من القرن الثامن عشر ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة، أي بزيادة مقدارها ستة أضعاف منذ بداية ذلك القرن. ومع ذلك، لم تبدأ إنجلترا وأميركا في السير على طريق الانفصال علناً إلا في عام ١٧٦٣، أي بعد انقضاء ما يزيد عن قرن ونصف القرن على تأسيس أول مستوطنة دائمة في جيمستاون، بولاية فرجينيا.

نظام استعماري جديد

في أعقاب الحرب الفرنسية والهندية، اقتنعت لندن بضرورة إقامة نظام استعماري جديد يشتمل على ممارسة سيطرة مركزية أوسع، وتوزيع تكاليف النفقات الإمبراطورية بصورة أكثر إنصافاً، والاهتمام بمصالح كل من الكنديين الفرنسيين وهنود أميركا الشمالية. من جهة أخرى، توقعت المستعمرات التي كانت قد اعتادت ممارسة قدر كبير من الاستقلال، الحصول على حرية أكبر، وشعرت بأنها أصبحت أقل حاجة لوجود بريطاني قوي بعد أن تم القضاء على الخطر الفرنسي. وفي الجهة الأخرى، وجد التاج والبرلمان الإنجليزيان، اللذان لم يدركا ما كان يجري على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، نفسيهما في صراع مع مستوطنين تدربوا

على الحكم الذاتي وأصبحوا لا يطيقون التدخل. وتطلّب تنظيم أوضاع كندا ووادي أوهايو إنشاء سياسات لا تُنفّر السكان الفرنسيين والهنود. وفي هذا كانت لندن على خلاف أساسي مع مصالح المستعمرات التي أصبحت بعد التزايد السريع لعدد سكانها، تحتاج إلى المزيد من الأراضي للاستيطان، فطالبت بحق توسيع حدودها بعيدا باتجاه الغرب حتى نهر المسيسيبي.

واعتقدت الحكومة البريطانية التي كانت تخشى اندلاع سلسلة من الحروب مع الهنود، أن فتح الأراضي يجب أن يتم على أساس أكثر تدريجاً. وشكّل تقييد الحركة هذا أيضاً أسلوباً لضمان السيطرة الملكية على المستعمرات القائمة قبل السماح بتأسيس مستوطنات جديدة. فنصّ الإعلان الملكي في عام ١٧٦٣ على إبقاء المنطقة الغربية الواقعة بين جبال أَلِيغيني وفلوريدا ونهر المسيسيبي وكويبك مقصورة على منفعة الأميركيين الأصليين. وبذلك حاول التاج التخلص من كل ادعاء بملكية الأراضي الغربية من جانب المستعمرات الثلاث عشرة ووقف توسعها باتجاه الغرب. ومع أن هذا الإجراء لم يطبّق أبداً بصورة فعالة، فقد شكّل في نظر المستوطنين إهمالا وغمطا استبدادياً لحقهم الأساسي باحتلال الأراضي الغربية والاستقرار فيها.

وكان للسياسة الضريبية البريطانية الجديدة مضاعفات أشد خطورة. فقد احتاجت لندن إلى أموال أكثر لدعم إمبراطوريتها المتنامية، وواجهت تذمراً متعاظماً من جانب دافعي الضرائب في البلاد. وبدا أنه من المعقول أن تسدد المستعمرات نفقات الدفاع عن نفسها. فتطلّب ذلك فرض ضرائب جديدة أقرّها البرلمان الإنجليزي على حساب الحكم الذاتي للمستعمرات.

كانت الخطوة الأولى في هذا السبيل استبدال قانون دِبس قصب السكّر لعام ١٧٣٣، الذي كان قد فرض ضريبة أو رسوما باهظةً على استيراد شراب الرَّمْ ودبس قصب السكر من مناطق غير إنجليزية، بقانون السكّر لعام ١٧٦٤. فمنع هذا القانون استيراد شراب الرَّم الأجنبي، كما فرض رسماً متواضعاً على استيراد دبس قصب السكر من كل المصادر، وفرض ضرائب على استيراد الخمور والحرير والبُن وعدد آخر من السلع الكمالية. وكان المرجو من تخفيض الرسم على دبس السكر تخفيف إغراء تهريبه من جزر الهند الغربية التابعة لهولندا وفرنسا إلى معامل تقطير الرّم في نيو إنغلاند. وطبقت الحكومة البريطانية بحزم قانون السكّر. فأصدرت الأوامر إلى موظفي الجمارك بإظهار فعالية أكبر، وأبلغت السفن الحربية البريطانية العاملة في المياه الأميركية بإلقاء القبض على المهربين، وأجازت "أوامر المساعدة"، أو أوامر التفتيش لضباط الملك، للسماح لهم بتفتيش الأماكن المشتبه بها.

أثارت الرسوم المفروضة بموجب قانون السكر وإجراءات تطبيقها الامتعاض لدى تجار نيو إنغلاند. فادّعوا أن دفع حتى هذا الرسم الضئيل قد يسبب خراب تجارتهم. واعترض التجار وأعضاء المجالس التشريعية والناس في الاجتماعات العامة للبلدات على القانون، كما اعترض المحامون من المستوطنين على "فرض ضريبة بدون تمثيل"، وهوالشعار الذي أقنع العديد من الأميركيين فيما بعد بأن الدولة الأم تظلمهم.

لاحقاً في عام ١٧٦٤، أصدر البرلمان البريطاني قانون العُملة الذي "يمنع اعتبار أي سند دين ورَقي يصدر في أية مستعمرة من مستعمرات التاج بمثابة عملة قانونية." وبما أن المستعمرات كانت تواجه عجزاً تجارياً، وكانت العملة النقدية تنقصها باستمرار، فقد أضاف هذا الإجراء عبئاً خطيراً على اقتصاد المستعمرات. وكذلك قانون إيواء الجنود الصادر عام ١٧٦٥ الذي فرض على المستعمرات توفير الثكنات والمؤن للقوات الملكية، الذي اعتبرته المستعمرات قانوناً مستنكراً.

قانون الطابع

أشعل قانون ضريبي عام جذوة أكبر مقاومة منظمة. وعُرف هذا القانون باسم "قانون الطابع"، أو قانون رسم الطابع، الذي فرض إلصاق طوابع (إيرادات) على كافة الصحف والنشرات والمنشورات والرخص وعقود الإيجار وغير ذلك من المستندات القانونية. وكان من المقرر استخدام عوائد هذه الضريبة التي يجمعها موظفو الجمارك الأميركيون "للدفاع وحماية وتأمين سلامة" المستعمرات.

وَقع عبء هذا القانون، بصورة مماثلة، على عاتق جميع الذين يقومون بأي عمل تجاري، فأثار عداء المجموعات الأكثر قوة وبلاغة في التعبير من بين المواطنين الأميركيين مثل الصحفيين والمحامين ورجال الدّين والتجار ورجال الأعمال في الشمال والجنوب والشرق والغرب. فنظم كبار التجار صفوفهم للمقاومة وأنشأوا جمعيات لمقاطعة الاستيراد.

وهبطت بحدة معدلات التبادل التجاري مع الدولة الأم في صيف ١٧٦٥ بعد أن انضم رجال بارزون إلى منظمات "أبناء الحرية"، وهي منظمات سرية شُكلت للاحتجاج على قانون الطابع، ولجأت إلى وسائل العنف في أحيان كثيرة. وأجبرت الحشود الغوغائية امتدادا من مستعمرة ماساتشوسيتس إلى ساوث كارولينا موظفي الجمارك التعساء على الاستقالة من مناصبهم وأتلفت الطوابع البغيضة، وألغت المقاومة المتشددة مفعول هذا القانون كأمر واقع.

وفي أيار/مايو، صادق مجلس النواب في فرجينيا بتحريض من المندوب باتريك هنري، على مجموعة من القرارات التي نددت بفرض ضرائب دون تمثيل باعتبار هذا العمل تهديداً لحقوق المستعمرات. كما أكد المجلس أنه لا يجوز لأحد سوى ممثلي فرجينا فرض ضرائب على مواطني فرجينيا الذين يتمتعون بنفس الحقوق التي للمواطنين الإنجليز. ودعا مجلس مساتشوسيتس كافة المستعمرات إلى تعيين مندوبين عنها لحضور "مؤتمر قانون الطابع" في نيويورك والذي عُقد بالفعل في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٧٦٥، لدراسة التقدم بطلب إلى الملك والبرلمان البريطاني للإعفاء من هذا القانون، واغتنم هذه الفرصة ٢٧ مندوباً من تسع مستعمرات لحشد الرأي العام اللمستوطنين. وبعد مناقشات مطوّلة تبنّى المندوبون في المؤتمر عدداً من القرارات أكدت "عدم دستورية أي ضريبة فرضت في السابق، أو يمكن فرضها في المستقبل، ما لم تكن بقرار من مجالسهم التشريعية المعنية"، وأن لقانون الطابع "اتجاها ظاهرا بوضوح نحو تقويض حقوق وحريات المستوطنين".

الضرائب دون تمثيل

وهكذا اتجهت القضية نحو التركيز على مسألة التمثيل. واعتقد المستوطنون أنه من غير الممكن أن يتم تمثيلهم في البرلمان ما لم ينتخبوا هم فعلاً أعضاء مجلس العموم. إلا أن هذه الفكرة تعارضت مع المبدأ الإنجليزي القائل "بالتمثيل الفعلي" الذي يمثل بموجبه كل عضو في البرلمان مصالح الدولة والإمبراطورية بأسرها، حتى ولو كانت قاعدته الانتخابية أقلية ضئيلة من أصحاب الأملاك فقط في منطقة معينة. إذ افترضت هذه النظرية أن كافة الرعايا البريطانيين يتشاطرون نفس المصالح كأصحاب الأملاك الذين انتخبوا أعضاء البرلمان.

اعتبر الزعماء الأميركيون أن ارتباطهم القانوني الوحيد محصور بالتاج، نظراً لكون الملك هو الذي وافق على تأسيس المستعمرات في ما وراء البحار ووفر لها حكوماتها. وأكدوا على أنه ملك على المستعمرات مثلما هو ملك لإنجلترا، ولكنهم شددوا على أنه لا يحق للبرلمان الإنجليزي إصدار قوانين تتعلق بالمستعمرات

أكثر مما يحق لأي مجلس تشريعي في أية مستعمرة إصدار قوانين تتعلق بإنجلترا. إلا أن صراعهم كان في الواقع مع الملك جورج الثالث بنفس القدر الذي كان مع البرلمان. وغالبا ما سيطرت فئات مؤيدة للتاج على البرلمان الإنجليزي معبرة بذلك عن تصميم الملك على أن يكون عاهلاً قوياً.

رفض البرلمان الإنجليزي اعتراضات المستعمرات. لكن تجاراً بريطانيين من الذين شعروا بآثار المقاطعة الأميركية، ألقوا بثقلهم وراء حركة تطالب بإلغاء القانون، فاستجاب البرلمان في عام ١٧٦٦ وألغى قانون الطابع وعدّل قانون السكر. إلا أن البرلمان، رغبة منه في تليين مواقف مؤيدي السيطرة المركزية على المستعمرات، أَتبع تلك التدابير بإصدار "القانون البياني" أو التفسيري، الذي أكد سلطة البرلمان في إصدار قوانين تلزم المستعمرات "في كافة القضايا مهما كانت." وهكذا لم يفز المستوطنون إلا باستراحة مؤقتة فقط من أزمة باتت الآن وشيكة الوقوع.

قوانين تاونشند

جاءت سنة ١٧٦٧ بسلسلة أخرى من الإجراءات التي أثارت من جديد كافة عناصر التنافر. إذ حاول شارلز تاونشند، وزير المالية البريطاني، تطبيق برنامج مالي جديد لمواجهة الاستياء المتواصل من المعدلات العالية للضرائب في البلاد. وبتصميمه على تخفيض الضرائب في بريطانيا بجعل تحصيل الرسوم المفروضة على التجارة الأميركية أكثر فاعلية، شدد إدارة مصلحة الجمارك، وأصدر قوانين تفرض رسوماً على مستوردات المستعمرات من الورق والزجاج والرصاص والشاي من بريطانيا. واستندت "قوانين تاونشند" إلى مقولة أن الضرائب المفروضة على السلع المستوردة من جانب المستعمرات كانت قانونية، في حين أن الضرائب الداخلية (مثل قانون الطابع) كانت غير قانونية.

صُممت قوانين تاونشند لكي تعمل على زيادة الإيرادات، بحيث يمكن أن تستعمل جزئياً لدعم المسؤولين في المستعمرات وتغطية نفقات الجيش البريطاني في أميركا. وردا على ذلك، جادل جون ديكنسون، وهو محام من فيلادلفيا، في "رسائل مُزارع من بنسلفانيا" بأن للبرلمان الحق في السيطرة على التجارة الإمبراطورية ولكنه لا يملك حق فرض ضرائب على المستعمرات، سواء أكانت هذه الرسوم خارجية أم داخلية.

كان الهياج الذي تبع تشريع قوانين تاونشند أقل عنفاً من تلك التي أثارها قانون الطابع، ولكنه مع ذلك جاء شديداً، وبشكل خاص في المدن الواقعة على الساحل الشرقي. فقد لجأ التجار من جديد إلى الاتفاق على عدم الاستيراد وجعل الناس يكتفون بالمنتجات المحلية. ومن قبيل المثال على ذلك أن المستوطنين عمدوا إلى ارتداء ملابس منسوجة ومصنوعة محليا ووجدوا بدائل للشاي. واستعملوا الورق المصنوع محلياً وأبقوا منازلهم بدون دهان. وفي بوسطن، أثار التطبيق القسري للأنظمة الجديدة أعمال عنف. فعندما سعى موظفو الجمارك إلى تحصيل الرسوم هاجمتهم جموع الشعب وعاملتهم بخشونة. وبسبب هذه الحادثة أُرسلت كتيبتان بريطانيتان لحماية موظفي الجمارك.

وشكّل وجود الجيش البريطاني في بوسطن دعوة إلى القلاقل. ففي ٥ آذار/مارس ١٧٧٠، تطور العداء مجددا بين المواطنين والجنود البريطانيين إلى أعمال عنف. وأدى ما بدأ لهوا غير مؤذ بقذف الجنود البريطانيين بكرات الثلج إلى هجوم غوغائي. فأصدر أحد الجنود الأمر بإطلاق النار، وعندما انقشع الدخان تبين أن ثلاثة من مواطني بوسطن قتلواعلى الثلج. وأُطلق على هذا الحادث لقب "مجزرة بوسطن"، وصُوّر بشكل دراماتيكي على أنه دليل على قسوة قلوب البريطانيين واستبدادهم.

وأمام هذه المعارضة، اختار البرلمان في عام ١٧٧٠ التراجع الاستراتيجي وألغى كافة الرسوم التي فرضها تاونشند، باستثناء الرسم المفروض على الشاي الذي كان يعتبر سلعة كمالية في المستعمرات ولا يحتسبه إلاّ عدد قليل جداً من السكان. ودلّ العمل الذي قام به البرلمان، في رأي معظم الناس، على أن المستوطنين كسبوا تنازلاً رئيسياً، وتم التخلي بدرجة واسعة عن الحملة ضد إنجلترا. إلا أن مقاطعة المستعمرات لاستيراد "الشاي الإنجليزي" استمرت وإن لم تنفذ بدقة وصرامة. وا"دادت درجة الازدهار، وأعرب معظم قادة المستوطنين عن رغبتهم في ترك أعنّة الأمور للمستقبل.

صامويل آدامز

خلال فترة هدوء استمرت ثلاث سنوات، سعى عدد قليل نسبياً من المتطرفين جهده لإبقاء الخلاف مستعراً. فادّعوا أن دفع الضريبة يعني قبولاً للمبدأ القائل بأن للبرلمان الحق في حكم المستعمرات. وأعربوا عن خشيتهم من احتمال تطبيق مبدأ حكم البرلمان في أي وقت في المستقبل مع ما قد يولّده ذلك من تأثير مدمر على كافة حريات المستعمرات.

وكان صامويل آدامز، من مساتشوسيتس، أكثر الزعماء الراديكاليين فعالية. وسعى بلا كلل إلى تحقيق هدف نهائي واحد، هو الاستقلال. فمنذ أن تخرّج من جامعة هارفرد عام ١٧٤٣، خدم آدامز في الدوائر الحكومية بصفات مختلفة منها مفتش مداخن ومحصل ضرائب وعريف يدير الاجتماعات الأهلية للبلدات. ومع أنه كان يفشل باستمرار في الأعمال التجارية، فقد كان داهية وبارعاً في السياسة حيث استغل اجتماعات البلدات في نيو إنغلاند كمسرح لنشاطه.

أراد آدامز ان يُحرّر الناس من الخشية والرهبة ممن هم أعلى منزلة وأرفع شأنا في المجتمع والسياسة. فجعلهم يدركون نقاط قوتهم وأهميتهم الذاتية كي يستحثهم ويحفزهم على العمل. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، نشر مقالات في الصحف وألقى خطابات في الاجتماعات الأهلية للبلدات، وحضّ على اتخاذ قرارات تستهوي النزوات الديمقراطية للمستوطنين.

وفي عام ١٧٧٢، حث اجتماعاً أهلياً لمدينة بوسطن على اختيار "لجنة مراسلة" للتعبير عن حقوق وشكاوى المستوطنين. وعارضت اللجنة قراراً بريطانياً ينص على دفع رواتب القضاة من إيرادات الجمارك، لأنها خشيت من عدم استمرار القضاة في الاعتماد على المجلس التشريعي لتأمين رواتبهم، وبالتالي يتحررون من المسؤولية تجاه المجلس، مما قد يؤدي إلى ظهور "شكل من الحكم المستبد." فاتصلت اللجنة بمدن أخرى حول هذه المسألة وطلبت منها إعداد أجابتها. فتمّ تشكيل لجان في كافة المستعمرات تقريباً، ونتج عنها قيام قاعدة لتأسيس منظمات ثورية فعالة. ومع ذلك، لم يكن آدامز يملك ما يكفي من الأسباب كي يلهب العواطف.

حفلة شاي بوسطن

وعلى أية حال، فقد مهدت بريطانيا لآدامز وحلفائه في عام ١٧٧٣ بقضية ملهبة. فبعد أن وجدت شركة إيست إنديا (شركة الهند الشرقية) ذات النفوذ القوي، نفسها في مأزق مالي خطير، ناشدت الحكومة البريطانية مساعدتها فمنحتها الحكومة البريطانية احتكاراً على كافة كميات الشاي المصدرة إلى المستعمرات. كما سمحت الحكومة أيضاً لشركة إيست إنديا بتزويد بائعي التجزئة بالشاي مباشرة، متجاوزة بذلك بائعي الجملة في المستعمرات. وكان استيراد معظم الكميات المستهلكة من الشاي في أميركا في ذلك الوقت يتم بطرق غير شرعية دون دفع رسوم. وتمكنت شركة إيست إنديا من خلال بيع كميات

الشاي عن طريق وكلائها الخاصين بسعر أقل بكثير من السعر السائد في السوق، من جعل عمليات تهريب الشاي غير مربحة وهددت بالقضاء على التجار المستقلين في المستعمرات. فكان أن انضم التجار في المستعمرات إلى صفوف المتطرفين المطالبين بالاستقلال بعد أن أثارتهم ليس خسارة تجارة الشاي فحسب، بل والممارسات الاحتكارية أيضا لهذه التجارة.

أُجبر وكلاء شركة الهند الشرقية على الاستقالة في الموانئ الواقعة أعلى وأسفل الساحل الأطلسي، مما إدى إما إلى إعادة شحنات الشاي الجديدة إنجلترا أو تخزينها في المستودعات. أما في بوسطن فقد تحدى الوكلاء المستوطنين، واتخذوا بدعم من الحاكم الملكي، الترتيبات استعدادات لتفريغ الشحنات القادمة إلى البر بغض النظر عن المعارضة. وفي ليلة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٧٧٣ صعدت زمرة من الرجال المتنكرين بملابس هنود قبيلة الموهوك بقيادة صامويل آدامز إلى ثلاث سفن بريطانية كانت راسية في الميناء وألقوا بحمولاتها من الشاي في مياه ميناء بوسطن. فقد شك صامويل وجماعته في مدى التزام مواطنيهم بمبدأ المقاطعة، وخشي المقاطعون من أنه لو تمّ إنزال شحنات الشاي، لكان من المحتمل أن يشتري المواطنون الشاي ويدفعوا الضريبة.

واجهت بريطانيا عند ذلك أزمة، وهي أن شركة إيست إنديا كانت تنفذ قانونا برلمانيا، وفي حال لم يتم فرض أي عقاب على جريمة إغراق الشاي، فقد يعني ذلك اعتراف البرلمان الإنجليزي أمام العالم بأنه لا يملك أي سيطرة على المستعمرات. فنددت الأوساط الرسمية في بريطانيا بصورة إجماعية تقريباً بحفلة الشاي في بوسطن واعتبرتها عملاً تخريبياً، وناصرت اتخاذ إجراءات قانونية لتأديب المستوطنين المتمردين.

القوانين القهرية

ردّ البرلمان على هذا الحادث بإصدار قوانين جديدة أطلق عليها المستوطنون اسم "القوانين القهرية" أو التي "لا تُحتمل." وكان أول تلك القوانين قانون ميناء بوسطن الذي نص على إغلاق الميناء وإبقائه مغلقاً إلى أن يتم دفع ثمن كميات الشاي التي ألقيت في البحر. هدد هذا الإجراء الحياة الفعلية في المدينة، لأن منع بوسطن من الوصول إلى البحر كان سيقود إلى كارثة اقتصادية. وقيّدت قوانين أخرى السلطة المحلية وحظرت عقد معظم اجتماعات البلدات دون الحصول على موافقة الحاكم. وفرض قانون إيواء الجنود على السلطات المحلية تأمين أماكن سكن مناسبة للجنود البريطانيين وتأمين إقامتهم في المنازل الخاصة عند الضرورة. وبدلاً من إخضاع وعزل مساتشوسيتس، كما قصد البرلمان، حفزت هذه الأعمال المستعمرات الشقيقة على تقديم المساعدة لها. ووسّع قانون كويبك، الذي أصدره البرلمان الإنجليزي في نفس الوقت تقريباً، حدود مقاطعة كويبك حتى جنوب نهر أوهايو. وعملا بموجب الممارسات الفرنسية السابقة، نص القانون على جواز إجراء محاكمات بدون هيئة محلفين، ومنع تشكيل مجلس نواب، وأعطى لكنيسة الروم الكاثوليك وضعاً شبه رسمي. وهدد قانون كويبك نتيجة لإسقاط حقوق ملكية الأراضي في الغرب بموجب المرسوم القديم، بوقف التوسع الاستيطاني إلى الشمال والشمال الغربي. وأثار اعتراف القانون بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية غضب طوائف البروتستانت التي كانت تسيطر على كافة المستعمرات. ومع أنه لم يكن القصد من وراء سنّ قانون كويبك أن يكون إجراءاً عقابيا، فقد ربطه الأميركيون بالقوانين القهرية وأصبحت هذه القوانين بمجملها تعرف باسم "القوانين الخمسة التي لا تُحتمل."

وتلبية لاقتراح قدمه مجلس النواب في فرجينيا، اجتمع ممثلو المستعمرات في فيلادلفيا في ٥ أيلول/سبتمبر ١٧٧٤ "للتشاور حول الوضع المحزن الحالي للمستعمرات." وتم اختيار المندوبين لهذا الاجتماع، الذي عرف بالمؤتمر القاري الأول، من قبل مجالس الكونغرس الإقليمية أو المؤتمرات الشعبية. جورجيا فقط لم ترسل مندوباً عنها. وبلغ العدد الإجمالي للمندوبين ٥٥ وكان هذا العدد كافياً للتعبير عن التنوع في الآراء، ولكنه كان قليلا وغير كاف لإجراء حوار حقيقي والقيام بعمل فعّال. وخلق اختلاف الآراء بين المستعمرات مأزقاً حقيقياً للمندوبين. إذ كان عليهم ان يُعبروا عن مظهر الإجماع الحازم، لإقناع الحكومة البريطانية بتقديم تنازلات، ولكنه كان عليهم أيضاً تجنب إظهار أي تطرف أو روح استقلالية قد تثير حفيظة الأميركيين الأكثر اعتدالاً.

فتبع الخطاب الرئيسي الحذر الذي ألقي في الاجتماع، "قرار" ينص على عدم الإذعان للقوانين القهرية، وانتهى الاجتماع بتبني مجموعة من القرارات التي تؤكد حق المستوطنين في "الحياة والحرية والملكية" وحق المجالس التشريعية في المقاطعات في إصدار "كافة القوانين المتعلقة بالضرائب ونظام الحكم الداخلي." لكن أهم عمل اتخذه المؤتمر كان تشكيل "جمعية قارية" لإعادة تجديد المقاطعة التجارية. ووضعت هذه الجمعية نظاما لتشكيل لجان لتفتيش ما يدخل عن طريق الجمارك، ونشر أسماء التجار الذين ينتهكون الاتفاقات ومصادرة ما يستوردونه، وتشجيع الاقتصاد في الإنفاق ودعم الاقتصاد والصناعة.

وتولت الجمعية القارية فوراً قيادة المستعمرات وحثت المنظمات المحلية الجديدة على إنهاء ما تبقى من السلطة الملكية. وحصلت هذه المنظمات بقيادة 'زعماء مؤيدين للاستقلال على الدعم لا من الأفراد غير الأثرياء وحسب، بل ومن أعضاء عديدين من طبقة المهنيين (المحامين على وجه الخصوص)، ومن معظم أصحاب المزارع في المستعمرات الجنوبية ومن عدد من التجار أيضا. وعمدت الجمعية إلى تخويف المترددين لكي ينضموا إلى الحركة الشعبية، كما عاقبت المعادين، وبدأت بجمع الإمدادات العسكرية وحشد الجنود، وحفزت الرأي العام لبث الحماسة الثورية.

ورغم ذلك، أيّد العديد من المعارضين للتعدي البريطاني على حقوق الأميركيين، أسلوب النقاش والتسوية كحل أسلم. وشملت هذه المجموعة موظفين معينين من التاج وأفراداً من طائفة الكويكرز وأعضاء من طوائف دينية أخرى تعارض استعمال العنف وأعداداً من التجار (في المستعمرات الوسطى على الأخص)، وبعض المزارعين المستائين وسكان الحدود في المستعمرات الجنوبية.

كان من الأفضل للملك لو أنه تحالف مع هؤلاء المعتدلين وعزز موقفهم بمنح تنازلات في الوقت المناسب، ولكان من المحتمل أن يجد الثوار صعوبة في الإقدام على الحرب. ولكن الملك جورج الثالث لم يكن ينوي تقديم تنازلات. ففي أيلول/سبتمبر ١٧٧٤، عبّر عن ازدرائه لعريضة قدمها أفراد من طائفة الكويكرز في فيلادلفيا بأن كتب على العريضة يقول: "لقد سبق السيف العزل. وعلى المستعمرات إما ان تخضع أو تنتصر.س فوضع هذا القرار الملكي المؤيدين للملكية الذين هالهم وأخافهم مجرى الأحداث التي تلت إصدار القوانين القهرية، في حالة من العزلة.

انطلاقة الثورة

كان الجنرال توماس غيج رجلا إنجليزيا لطيفا حسن المعشر متزوجا من امرأة مولودة في أميركا، وقائداً للحامية في بوسطن حيث حل النشاط السياسي كليا محل النشاط التجاري.

وكانت مهمة غيج الرئيسية في المستعمرات هي التطبيق الإجباري للقوانين القهرية. وعندما وصلته أنباء تؤكد أن المستوطنين في مساتشوسيتس أخذوا يجمعون البارود والتموينات العسكرية في مدينة كونكورد، التي تبعد ٣٢ كيلومتراً عن مقر قيادته، أرسل غيج مفرزة من الجيش لمصادرة تلك الذخائر.

وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٧٧٥ وصلت المفرزة العسكرية بعد مسيرة ليلة بكاملها إلى قرية لكسينغتون، فشاهدت زمرة غاضبة مكونة من ٧٧ من رجال المليشيا، أو رجال الدقيقة (عرفوا بهذا الاسم لأنه قيل إنهم كانوا يستعدون للقتال خلال دقيقة واحدة) من خلال ضباب الصباح الباكر. كان رجال المليشيا ينوون القيام باحتجاج صامت فقط، لكن الميجور (الرائد) جون بِتكِيرن، من مشاة البحرية وقائد المفرزة البريطانية أمرهم صاتحا بأن "تفرقوا أيها المتمردون اللعينون! أنتم يا كلاب، هيا اهربوا!" أمر قائد جماعة المليشيا من رجال الدقيقة، الكابتن جون باركر، رجاله بعدم إطلاق النار ما لم تطلق النار عليهم أولاً. وعندما بدأ كان الأميركيون بالانسحاب، أطلق شخص ما رصاصة من بندقيته مما دفع أفراد المفرزة البريطانية على إطلاق النار على رجال المليشيا. ثم هجم الجنود بالحراب وقتلوا ثمانية وجرحوا عشرة من رجال الدقيقة. وقد وصف الشاعر رالف والدو إمِرسون في القرن التاسع عشر هذا الحدث في جملة طالما استشهد بها مرارا وتكراراً بأنها كانت "الرصاصة التي سُمعت حول العالم".

ثم اندفع البريطانيون باتجاه كونكورد، لكن الأميركيين كانوا قد نقلوا معظم الذخائر تقريبا، فدمروا ما تبقى منها. في هذه الأثناء تم حشد القوات الأميركية في الريف لمضايقة القوات البريطانية في طريق عودتها الطويلة إلى بوسطن. فجعلت القوات الأميركية والمليشيا من الجنود البريطانيين الذين كانوا يرتدون السترات الحمراء الزاهية هدفا لها على طول الطريق من خلف الجدران الحجرية والروابي والمنازل ومن "كل قرية ومزرعة في منطقة ميدل سكس." وعندما دخلت مفرزة غيج المنهكة القوى إلى بوسطن، كانت قد فقدت أكثر من ٢٥٠ جنديا بين قتيل وجريح، وفقد الأميركيون ٩٣ رجلاً.

اجتمع المؤتمر القاري الثاني في فيلادلفيا ببنسلفانيا في ١٠ أيار/مايو، وصوت المؤتمر تأييدا للدخول في الحرب وإدخال مليشيات المستعمرات في الخدمة القارية. وعيّن المؤتمر الكولونيل جورج واشنطن، من فرجينيا، قائداً عاماً لهذه القوات في ١٥ حزيران/يونيو. وتكبّد الأميركيون خلال يومين من القتال خسائر كبيرة في الأرواح في منطقة بَنكَرهِل، إحدى ضواحي بوسطن. كما أمر المؤتمر القوات الأميركية الاستطلاعية بالانطلاق باتجاه الشمال إلى كندا بحلول فصل الخريف. واحتلت هذه القوة مدينة مونتريال لكن هجومها خلال فصل الشتاء على كويبك فشل، فانسحبت في النهاية عائدة إلى نيويورك.

ورغم اندلاع النزاع المسلح، كان أعضاء عديدون من المؤتمر القاري لا يزالون ينفرون من فكرة الانفصال الكامل عن إنجلترا. ففي تموز/يوليو تبنى المؤتمر عريضة "غصن الزيتون" (أوليف برانش)، يتوسلون فيها الملك وقف تنفيذ عمليات عدائية في المستقبل إلى أن يتم التوصل إلى شكل من أشكال الاتفاق. رفض الملك جورج هذه العريضة وأصدر بدلاً من ذلك في ٢٣ آب/أغسطس ١٧٧٥ بلاغا ملكياً أعلن فيه أن المستعمرات أصبحت في حالة عصيان.

توقعت بريطانيا أن تبقى المستعمرات الجنوبية موالية لها جزئياً بسبب اعتمادها على الرقّ. وخشي العديد في المستعمرات الجنوبية من احتمال أن يفجر التمرد ضد الدولة الأم انتفاضة من العبيد أيضاً. وحاول اللورد دانمور، حاكم فرجينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٧٧٥،

استغلال هذه االمخاوف بأن منح الحرية لكافة الأرقاء الذين يحاربون إلى جانب البريطانيين. إلا أن إعلانه أدى بدلاً من ذلك إلى دفع العديد من مستوطني فرجينيا على الانضمام إلى صفوف المتمردين بعد أن كان من المحتمل بقاؤهم موالين للتاج.

وحث حاكم نورث كارولينا، جوزيا مارتن، المستوطنين في نورث كارولينا على البقاء موالين للتاج، وعندما استجاب ١,٥٠٠ رجل لنداء مارتن، هزمتهم قوات الثوار قبل أن تصل القوات البريطانية لنجدتهم.

وواصلت السفن الحربية البريطانية إبحارها بمحاذاة الساحل جنوبا إلى تشارلستون في ساوث كارولينا، وفتحت النار على المدينة في أوائل حزيران/يونيو ١٧٧٦. إلا أنه كانت قد توفّرت لأهالي ساوث كارولينا فرصة كافية من الوقت للاستعداد، وتمكنوا في نهاية الشهر من رد البريطانيين على أعقابهم. ولم يعد هؤلاء إلى الجنوب إلا بعد أكثر من عامين.

المنطق السليم والاستقلال

في كانون الثاني/يناير ١٧٧٦، نشر توماس پن، المُنظّر السياسي الراديكالي والمؤلف، الذي وفد إلى أميركا قادماً من إنجلترا عام ١٧٧٤، كتيباً من ٥٠ صفحة حمل عنوان "المنطق السليمز، بيع منه ١٠٠,٠٠٠ نسخة خلال ثلاثة أشهر. هاجم پن في كتيبه فكرة الحكم الملكي الوراثي، وأعلن أن رجلاً صادقاً شريفا واحداً أنفع للمجتمع من "كافة الأوغاد المتوجّين على الإطلاق." وعرض البدائل على أنها إمّا استمرار الخضوع إلى ملك مستبد وحكومة بالية، أو الحرية والسعادة كجمهورية مستقلة مكتفية ذاتياً. فساعد كتيب "المنطق السليم" الذي تم تداوله عبر المستعمرات في بلورة قرار الانفصال.

لكن بقيت ماثلة مهمة كسب موافقة كل مستعمرة على إعلان رسمي بالانفصال. وفي يوم ٧ حزيران/يونيو قدّم ريتشارد هنري لِي، مندوبا عن فرجينيا، مشروع قرار إلى المؤتمر القاري الثاني يُعلن "أن هذه المستعمرات المتحدة ولايات حرة ومستقلة، ومن حقها أن تكون كذلك..." فجرى على الفور تشكيل لجنة من خمسة أعضاء يرأسها توماس جفرسون، وهو من فرجينيا، لإعداد مسودة وثيقة للتصويت عليها.

وثيقة إعلان الاستقلال، التي كان إعدادها في معظمه من عمل جفرسون وتم تبنيها في ٤ تموز/يوليو ١٧٧٦، لم تعلن ولادة دولة جديدة فحسب، بل ووضعت أيضاً فلسفة لحرية الإنسان التي سوف تصبح قوة دافعة محرّكة عبر العالم بأجمعه. واستمدت بنود الإعلان نصوصها من الفلسفة السياسية لعصر التنوير في إنجلترا وفرنسا، ولكنه يبرز فيها بشكل خاص تأثير مُعيّن، هو "المقالة الثانية حول الاستقلال" للفيلسوف جون لوك. أخذ لوك مفاهيم الحقوق التقليدية للإنجليز وعممها لتصبح حقوقاً طبيعية لكل البشرية. تُردد الفقرة الافتتاحية المعروفة لإعلان الاستقلال نظرية العقد الاجتماعي للحكم التي وضعها لوك:

"نؤكد أن هذه الحقائق بديهية، وهي أن كافة البشر خلقوا متساوين، وأن خالقهم وهبهم حقوقاً غير قابلة للتصرف، وأن من بينها الحقوق في الحياة والحرية والسعي في سبيل السعادة – وأنه لضمان هذه الحقوق، تقام الحكومات بين البشر، متسمدة سلطتها العادلة من موافقة المحكومين - وأنه عندما يصبح شكل الحكم مُدمراً لهذه الأهداف في أي وقت من الأوقات، فمن حق الشعب تغيير أو إلغاء هذا الشكل من الحكم وتأسيس حكومة جديدة ترتكز أسسها إلى هذه المبادئ وتُنظّم سلطاتها بالشكل الذي يجعلها تبدو أكثر قدرة على تحقيق سلامة المحكومين وسعادتهم."

ربط جيفرسون مبادئ لوك مباشرة بالوضع القائم في المستعمرات. واعتبر أن الكفاح من أجل الاستقلال الأميركي هو كفاح من أجل حكومة تستند إلى الموافقة الشعبية، لتكون بديلاً لحكم ملك كان قد "انضم مع آخرين لإخضاعنا إلى سلطة قانونية غريبة عن دستورنا، وغير معترف بها في قوانينا." ولا يمكن إلا لحكومة تستند إلى القبول الشعبي ضمان الحقوق الطبيعية في الحياة والحرية والسعي للسعادة. وهكذا، فان الكفاح من أجل الاستقلال الأميركي هو كفاح باسم حقوق الفرد الطبيعية الخاصة.

هزائم وانتصارات

مع أن الأميركيين عانوا من نكسات شديدة خلال الأشهر التي تلت إعلان الاستقلال، فقد تمخض إصرارهم ومثابرتهم عن النتائج المرجوة في نهاية المطاف. فخلال شهر آب/أغسطس ١٧٧٦، وفي معركة لونغ آيلاند بنيويورك، أصبح وضع واشنطن العسكري مستحيل الدفاع عنه، فنفذ عملية انسحاب بارعة بواسطة مراكب صغيرة من بروكلين إلى ساحل مانهاتن. وتردد الجنرال البريطاني وليام هاو مرتين في الهجوم، مما سمح للأميركيين بالإفلات. ولكن بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، احتل هاو حصن فورت واشنطن على جزيرة مانهاتن، وبقيت مدينة نيويورك تحت السيطرة البريطانية حتى نهاية الحرب.

في شهر كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة كانت قوات واشنطن تقارب الانهيار بسبب عدم تزويدها بالإمدادات والمساعدات الموعودة. وفوّت هاو مرة أخرى فرصته في سحق الأميركيين بأن اتخذ قراراً بالانتظار حتى الربيع القادم لمعاودة القتال. وفي يوم عيد الميلاد، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٧٧٦، اجتاز واشنطن مع قواته نهر ديلاوير، شمال مدينة ترنتون بنيو جيرزي، وفاجأت قواته في ساعات الصباح الباكر من يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر الحامية البريطانية فأخذ أكثر من تسعين أسيراً. وبعد مضي أسبوع، هاجم واشنطن في ٣ كانون الثاني/يناير ١٧٧٧ القوات البريطانية في برنستون واستعاد معظم المناطق التي كانت القوات البريطانية قد احتلتها في السابق. وأحيت الانتصارات في ترنتون وبرنستون الروح المعنوية المتهاونة لدى الأميركيين.

لكن هاو هزم في أيلول/سبتمبر ١٧٧٧ الجيش الأميركي في براندیواین في بنسلفانيا واحتل فيلادلفيا مجبراً المؤتمر القاري على الهرب. واضطر واشنطن إلى تحمّل فصل الشتاء الشديد البرودة في عام ١٧٧٧/١٧٧٨ في الي فورج ببنسلفانيا دون مؤونة غذائية أو ملابس أو إمدادات كافية. ثم إن المزارعين والتجار كانوا يبيعون سلعهم مقابل عملات ذهبية وفضية بريطانية بدلاً من نقود ورقية مشكوك بقيمتها كان يصدرها المؤتمر القاري والولايات.

شكل الوضع في فالي فورج أدنى مستوى من التراجع لجيش واشنطن القاري في العام ١٧٧٧. إلا أن العام ذاته أثبت في أماكن أخرى أنه كان نقطة التحوّل في الحرب. فقد حاول الجنرال البريطاني جون بورغُويْن المتقدم جنوباً من كندا، اكتساح مستعمرات نيويورك ونيو إنغلاند عبر بحيرة تشامبلين ونهر هدسون. وكانت قواته تنقل الكثير من المعدات الثقيلة بحيث كان من الصعب عليها اجتياز الأراضي الحرجية كثيرة المستنقعات. وفي ٦ آب/أغطس واجهت عند بلدة أوريسكاني بنيويورك زمرة من الموالين والأميركيين الأصليين تحت قيادة بورغوين قوة أميركية مدرّبة خفيفة الحركة تمكنت من صدّ تقدم المجموعة. وبعد بضعة أيام، أجبرت القوات الأميركية في بنينغتون بفيرمونت قوات أخرى للجنرال بورغوين على التراجع بينما كانت الأخيرة تسعى للحصول على إمدادات هي بحاجة ماسة اليها.

وانتقل جيش بورغوين إلى الضفة الغربية لنهر هدسون، وراح يتقدم نحو بلدة ألباني، فكان الأميركيون بانتظاره. وتمكن المستوطنون الأميركيون بقيادة بنيديكت آرنولد، الذي خان الأميركيين وخذلهم في ما بعد في وست بوينت بنيويورك، من رد الجيش البريطاني على أعقابه مرتين. وبعد أن لحقت بقواته خسائر كبيرة، انسحب بورغوين إلى ساراتوغا بنيويورك، حيث تمكنت قوة أميركية أكبر عدداً بكثير من قواته بقيادة الجنرال هوراشيو غيتس من محاصرة القوات البريطانية. وفي ١٧ تشين الأول/أكتوبر ١٧٧٧، استسلم بورغوين مع جيشه الكامل المؤلف من ستة جنرالات و٣٠٠ ضابط من رتب مختلفة و٥,٥٠٠ مجنّد.

التحالف الفرنسي - الأميركي

كانت الحماسة للقضية الأميركية شديدة في فرنسا. إذ كان المجتمع الثقافي الفرنسي يتحرك ضد الإقطاع والامتيازات. لكن التاج الفرنسي قدم دعمه للمستعمرات الأميركية لأسباب جغرافية وسياسية وليس لأسباب عقائدية. فقد كانت الحكومة الفرنسية تتوق للانتقام من بريطانيا منذ هزيمة فرنسا عام ١٧٦٣. ومن أجل دعم القضية الأميركية لدى فرنسا أُوفد بنجامين فرانكلين إلى باريس عام ١٧٧٩ وما لبث أن جعل العاصمة الفرنسية تُقدّر ذكاءه ودهاءه وفكره، مما مكّنه من لعب دور أساسي في كسب المساعدة الفرنسية.

وبدأت فرنسا بتزويد المستعمرات بالمساعدات في أيار/مايو ١٧٧٦ بأن أرسلت ١٤ سفينة محملة بالإمدادات الحربية إلى أميركا. وبالفعل، جاءت من فرنسا معظم كميات البارود التي استعملتها القوات الأميركية. ففي أعقاب هزيمة القوات البريطانية في ساراتوغا، رأت فرنسا فرصة مؤاتية لإضعاف عدوتها التاريخية بريطانيا بشكل جدي ولإعادة توازن القوى الذي غيّرته حرب السنوات السبع (سميت بالحرب الفرنسية والهندية في المستعمرات الأميركية). وفي ٦ شباط ١٧٧٨ وقّعت المستعمرات الأميركية وفرنسا معاهدة صداقة وتعاون تجاري، اعترفت فرنسا بموجبها بالولايات المتحدة وقدّمت لها امتيازات تجارية. كما وقعتا معاهدة تحالف نصت على أنه في حال دخول فرنسا الحرب لن تلقي أي واحدة من الدولتين السلاح إلا بعد أن تنال المستعمرات استقلالها، وعلى أن أي واحدة منهما لن توقع معاهدة سلام مع بريطانيا إلا بعد موافقة الدولة الأخرى، وأن كل دولة منهما تضمن سلامة ممتلكات الدولة الأخرى في أميركا. وكانت تلك المعاهدة الدفاعية الثنائية الوحيدة التي وقعتها الولايات المتحدة الأميركية أو الحكومات التي سبقتها حتى عام ١٩٤٩.

وسرعان ما وسع التحالف الفرنسي الأميركي رقعة النزاع. ففي حزيران/يونيو ١٧٧٨ أطلقت سفن حربية بريطانية مدافعها على سفن فرنسية، فاندلعت الحرب بين الدولتين. وفي عام ١٧٧٩ انضمت إسبانيا إلى جانب فرنسا في الحرب على أمل استعادة الأقاليم التي استولت عليها بريطانيا في حرب السنوات السبع، لكنها لم تدخل الحرب كحليفة للأميركيين. وفي عام ١٧٨٠ أعلنت بريطانيا الحرب على هولندا التي كانت تواصل تعاملها التجاري مع الأميركيين. وشكل ائتلاف القوى الأوروبية بزعامة فرنسا تهديداً لبريطانيا أكبر بكثير مما شكلته المستعمرات الأميركية عندما كانت تقف وحيدة.

البريطانيون يتحركون جنوباً

مع انخراط الفرنسيين في الحرب، فقد عزز البريطانيون جهودهم في المستعمرات الجنوبية اعتقاداً منهم بأن معظم الجنوبيين لا زالوا موالين لهم. فقد شنوا حملة في أواخر عام ١٧٧٨

واستولوا على سافانا بجيورجيا. وبعد وقت قصير التقت الجيوش البرية والبحرية البريطانية عند تشارلستون بساوث كارولينا، الميناء الجنوبي الرئيسي للمنطقة. وتمكنت تلك القوات المجتمعة من حصار القوات الأميركية في شبه جزيرة تشارلستون. وفي ١٢ أيار/مايو ١٧٨٠ سلم الجنرال بنجامين لنكولن المدينة مع ٥,٠٠٠ جندي من جنوده في ما اعتُبر أكبر هزيمة لحقت بالأميركيين في الحرب.

لكن هذا الانقلاب في الحظ زاد من جرأة الثوار الأميركيين. فبدأ سكان ساوث كارولينا يجوبون الأرياف ويهاجمون خطوط التموين البريطانية. وفي تموز/يوليو اندفع الجنرال الأميركي هوراشيو غيتس، الذي كان قد جمع قوة مرتجلة مكونة من رجال مليشيا غير مدربين إلى بلدة كامدِن في ساوث كارولينا لمواجهة القوات البريطانية بقيادة الجنرال تشارلز كورنواليس. لكن الجيش المرتجل غير المدرّب للجنرال غيتس أصابه الذعر وفرّ عند مواجهة الجنود البريطانيين النظاميين. وواجهت جيوش كورنواليس الأميركيين عدة مرات أخرى، لكن المعركة الأكثر أهمية حصلت في كاوپنز في ساوث كارولينا في أوائل العام ١٧٨١ حيث ألحق الأميركيون بالبريطانيين هزيمة نكراء. وبعد عملية تعقب منهكة غير منتجة عبر نورث كارولينا، وجه كورنواليس أنظاره نحو فرجينيا.

الانتصار والاستقلال

في تموز/يوليو ١٧٨٠، أرسل ملك فرنسا لويس السادس عشر إلى أميركا قوة عسكرية مكونة من ٦ آلاف رجل تحت قيادة الكونت جان دي روشامبو. بالإضافة إلى ذلك، كانت قطع الأسطول الفرنسي تضايق السفن التجارية البريطانية وتسد طرق إمداد وإعادة تموين القوات البريطانية في فرجينيا. وتناوشت الجيوش البريّة والقوات البحرية الأميركية والفرنسية، التي بلغ عددها ١٨,٠٠٠ رجل، مع كورنواليس طوال فصل الصيف وحتى بداية فصل الخريف. وأخيراً، وبعد أن وقع كورنواليس في الفخ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٧٨٠ وحوصر في يورك تاون، بالقرب من مصب خليج تشيزابيك، استسلم مع قواته التي بلغ عددها ٨,٠٠٠ جندي بريطاني.

رغم أن هزيمة كورنواليس لم تؤد فورا إلى نهاية الحرب التي استمرت الحرب بدون نتائج حاسمة حوالي سنتين تقريباً، فقد قررت الحكومة البريطانية الجديدة السعي لإجراء مفاوضات سلام في باريس في أوائل عام ١٧٨٢ مع الجانب الأميركي الذي مثله كل من بنجامين فرانكلين وجون آدامز وجون جاي. وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٧٨٣، صادق الكونغرس على المعاهدة النهائية التي تم توقيعها في ٣ أيلول/سبتمبر وحملت اسم معاهدة باريس. اعترفت هذه المعاهدة باستقلال وحرية وسيادة المستعمرات الثلاث عشرة سابقا والولايات الآن. ثم توسعت الولايات المتحدة إلى نهر المسيسيبي غرباً، وكندا شمالاً، وجنوبا حتى فلوريدا التي أعيدت إلى إسبانيا. وأصبحت أخيراً المستعمرات الناشئة التي تحدث عنها ريتشارد هنري لي قبل أكثر من سبع سنوات، ولايات "حرة ومستقلة". وبقيت عندئذ مهمة ربط أجزاء الدولة ببعضها البعض. ◆

أهمية الثورة الأميركية

كانت للثورة الأميركية أهمية تجاوزت بكثير حدود قارة أميركا الشمالية، فقد جذبت اهتمام طبقة المثقفين السياسيين في القارة الأوروبية. وانضم إلى صفوفها رجال مثاليون بارزون كتاديوس كوشيوسكو وفريدريك فون ستوبن والمركيز دي لافاييت لترسيخ الأفكار المتحررة التي أمّلوا في نقلها إلى دولهم. وعزّز نجاح الثورة مفهوم حقوق الإنسان عبر العالم الغربي، وقوّى الانتقاد التنويري العقلاني للنظام القديم المبني على حكم ملكي وراثي وكنيسة رسمية. وشكلت الثورة الأميركية، من ناحية حقيقية فعليا، العناصر المكوّنة لقيام الثورة الفرنسية، لكنها خلت من عنف وفوضى الثورة الفرنسية لكونها حدثت في مجتمع كان متحرراً مبدئياً.

تمّ تصوير أفكار الثورة في أغلب الأحيان على أنها انتصار لمبادئ العقد الاجتماعي وحقوق الإنسان التي وضعها الفيلسوف الإنكليزي جون لوك. ومع كون هذه الأفكار صحيحة إلى الحد الذي بلغته، إلاّ أن هذا التصوير لمزايا الثورة يمر مرورا سريعا عابرا بالأهمية المستمرة للمبادئ البروتستانتية الكالفينية المنشقة، التي انطلقت من مفاهيم الآباء المهاجرين والبيوريتانيين (طائفة من الطهوريين البروتستانت) الذين آمنوا أيضاً بالمُثل العليا للعقد الاجتماعي وبالمجتمع المتمتع بحكم نفسه بنفسه. وكان المثقفون من معتنقي فكر لوك، ورجال الدين البروتستانت مناصرين هامين لأنواع من الليبرالية المنسجمة التي كانت قد ازدهرت في المستعمرات البريطانية في أميركا الشمالية.

وأكد العلماء أيضاً أن قناعة بمبدأ آخر ساهمت في انطلاق الثورة هو"الجمهورية." وشددوا على أن مبدأ نظام الجمهورية لا ينكر وجود الحقوق الطبيعية، بل يخضعها للإيمان بأن المحافظة على جمهورية حرة، يتطلب وجود شعور قوي بالمسؤولية المشتركة وتنمية فضيلة إنكار الذات لدى قادة هذا النظام. وبدا بالمقابل أن التشديد على حقوق الفرد، وحتى السعي في سبيل تحقيق السعادة الفردية أمرا أنانيا. وبدا النظام الجمهوري لبعض الوقت وكأنه يهدد بزعزعة مكانة الحقوق الطبيعية كمبدأ أساسي من مبادئ الثورة. لكن معظم المؤرخين يتفقون اليوم على أنه بولغ في التمييز بين هذين المبدأين. وتصوّر معظم الذين فكروا بمثل هذه الأمور في القرن الثامن عشر بأن هذين المبدأين وجهان لنفس العملة الفكرية.

تجرّ الثورة عادة في أذيالها طفرات اجتماعية وعنفا على مدى واسع. لكن الثورة الأميركية كانت، طبقا لتلك المعايير، معتدلة نسبياً. فقد غادر حوالي ١٠٠,٠٠٠ من الموالين للنظام الملكي الولايات المتحدة، وطُرد من البلاد بضعة آلاف من أعضاء النُّخَب القديمة الذين صودرت أملاكهم، كما غادر البلاد أناس عاديون تمسكوا بإخلاصهم لملكهم. ومعظم الذين غادروا البلاد مختارين النفي، فعلوا ذلك بمحض إرادتهم. ثم انفتحت الثورة وتزايد فعلا تحرر المجتمع الليبرالي الذي كان متحررا أصلا. وجرى في نيويورك وكل من مقاطعتي كارولينا توزيع ملكيات عقارية كبيرة كانت تعود لموالين للنظام الملكي، على صغار الفلاحين. وأصبحت المعطيات الليبرالية القاعدة الرسمية للثقافة السياسية الأميركية، سواء أكان ذلك في نزع الصفة الرسمية عن الكنيسة الانجليكانية، أو مبدأ انتخاب المسؤولين التنفيذيين على المستوى القومي ومستوى الولايات، أو في نشر فكرة الحرية الفردية على نطاق واسع. لكن بنية المجتمع لم تتغير إلا بقدرٍ طفيف. وسواء قامت الثورة أم لم تقم، فقد ظل معظم الناس آمنين في حياتهم وحريتهم وملكيتهم. ◆

الفصل الرابع

4

تشكيل حكومة قومية

جورج واشنطن
يخاطب المؤتمر
الدستوري في
فيلادلفيا، ١٧٨٧

"يملك كل رجل، وكل شخص من الناس على وجه الأرض الحق في حكم ذاتي"

توماس جفرسون،
واضع مسودة إعلان الاستقلال، ١٧٩٠

دساتير الولايات

منح نجاح الثورة للأميركيين فرصة إضفاء شكل قانوني على مبادئهم المثالية، حسب ما عبّرت عنها وثيقة "إعلان الاستقلال"، ولمعالجة بعض مظالمهم وشكاواهم، وذلك من خلال دساتير الولايات. فلم يكد يحين موعد العاشر من أيار/مايو ١٧٧٦ حتى كان الكونغرس قد صادق على قرار ينصح المستعمرات بتشكيل حكومات جديدة "تساعد في تحقيق رفاه وسلامة ناخبيها على أفضل وجه." وكان بعض المستعمرات قد عمل بالفعل على تحقيق ذلك في غضون سنة واحدة عقب إعلان الاستقلال، إذ وضعت جميع الولايات، باستثناء ثلاث منها، دساتير لها.

وأظهرت الدساتير الجديدة تأثير الأفكار الديمقراطية. ولم يقطع أي دستور الصلة بتاتا بالماضي، فجاءت جميع الدساتير مبنية على الأسس الراسخة للتجربة الاستعمارية والممارسات الإنجليزية. إلاّ أن روح الحكم الجمهوري نفحت الحياة أيضاً في كل دستور، وهو النظام المثالي الذي كان يمتدحه منذ وقت طويل فلاسفة عصر التنوير.

وكان من الطبيعي أن يكون الهدف الأول الذي سعى إلى تحقيقه واضعو مواد دساتير الولايات هو ضمان هذه "الحقوق التي لا يمكن التصرف بها"، والتي دفع انتهاكها المستعمرات السابقة إلى إنكار علاقتها مع بريطانيا. وعليه، بدأ نص كل دستور بإعلانٍ أو قانون للحقوق. وتضمّن دستور فرجينيا الذي اتُّخذ كنموذج احتذت به كافة الولايات الأخرى، إعلاناً للمبادئ نص على السيادة الشعبية وتناوب المناصب الحكومية وحرية الانتخابات، وأحصى الحريات الأساسية مثل كفالات معتدلة لإطلاق سراح المعتقلين

وعقوبات ذات اعتبارات إنسانية والإسراع في المحاكمات أمام محلفين وحرية الصحافة والضمير وحق الأغلبية في إصلاح أو تغيير الحكومات.

ووسّعت ولايات أخرى قائمة الحريات لتشمل حرية التعبير والتجمّع والاعتراض. ونصت دساتيرها في كثير من الأحيان على أحكام مثل حق حمل السلاح والحق في قانون التوقيف والمثول أمام المحاكم وعدم جواز انتهاك حرمة المنازل والحماية المتساوية أمام القانون. وعلاوة على هذا، نصت كافة الدساتير على تشكيل هيكل للحكم يستند إلى ثلاثة فروع، هي الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية والهيئة القضائية، على أن تخضع كل واحدة منها لمبدأ المراجعة والتوازن من جانب الهيئتين الأخريين.

وجاء دستور ولاية بنسلفانيا أكثر راديكالية وتطرفا بين الدساتير الأخرى للولايات. إذ تولى السلطة في تلك الولاية سكان مدينة فيلادلفيا من أصحاب الحرف ومن مستوطني المناطق الحدودية من أصل اسكتلندي أيرلندي ومزارعين يتكلمون الألمانية، فتبنى كونغرس الولاية دستوراً سمح لكل دافع ضرائب من الذكور وأولاده بالتصويت، وفرض التعاقب التناوبي في إشغال المناصب التشريعية (بحيث لا يجوز لأي فرد أن يبقى نائباً لمدة تتجاوز أربع سنوات في كل فترة سبع سنوات)، وشكّل هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد.

شابت دساتير الولايات بعض النواقص مع المعايير الحديثة. فلم تنص الدساتير التي وضعت لضمان الحقوق الطبيعية للناس على تأمين أهم حق طبيعي أساسي لكل الناس، وهو المساواة. واستثنت المستعمرات الواقعة في جنوب بنسلفانيا سكانها العبيد من التمتع كبشر بحقوقهم غير القابلة للتصرف. ولم تكن للنساء أية حقوق سياسية، ولم تذهب أي ولاية إلى حد السماح بالتصويت الشامل للذكور. وحتى في تلك الولايات التي سمحت لكافة دافعي الضرائب بالتصويت (ديلاوير ونورث كارولينا وجورجيا، بالإضافة إلى بنسلفانيا) فَرضت على شاغلي المناصب الحكومية أن يكونوا مالكين لقدر معين من الملكية.

بنود النظام الكونفدرالي

كان للصراع مع بريطانيا تأثير كبير في تغيير تصرفات المستوطنين ومواقفهم. فقد رَدّت المجالس المحلية خطة ألباني للاتحاد (نسبة إلى مدينة ألباني بنيويورك) التي وضعت عام ١٧٥٤، رافضة التخلي حتى عن أقل قدر من استقلالها الذاتي لأي هيئة، حتى ولو إلى هيئة ينتخبونها هم بالذات. ولكن المساعدة المتبادلة خلال مسار الثورة أثبتت فعاليتها وتقلصت إلى حد كبير الخشية من التخلي عن السلطة الفردية.

وضع جون ديكِنسون (محام وسياسي بارز في بنسلفانيا ١٧٣٢–١٨٠٨) في عام ١٧٧٦ "بنود نظام الكونفدرالية والاتحاد الدائم"، وتبنى الكونغرس القاري ذلك الميثاق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٧٧٧، وأصبح ساري المفعول في عام ١٧٨١ بعد أن صادقت عليه كافة الولايات. ونص الميثاق، معبرا عن هشاشة الشعور الوليد بقيام الدولة الجديدة، على تشكيل اتحاد فضفاض إلى حد كبير. فلم تكن الحكومة القومية تملك سلطة تحديد التعريفات الجمركية أو تنظيم التجارة وفرض الضرائب. ولم تملك سوى سيطرة ضئيلة على العلاقات الدولية. وبدأ عدد من الولايات مفاوضاته الخاصة مع الدول الأجنبية. وكان لتسع ولايات قوات برية خاصة بها، كما كان لعدة ولايات قوات بحرية خاصة بها. وفي غياب عملة مشتركة متينة، مارست الدولة الجديدة شؤونها التجارية باستعمال خليط غريب من العملات المعدنية ومجموعة مربكة من الأوراق النقدية التي تصدرها الولاية أو الدولة التي كانت قيمتها جميعاً تنخفض بسرعة.

ودفعت الصعوبات الاقتصادية بعد الحرب إلى المناداة بالتغيير. فقد خلّفت نهاية الحرب تأثيراً قاسياً على التجار الذين كانوا يزودون جيوش الجانبين

ويمونونها، والذين فقدوا المزايا التي كانوا يتمتعون بها من مشاركتهم في النظام التجاري البريطاني. فمنحت الولايات الأفضلية للسلع الأميركية عند وضع السياسات المتعلقة بالتعريفات الجمركية، لكن هذه السياسات كانت متناقضة، مما دفع إلى المطالبة بتشكيل حكومة مركزية قوية تطبق سياسة موحدة.

ولعل المزارعين كانو أكثر من عانوا من الصعوبات الاقتصادية التي تلت الثورة. فقد تجاوز عرض المنتجات الزراعية الطلب عليها، وتركز التذمر بصورة رئيسية لدى المزارعين المدينين الذين طالبوا بعلاجات ناجعة تجنّبهم تنفيذ الحجوزات بسبب الرهونات على أملاكهم وسجنهم لعدم تسديد ديونهم. فقد غرقت المحاكم بالدعاوى التي تطالب بتسديد الديون التي رفعها مقرضو المزارعين. وخلال كامل فصل صيف عام ١٧٨٦ طالبت المؤتمرات الشعبية والاجتماعات غير الرسمية في عدة ولايات بإصلاح الإدارات الرسمية فيها.

وفي فصل الخريف من ذلك العام، بدأت حشود من المزارعين في ماساتشوسيتس بقيادة دانيل شِيز، الكابتن السابق في الجيش، بمنع محاكم المقاطعات بالقوة من عقد الجلسات وإصدار مزيد من الأحكام في دعاوى الديون، بانتظار إجراء الانتخابات العامة التالية في الولاية. وفي كانون الثاني/يناير ١٧٨٧، تحرك حشد من الغوغاء ضمّ ١,٢٠٠ مزارع باتجاه المستودع الفدرالي للأسلحة في سبرينغفيلد. فصدّت قوة صغيرة من مليشيا الولاية الثوار الذين كانوا مسلحين أساسا بعوارض خشبية من البراميل وبالمذاري. ووصل عند ذلك الجنرال بنجامين لنكولن على رأس تعزيزات عسكرية وهرب قائد الثائرين إلى فيرمونت. أسرت الحكومة ١٤ ثائراً وحكمت عليهم بالإعدام، ولكنها في نهاية الأمر عفت عن البعض وأخلت سبيل الآخرين بعد قضاء فترات سجن قصيرة. وعلى أثر هزيمة هذا العصيان لبّت هيئة تشريعية انتخبت حديثا، كانت غالبية أعضائها متعاطفة مع الثوار، بعض مطالب المزارعين في تخفيف عبء الديون عليهم.

مشكلة التوسع

كان على الولايات المتحدة، بعد انتهاء الثورة، أن تواجه من جديد المسألة القديمة التي بقيت دون حل، ألا وهي مشكلة التوسع، مع ما لها من مضاعفات تتعلق بالأرض والتجارة والهنود والاستيطان والحكم المحلي. فقد اندفع الرواد بأعداد كبيرة إلى سفوح جبال أبالاشيا وما بعدها تغويهم أغنى أرض وجدت حتى ذلك الحين في البلاد. وبحلول عام ١٧٧٥ كان يقطن مراكز الحدود والمستوطنات المتقدمة المنتشرة على امتداد مجاري المياه عشرات الآلاف من المستوطنين. وبما أن سلاسل الجبال ومئات الكيلومترات كانت تفصلهم عن مراكز السلطة السياسية في الشرق، فقد أنشأ السكان حكومات خاصة بهم. وواصل مستوطنون من كافة الولايات الساحلية اندفاعهم إلى أودية الأنهر الخصبة وغابات أشجار الخشب الصلب والمروج الداخلية للبلاد. وبحلول عام ١٧٩٠، بلغ عدد سكان منطقة جبال أبالاشيا أكثر من ١٢٠,٠٠٠ نسمة.

وقبل الحرب، كانت عدة مستعمرات قد أصدرت ادعاءات واسعة جداً، ومتضاربة أحياناً كثيرة حول ملكية أراضٍ تقع في ما وراء جبال أبالاشيا. فاعتبر الذين لا يملكون مثل هذه الادعاءات بالملكية أن تلك المنحة من الأراضي الغنية غير موزعة بإنصاف. فعرضت ماريلاند، بالنيابة عن تلك المجموعة، قراراً ينص على اعتبار الأراضي الغربية أملاكا عامة يجب أن يقسمها الكونغرس بين الحكومات الحرة والمستقلة. إلا أن هذه الفكرة لم تلق قبولاً متحمسا. ورغم ذلك، فقد فتحت نيويورك الطريق أمام ذلك في عام ١٧٨٠ بأن تخلت عن مطلبها بادعاء الملكية.

وفي عام ١٧٨٤، تنازلت ولاية فرجينيا التي كانت تملك أكبر كمية ادعاءات الملكية، عن كافة الأراضي الواقعة شمال نهر أوهايو. ثم تخلت ولايات أخرى عن مطالباتها بالأراضي، وبات واضحاً أن الكونغرس سوف يصبح مالكاً لكافة الأراضي الواقعة شمال نهر أوهايو وغرب جبال أليغيني. وقامت هذه الملكية العامة لملايين الهكتارات كأكبر دليل ملموس على القومية والوحدة، وجعلت لفكرة السيادة القومية جوهرا محددا.

أقام الكونغرس الكونفدرالي نظام حكم ذاتيا محدودا لهذا الإقليم الشمالي الغربي القومي الجديد، ونص قانون الشمال الغربي الذي صدر عام ١٧٨٧ والخاص بنظام إنشاء هذا الإقليم، على أن يكون الإقليم مبدئيا مقاطعة واحدة يحكمها حاكم وقضاة يعينهم الكونغرس. وعندما يصل عدد السكان الذكور الأحرار الذين بلغوا سن التصويت ٥,٠٠٠ شخص، يصبح لهذا الإقليم الحق بإنشاء هيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين، وتنتخب الهيئة أعضاء مجلس النواب. بالإضافة إلى ذلك، يحق لهذا الإقليم أن يرسل إلى الكونغرس مندوباً لا يحق له التصويت. وسوف تتشكل ثلاث أو خمس ولايات بعد أن يتم استيطان الإقليم. وعندما يصل عدد سكان أي ولاية منها إلى ٦٠,٠٠٠ نسمة، تُقبل عضوا في الاتحاد على أساس متساوٍ في كافة الأوجه مع الولايات الأصلية. وضَمِن القانون الحقوق والحريات المدنية وشجع التعليم وحرّم الرق أو أي أشكال أخرى من الاستعباد بالإكراه.

وألغت السياسة الجديدة المفهوم المترسخ مع الزمن والقائل بأن المستعمرات وُجدت لفائدة الدولة الأم ومنفعتها، وأنها خاضعة سياسياً لها، ويقطنها أناس من طبقات اجتماعية أدنى. وأسست السياسة الجديدة بدلا من ذلك المبدأ الذي ينص على أن المستعمرات ("المناطق") تُشكِّل امتدادا للدولة، ويحق لها التمتع بكافة فوائد المساواة لا كامتياز وإنما كحق.

المؤتمر الدستوري

في الوقت الذي أُقر فيه قانون الشمال الشرقي، كان الزعماء الأميركيون منهمكين في وضع مشروع دستور جديد أقوى، ليحل محل بنود النظام الكونفدرالي. وكتب المسؤول الذي ترأس المؤتمر، وهو جورج واشنطن، معبرا بدقة عن أن ما يوحد الولايات هو "جبل من الرمال" فقط. فقد نشأت نزاعات بين ماريلاند وفرجينيا حول الإبحار في نهر البوتوماك أدت إلى عقد مؤتمر ضم ممثلين عن خمس ولايات في أنابوليس بماريلاند في عام ١٧٨٦. وأقنع مندوب نيويورك الكساندر هاملِتون، زملاءه بأن التجارة مرتبطة بمسائل سياسية واقتصادية كبيرة، وأن المطلوب كان إعادة النظر بصورة أساسية في الكونفدرالية.

ووجه مؤتمر أنابوليس دعوة إلى كافة الولايات لتعيين مندوبيها إلى مؤتمر يعقد في الربيع التالي في فيلادلفيا، مما أثار غضب الكونغرس القاري في بداية الأمر من هذه الخطوة الجريئة، لكنه عاد ووافق عليها بعد أن قام جورج واشنطن بإظهار دعمه لها وانتُخب مندوباً للمؤتمر. وخلال فصلي الخريف والشتاء التاليين أجريت انتخابات في كافة الولايات باستثناء ولاية رود آيلاند.

وشهد المؤتمر الفدرالي الذي عُقد في أيار/مايو ١٧٨٧، حشدا لمجموعة استثنائية من الوجهاء البارزين. فقد أرسلت المجالس التشريعية في الولايات قادة وزعماء من ذوي الخبرة في الحكم الاستعماري وحكم الولايات، وفي شؤون الكونغرس والقضاء والجيش. وبما أن واشنطن كان يعتبر المواطن الأول للبلاد نظراً لاستقامته وقيادته العسكرية خلال الثورة، فقد اختير رئيسا للمؤتمر.

وكان من بين الأعضاء الناشطين البارزين اثنان من بنسلفانيا هما غورنور موريس، الذي رأى بوضوح ضرورة تشكيل حكومة قومية، وجيمس ويلسون الذي جاهد بدون كلل لتحقيق الفكرة القومية. واختارت بنسلفانيا بنجامين فرانكلين، الذي كان قد شارف على نهاية فترة استثنائية من الخدمة العامة والإنجاز العلمي، مندوبا إلى المؤتمر. وجاء من فرجينيا جيمس ماديسون، وهو رجل دولة عملي شاب، ودارس متعمق للسياسية والتاريخ. ووصفه أحد زملائه بأنه، زمن روح المثابرة والاجتهاد... وأفضل رجل مطلع ضليع في كل جانب من جوانب النقاش والحوار." وهو الذي تم الاعتراف به لاحقاً على أنه "أب الدستور."

وأرسلت ماساتشوسيتس روفوس كينغ وإلبريدج جيري، وهما شابان من ذوي القدرة والخبرة، وكان روجر شيرمان، صانع الأحذية الذي أصبح قاضيا، أحد المندوبين من ولاية كوناتيكت. وجاء من نيويورك الكساندر هاملتون الذي كان قد اقترح عقد الاجتماع. وغاب عن المؤتمر توماس جفرسون الذي كان يشغل منصب السفير المفوض للولايات المتحدة في فرنسا، وجون آدامز الذي كان يعمل بصفة مماثلة في بريطانيا العظمى. وسيطر جيل الشباب على المندوبين ال ٥٥ إذ كان متوسط العمر بينهم ٤٢ عاماً.

كان الكونغرس قد وافق على عقد المؤتمر لكي يضع ويضيف التعديلات المقترحة فقط على بنود نظام الكونفدرالية. إلا أن المندوبين، كما كتب ماديسون في وقت لاحق، عمدوا مدفوعين "بالثقة بأن بلادهم خليقة بالرجال" إلى تنحية بنود الكونفدرالية جانباً وعكفوا على بناء شكل جديد كليا للحكم.

فقد أدركوا أن أهم ما كانوا بحاجة إليه هو التوفيق بين قوتين مختلفتين، هما قوة السيطرة المحلية، التي كانت تمارسها الولايات الثلاث عشرة المستقلة بالفعل، وقوة حكومة مركزية. فتبنّوا المبدأ القائل بوجوب القيام بتعريف وتحديد وظائف وسلطات الحكومة القومية بعناية فائقة، بسبب كونها جديدة وعامة وشاملة، بينما يجب إدراك أن الوظائف والسلطات الأخرى تعود للولايات. ولكن بعد أن أدرك المندوبون أنه ينبغي تخويل الحكومة المركزية سلطة حقيقية، وافقوا أيضاً بصورة عامة على وجوب تفويض الحكومة سك النقود وتنظيم التجارة وإعلان الحرب وعقد اتفاقات السلام بالإضافة إلى أمور أخرى.

النقاش والتوافق

كان رجال الدولة في القرن الثامن عشر الذين اجتمعوا في فيلادلفيا، من الذين اعتنقوا مبدأ مونتسكيو القائل بتوازن القوى في السياسة. وأيدت هذا المبدأ التجربة الاستعمارية، وعززته كتابات جون لوك التي كان معظم المندوبين ملمّا بها. وأدت هذه التأثيرات إلى الاقتناع بوجوب تأسيس ثلاثة فروع متساوية ومتناسقة للحكم، هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية التي يجب أن تكون متوازنة بانسجام تام بحيث لا تستطيع أي سلطة أن تنفرد وتتمتع بالسيطرة الكاملة. ووافق المندوبون على أن الهيئة التشريعية، مثلها مثل المجالس التشريعة الاستعمارية والبرلمان الإنجليزي، يجب ان تتكون من مجلسين.

وحصل إجماع في الآراء حول هذه النقاط في المؤتمر، ولكن خلافات حادة ظهرت. فقد اعترض مندوبو الولايات الصغيرة مثل نيو جيرزي على التغييرات التي سوف تقلص نفوذها في الحكم القومي من خلال تبني مبدأ التمثيل استناداً إلى عدد السكان وليس إلى سيادة الولاية، كما كان الحال بموجب بنود الكونفدرالية.

من جهة أخرى، جادل مندوبو ولايات كبيرة كفرجينيا، تأييدا للتمثيل النسبي. وهدد هذا الجدال بالاستمرار إلى ما لانهاية إلى أن طرح روجر شيرمان أفكارا تدعم التمثيل النسبي لعدد سكان الولايات في أحد مجلسي الكونغرس، أي مجلس النواب، والتمثيل المتساوي في المجلس الآخر، أي مجلس الشيوخ.

وتلاشى عندئذ تضافر الولايات الكبيرة ضد الولايات الصغيرة. غير أن كل مسألة تقريبا طرحت للنقاش بعد ذلك أثارت انقسامات جديدة احتاج حلها إلى ترضيات وتسويات جديدة. فقد أراد الشماليون أخذ عدد العبيد في الاعتبار عند تحديد حصة كل ولاية من الضرائب، ولكن ليس عند تحديد عدد المقاعد التي تشغلها كل ولاية في مجلس النواب. وتم الاتفاق بناء على تسوية تم التوصل إليها أمام معارضة ضئيلة، على تخصيص مبالغ الضرائب التي تُجبى وعضوية مجلس النواب وفقاً لعدد السكان الأحرار مضافا إليها ثلاثة أخماس عدد الأرقاء.

وخشي أعضاء معينون، مثل شيرمان وإلبريدج غيري، اللذين كانا لا يزالان يشعران بالتأثر لعصيان شيز، أن لا يكون لدى جماهر الشعب الدراية الكافية لحكم نفسها، ولذلك أعربا عن رغبتهما في أن لا ينتخب الشعب بصورة مباشرة أعضاء أي فرع من الحكومة الفدرالية. وفكّر آخرون أنه يجب منح الحكومة القومية أكبر قاعدة شعبية ممكنة، ورغب مندوبون آخرون استثناء الغرب النامي من فرصة الحصول على وضع ولاية، بينما دافع آخرون عن مبدأ المساواة الذي تقرر في قانون الشمال الشرقي الصادر عام ١٧٨٧.

ولم يبرز أي خلاف جدي حول مسائل اقتصادية قومية كالعملة الورقية والقوانين المتعلقة بالالتزامات التعاقدية أو دور المرأة التي استبعدت عن السياسة. لكن برزت الحاجة لموازنة المصالح الاقتصادية القطاعية ولتسوية الجدل المتعلق بالسلطات وولاية الرئيس التنفيذي وطريقة انتخابه، وحل المشاكل التي تتعلق بمدة تولي القضاة لمناصبهم ونوع المحاكم التي سوف تؤسس.

وتوصل المؤتمر بعد كد وجهد كبيرين خلال فصل الصيف الحار في فيلادلفيا، إلى مشروع يضم في وثيقة مختصرة نظام أكثر أنظمة الحكم تعقيداً تم تصميمها حتى ذلك الحين، أي نظام حكم أعلى، ولكن ضمن نطاق محدد بدقة ووضوح. و يتمتع هذا النظام بسلطة تامة لفرض الضرائب واقتراض الأموال وتحديد رسوم وضرائب موحدة وسك النقود وتنظيم التجارة بين الولايات وتحديد الأوزان والمقاييس وإصدار براءات الاختراع وحقوق النشر وتأسيس مكاتب البريد وبناء الطرق لنقل البريد. كما تم تفويض نظام الحكم بتشكيل قوات عسكرية برية وبحرية وصيانتها، وإدارة شؤون الأميركيين الأصليين وإدارة السياسة الخارجية، وإعلان الحرب. ويحق لهذا النظام تشريع قوانين تتعلق بتجنيس الأجانب والإشراف على الأراضي العامة، كما يستطيع قبول ولايات جديدة في الاتحاد على أساس المساواة المطلقة مع الولايات القديمة. ولذا مكّن تخويل الحكومة الفدرالية سلطة تشريع كافة القوانين الضرورية والمناسبة لممارسة هذه السلطات المحددة بوضوح، من تلبية احتياجات الأجيال القادمة ومن توسيع الجسم السياسي بقدر كبير.

وكان مبدأ الفصل بين السلطات قد منح فرصة تجريبية منصفة في معظم دساتير الولايات، وأثبت نجاح العمل بموجبه. واستناداً إلى ذلك، وضع المؤتمر نظام حكم يتألف من فروع تشريعية وتنفيذية وقضائية منفصلة، حيث يراقب كل فرع أداء الفرعين الآخرين ويراجع عمله. وهكذا لم يكن ممكناً أن تصبح التشريعات التي يقرها الكونغرس قوانين نافذة إلا بعد أن يصادق عليها الرئيس. وكان على الرئيس أن يعرض التعيينات إلى المناصب الهامة وكافة المعاهدات التي يعقدها على الكونغرس للموافقة عليها، كما يجوز للكونغرس أن يحاكم الرئيس وأن يعزله من

منصبه في حال إدانته. وعلى القضاء أن ينظر في كافة القضايا المرفوعة إليه استناداً إلى القوانين الفدرالية والدستور. وتم بالفعل منح المحاكم سلطة تفسير القانون الأساسي والقانون التشريعي. وللرئيس سلطة تعيين القضاة الذين يخضعون لموافقة الكونغرس على تعيينهم، ويحق للكونغرس أن يحاكمهم.

وبغية حماية الدستور من أي تغيير متسرع، نصّت المادة الخامسة على وجوب تقديم اقتراحات تعديل الدستور إما من قبل ثلثي عدد أعضاء مجلسي الكونغرس، أو من ثلثي عدد الولايات في مؤتمر يضم المجلسين. ويجب أن تتم المصادقة على المقترحات وفق أحد أسلوبين: إما من قبل المجالس التشريعية في ثلاثة أرباع عدد الولايات، وإما بموجب موافقة ثلاثة أرباع عدد الولايات، على أن يقترح الكونغرس الأسلوب الواجب استعماله.

وأخيراً، واجه المؤتمر أهم مشكلة على الإطلاق وهي كيف يتم تطبيق السلطات الممنوحة للحكومة الجديدة؟ فبموجب نظام الكونفدرالية السابق، فُوّضت الحكومة القومية على الورق سلطات مهمة ثبت عند الممارسة الفعلية أنها لم تثمر نظراً لان الولايات لم تولها أي اهتمام أو تأخذها في عين الاعتبار. فما هو الشيء الذي يمكن عمله إذن لإنقاذ الحكومة الجديدة من نفس المصير؟

عرض معظم المندوبين في البداية جواباً واحداً هو استعمال القوة. ولكن تبيّن سريعا أن استعمال القوة ضد الولايات قد يقوض الاتحاد. فكان القرار الذي اتخذ ينص على إمكانية اتخاذ الحكومة إجراءات ليس ضد الولايات بالذات بل ضد السكان في هذه الولايات، وإمكانية إصدار التشريعات لمصلحة وضد كافة الأفراد القاطنين في البلاد، وتم وضع حجر الزاوية للدستور، إذ تبنى المؤتمر قرارين مختصرين لكنهما في غاية الأهمية هما:

"سوف يملك الكونغرس سلطة ... سن كافة القوانين التي تكون ضرورية وملائمة لممارسة ... السلطات التي يخولها هذا الدستور بما له من صلاحية لحكومة الولايات المتحدة." (المادة ١، القسم ٧).

"يشكل هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التي سوف تصدر بموجبه، وكافة المعاهدات التي وقعت أو سوف توقع طبقا لسلطة الولايات المتحدة، القانون الأعلى للبلاد، ويجب أن يلتزم القضاة في كل ولاية من ثم بمواد الدستور، بغض النظر عن أي شيء ينص على خلاف ذلك في دستور أو قوانين أية ولاية". (المادة السادسة)

وهكذا أصبحت قوانين الولايات المتحدة قابلة للتطبيق في محاكمها القومية الخاصة، ومن خلال قضاتها الخاصين وشرطتها القضائية، وكذلك من خلال محاكم الولايات وقضاة الولايات والمسؤولين عن تطبيق القوانين فيها.

إلا أن الجدال مستمر حتى يومنا الحاضر حول دوافع الذين وضعوا الدستور. ففي عام ١٩١٣ ناقش المؤرخ تشارلز بيرد في كتابه "تفسير اقتصادي للدستور" بأن الآباء المؤسسين كانوا يمثلون مصالح رأسمالية تجارية ناشئة كانت تتطلب وجود حكومة قومية قوية. كما عبر عن اعتقاده بأن من المحتمل أن يكون الدافع الذي حفز العديدين من الآباء المؤسسين هو امتلاكهم شخصيا لكميات كبيرة من السندات المالية الحكومية التي انخفضت قيمتها. لكن جيمس ماديسون، الواضع الرئيسي لمسودة الدستور لم يكن يملك أي سند، بل كان مزارعاً من فرجينيا. وعلى العكس، كان بعض المعارضين للدستور يملكون كميات ضخمة من السندات والأوراق المالية. صحيح أن المصالح الاقتصادية أثرت على مسار النقاش، ولكنها أثرت أيضاً على مجرى مصالح الولايات والقطاعات والإيديولوجيات. وعلى نفس الدرجة من الأهمية كانت المثالية التي تحلى بها واضعو الدستور. فلكونهم من نتاج عصر التنوير، صمم الآباء المؤسسون حكومة بشكل اعتقدوا بأنه سوف يشجع الحرية الفردية والفضيلة العامة. وتبقى

هذه المثل العليا المتجسدة في دستور الولايات المتحدة عنصراً أساسياً في تكوين الهوية القومية الأميركية.

المصادقة على الدستور وقانون الحقوق

في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٧٨٧، وبعد ١٦ أسبوعاً من المناقشات، وقّع ٣٩ مندوبا من أصل ٤٢ حاضرين على النص النهائي للدستور. وقال فرانكلين، مشيراً إلى صورة نصف الشمس المرسومة باللون الذهبي البراق على ظهر مقعد واشنطن:

"نظرتُ في أحيان كثيرة خلال الجلسات إلى ذلك (المقعد) خلف الرئيس دون أن أستطيع القول ما إذا كانت (الشمس) شارقة أو غاربة. ولكنني الآن أشعر أخيراً بالسعادة لأنني عرفت أنها شمس شارقة وليست غاربة".

انتهى المؤتمر، و"توجه الأعضاء إلى (مطعم) سيتي تافرن، حيث تناولوا طعام العشاء سوية واستأذنوا بعضهم بعضا في الانصراف بمودة." ومع ذلك، بقي جزء حاسم من الكفاح لتحقيق وحدة أكثر كمالاً كان لا بد من خوضه. وكان المطلوب هو الحصول على موافقة مؤتمرات الولايات المنتخبة شعبياً قبل أن تصبح الوثيقة نافذة المفعول.

كان المؤتمر قد قرر أن الدستور سوف يصبح نافذ المفعول حال تصديق مؤتمرات في ٩ ولايات من ١٣ ولاية عليه. وبحلول حزيران/يونيو ١٧٨٨، كانت الولايات التسع المطلوبة قد صادقت على الدستور، ولكن لم تصادق عليه الولايتان الكبيرتان فرجينيا ونيويورك. وشعر معظم أفراد الشعب أنه بدون دعم الولايتين لن يحترم الدستور وينفذ، كما بدا للعديدين منهم أن الوثيقة تنطوي على الكثير من المخاطر. فمن يضمن أن الحكومة المركزية القوية التي ينص الدستور على تشكيلها لن تعاملهم باستبداد، أو تثقلهم بفرض ضرائب باهظة، أو تجرهم إلى حروب؟

وأظهرت الآراء المتناقضة حول هذه المسائل إلى الوجود حزبين اثنين هما الفدرالي، الذي فضّل قيام حكومة مركزية قوية، وحزب مناهضي الفدرالية الذين فضلوا تشكيل اتحاد فضفاض للولايات المنفصلة. وعبرت الصحف عن جدل حاد بين الطرفين وفي المجالس التشريعية ومؤتمرات الولايات.

ففي فرجينيا، هاجم مناهضو الفدرالية الحكومة الجديدة المقترحة بأن تحدوا العبارة الافتتاحية للدستور القائلة "نحن شعب الولايات المتحدة." وجادل المندوبون قائلين إنه بدون ذكر أسماء الولايات منفردة في الدستور لن تتمكن الولايات من الاحتفاظ بحقوقها أو سلطاتها المستقلة. وتزعّم جماعة مناهضي الفدرالية باتريك هنري، الذي أصبح فيما بعد الناطق الرئيسي باسم المزارعين في المناطق الداخلية من البلاد الذين تخوفوا من سلطات الحكومة المركزية الجديدة. إلا أنه تم إقناع المندوبين المترددين بعرض اقتراح ينص على أن يوصي مؤتمر فرجينيا بقانون للحقوق، فانضم حينئذٍ مناهضو الفدرالية إلى مؤيديها وصادقوا على الدستور في ٢٥ حزيران/يونيو.

وفي نيويورك، حث الكساندر هاملتون وجون جاي وجيمس ماديسون على تصديق الدستور في سلسلة من المقالات عرفت باسم " الأوراق الفدرالية." فقد نشرت صحف نيويورك هذه المقالات التي قدمت في حينه حجة ودفاعا كلاسيكيا تأييدا لتشكيل حكومة فدرالية مركزية مكوّنة من فروع منفصلة ثلاثة، تنفيذي وتشريعي وقضائي، يخضع كل فرع منها للمراجعة والمراقبة من الفرعين الآخرين ضمانا للتوازن. وبفضل تأثير "الأوراق الفدرالية" على مندوبي نيويورك، صودق على الدستور فيها في ٢٦ تموز/يوليو.

ولم يكن النفور من قيام حكومة مركزية واحدة قوية سوي أحد أوجه القلق لدى الذين عارضوا الدستور،

وكان تخوّف مماثل لدى العديدين من أن لا يحمي الدستور الحريات والحقوق الفردية بدرجة كافية.

وكان مندوب فرجينيا جورج ميسون، واضع إعلان فرجينيا للحقوق في العام ١٧٧٦، أحد ثلاثة مندوبين إلى المؤتمر الدستوري رفضوا التوقيع على الوثيقة النهائية لأنها لم تحدد حقوق الفرد. وتزعم ميسون مع باتريك هنري حملة نشطة للغاية ضد تصديق فرجينيا على الدستور. وبالفعل صادقت خمس ولايات، من ضمنها مساتشوسيتس، على الدستور بشرط أن تتم فوراً إضافة مثل هذه التعديلات.

وعندما اجتمع أول كونغرس في مدينة نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٧٨٩، كانت الدعوات مجمعة على إدخال تعديلات على الدستور تحمي حقوق الفرد فعلا. فتبنى الكونغرس بسرعة ١٢ تعديلاً. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٧٩١، صادق عدد كافٍ من الولايات على ١٠ تعديلات اعتبرت جزءا من الدستور، وعرفت بمجملها بقانون الحقوق. وكان من بين أحكامها ضمان حريات التعبير الصحافة والدين والتجمع السلمي والاحتجاج والمطالبة بالتغيير(التعديل الأول) والحماية من عمليات التفتيش الزائدة عن الحد ومصادرة الأملاك والاعتقال (التعديل الرابع) وقواعد الإجراءات القانونية السليمة في كافة القضايا الجنائية (التعديل السادس) والحق في الحصول على محاكمة منصفة وسريعة (التعديل السادس) والحماية من العقوبات القاسية وغير الاعتيادية (التعديل الثامن) ونص يكفل احتفاظ الناس بحقوق إضافية لم تدرج في الدستور (التعديل التاسع).

وقد أضيف ١٧ تعديلاً آخر إلى الدستور منذ تم تبني قانون الحقوق. ومع أن عددا من تلك التعديلات اللاحقة أعاد النظر في هيكل الحكومة الفدرالية وعملها، فقد اتبع معظمها السوابق التي وضعها قانون الحقوق ووسّع نطاق الحقوق والحريات الفردية.

الرئيس واشنطن

كان من بين آخر أعمال الكونغرس الكونفدرالي، تنظيم أول انتخابات رئاسية، فقرر أن يكون ٤ آذار/مارس ١٧٨٩ هو تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة. وكان اسم جورج واشنطن هو الذي تردد على كل لسان ليكون الرئيس المقبل للدولة الجديدة. ثم جرى اختياره بالإجماع، وأدّى اليمين في حفل تنصيبه رئيساً للبلاد في ٣٠ نيسان/أبريل ١٧٨٩، وتعهد واشنطن بالكلمات التي يرددها كل رئيس للولايات المتحدة منذ ذلك الحين في يمينه، بأن ينفذ واجبات الرئاسة بإخلاص، وبأقصى ما يستطيع من قدرة في "المحافظة على دستور الولايات المتحدة وحمايته والدفاع عنه."

عندما تسلم واشنطن مقاليد الرئاسة، كان الدستور الجديد لا ينعم بالتقليد ولا بالدعم الكامل من رأي عام منظم. وكان على الحكومة أن تبتكر آلياتها وأن تسن تشريعات نظام ضرائب يدعمها. ولم يكن بالإمكان تطبيق القوانين قبل تأسيس نظام قضائي. وكان الجيش صغيراً ولم تعد هناك في الوجود قوة بحرية على الإطلاق.

أنشأ الكونغرس بسرعة وزارتي الخارجية والمالية وعين توماس جفرسون والكسندر هاملتون وزيرين لهما على التوالي. كما تمّ إنشاء وزارتي الحرب والعدل. وبما أن واشنطن فضّل عدم اتخاذ قراراته إلا بعد استشارة رجال يثق بحكمتهم، برزت إلى الوجود وزارة رئاسية تتكون من كافة مسؤولي الوزارات التي قد يقرر الكونغرس إنشاءها. وتزامن مع ذلك أن أنشأ الكونغرس نظاماً قضائياً فدرالياً مؤلفاً من محكمة عليا تتكون من رئيس للمحكمة العليا وخمسة قضاة أعضاء، وثلاث محاكم دورية، و١٣ محكمة محلية.

في تلك الأثناء كانت البلاد تنمو باطراد وازدادت معدلات الهجرة من أوروبا. وبدأ الأميركيون يتحركون باتجاه الغرب، فنزح سكان نيو إنغلاند وبنسلفانيا

إلى داخل أوهايو، وسكان فرجينيا ونورث كارولينا وساوث كارولينا إلى كنتاكي وتينيسي. وكان الحصول على مزارع جيدة باثمان بخسة متيسرا، والطلب على اليد العاملة شديدا. وما لبثت وأن أصبحت سهول الأودية الخصبة في أعالي نيويورك وبنسلفانيا وفرجينيا مناطق مناسبة لزراعة القمح.

ومع أن كثيرا من المواد كان من صنع محلي، كانت الولايات المتحدة تقترب من الثورة الصناعية. فقد كانت مساتشوسيتس ورود آيلاند بصدد وضع أسس صناعات نسيج مهمة، وبدأت كونتيكت بإنتاج الأدوات المعدنية والساعات. وكانت نيويورك ونيو جيرزي وبنسلفانيا تنتج الورق والزجاج والحديد، ونما قطاع الشحن البحري إلى درجة أن السفن التي ترفع علم الولايات المتحدة أصبحت في المقام الثاني بعد سفن بريطانيا التي تمخر بحار العالم. وحتى قبل عام ١٧٩٠، كانت السفن الأميركية تبحر إلى الصين لبيع الفراء وتعود بالشاي والتوابل والحرير.

كانت قيادة واشنطن الحكيمة حاسمة في تلك الفترة الحرجة من تقدم البلاد. فنظم حكومة قومية ووضع سياسات لاستيطان المناطق التي كانت تسيطر عليها في السابق كل من بريطانيا وإسبانيا، وثبّت حدود الشمال الغربي، وأشرف على دخول ثلاث ولايات جديدة في الاتحاد هي فيرمونت (١٧٩١) وكنتاكي (١٧٩٢) وتينيسي (١٧٩٦). وأخيراً حض واشنطن في خطابه الوداعي إلى الأمة على "الابتعاد كليا عن أية تحالفات دائمة مع أي جزء من العالم الخارجي." وكان لهذه النصيحة أثر في المواقف الأميركية تجاه بقية العالم لأجيال طويلة قادمة.

الصراع بين هاملتون وجفرسون

تجسد في التسعينات من القرن الثامن عشر الصراع بين الأحزاب السياسية الأولى الأميركية. إذ كان حزب الفدراليين بقيادة الكساندر هاملتون وحزب الجمهوريين (كان يسمى أيضاً حزب الديمقراطيين الجمهوريين) بقيادة توماس جفرسون، فعلا أول حزبيين سياسيين في العالم الغربي. وبعكس التجمعات السياسية الفضفاضة التي سادت في مجلس العموم البريطاني أو في المستعمرات الأميركية قبل الثورة، كانت لهذين الحزبين برامج سياسية ثابتة ومبادئ معقولة، وجماعات من الأنصار الثابتين نسبياً وتنظيمات حزبية متواصلة. مثّل الفدراليون بشكل رئيسي مصالح التجارة والصناعة اللتين اعتبرهما الفدراليون قوى التقدم في العالم. واعتقدوا أنه ليس بالإمكان تأمين ازدهارهما إلا من خلال حكومة مركزية قوية قادرة على خلق نظام إقراض عام متين وعملة مستقرة. وكانوا يعبّرون صراحة عن عدم ثقتهم بالراديكالية الكامنة في الجماهير. ولكنهم مع ذلك تمكنوا من كسب ثقة العمال والحرفيين. وكان معقلهم السياسي في ولايات نيو إنغلاند. ونظرا لاعتبارهم إنجلترا نموذجاً، من وجوه عديدة، رأوا وجوب أن تحاكيه الولايات المتحدة، وأيدوا إقامة علاقات طيبة مع بلدهم الأم السابقة.

ومع أن الكساندر هاملتون لم ينجح مطلقاً في حشد تأييد شعبي يمكّنه من النجاح في ترشيح نفسه لمنصب انتخابي، يبقى إلى أبعد حد أفضل منظّرا رئيسيا للإيديولوجية والسياسة العامة للفدراليين. فقد أدخل إلى الحياة العامة محبة الكفاءة والنظام والتنظيم. واستجابة لدعوة وجهت إليه من مجلس النواب لوضع خطة "للدعم الكافي للائتمان المالي العام"، وضع مجموعة مبادئ لا تتعلق بالاقتصاد العام وحسب، بل ولحكومة فعالة أيضا. فقد أوضح هامتلون أن على الولايات المتحدة أن يكون لديها ائتمان بالنسبة للتنمية الصناعية والنشاط التجاري والعمليات الحكومية، وأن التزاماتها يجب أن تحظى بثقة الناس ومساندتهم التامتين.

وكان هناك عدد كبير من الناس يرغبون في التنصل من الدّيْن القومي المترتب على الكونفدرالية أو في أن يسددوا جزءاً منه فقط. لكن هاملتون شدد على وجوب التسديد الكامل لهذا الدّين، وعلى خطة تتحمل بموجبها الحكومة الفدرالية تسديد الديون غير المدفوعة التي تكبدتها الولايات خلال فترة الثورة. كما ضَمِن إصدار الكونغرس قانوناً ينص على إنشاء مصرف مالي للولايات المتحدة. واعتُمد في ذلك أنموذج بنك إنجلترا بحيث يكون المصرف بمثابة المؤسسة المالية المركزية للدولة ولها فروع في مختلف أنحاء البلاد. وتبنى هاملتون إنشاء دار قومية لسك النقود، وجادل مؤيداً التعريفات الجمركية ومؤكداً أن الحماية المؤقتة للمؤسسات الجديدة يمكنها تطوير صناعات وطنية تنافسية. فشجعت هذه الإجراءات التي أرست دين الحكومة الفدرالية على أساس مكين وزودتها بكافة الموارد المالية التي تحتاج إليها التجارة والصناعة، وأوجدت مجموعة منظمة قوية من المصالح التي تدعم الحكومة القومية بثبات.

ودافع الجمهوريون أساسا بدورهم، بزعامة توماس جفرسون، عن المصالح والقيم الزراعية لأنهم كانوا يرتابون من المصارف ولا يبدون إلا اهتماما ضئيلا بالتجارة والصناعة، ويعتقدون بأن الحرية والديمقراطية تزدهران بشكل أفضل في مجتمع ريفي مكوّن من مزارعين ينعمون باكتفاء ذاتي. ولم يخالجهم إلا شعور ضئيل بالحاجة إلى وجود حكومة مركزية قوية، ومالوا في الواقع إلى اعتبارها مصدراً محتملاً للاضطهاد. ولذلك أيدوا حقوق الولايات وكانوا الأقوى في الجنوب.

وكان الهدف الكبير لهاملتون هو تحقيق تنظيم أكثر فعالية، بينما قال جفرسون في إحدى المرات "أنا لست صديقاً لحكومة قوية." وخشي هاملتون الفوضى، فحصر تفكيره في الحفاظ على النظام. أما جفرسون فقد خشي الاستبداد، وحصر تفكيره في الحفاظ على الحرية. وفي حين اعتبر هامتلون إنجلترا نموذجاً يحتذى به، اعتبر جفرسون، الذي عمل كسفير إلى فرنسا في أوائل مراحل الثورة الفرنسية، أن إسقاط النظام الملكي في فرنسا كان إثباتاً لصلاحية المثُل الليبرالية لعصر التنوير، فقدّم عرضا بليغا للراديكالية الديمقراطية ردا على المحافظة الغريزية لدى هاملتون. أدّى إلى صدور تفسير جديد مهم وأساسي للدستور. فعندما قدّم هاملتون مشروعه لقانون تأسيس بنك قومي، عارض جفرسون متحدثاً باسم الذين يؤمنون بحقوق الولايات، مجادلا بأن الدستور عدّد بوضوح كافة السلطات التي تخص الحكومة الفدرالية، واحتفظ بكافة السلطات الأخرى للولايات. وقال إنه ليس هناك في الدستور ما يخول الحكومة الفدرالية تأسيس مصرف. فردَّ هاملتون على ذلك بأنه بالنظر لحجم التفاصيل المطلوبة، كان من الضروري أن يُستخلص قدر كبير من السلطات ضمنياً من الأحكام العامة التي من بينها واحد يخوّل الكونغرس "سنّ كل القوانين التي سوف تكون ضرورية وملائمة" لتنفيذ السلطات الأخرى المنصوص عليها بشكل محدد، وأن الدستور خوّل الحكومة القومية فرض وتحصيل الضرائب ودفع الديون واقتراض الأموال، كما أن قيام مصرف قومي سوف يساعد ماديّا في تنفيذ هذه الوظائف بصورة فعالة. واستنتج هاملتون أنه لذلك، يحق للكونغرس، بموجب السلطات الضمنية الممنوحة له أن ينشئ بنكاً كهذا. ووافق واشنطن والكونغرس على وجهة نظر هاملتون، ووضع بذلك سابقة هامة لتفسير موسع لسلطة الحكومة الفدرالية.

التوترات الدولية والسياسة الخارجية

مع أن إحدى أولى مهام الحكومة الجديدة كانت تقوية الاقتصاد المحلي وجعل الدولة آمنة من الوجهة

المالية، لم يكن في وسع الولايات المتحدة تجاهل الشؤون الخارجية. وكانت أحجار الزاوية في سياسة واشنطن الخارجية المحافظة على السلام وإعطاء الدولة وقتاً كافياً للنقاهة من جروحها، والسماح للعمل البطيء اللازم لضمان التكامل القومي بالاستمرار. إلا أن أحداث أوروبا هددت تحقيق هذه الأهداف. إذ راقب العديد من الأميركيين الثورة الفرنسية باهتمام وتعاطف كبيرين. وفي نيسان/أبريل ١٧٩٣ وردت أنباء من فرنسا تؤكد أن فرنسا أعلنت الحرب على بريطانيا وإسبانيا، وأن مبعوثاً فرنسياً جديداً اسمه إدمون شارل جِينيه، أو المواطن جينيه، كان في طريقه إلى الولايات المتحدة.

فبعد أن أسفرت الثورة في فرنسا عن إعدام الملك لويس السادس عشر في كانون الثاني/يناير ١٧٩٣، دخلت بريطانيا وإسبانيا وهولندا الحرب ضد فرنسا. واستناداً إلى معاهدة التحالف الفرنسية الأميركية الموقعة عام ١٧٧٨، كانت الولايات المتحدة وفرنسا حليفتين دائمتين. ولذلك، كان يترتب على الولايات المتحدة أن تساعد فرنسا في الدفاع عن جزر الهند الغربية. لكن الولايات المتحدة كانت من الوجهتين العسكرية والاقتصادية دولة ضعيفة للغاية، ولم تكن في وضع يسمح لها بالدخول في حرب أخرى مع قوى أوروبية رئيسية.

وفي ٢٢ نيسان/أبريل ١٧٩٣ ألغى واشنطن فعلا شروط معاهدة عام ١٧٧٨ التي كانت قد مكنت استقلال أميركا، معلنا أن الولايات المتحدة "صديقة وغير منحازة للقوى المتحاربة." وعندما وصل جينيه، رحب بقدومه العديد من المواطنين، لكن الحكومة عاملته ببرود رسمي. فأثارت تلك المعاملة غضبه ودفعته على التراجع عن وعد بعدم إعادة تجهيز سفينة بريطانية تم أسرها كسفينة قرصنة (وهذه سفن حربية خاصة مفوضة بمهاجمة سفن الدول العدوة). ثم هدد جينيه بعد ذلك بعرض قضيته مباشرة على الشعب الأميركي متجاوزاً الحكومة. وبعد وقت قصير طلبت الولايات المتحدة من فرنسا استدعاءه.

وتّرت حادثة جينيه العلاقات الأميركية مع فرنسا في وقت كانت فيه العلاقات مع بريطانيا العظمى أبعد بكثير عن ان تكون مرضية. إذ كانت لا زالت قوات عسكرية بريطانية تحتل حصوناً في الغرب، ولم تكن قد تمت إعادة ممتلكات استولى عليها الجنود البريطانيون خلال الثورة، أولم يتم دفع أثمانها. وكانت القوات البحرية البريطانية تأسر البواخر الأميركية المتوجهة إلى موانئ فرنسية. وبدا أن الدولتين تنجرفان نحو الحرب. فأرسلت واشنطن جون جاي، أول رئيس للمحكمة العليا، إلى لندن كمبعوث خاص. وتفاوض جاي حول معاهدة تضمن انسحاب الجيوش البريطانية من الحصون الغربية، ولكنها تسمح باستمرار ممارسة البريطانيين لتجارة الفراء مع القبائل الهندية في الشمال الغربي. ووافقت لندن على دفع تعويضات للسفن الأميركية وعن شحنات البضائع التي صودرت عام ١٧٩٣ وعام ١٧٩٤ ولكنها لم تلتزم بعدم القيام بعمليات مصادرة محتملة في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أخفقت المعاهدة في معالجة المسألة المزعجة المتمثلة في "إكراه" بريطانيا لبحارة أميركيين على الانضمام إلى البحرية الملكية وفرضت قيودا صارمة على التجارة الأميركية مع جزر الهند الغربية. فوافقت على وجهة النظر البريطانية بأن الأغذية والمؤن البحرية، مثلها مثل المعدات الحربية، تعتبر مواد مهربة تخضع للمصادرة إذا كانت متوجهة إلى موانئ عدوة على ظهر سفن حيادية.

وحقق الدبلوماسي الأميركي تشارلز بنكْني نجاحاً أكبر في التعامل مع إسبانيا. فقد أجرى في عام ١٧٩٥ مفاوضات معها حول معاهدة مهمة أنهت مسالة حدود فلوريدا وفق الشروط الأميركية، وأعطت

للأميركيين ممراً إلى ميناء نيو أورلينز. وعلى أية حال، فقد عبّرت معاهدة جاي مع البريطانيين عن ضعف أميركا المستمر أمام الدولة العظمى في العالم. وكانت المعاهدة غير شعبية بدرجة كبيرة، ولم تحصل إلاّ على دعم كلامي من الفدراليين الذين ثمنوا الروابط الثقافية والاقتصادية مع بريطانيا. ودعم الرئيس واشنطن هذه المعاهدة باعتبارها أفضل ما يكون من صفقة، ووافق مجلس الشيوخ عليها بعد نقاش محتدم.

أظهرت غرابة تصرفات المواطن جينيه، ومعاهدة جاي الصعوبات التي تواجهها دولة ضعيفة وصغيرة وقعت بين قوتين عالميتين، كما أظهرت الفجوة الواسعة بين وجهات نظر الفدراليين والجمهوريين. فقد كان الجمهوريون الداعمون للثورة الفرنسية المتزايدة عنفا وتطرفا، في نظر الفدراليين، راديكاليين خطرين "يعقوبيين" (نسبة إلى ناد سياسي في باريس بهذا الاسم). وأما في نظر الجمهوريين، فقد كان مناصرو الصداقة مع إنجلترا ملكيين من شأنهم تقويض الحقوق الطبيعية للأميركيين. وربط الفدراليون الفضيلة والتنمية القومية بالتجارة، بينما رأى الجمهوريون أن مصير أميركا هو أن تكون جمهورية زراعية واسعة الأرجاء. وازدادت مواقفهم السياسية المتضاربة عنفا.

آدامز وجفرسون

انسحب واشنطن من الحياة السياسية عام ١٧٩٧، رافضاً بإصرار العمل لأكثر من ثماني سنوات كرئيس للبلاد. وتنافس توماس جفرسون (وهو جمهوري) من فرجينيا، وجون آدامز (فيدرالي) على الحلول محله، وفاز آدامز في الانتخابات بفارق ضئيل. لكنه منذ البداية كان على رأس حزب وحكومة منقسمين بين مناصريه ومؤيدي خصمه هاملتون. واجه آدامز صعوبات دولية خطيرة. فقد تبنت فرنسا، بعد أن أغضبتها معاهدة جاي مع بريطانيا، تعريفها الخاص للتهريب، طبقا للمعاهدة، وبدأت تعترض السفن الأميركية المتوجهة إلى بريطانيا وتستولي عليها. وبحلول عام ١٧٩٧ بلغ عدد السفن التي صادرتها فرنسا حوالي ٣٠٠ سفينة، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

وعندما أرسل آدامز ثلاثة مبعوثين إلى باريس للتفاوض، أبلغ وكلاء وزير خارجية فرنسا شارل موريس دي تاليران (الذين أطلق آدامز عليهم الأحرف الثلاثة الأخيرة من الأبجدية إكس واي زي، وفي عام ١٧٩٩، وفي أعقاب سلسلة من المعارك البحرية مع الفرنسيين، بدا من غير الممكن تجنب الحرب. ورفض آدامز خلال هذه الأزمة توجيهات هاملتون الذي أراد الحرب واستأنف المفاوضات مع فرنسا. استقبل نابليون، الذي كان قد تسلم لتوه السلطة في فرنسا المبعوثين بحرارة، وتراجع خطر اندلاع حرب مع بدء مفاوضات معاهدة عام ١٨٠٠ التي حررت الولايات المتحدة رسمياً من معاهدة الدفاع المشترك مع فرنسا الموقعة عام ١٧٧٨. لكن فرنسا رفضت، اعتمادا على ضعف أميركا، دفع مبلغ ٢٠ مليون دولار كتعويضات عن السفن الأميركية التي كانت البحرية الفرنسية قد استولت عليها.

فدفع العداء تجاه فرنسا الكونغرس إلى سن التشريعات الخاصة بالأجانب والتحريض على الفتنة، التي كانت لها مضاعفات شديدة على الحريات المدنية الأميركية. فقد استهدف قانون التجنيس، الذي بدّل شرط الحصول على الجنسية من خمس سنوات إلى ١٤ سنة، المهاجرين الأيرلنديين والفرنسيين المشتبه بأنهم يدعمون الجمهوريين. وخوّل قانون الأجانب الذي بقي نافذ المفعول لمدة سنتين فقط، الرئيس سلطة طرد أو سجن الأجانب في زمن الحرب. وحرّم قانون منع التحريض على الفتنة الكتابة أو الحديث في أي أمر ذي طبيعة "كاذبة أو

فاضحة أو مؤذية) أو نشره ضد الرئيس أو الكونغرس. وخلقت الإدانات القليلة بموجب هذا القانون من الذين أدينوا شهداء لقضية الحريات المدنية وزادت الدعم للجمهوريين.

وواجهت هذه القوانين مقاومة. فتبنى جفرسون وماديسون الحصول على الموافقة على قراري كنتاكي وفرجينيا من قبل الهيئات التشريعية لهاتين الولايتين في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عام ١٧٩٨. وأكد هذان القراران في إعلانهما المتطرف جدا لحقوق الولايات، أن بإمكان الولايات أن "تقحم" وجهات نظرها حول الإجراءات الفدرالية وأن "تلغيها." وقد استخدم مبدأ الإلغاء فيما بعد ضد مقاومة الولايات الجنوبية رسوم الحماية الجمركية. وكان نذيرا بما هو أشد، وهو إلغاء الرقيق.

وبحلول عام ١٨٠٠ أصبح الشعب الأميركي مستعداً للتغيير. فقد أنشأ الفدراليون تحت حكم واشنطن وآدامز حكومة قوية. لكنها بعد فشلها أحيانا في الالتزام بالمبدأ القائل بأن على الحكومة الأميركية الاستجابة لإرداة الشعب، انتهجت سياسيات نفّرت مجموعات كبيرة. ومن قبيل المثال أنها أصدرت قوانين تفرض ضريبة على المنازل والأراضي والعبيد، مما أثر على كل مالك في البلاد.

وجمع جفرسون بثبات وراءه حشدا كبيرا من صغار المزارعين وأصحاب المتاجر الصغيرة وغيرهم من العمال، وحقق انتصارا متقارب النتائج في انتخابات احتدم فيها التنافس. فقد تمتع جفرسون بشعبية فائقة بفضل التزامه بالمثالية الأميركية. ووعد جفرسون في خطاب تنصيبه رئيسا، وكان أول خطاب في نوعه يلقيه رئيس جمهورية في العاصمة الجديدة واشنطن، بتشكيل "حكومة حكيمة ومقتصدة" تحافظ على النظام بين السكان، ولكنها تترك للشعب "الحرية في تنظيم نشاطاته في مجالات الصناعة والتطوير."

وشجع وجود جفرسون في البيت الأبيض بحد ذاته على تطبيق إجراءات ديمقراطية. وكما بشّر ببساطة الديمقراطية، مارسها في الواقع متجنباً الكثير من مظاهر الأبهة ومراسم المنصب الرئاسي. وتمشيا مع إيديولوجية الجمهوريين، خفض النفقات العسكرية إلى حد كبير. وانطلاقا من إيمانهَ بأن أميركا ملاذ للمضطهدين، حصل على الموافقة على قانون ليبرالي متحرر للتجنس. وبحلول نهاية ولايته الثانية، كان وزير المالية بعيد النظر، ألبرت غلاتين، قد نجح في تخفيض الدين القومي إلى أقل من ٥٦٠ مليون دولار. ونجح جفرسون بسهولة في إعادة انتخابه رئيساً للبلاد بفضل شعبيته الواسعة.

لويزيانا وبريطانيا

ضاعف أحد القوانين التي أصدرها جفرسون المساحة الإجمالية للبلاد. ففي نهاية حرب السنوات السبع، تخلت فرنسا لإسبانيا عن أراضيها الواقعة غرب نهر المسيسيبي. وكان الوصول إلى ميناء نيو أورلينز الواقع بالقرب من مصب نهر المسيسيبي حيوياً بالنسبة لشحن المنتجات الأميركية من مناطق وادي نهري أوهايو والمسيسيبي. فبعد فترة قصيرة من تولّي جفرسون منصب الرئاسة، أجبر نابليون الحكومة الإسبانية الضعيفة على التنازل لفرنساعن هذه القطعة الشاسعة من الأرض، وهي أراضي لويزيانا. ملأت هذه الخطوة قلوب الأميركيين بالخوف والغضب. كما هددت الخطط الفرنسية الهادفة إلى إقامة إمبراطورية استعمارية كبرى غرب الولايات المتحدة مباشرة تنمية الولايات المتحدة في المستقبل. فأكد جفرسون قائلا إنه في حال استولت فرنسا على لويزيانا، يجب علينا "منذ تلك اللحظة أن نوحد قوانا مع الأسطول البريطاني والدولة البريطانية." لكن نابليون فقد اهتمامه بإقامة مثل تلك الإمبراطورية الاستعمارية بعد أن طُرد

الفرنسيون من هايتي على أثر ثورة للعبيد. ولإدراكه أن حرباً أخرى مع بريطانيا أصبحت على وشك الاندلاع، قرر أن يملأ خزينته وأن يبعد لويزيانا عن منال البريطانيين ببيعها إلى الولايات المتحدة. شكّل العرض مأزقاً لجفرسون. فالدستور لم يمنح الرئيس أي سلطة صريحة لشراء أراضٍ. فأراد الرئيس في بادئ الأمر أن يقترح إدخال تعديل على الدستور ولكن التأخير قد يدفع نابليون على تغيير رأيه. وبعد أن حصل على مشورة تؤكد بأن سلطة شراء أراضٍ مشمولة أصلا في سلطة عقد المعاهدات، قبل جفرسون قائلاً "فكر بلادنا السليم سوف يصحح مساوئ البناء غير المحكم عندما تصبح له عواقب سيئة."

وفي عام ١٨٠٣ عقدت الولايات المتحدة صفقة "شراء لويزيانا" بمبلغ ١٥ مليون دولار. وشملت الصفقة ما يزيد عن ٢,٦٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع بالإضافة إلى ميناء نيو أورلينز. وكسبت البلاد مساحات ممتدة من السهول الغنية والجبال والغابات وشبكات الأنهر التي أصبحت خلال ٨٠ عاماً عصبا للبلاد وسلة خبز للعالم.

مع بداية فترة ولايته الثانية عام ١٨٠٥، أعلن جفرسون حياد أميركا في الحرب بين بريطانيا العظمى وفرنسا. ومع أن كلاً من الطرفين سعى إلى تقييد عمليات الشحن على سفن حيادية إلى الطرف الآخر، فقد جعلت سيطرة بريطانيا على البحار التعرض لهذه التجارة ومصادرة السلع المشحونة أشد خطراً من أي عمل قامت به فرنسا تحت حكم نابوليون. فقد فتش ضباط السفن الحربية البريطانية بصورة دورية السفن الأميركية، واحتجزوا السفن وصادروا شحناتها، وكثيرا ما أكرهوا بحارة أميركيين على الخدمة في الأسطول البريطاني.

وعندما أصدر جفرسون قراراً يأمر السفن الحربية البريطانية بمغادرة المياه الإقليمية الأميركية، رد البريطانيون بإكراه عدد آخر من البحارة على الخدمة في صفوفهم. ولذلك قرر جفرسون الاعتماد على الضغط الاقتصادي. فصادق الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر ١٨٠٧ على قانون المقاطعة الذي يمنع كافة النشاطات التجارية الأجنبية. والأمر الذي يثير السخرية هنا هو أن تنفيذ هذا القانون تطلب وجود سلطة شرطة قوية مما زاد بقدر كبير من السلطات الممنوحة للحكومة القومية. فكان هذا القانون كارثة من الوجهة الاقتصادية. فخلال سنة واحدة من صدوره هبطت الصادرات الأميركية إلى خُمس حجمها السابق، كما أن مصالح شركات الشحن البحري دمرت تقريباً بسبب هذا الإجراء، وازداد السخط في نيو إنغلاند ونيويورك. وعانت المصالح الزراعية بشدة أيضاً من هذا القانون. وهبطت أسعار السلع بدرجة حادة عندما عجز المزارعون في الغرب والجنوب عن تصدير الفائض من محاصيل الحبوب والقطن واللحوم والتبغ.

وفشل الحظر التجاري في تجويع بريطانيا العظمى وإجبارها على تغيير سياستها. ومع ازدياد التذمر داخل البلاد، لجأ جفرسون إلى إجراء أخف وطأة وفّق جزئياً بين مصالح شركات الشحن البحري القومية. ففي أوائل عام ١٨٠٩ وقع جفرسون قانون عدم التعامل الذي سمح بالتبادل التجاري مع كافة الدول ما عدا بريطانيا أو فرنسا والأقاليم التابعة لهما.

في عام ١٨٠٩ خلف جيمس ماديسون جفرسون كرئيس للولايات المتحدة. وازدادت سوءاً العلاقات مع بريطانيا العظمى واتجه البلدان بسرعة نحو الحرب. قدّم الرئيس إلى الكونغرس تقريراً مفصلاً أشار فيه إلى عدة آلاف من الحالات التي أكرهت بريطانيا فيها مواطنين أميركيين على الخدمة في قواتها المسلحة. وأن المستوطنين في الولايات الشمالية الغربية قد عانوا من هجمات القبائل

الهندية التي اعتقدوا أن عملاء بريطانيين في كندا حرضوها على شن هذه الهجمات. فأيد العديد من الأميركيين بدورهم احتلال كندا والقضاء على النفوذ البريطاني في أميركا الشمالية، وانتقاماً لإكراه المواطنين الأميركيين على الخدمة في الجيش البريطاني، والقمع التجاري. وبحلول عام ١٨١٢ أصبحت الحماسة لدخول الحرب مسيطرة. وفي ١٨ حزيران/يونيو أعلنت الولايات المتحدة الحرب على بريطانيا.

حرب عام ١٨١٢

دخلت البلاد الحرب وهي تعاني من انقسامات حادة. ففي حين أيدت الولايات الجنوبية والغربية الدخول في الحرب، عارضته نيويورك ونيو إنغلاند لانه يتدخل بتجارتهما. وكانت القوات العسكرية الأميركية ضعيفة. فلم يكن في الجيش أكثر من ٧,٠٠٠ جندي نظامي موزعين في ثكنات مبعثرة على طول الساحل بالقرب من الحدود الكندية، وفي مناطق نائية داخل البلاد. وكانت قوات مليشيا الولايات سيئة التدريب وغير منضبطة.

بدأت الحرب بغزو كندا. ولو تم الغزو ونُفذ وفق توقيت صحيح، لكان أدّى الى توحيد العمل ضد مونتريال. فبدلاً من ذلك أُجهضت الحملة بكاملها وانتهت باحتلال البريطانيين لمدينة ديترويت. لكن القوات البحرية الأميركية حققت نجاحات ملحوظة. وبالإضافة إلى ذلك، استولت سفن القرصنة الخاصة الأميركية التي كان يعج بها المحيط الأطلسي على ٥٠٠ سفينة بريطانية خلال فصلي الخريف والشتاء لعام ١٨١٢ وعام ١٨١٣.

تركزت حملة عام ١٨١٣ على بحيرة إري. وانطلق الجنرال وليام هنري هاريسون، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للبلاد، على رأس جيش من قوات المليشيا والمتطوعين والجنود النظاميين من كنتاكي بهدف استعادة مدينة ديترويت. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر وصلت أنباء إلى الجنرال عندما كان لا يزال في أعالي أوهايو تفيد بأن الكمودور (العميد البحري) أوليفر هازارد بيري أباد قطع الأسطول البريطاني في بحيرة إري. احتل هاريسون ديترويت واندفع بقواته إلى داخل كندا حيث هزم القوات البريطانية الفارة وحلفاءها من الهنود على نهر التايمز. وأصبحت المنطقة بكاملها من ثم خاضعة للسيطرة الأميركية.

وبعد انقضاء سنة على هذا الحدث، انتصر الكومودور توماس ماك دونو في مبارزة بالمدفعية من مسافة قريبة ضد أسطول بريطاني صغير في بحيرة شامبلين في أعالي نيويورك. ففي غياب أي إسناد بحري، انسحبت قوة غازية بريطانية قوامها ١٠,٠٠٠ رجل إلى كندا. ومع ذلك، استمرت قطع الأسطول البريطاني في إنهاك مدن الساحل الشرقي تنفيذاً لأوامر "التدمير والإبادة." وفي ليلة ٢٤ آب/أغسطس ١٨١٤، هزمت حملة عسكرية بريطانية المليشيا الأميركية شر هزيمة وسارت إلى واشنطن العاصمة، ولم تغادرها إلا والنيران مشتعلة فيها، وفرّ الرئيس جيمس ماديسون إلى فرجينيا.

وعقد مفاوضون بريطانيون وأميركيون محادثات في أوروبا، قرر فيها المبعوثون البريطانيون تقديم تنازلات بعد أن علموا بانتصار ماك دونو في بحيرة شامبلين. وأمام ما تعرضت له الخزينة البريطانية من استنزاف ناجم إلى حد كبير عن التكاليف الباهظة للحروب مع نابوليون، ووقّع المفاوضون البريطانيون على معاهدة غِنْت في كانون الأول/ديسمبر ١٨١٤. ونصت هذه المعاهدة على وقف القتال وإعادة الأ ً راضي التي تم الاستيلاء عليها خلال الحرب وتشكيل لجنة لتسوية نزاعات الحدود. إلا أن القتال استمر بين قوات الجانبين لعدم علمها بتوقيع معاهدة سلام حتى عام ١٨١٥ بالقرب من مدينة نيو أورلينز

بلويزيانا. وحققت قوات أميركية تحت قيادة الجنرال أندرو جاكسون أعظم انتصار بري في الحرب قضى نهائياً على أية آمال لدى بريطانيا بإعادة تثبيت نفوذها القاري إلى الجنوب من الحدود الكندية.

وبينما كان البريطانيون والأميركيون يتفاوضون حول تسوية، اجتمع مندوبو الفدراليين الذين اختارتهم المجالس التشريعية في كل من مساتشوستس ورود آيلاند وكوناتيكت وفيرمونت ونيو هامشاير في مدينة هارتفود، بولاية كونتيكت للتعبير عن اعتراضهم على "حرب السيد ماديسون." وكانت نيو إنغلاند قد تمكنت من مواصلة التجارة مع العدو خلال فترة الحرب وازدهرت بالفعل بعض المناطق نتيجة هذا التبادل التجاري. ورغم ذلك، ادعى الفدراليون أن الحرب تُدمر الاقتصاد. ومع قيام احتمال الانفصال عن الاتحاد على خلفية الاجتماع، اقترح المجتمعون إدخال مجموعة من التعديلات على الدستور من شأنها حماية مصالح نيو إنغلاند.

وبدلاً من ذلك، دمغت نهاية الحرب، التي تخللها الانتصار الباهر في نيو أورلينز، الفدراليين بوصمة الخيانة التي لم يتمكنوا أبداً من إزالتها. ◆

اليقظة الكبرى الثانية

بحلول نهاية القرن الثامن عشر لم يكن الكثير من الأميركيين المثقفين يبشرون بالمعتقدات المسيحية التقليدية. وكرد فعل تجاه علمانية العصر، انبثقت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر نهضة إحيائية دينية ممتدة باتجاه الغرب.

واتخذت هذه "اليقظة الكبرى الثانية" عدة أشكال من النشاط، تميزت بالموقع وبالتعبير عن الالتزام الديني. ففي نيو إنغلاند ألهم الاهتمام المتجدد بالدين قيام موجة من التنشيط الاجتماعي. وفي غرب نيويورك، شجعت روح النهضة الدينية ظهور طوائف دينية جديدة. وفي منطقة جبال أبالاشيا التي تضم كنتاكي وتينيسي، عززت النهضة الدينية طائفة الميثوديين (جماعة بروتستانتية نشأت في القرن الثامن عشر) والمعمدانيين وأفرزت شكلاً جديداً من التعبير الديني يعرف باجتماع الخيمة (اجتماع ديني في الهواء الطلق).

وخلافا لذلك فإن الإحياء الديني الذي كان خلال اليقظة الكبرى الأولى في الثلاثينات من القرن الثامن عشر في الشرق، تميّز بغياب الهستيريا والانفعالات العاطفية العلنية. فبدلاً من ذلك، أرهب "الاحترام الصامت" لأولئك الذين ثبتوا على الدين، غيرهم ممن هم من غير طائفتهم. ومهد الحماس الإنجيلي في نيو إنغلاند الطريق أمام ظهور جمعيات تبشيرية بين الطوائف شكلت للتبشير بالإنجيل في غرب البلاد. وعمل أعضاء هذه الجمعيات لا كمجرد مبشرين لنشر الدين وحسب بل وأيضاً كمربين وقادة مدنيين ومدافعين عن الثقافة الحضرية في شرق البلاد. وشجعت جمعيات تهتم بالنشر والتعليم انتشار التعليم المسيحي، وكانت أبرزها الجمعية الأميركية للإنجيل (أميركا بايبل سوسيتي) التي تأسست عام ١٨١٦. ومهد التنشيط الاجتماعي الذي استمد وحيه من النهضة الدينية الطريق أمام إلغاء جماعات العبيد وظهور جمعية تشجيع الاعتدال، كما مهدت أمام جهود إصلاح السجون والعناية بالمعاقين وذوي الأمراض العقلية.

وكانت منطقة غرب نيويورك امتدادا من بحيرة أونتاريو إلى جبال أديروناك مسرحاً لنشاطات عدد كبير من مجموعات النهضة الدينية في الماضي بحيث عرفت المنطقة "بالمقاطعة المحروقة." وهنا كانت الشخصية المسيطرة، تشارلس غراندیسون فيني، وهو محام مر بتجربة ظهور ديني فانطلق يبشر بالإنجيل. وتميزت اجتماعات النهضة الدينية التي كان ينظمها بالتخطيط بعناية والعرض والإعلان. وبشّر فيني في المقاطعة المحروقة خلال العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر قبل أن ينتقل إلى اوهايو عام ١٨٣٥ لشغل منصب أستاذ في علم اللاهوت في كلية أوبرلين التي أصبح عميدها فيما بعد.

وظهرت في المقاطعة المحروقة طائفتان دينيتان مهمتان أخريان هما المورمون والسفنث داي أدفنتيستس (مقدميو اليوم السابع الذين يؤمنون بقرب عودة المسيح).

اتخذت النهضة الدينية في منطقة جبال أبالاشيا خصائص مماثلة لتلك التي لليقظة الكبرى السابقة التي حصلت في القرن السابق، باستثناء أن مركز النهضة الدينية كان اجتماع الخيمة. وكان اجتماع الخيمة عبارة عن قداس ديني وصلوات تستمر سبعة أيام تحضرها جماعة تضطر إلى البقاء في الموقع نظراً لبعد المكان عن منازل أفرادها. واعتبر الرواد القاطنون في مناطق غير كثيفة السكان اجتماع الخيمة كملجأ يخرجهم من حياة العزلة في المناطق الحدودية. وألهم الابتهاج المحض بالمشاركة في نشاط الإحياء الديني الذي يحضره مئات، وربما آلاف الأشخاص، ممارسة الرقص والصياح والغناء

الجماعي في تلك المناسبات. ولعل أكبر اجتماع خيمة حصل في الماضي كان الاجتماع في كين ريدج بكنتاكي في آب/أغسطس ١٨٠١ الذي ضم ما بين ١٠,٠٠٠ و٢٥,٠٠٠ شخص.

وسرعان ما انتشرت النهضة الدينية الكبرى في كنتاكي وتينيسي وجنوب أوهايو، وكان الميثوديون والمعمدانيون أول المستفيدين منها. إذ كانت لكل من الطائفتين إمكانات وموارد سمحت لها بالازدهار في المناطق الحدودية، وكان للميثوديين تنظيم في غاية الكفاءة اعتمد على قساوسة عرفوا بالمبشرين المتجولين، سعوا إلى الوصول إلى سكان المواقع الحدودية النائية.

وكان هؤلاء الكهنة المبشرون المتجولون من عامة الشعب، وكانت لهم القدرة على التفاعل والانسجام مع العائلات الحدودية التي كانوا يأملون في إدخالها في طائفتهم. أما طائفة المعمدانيين فلم يكن لها أي تنظيم كنسي رسمي. وكان مبشروها من المزارعين المعمدانيين الذين تلقوا "دعوة" من الرّب ودرسوا الإنجيل ثم أسسوا كنيسة رسمتهم كهنة فيما بعد. ثم برز مرشحون آخرون لمنصب القس من هذه الكنائس وأسسوا لهم وجوداً في داخل البراري النائية. وتمكن المعمدانيون من خلال اتباع هذه الأساليب من أن يصبحوا الطائفة الدينية المسيطرة في كافة الولايات الحدودية، وفي معظم الولايات الجنوبية.

وتركت اليقظة الكبرى الثانية تأثيراً عميقاً على التاريخ الأميركي. إذ ازدادت القوة العددية للمعمدانيين والميثوديين بالمقارنة مع الطوائف الدينية التي سادت خلال الفترة الاستعمارية، وهي الأنجليكانية والمشيخية والأبرشانية. وكانت الاختلافات المتعاظمة داخل الحركة البروتستانتية الأميركية انعكاسا لنمو وتنوع أمة آخذة في التوسع. ◆

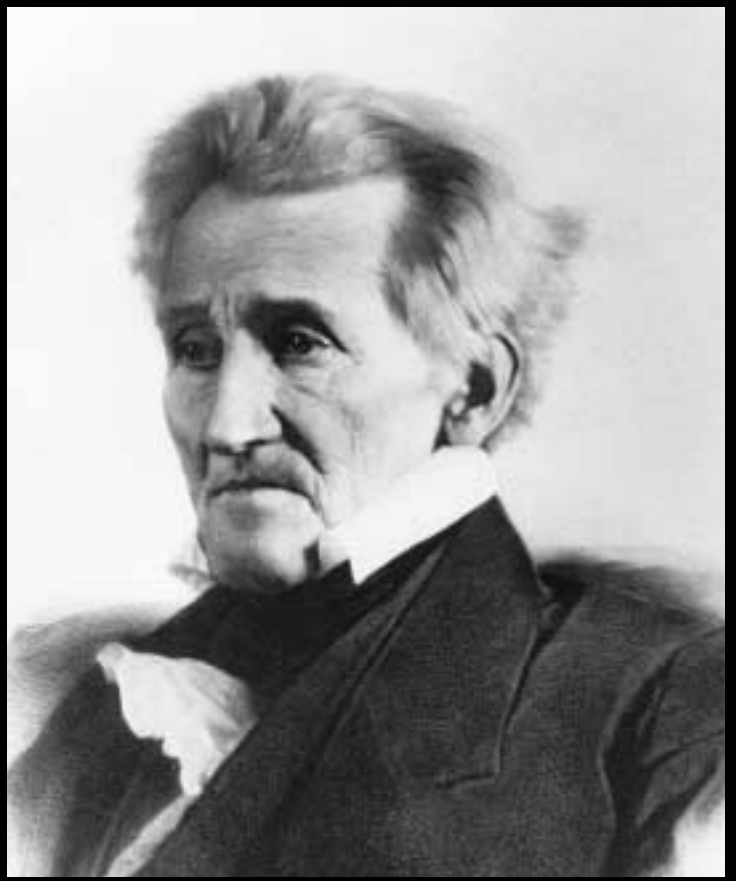

أندرو جاكسون، الرئيس بين سنتي ١٨٢٩ و١٨٣٧. كان جاكسون رجلاً ذا جاذبية شعبية وتأثير انفعالي قوي، وقد شكّل تحالفاً سياسياً فعّالاً ضمن الحزب الديمقراطي مع سكان الغرب والمزارعين والعاملين.

تطور البلاد وتحوّلها

وصف بالصور

حوّلت الولايات المتحدة نفسها وتطورت من جديد خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فانتقلت من بلد ريفي زراعي إلى قوة صناعية شكّل الصلب والفحم الحجري وسكك الحديد والطاقة البخارية عمودها الفقري. وتوسع البلد الفتي الذي كان محدداً بنهر المسيسيبي عبر القارة الأميركية الشمالية، ومنها إلى أراضٍ في الخارج. وأصبحت البلاد التي كانت منقسمة بسبب مسألة الرق، وتعرضت للاختبار خلال صدمة الحرب الأهلية، قوة عالمية شعر العالم بنفوذها لأول مرة في الحرب العالمية الأولى.

هاريت توبمان، رقيقة سابقة أنقذت المئات من العبودية عبر ما عرف بسكة الحديد السّرية. تشكّلت سكة الحديد السرية من شبكة واسعة من الناس الذين ساعدوا العبيد الهاربين إلى الشمال وإلى كندا في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وليام لويد غاريسون الذي كانت تنشر هجماته الانفعالية حول الرق ودفاعه البليغ عن حقوق الأميركيين الأفريقيين المستعبدين، في مجلته الأسبوعية، ذي ليبريتر (المحرّر)، بدءاً من عددها الأول سنة ١٨٣١ لغاية ١٨٦٥ عندما صدر آخر عدد لها عند نهاية الحرب الأهلية.

فريدريك دوغلاس، أشهر أميركي أفريقي طالب بإلغاء الرق في القرن التاسع عشر بعد أن هرب من العبودية سنة ١٨٣٨. وأطلق خطابه في المؤتمر السنوي لجمعية مساتشوستس المناهضة للرق في نانتكت حول معاناته كرقيق، حياته المهنية كمحاضر وكاتب وناشر حول إلغاء الرقيق ومن أجل المساواة العرقية.

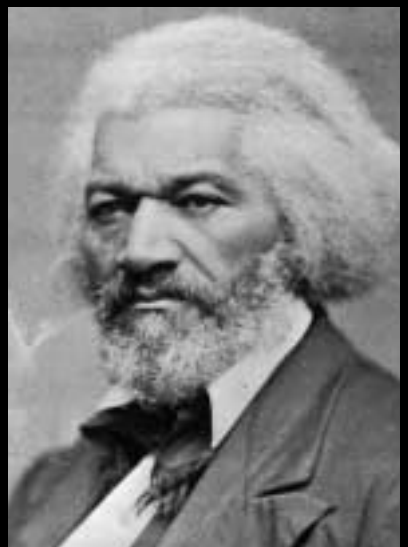

هنري كلاي من كنتاكي، الذي كان، رغم أنه لم يصبح رئيساً، أحد أكثر السياسيين الأميركيين نفوذاً في النصف الأول من القرن التاسع عشر لدوره الذي كان ضروريا للحفاظ على الإتحاد بدفعه تسوية ميزوري سنة ١٨٢٠ وتسوية سنة ١٨٥٠. فقد حلّ التشريعان، لوقت ما، الخلافات حول الرق في الأقاليم الجديدة.

إليزابيت كادي ستانتون (جالسة) وسوزان ب. أنتوني: أعظم داعيتين لحقوق المرأة في القرن التاسع عشر. ساعدت ستانتون في تنظيم أول مؤتمر لحقوق النساء سنة ١٨٤٨ في سينيكا فولز بولاية نيويورك. وفي سنوات لاحقة انضمت إلى أنتوني في تأسيس الجمعية الوطنية لحق المرأة في الانتخاب. قالت ستانتون: "أعددت الصواعق وهي أطلقتها."

القتلى الكونفدراليون إلى جانب جدار حجري خلال حملة تشانسلورزفيل، في أيار/مايو ١٨٦٣.
تقدمت القوات الجنوبية المنتصرة في تشانسلورزيل، شمالاً داخل بنسلفانيا لكنها هُزمت في معركة غتيسبيرغ التي دامت ثلاثة أيام وشكلت نقطة تحول في الحرب الأهلية، وكانت أكبر معركة جرت في أميركا الشمالية. عدد الأميركيين الذين قضوا نحبهم في الحرب الأهلية (١٨٦١–١٨٦٥) تعدّى عدد القتلى في أي نزاع آخر في التاريخ الأميركي.

الجنرال الاتحادي يوليسيس س. غرانت، الذي قاد قوات الاتحاد إلى النصر في الحرب الأهلية وأصبح الرئيس الثامن عشر للولايات المتحدة. على الرغم من خسائره في المعارك ضد خصمه، الجنرال لي (تحت)، رفض غرانت التراجع دافعاً الرئيس لينكولن للرد على منتقديه المطالبين بعزله: "ليس بوسعي الاستغناء عن هذا الجنرال. فهو يقاتل".

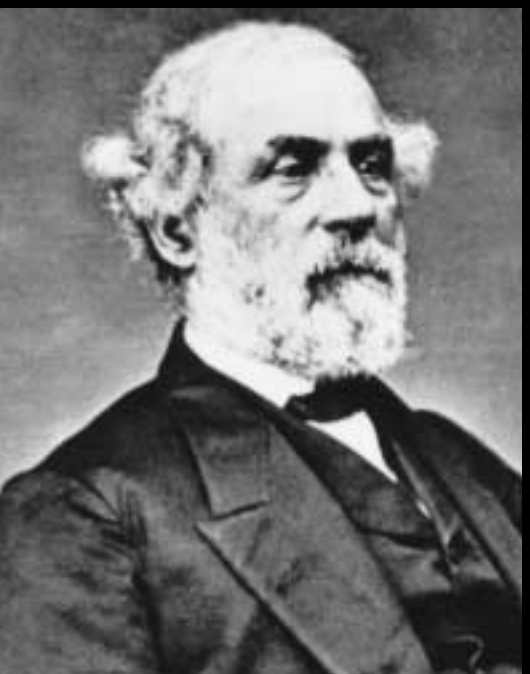

الجنرال الكونفدرالي روبرت إي لي. ما زال المؤرخون العسكريون يدرسون لغاية اليوم تكتيكاته وتكتيكات غرانت في المعارك مثل فيكسبيرغ، وتشانسلورزفيل، وويلدرنس.

مخيم قوات الاتحاد من ولاية نيويورك، في ألكساندريا بولاية فرجينيا، عبر نهر بوتوماك أمام العاصمة واشنطن.

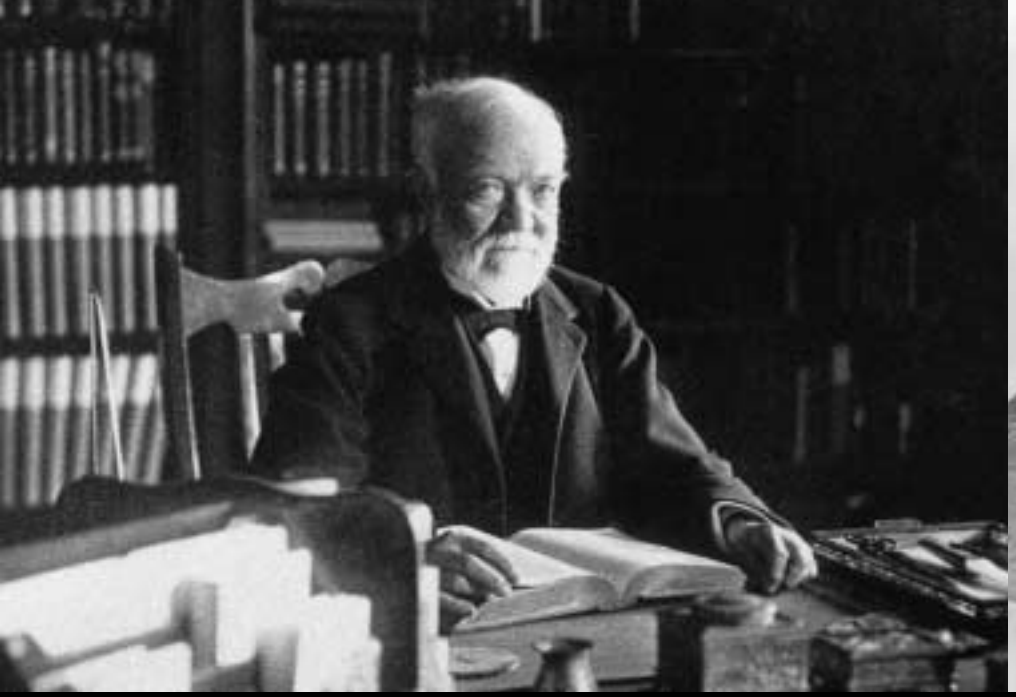

الصورة العلوية:
صورة محفورة لأول أعضاء أميركيين أفريقيين في الكونغرس الأميركي خلال حقبة إعادة الإعمار التي تلت الحرب الأهلية. إلى اليمين جلوساً: هـ. ر. رفيلز، السناتور من المسيسبي. والباقون كانوا أعضاء في مجلس النواب من ولايات ألاباما وفلوريدا وساوث كارولينا وجورجيا.

إلى اليمين:
إميلي ديكنسون (١٨٣٠–١٨٨٦)، مع انها كانت عملياً غير معروفة خلال حياتها، فقد أصبح يُنظر إليها اليوم كأحد ألمع وأكثر الشعراء الأميركيين إبداعاً وأصالة بين الشعراء الذين أنتجتهم أميركا حتى اليوم.

إلى الأعلى:
أندرو كارنيغي، رجل الأعمال الثري المحب للأعمال الخيرية. هاجر كارنيغي المولود في اسكوتلندا لأسرة فقيرة إلى الولايات المتحدة، وجمع ثروته من بناء أكبر شركات البلاد لصناعة الحديد والصلب. كان كارنيغي يعتقد أن على الأثرياء واجب رد الجميل إلى المجتمع، وتبرّع بالمكتبات العامة عبر الولايات المتحدة.

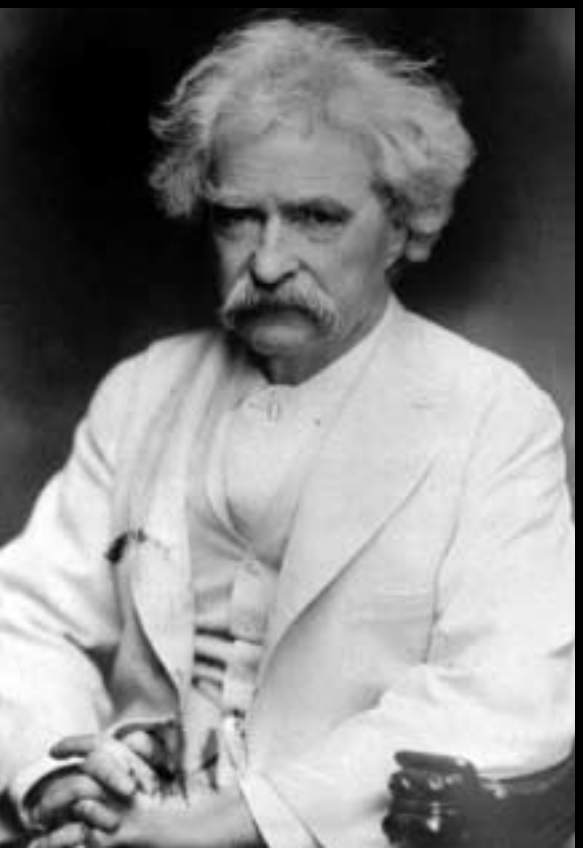

إلي اليسار:
ساموِيل لانغهورن كليمنس (١٨٣٥–١٩١٠)، الذي اشتهر ككاتب باسمه مارك توين. ربما كان أكثر الكُتّاب الأميركيين والأدباء الذين قرأ الناس كتاباتهم واستمتعوا بها. طوّر توين في كتابه، مغامرات هاكلبري فنّ وأعماله الأخرى، أسلوباً أدبياً قائماً على اللهجة الأميركية المحلية الحيوية والواقعية.

سيتينغ بُلّ، رئيس قبيلة السّو الهندية، الذي قاد آخر معركة كبرى لهنود السهول الحمر ضد الجيش الأميركي، حيث هزم مقاتلوه تلك القوات بقيادة الجنرال جورج كستر في معركة ليتل بيغهورن سنة ١٨٧٦.

إلى اليسار: جيش كستر في زحفه البري قبل معركة ليتل بيغهورن. هنود السهول الذين هزموا جيشه كانوا يقاومون التدخل غير المشروع في أراضيهم المقدسة، حيث كانت الحكومة الأميركية تحاول إجبارهم على الرحيل إلى محمية ساوث داكوتا الكبرى للسّو.

في هذه الصورة، مدينة أوكلاهوما سنة ١٨٨٩، بعد أربعة أسابيع من فتح أراضي أوكلاهوما للاستيطان. المستوطنون ينشئون مطالباتهم بالأراضي، نصب المستوطنون الخيام وبدأوا في بناء أكواخ من الألواح الخشبية والبيوت بسرعة لإثبات حقهم في المطالبة بالأرض. وهو نمط تكرّر عبر الغرب.

إلى اليمين، سفينة راسية عند بوابات غاتون في قناة باناما. حصلت الولايات المتحدة على حق بناء القناة سنة ١٩٠٣ بموجب معاهدة مع باناما التي ثارت وانفصلت عن كولومبيا. أعيدت القناة إلى السيطرة البانامية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بموجب معاهدة سنة ١٩٧٧.

إلى اليمين، في الصفحة المقابلة، مهاجرون يصلون إلى جزيرة إليس آيلاند في مدينة نيويورك، البوابة الرئيسية إلى الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. بين ١٨٩٠ و١٩٢١، دخل الولايات المتحدة حوالي ١٩ مليون مهاجر.

أطفال يعملون في معامل إنديانا للزجاج سنة ١٩٠٨. كان وضع قوانين لتنظيم عمل الأحداث أحد الأهداف الرئيسية للحركة التقدمية في تلك الحقبة.

شارع ملبري في مدينة نيويورك، المعروف أيضاً "بإيطاليا الصغيرة"، في أولى سنوات القرن العشرين. كانت عائلات المهاجرين القادمة حديثاً، ومعظمها من أوروبا الشرقية والجنوبية، كثيراً ما تستوطن في مناطق كثيفة السكان ضمن المدن. أما أبناء المهاجرين، أو أحفادهم، فقد انتقلوا متوزعين إلى مدن أخرى أو في أنحاء أخرى من البلاد.

أورفيل رايت، الذي بنى وحلّق في أول طائرة أثقل من الهواء في كيتي هوك، في ولاية نورث كارولينا سنة ١٩٠٣ مع شقيقه ويلبور. يظهر أورفيل هنا في مقصورة القيادة لطراز لاحق من طائرته سنة ١٩٠٩.

ألكساندر غراهام بِلّ يُجري أول اتصال هاتفي بين مدينة نيويورك وشيكاغو نحو سنة ١٨٩٢. بِلّ، الذي هاجر من اسكوتلندا واستقر في بوسطن، كان قد اخترع التلفون قبل ١٦ عاماً، سنة ١٨٧٦

توماس إديسون يفحص فيلماً استخدم في جهاز لعرض الأفلام اخترعه مع جورج إيستمان. كان المصباح الكهربائي أهم اختراع لاقى ترحيباً من بين مئات اختراعات إديسون.

بالنسبة للمتعلمين والأثرياء، شكلّت عشرينات القرن العشرين حقبة "الجيل الضائع" الذي مثله كُتّاب أمثال إرنست همينغواي الذي غادر الولايات المتحدة في منفى طوعي إلى باريس. كانت تلك أيضاً "عصر التحرر" وهي فترة من طيش الشباب والتجاوزات حيث رفض المراهقون قيود وتقاليد وأزياء الماضي. فوق، مجموعة من المتحررين "الفلابرز" يقفون أمام الكاميرا في حفلة في العشرينات.

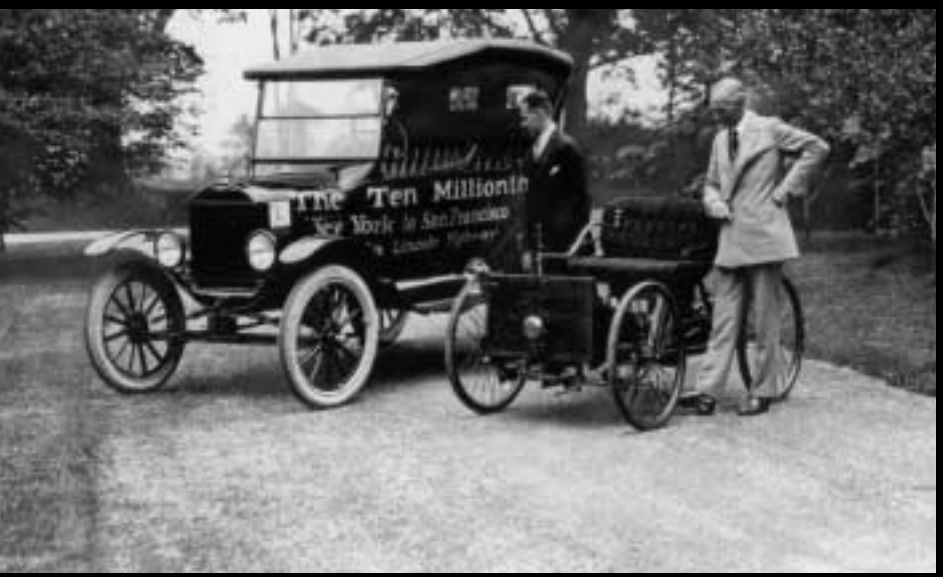

أعلاه، هنري فورد وابنه يقفان أمام إحدى أوائل سياراته، كتب عليها الرقم عشرة ملايين وكانت من طراز تي. كان طراز فورد تي أول سيارة مكّن سعرها وتوفرها عددا كبيرا من الناس من امتلاك سيارة.

قوات مشاة أميركية سنة ١٩١٨، تطلق مدفعاً من عيار ٣٧ ملم، وتتقدم باتجاه المواقع الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى.

"الأربعة الكبار" في مؤتمر السلام في باريس سنة ١٩١٩، إثر نهاية الحرب العالمية الأولى. الجالسون من اليسار، رئيس الوزراء الإيطالي فيتوريو أورلاندو، رئيس وزراء بريطانيا العظمى ديفيد لويد جورج، رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو، ورئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون. على الرغم من الجهود المُضنية، عجز ويلسون عن إقناع مجلس الشيوخ الأميركي بالموافقة على مشاركة أميركا في عصبة الأمم التي تأسست في أعقاب الحرب.

الفصل الخامس

5

التوسع نحو الغرب والفوارق الإقليمية

آلة لحصاد القمح تجرها الخيل في الغرب الأوسط، في القرن التاسع عشر.

"اذهب غربا أيها الشاب، واكبر مع البلاد"

المحرر الصحفي
هوريس غريلي، ١٨٥١

بناء الوحدة

كانت حرب ١٨١٢، من وجهة ما، بمثابة حرب الاستقلال الثانية التي أكدّت فعلا وآخرا القطيعة مع إنجلترا. ومع نهاية الحرب، زال كثير من المصاعب الخطيرة التي كانت تواجه الجمهورية الفتيّة منذ الثورة. وأوجدت الوحدة القومية بموجب الدستور، توازناً بين الحرية والنظام، وانفتحت أمام البلاد في ظل دَين قومي مُتدنٍّ وقارة تنتظر الاستكشاف، آفاق السلام والازدهار والتقدم الاجتماعي.

ووطّدت التجارة الوحدة القومية، وأقنع الحرمان الذي سببته الحرب العديد من الناس بأهمية حماية الصناعيين الأميركيين إلى حين يصبحون قادرين على الوقوف وحدهم في وجه المنافسة الأجنبية. ونادى كثيرون بأن الاستقلال الاقتصادي كان أساسيا مثل ما كان الاستقلال السياسي. وبغية تعزيز الاكتفاء الذاتي، ألحّ زعماء الكونغرس، هنري كلاي من كِنتاكي وجون ". كالهون من ساوث كارولينا، على انتهاج سياسة حِمائية بفرض قيود على السلع المستوردة تعزيزا لنمو الصناعة الأميركية"."

ولما كان الوقت مؤاتياً لزيادة الرسوم الجمركية، طالب مربو الأغنام في فيرمونت وأهايو بالحماية ضد تدفق الأصواف الإنكليزية على أميركا. وفي كنتاكي كانت صناعة حياكة خيوط القنّب الجديدة المحلية لإنتاج أكياس قطنية مُهدّدة من صناعة الأكياس الاسكتلندية. وكانت مدينة بيتسبيرغ بولاية بنسلفانيا، التي أصبحت مركزاً مزدهراً لصهر الحديد،

توّاقة لتحدي مصدّري الحديد البريطانيين والسويديين. وفرضت التعرفات التي أقرّت سنة ١٨١٦ رسوماً عالية كافية لتوفير حماية حقيقية للصناعيين.

علاوة على ذلك، نادى سكان الغرب بإنشاء نظام قومي من شبكات الطرق والقنوات لربطهم بمدن وموانئ الشرق وفتح الأراضي الحدودية للاستيطان. غير أنهم لم ينجحوا في دفع مطالبهم بإيجاد دور فدرالي في التحسينات الداخلية، وذلك بسبب معارضة نيو إنغلاند والجنوب. وبقيت الطرقات والقنوات ضمن مسؤوليات الولايات حتى تم سنّ قانون المساعدة الفدرالية للطرقات سنة ١٩١٦.

وتعزّز موقف الحكومة الفدرالية آنذاك إلى حد كبير نتيجة لعدة قرارات اتخذتها المحكمة العليا. فقد تولّى الفدرالي الملتزم جون مارشال، من فرجينيا، رئاسة المحكمة العليا وظل في هذا المنصب إلى حين وفاته سنة ١٨٣٥. وتحوّلت المحكمة التي كانت ضعيفة قبل إدارته إلى محكمة قوية تحتل مركزاً مساوياً للكونغرس وللرئيس. فأرسى مارشال في سلسلة من القرارات التاريخية سلطة المحكمة العليا وعزّز الحكومة القومية.

كان مارشال الأول في سلسلة طويلة من قضاة المحكمة العليا الذين قَولبت قراراتهم معاني وتطبيقات الدستور. وعندما أنهى مارشال خدمته الطويلة، كانت المحكمة قد اتخذت قرارات في حوالي ٥٠ قضية تتعلق بمسائل دستورية. وأرسى مارشال في واحد من أشهر آرائه في قضية ماربوري ضد ماديسون (١٨٩٣)، بصورة حاسمة حقّ المحكمة العليا في مراجعة دستورية أي قانون يقرّه الكونغرس أو أي هيئة تشريعية في الولايات. وفي قضية ماكولُك ضد ماريلاند (١٨١٩)، دافع بقوة عن نظرية هاملتون القائلة بأن الدستور يخوّل الحكومة بصورة ضمنية سلطات تتعدى تلك المنصوص عليها بوضوح.

توسع الرّق

بدأ الرِّق الذي لم يكن قد حظي حتى الآن باهتمام يذكر لدى عامة الناس، يتّخذُ أهمية أكبر بكثير كقضية قومية. ففي أولى سنوات الجمهورية، عندما كانت الولايات الشمالية تطالب بالتحرير الفوري أو التدريجي للعبيد، تصوّر العديد من الزعماء أن الرق سيزول من تلقاء ذاته. وكتب جورج واشنطن سنة ١٧٨٦ أنه كان يتمنى مخلصا أن يتم تبّني خطة ما "يتم بموجبها إلغاء الرق على درجات بطيئة وأكيدة وغير محسوسة." وأصدر الزعماء الثلاثة من فرجينيا جفرسون وماديسون ومونرو، ورجال دولة بارزون في الجنوب بيانات مماثلة.

وكان قانون الشمال الغربي لسنة ١٧٨٧ قد ألغى الرّق في منطقة الشمال الغربي. واعتقد كثيرون من سكان الجنوب فيما بعد في عام ١٨٠٨ عندما ألغيت تجارة الرق الدولية، أن الرق سوف يزول قريباً. لكنه ثبت أن التوقع كان خاطئاً، ذلك أن الجنوب أصبح خلال الجيل التالي متحدا بقوة وراء مؤسسة الرّق حين جعلت العوامل الاقتصادية الجديدة الرق أكثر فائدة بكثير مما كان عليه قبل العام ١٧٩٠.

وكان في طليعة هذه العوامل ظهور صناعة كبيرة لزراعة القطن في الجنوب، حفزها دخول أنواع جديدة من القطن واختراع إيلاي ويتني سنة ١٧٩٣، آلة حلج القطن التي تفصل البذور عن القطن. وفي الوقت نفسه زادت الثورة الصناعية، التي جعلت من صناعة النسيج عملية واسعة النطاق، الطلب زياة كبيرةً على القطن الخام. كذلك وسّع فتح الأراضي الجديدة في الغرب بعد سنة ١٨١٢ رقعة الأراضي المتوفرة لزراعة القطن، وانتقلت زراعة القطن بسرعة من الولايات الساحلية على الساحل الشرقي إلى معظم الجنوب الأسفل، وإلى منطقة دلتا المسيسيبي، ومن بعدها إلى تكساس.

وساهم أيضا قصب السكّرالذي كان يتطلب يداً عاملة كثيفة في توسيع الرق في الجنوب. ودلّت الأراضي الغنية الحارة في جنوب شرق لويزيانا على أنها أرض مثالية لزراعة مربحة لقصب السكر. وبحلول سنة ١٨٣٠، كانت الولاية تزوّد الدولة بحوالي نصف احتياجاته من السكر. وأخيراً، تحرك مزارعو التبغ باتجاه الغرب آخذين معهم الرقيق.

ومع انتشار مجتمع الشمال الحر، الذي لا يقر عادة الرق، ومجتمع الرق في الجنوب باتجاه الغرب، بدا من المناسب سياسياً الحفاظ على مساواة تقريبية بين الولايات الجديدة التي تشكلّت في الأراضي الغربية. وفي سنة ١٨١٨، عندما قُبلت إلينوي في الاتحاد، كانت ١٠ ولايات تسمح بالرق و١١ ولاية قد حظرته. لكنّ التوازن استعيد عندما قُبلت ألاباما كولاية تجيز الرق. وكان النمو السكاني يزداد بسرعة أكبر في الشمال، الأمر الذي سمح للولايات الشمالية بالحصول على أغلبية واضحة في مجلس النواب. غير أن المساواة ظلت قائمة بين الشمال والجنوب في مجلس الشيوخ.

في سنة ١٨١٩ تقدمت ميزوري التي كانت تَضم ١٠،٠٠٠ رقيق بطلب الدخول في الاتحاد. فاحتشد الشماليون على معارضة دخول ميزوري إلا إذا أصبحت ولاية حرة من العبيد، واكتسحت البلاد عاصفة من الاحتجاجات. ووقع الكونغرس لفترة ما في ورطة جعلته في حالة من العجز. لكن هنري كلاي رتّب ما سُمّي "تسوية ميزوري" وقُبلت ميزوري بموجبها كولاية فيها رق، وفي نفس الوقت دخلت مين كولاية حرة. وعلاوة على ذلك، حظر الكونغرس انتقال الرق من الأراضي المُشتراة بموجب عملية شراء لويزيانا، إلى الشمال من الحدود الجنوبية لميزوري. وبدا في نفس الوقت وكأن هذا البند انتصار للولايات الجنوبية لأنه كان يُعتقد أن تلك "الصحراء الأميركية الكبرى" لن يستوطنها أحد. وتم حل الخلاف مؤقتاً، لكن توماس جفرسون كتب لصديق له يقول إن "هذه القضية الخطيرة تشبه انطلاق جرس الحريق في الليل، فقد أيقظتني وملأتني رعباً. واعتبرتها فورا بمثابة ناقوس الخطر للاتحاد".

أميركا اللاتينية ومبدأ مونرو

خلال العقود الأولى للقرن التاسع عشر، اتخذت أميركا الوسطى والجنوبية اتجاها ثوريا. فقد حرّكت فكرة الحرّية شعوب أميركا اللاتينية منذ الفترة التي نالت فيها المستعمرات الإنجليزية حريتها. فاحتلال نابوليون لإسبانيا والبرتغال سنة ١٨٠٨ أعطى الإشارة لأميركا اللاتينية كي تثور. وبحلول سنة ١٨٢٢ كان معظم أميركا اللاتينية قد حصل نتيجة للقيادة القديرة لسيمون بوليفار وفرانسيسكو ميراندا وخوسيه دي سان مارتن وميغيل دي هيدالغو على الاستقلال من الأرجنتين وتشيلي في الجنوب وإلى المكسيك في الشمال.

وأبدى شعب الولايات المتحدة اهتماماً عميقاً بما كان يبدو كأنه تكرار لتجاربه المتعلقة بالانفصال عن الحكم الأوروبي. وأكدّت حركات الاستقلال الأميركية اللاتينية إيمانها بالحكم الذاتي. وفي سنة ١٨٢٢ أُعطيَ الرئيس جيمس مونرو، تحت الضغط الشعبي الكبير، سلطة الاعتراف بالبلدان الجديدة في أميركا اللاتينية، وسرعان ما تبادل السفراء معها مؤكدا بذلك وضعها القانوني كبلدان مستقلة فعلاً ومُنفصلة تماماً عن ارتباطاتها الأوروبية السابقة.

وعند هذه النقطة بالذات، شكلت روسيا وبروسيا والنمسا تحالفاً سُمي الحلف المقدّس لحماية أنفسها من الثورات. وراود الحلف الذي انضمت إليه فرنسا ما بعد نابوليون، أمل بأنه سيحول من خلال تدخلّه في البلدان التي تهدد فيها حركات التحرر الشعبية

الأنظمة الملكية، دون انتشار الثورة. وكانت هذه السياسة نقيض المبدأ الأميركي القائل بحرية تقرير المصير.

لم يُثر الحلف المقدس أي قلق لدى الولايات المتحدة طالما ظل حاصراً نشاطاته في العالم القديم. ولكن عندما أعلن الحلف نيته في إعادة مستعمرات إسبانيا القديمة إليها، بات الأميركيون قلقين جداً. وقررت بريطانيا التي اكتسبت تجارتها مع أميركا اللاتينية أهمية كبرى، الحيلولة دون أي عمل من هذا القبيل. وألحّت لندن على تقديم ضمانات إنجليزية أميركية مشتركة لأميركا اللاتينية، لكن وزير الخارجية جون كوينسي أدامز، أقنع الرئيس مونرو بالعمل الأميركي على انفراد قائلا إنه "سوف يكون أصدق، وكذلك أدعى إلى الاحترام، إعلان مبادئنا صراحة لروسيا وفرنسا، بدلاً من أن نأتي وكأننا قارب صغير في أثر سفينة حربية بريطانية."

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٨٢٣، ومع علمه بأن الأسطول البريطاني سوف يدافع عن أميركا اللاتينية ضد الحلف المقدس وفرنسا، انتهز الرئيس مونرو مناسبة إلقاء خطابه السنوي أمام الكونغرس لإعلان ما عرف فيما بعد بمبدأ مونرو، وهو رفض التسامح مع أي توسع للسيطرة الأوروبية في الأميركتين حيث قال:

إن القارتين الأميركيتين ... لن تعتبرا من الآن فصاعداً مجالاً لاستعمار مستقبلي من أي من القوى الأوروبية.

وإننا سنعتبر كل محاولة منها لمدّ نظمها (السياسية) إلى أي جزء من نصف الكرة الأرضية هذا خطرا على سلامنا وسلامتنا.

ونحن لم نتدخل، ولن نتدخل في المستعمرات أو الأراضي التابعة حالياً لأي دولة أوروبية. وأما بالنسبة للحكومات التي أعلنت استقلالها، وحافظت عليه، والتي اعترفنا باستقلالها، فلا يسعنا إلا وأن ننظر إلى أي تدخل بغرض الاضطهاد أو السيطرة عليها، أو للسيطرة بأي طريقة أخرى على مصيرها من قبل أي دولة أوروبية، على أنه بمثابة تعبير عن نوايا غير ودّية تجاه الولايات المتحدة.

فجاء مبدأ مونرو معبرا عن روح تضامنية مع الجمهوريات المستقلة حديثاً في أميركا اللاتينية. وأدركت تلك الدول بدورها بتقاربها السياسي مع الولايات المتحدة فوضعت دساتيرها الجديدة في كثير من الحالات على أساس النموذج الأميركي الشمالي.

الصراعات الفئوية والأحزاب السياسية

سُميّت رئاسة مونرو (١٨١٧–١٨٢٥) "عصر المشاعر الطيبة." وكان هذا التعبير اعترافا بالفوز السياسي للحزب الجمهوري على الحزب الفدرالي الذي انهار كقوة قومية. ورغم ذلك، كانت هذه أيضاً فترة من النزاعات الحزبية والإقليمية العنيفة.

فقد أدت نهاية الفدراليين إلى فترة قصيرة من السياسات الفئوية الضيقة، وأحدثت فوضى في اختيار المرشحين للرئاسة من قِبل اللجان الحزبية في الكونغرس. إذ كانت الهيئات التشريعية للولايات لفترة ما هي التي تختار المرشحين. ففي سنة ١٨٢٤ اختارت تينيسي وبنسلفانيا المرشح أندرو جاكسون للرئاسة مع السناتور "جون . كالهون" من ولاية ساوث كارولينا، كمرشح لمنصب نائب الرئيس. واختارت كنتاكي رئيس مجلس النواب هنري كلاي، واختارت مساتشوستس وزير الخارجية جون كوينسي أدامز، ابن الرئيس الثاني جون أدامز. بينما اختار مؤتمر للكونغرس وزير المالية وليام كروفورد، الأمر الذي قوبل بالسخرية على نطاق واسع باعتبار عمل المؤتمر غير ديمقراطي. لعبت شخصية المرشحين والولاءات الفئوية أدواراً هامة في تقرير نتائج

الانتخابات. وفاز أدامز بأصوات هيئات الناخبين في نيو إنغلاند ومعظم نيويورك، وفاز كلاي بأصوات كنتاكي وأوهايو وميزوري، وفاز جاكسون بأصوات الجنوب الشرقي وإلينوي ونورث كارولينا وساوث كارولينا وبنسلفانيا وماريلاند ونيو جيرزي، وفاز كروفورد بأصوات فرجينيا وجورجيا وديلاوير. ولم يفز أي من المرشحين بأغلبية أصوات هيئة (كليّة) الناخبين. وهكذا، وعملاً بأحكام الدستور، ألقيت تبعة الانتخاب على عاتق مجلس النواب حيث كان كلاي أقوى شخصية ذات نفوذ كبير، فأيّد أدامز الذي فاز بالرئاسة.

وظهرت خلال رئاسة أدامز تحالفات حزبية جديدة. فأتباع أدامز الذين كان بعضهم فدراليين "سابقين" اتخذوا اسم "الجمهوريين القوميين" كرمز لتأييدهم حكومة فدرالية تضطلع بدور رئيسي في دولة نامية متوسعة. وعلى الرغم من أن أدامز حكم بإخلاص وفعالية، لم يكن رئيساً شعبياً نظرا لأن جهوده أخفقت في إنشاء نظام قومي للطرق والقنوات، عدا عن أن طبعه الفكري البارد لم يكسبه أصدقاء. وعلى النقيض منه كان جاكسون الذي تمتع بجاذبية شعبية هائلة وقدرة على التنظيم السياسي. فائتلف أتباعه وشكّلوا الحزب الديمقراطي مدّعين التحّدر المباشر من حزب جفرسون الديمقراطي الجمهوري، وأيدوا بصفة عامة مبدأ وجود حكومة صغيرة لا مركزية، وشنوا من ثم حملة عنيفة على أدامز واتهموا الرئيس بعقد "صفقة فاسدة" بتعيينه كلاي وزيراً للخارجية. وتمكّن جاكسون في سنة ١٨٢٨ من هزيمة أدامز بأغلبية انتخابية ساحقة.

استمدّ جاكسون، وهو سياسي من تينيسّي اشترك في الحروب ضد الأميركيين الأصليين على الحدود الجنوبية وبطل معركة نيو أورلينز في حرب ١٨١٢، تأييده من "الناس العاديين". إذ جاء إلى الرئاسة على موجة عارمة من الحماسة للديمقراطية الشعبية. وشكلت انتخابات سنة ١٨٢٨ معيارا مرجعيا للاتجاه نحو المشاركة الأوسع للناخبين في الانتخابات. وكان معظم الولايات عندئذ قد سنّ قوانين عمّمت حق الاقتراع للرجال البيض أو خففت من شروط الملكية. وفي سنة ١٨٢٤، كان اختيار أعضاء هيئة الناخبين في ست ولايات لا يزال يتم من قِبل المجالس التشريعية للولايات. وبحلول العام ١٨٢٨ كان اختيار هيئات ناخبي الرئيس يتم عن طريق الانتخاب الشعبي في كل الولايات ما عدا ديلاوير وساوث كارولينا. وجاءت هذه التطورات نتيجة الشعور السائد بأن الشعب هو الذي ينبغي له أن يحكم وأن حكومات النُّخَب التقليدية قد انتهى أمرها.

أزمة إلغاء القوانين

اضطر جاكسون في أواخر ولايته الأولى إلى مواجهة ولاية ساوث كارولينا، التي كانت تعتبر الأهم بين الولايات التي برزت كمنتجة للقطن في أقصى الجنوب، حول مسألة رسوم الحماية. وكان المزارعون والمصالح التجارية في الولاية يأملون في أن يستخدم الرئيس سلطاته لتعديل قانون سنة ١٨٢٨ الذي سموه "تعريفة الكراهية." فقد اعتقدوا أن كل فوائد الحماية اقتصرت على صناعيي الشمال جاعلة ساوث كارولينا الزراعية أفقر مما كانت. وفي سنة ١٨٢٨ أعلن جون ". كالهون الذي كان أبرز سياسيي الولاية، ونائباً لجاكسون آنذاك وحتى استقالته سنة ١٩٣٢، في بيان تفسيري واحتجاجي من ساوث كارولينا، أن للولايات الحق في إلغاء التشريعات القومية المجحفة.

وفي سنة ١٨٣٢ أقر الكونغرس مشروع قانون يعدّل رسوم سنة ١٨٢٨ ويخفضها، ووافق عليه ووقعه الرئيس جاكسون. لكنّ التعديل لم يكن كافياً لإرضاء معظم سكان ساوث كارولينا. فعمدت الولاية

إلى تبني قانون يعلن رسوم وتعريفات ١٨٢٨ و١٨٣٢ لاغية وباطلة ضمن حدود الولاية. كذلك سنت الهيئة التشريعية في الولاية تشريعات لتنفيذ القانون بما في ذلك التخويل بزيادة القوات العسكرية وتخصيص أموال للتسلح. وكان إلغاء القوانين وسيلة متّبعة منذ مدة طويلة للاحتجاج ضد ما كان يعتبر تجاوزات من جانب الحكومة الفدرالية. وكان جفرسون ومادیسون قد اقترحا ذلك الإجراء في قرارات كنتاكي وفرجينيا سنة ١٧٩٨ احتجاجاً على "قوانين الأجانب والتحريض على العصيان." وقد استخدمه مؤتمر هارتفورد سنة ١٨١٤ للاحتجاج على حرب ١٨١٢. غير أنه لم يسبق أن حاولت أي ولاية قبل ذلك اللجوء إلى الإلغاء. ولذا واجهت الدولة الفتية عندئذ أخطر أزمة عرفتها حتى ذلك الحين.

ورداً على تهديد ساوث كارولينا، أرسل جاكسون سبع قطع بحرية صغيرة وسفينة حربية إلى تشارلستون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٢، وأصدر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر بلاغا صريحا محذرا من أي إلغاء للقوانين. وأعلن الرئيس في بلاغه أن ساوث كارولينا على "شفير هاوية العصيان والخيانة"، ودعا سكان الولاية إلى إعادة تأكيد ولائهم للاتحاد. وأعلن أنه سيتولي شخصياً قيادة الجيش الأميركي لفرض القانون إذا دعت الضرورة.

وعندما طُرحت مسألة الرسوم الجمركية من جديد أمام الكونغرس، تبنّى السناتور هنري كلاي، المنافس السياسي لجاكسون، مشروعا لتسوية القضية، وكان من أكبر المدافعين عن الحماية والمخلصين للاتحاد في آن معا. وأجيز مشروع قانون "كلاي" للرسوم والتعرفات بسرعة سنة ١٨٣٣، ونص على أن كل الرسوم التي تتعدى ٢٠ بالمئة من قيمة السلع المستوردة يجب تخفيضها سنة بعد سنة حتى تصل الرسوم على كل الأصناف بحلول العام ١٨٤٢ إلى مستوى الرسوم المعتدل الذي كان في سنة ١٨١٦.

وأقر الكونغرس في نفس الوقت قانون القوة العسكرية الذي يخوّل الرئيس استخدام القوات المسلحة لفرض تنفيذ القوانين.

ولما كانت ساوث كارولينا تتوقع تأييد الولايات الجنوبية الأخرى لها، وجدت نفسها بدلاً من ذلك معزولة، (فأقرب حليفة متوقعة لها، وهي حكومة ولاية جورجيا، كانت راغبة في تدخل القوات المسلحة الأميركية وحصلت عليه لإجلاء قبائل الأميركيين الأصليين من الولاية). فألغت ساوث كارولينا في نهاية المطاف إجراءاتها وادعى الجانبان إحراز النصر. ففي حين أن جاكسون دافع بقوة عن الاتحاد، حصلت ساوث كارولينا على كثير من مطالبها وبرهنت بمقاومتها على أن ولاية بمفردها قادرة على فرض إرادتها على الكونغرس.

معركة المصرف المركزي

مع أن أزمة إلغاء القوانين حملت بذور الحرب الأهلية، فإنها لم تكن قضية سياسية خطيرة بقدر ما كان الصراع المرير حول استمرار وجود مصرف مركزي قومي، وهو المصرف الثاني للولايات المتحدة. إذ كان المصرف الأول قد أنشئ سنة ١٧٩١ بتوجيه من الكساندر هاملتون، ومنح رخصة للعمل مدة ٢٠ سنة. ومع أن الحكومة كانت تمتلك بعض الأسهم في المصرف، فقد كان على غرار بنك إنجلترا والمصارف المركزية الأخرى آنذاك، شركة خاصة توزّع أرباحها على المساهمين. وكانت وظيفته الرسمية عبارة عن خزينة لإيداع العائدات الحكومية وإقراض الحكومة على المدى القصير. وعلاوة على كل ذلك توفير دعم قوي للنقد عن طريق رفض أوراق القيمة الأسمية (النقد الورقي) الصادرة عن المصارف المرخصة في الولايات والتي تتجاوز قدرة تلك المصارف على السّداد.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية والتجارية الشمالية الشرقية، فكان المصرف المركزي ضرورياً لفرض سياسة مالية رشيدة، لكنه كان يثير استياء الجنوبيين والغربيين الذين كانوا يعتقدون أن رفاهيتهم والتطور الإقليمي يتوقفان على التوسع النقدي والإقراض. إلا أن حزب جفرسون وماديسون الجمهوري شكّك في دستورية المصرف، ولم يُسمح بتجديد ترخيصه عندما انتهى في سنة ١٨١١.

وكانت الأعمال المصرفية خلال السنوات القليلة التالية منوطة بالمصارف التي ترخصها الولايات والتي أفرطت في إصدارالعملة، مما أحدث فوضى كبيرة وغذّى التضخم. وبات واضحاً أكثر فأكثر أن مصارف الولايات غير قادرة على إيجاد عملة متينة موثوقة للبلاد. وفي سنة ١٨١٦ تم الترخيص لمصرف الولايات المتحدة الثاني الذي كان شبيها بالمصرف الأول، ولمدة ٢٠ سنة. ولم يحظ المصرف منذ نشأته بشعبية في الولايات والأراضي الجديدة، وخاصة لدى المصرفيين ومصارف الولايات المحليين الذين كانوا يرتابون من احتكاره للإقراض القومي وإصدار العملة، ثم لدى الناس الأقل ثراء ورخاء في كل مكان ساد فيه الاعتقاد بأن المصرف يمثل مصالح القلة الثريّة.

أما من ناحية إجمالية فقد كانت إدارة البنك جيدة وقدمت خدمات قيّمة. لكن جاكسون، شأنه شأن الجمهوريين، ظل على ارتيابه الطويل من تلك المؤسسة المالية. فالرئيس الذي انتخب كمسؤول عن مصالح الشعب، شعر بأن مدير البنك الأرستقراطي نيكولاس بيدل، كان هدفاً سهلاً. فعندما حاول مؤيدو المصرف في الكونغرس الإسراع في تجديد الترخيص للمصرف، ردّ جاكسون باستخدام لاذع لحق النقض (الفيتو) شجب فيه الاحتكار والامتيازات الخاصة، وفشلت محاولات التغلب على حق النقض. وأبرزت الحملة الانتخابية الرئاسية التالية انقسامات أساسية حول مشكلة المصرف. فقد أيد التجار والصناعيون والمصالح المالية وجود عملة متينة. أما المصرفيون الإقليميون والمقاولون فكانوا يريدون إمدادات مالية متزايدة وفوائد متدنية. وشاركت طبقات المَدينين الأخرى، وعلى الأخص المزارعين، في هذه المشاعر. وأطلق جاكسون ومؤيدوه على المصرف المركزي اسم "الوحش" واحرزوا انتصاراً انتخابياً سهلاً ضد هنري كلاي.

وفسّر الرئيس انتصاره كتفويض شعبي للقضاء على المصرف نهائيا. فأمر في أيلول/سبتمبر ١٨٣٣ بوقف إيداع الأموال الحكومية في المصرف وسحب الأموال المودعة في عهدته تدريجياً. ثم أودعت الحكومة أموالها في مصارف مختارة في الولايات وصفتها المعارضة "بالبنوك المدلّلة."

واستمرت الولايات المتحدة خلال الجيل التالي في انتهاج نظام مصرفي غير منظم نسبياً ساعد في تغذية التوسع نحو الغرب عبر قروض سهلة، لكنه أبقى البلاد عرضة لخطر دورات الذعر المالي. وباشرت الولايات المتحدة إبان الحرب الأهلية بإيجاد نظام للترخيص القومي للمصارف المحلية والإقليمية، ولم تعد إلى البنك المركزي إلاّ عند تأسيس نظام الاحتياطي الفدرالي سنة ١٩١٣.

الويغز (المعارضون) والديمقراطيون، والذين لا يعرفون شيئا

تحالف المعارضون السياسيون لجاكسون الذين لم يكن يوحّد بينهم أكثر من المعارضة المشتركة له، وانضموا في حزب مشترك سمّي الويغز، وهو استعارة بريطانية للتعبير عن معارضة ما نعتوه "الحكم الملكي" لجاكسون. ومع أنهم انتظموا في الحزب بعد الحملة الانتخابية لسنة ١٨٣٦ مباشرة، فقد احتاجوا

إلى أكثر من عقد من الزمن للتوفيق بين خلافاتهم وصياغة برنامج سياسي. وتمكن حزب الويغز من زيادة عدد أعضائه بفضل جاذبية هنري كلاي ودانيل وبستر اللذين كانا من ألمع رجال الدولة. إلا أن الويغز كانوا لا يزالون منقسمين إلى حد لم يكن من الممكن معه توحيدهم خلف رجل واحد في انتخابات سنة ١٨٣٦. وفاز مارتن فان بورِن الذي كان نائب الرئيس جاكسون، وهو من نيويورك، بالانتخاب.

وطغى الكساد الاقتصادي والشخصية الفذّة لسلفه جاكسون على جدارة فان بورن ومزاياه. فلم تثر أعماله العامة حماسة أحد لأنه كان يفتقر إلى صفات القيادة المؤثّرة وإلى القدرات والمواهب الدراماتيكية التي لازمت كل حركة لجاكسون. وجاءت انتخابات سنة ١٨٤٠ لتجد البلاد نفسها في مواجهة أوقات عصيبة وأجور متدنية، مما وضع الديمقراطيين في موقع الدفاع.

وكان مرشح الويغز للرئاسة وليام هنري هاريسون، وهو من أوهايو ويتمتع بشعبية كبيرة كأحد أبطال الحروب مع الأميركيين الأصليين وحرب ١٨١٢. وروّجت له الدعاية على أنه كجاكسون يمثل الغرب الديمقراطي. وكان مرشحه لنيابة الرئاسة جون تايلر، من فرجينيا، الذي كانت آراؤه حول حقوق الولايات والرسوم الجمركية المتدنية تلقى شعبية في الجنوب، وفاز هاريسون بنصر كاسح.

لكن هاريسون الذي كان يبلغ ٦٨ سنة من العمر توفي بعد شهر من توليه منصبه، فأصبح تايلر رئيساً. وكانت لتايلر معتقدات مختلفة تماماً عن معتقدات كلاي ووبستر اللذين كانا لا يزالان أكثر رجلين متنفّذين في الكونغرس. فكانت النتيجة انقساماً سافراً بين الرئيس الجديد والحزب الذي انتخبه. ولذا فلم تحقق رئاسة تايلر شيئاً أكثر من التأكيد النهائي للمبدأ القائل بأن نائب الرئيس يتولى المنصب الرئاسي مع التمتع بكامل سلطاته طيلة الفترة المتبقية من ولاية الرئيس في حالة وفاته.

ووجد الأميركيون أنفسهم منقسمين في أوجه أخرى أكثر تعقيداً. فقد أثار قدوم الأعداد الكبيرة من المهاجرين الكاثوليك الذين كانوا في أغلبهم من الألمان والأيرلنديين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ردة فعل معادية لدى الأميركيين البروتستانت المولودين في أميركا. إذ جاء المهاجرون بعادات جديدة وممارسات دينية غريبة إلى السواحل الأميركية، ونافسوا أميركيي المولد على الوظائف في المدن على طول الساحل الشرقي. كما أدى حق التصويت العام للذكور البيض في العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر إلى زيادة نفوذ هؤلاء المهاجرين السياسي. ولام السياسيون الأرستقراطيون الذين خسروا مناصبهم نتيجة الانتخابات المهاجرين على فقدانهم السلطة. وأثار تقصير الكنيسة الكاثوليكية في تأييد حركة "الاعتدال"، أو تحريم الخمر اتهامات بأن روما كانت تحاول تخريب الولايات المتحدة بواسطة الكحول.

وكان من بين أهم منظمات المولودين في أميركا التي انطلقت في تلك الفترة جمعية سرية اسمها "منظّمة العَلَم المُرصّع بالنجوم" التي تأسست سنة ١٨٤٩. وعندما رفض أعضاؤها الكشف عن هوياتهم، أطلق عليهم فورا لقب (نو ناثِنغ)، أي الذين لا يعرفون شيئا (حركة إصلاحية من الطبقة المتوسطة ظهرت في الخمسينات من القرن التاسع عشر ولم تدم طويلا وانصهرت في الحزب الجمهوري، وسميت كذلك عندما سئل عنها أحد أعضائها فأجاب بأنه لا يعرف شيئا). وخلال سنوات قليلة أصبحت منظمة قومية ذات قوة سياسية كبيرة.

كان الذين لا يعرفون شيئا يطالبون بتمديد المدة المطلوبة للحصول على الجنسية من خمس سنوات

إلى ٢١ سنة. كما سعوا إلى استثناء المولودين في الخارج والكاثوليك من المناصب الرسمية. وفي سنة ١٨٥٥ فازوا بالسيطرة على الهيئات التشريعية في نيويورك ومساتشوستس. وكان ٩٠ بالمئة من أعضاء الكونغرس آنذاك على صلة بالحزب. وكانت تلك الفترة الذروة التي بلغها الحزب. فسرعان ما أدت الأزمة المتصاعدة بين الشمال والجنوب حول اتساع الرق إلى انقسام الحزب، وأودت به النقاشات القديمة التي سيطرت على السياسة الأميركية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر وأودت أيضا بالويغز والديمقراطيين.

حركات الإصلاح

كانت الطّفرة الديمقراطية في السياسة التي تمثلت بانتخاب جاكسون مُجرّد مرحلة واحدة من مراحل السعي الأميركي الطويل لتأمين حقوق وفرص أكبر لجميع المواطنين. ثمة طفرة أخرى تمثلت في بدء ظهور المنظمات العمالية، وخاصة بين العمال المهرة وشبه المهرة في الأساس. وفي سنة ١٨٣٥ نجحت القوى العمالية في فيلادلفيا ببنسلفانيا في تخفيض ساعات العمل اليومي من الظلام إلى الظلام إلى ١٠ ساعات في اليوم. وبحلول العام ١٨٦٠ أصبح يوم العمل الجديد قانونا ساريا في العديد من الولايات ومعياراً مقبولاً بوجه عام.

وأدى انتشار حق الاقتراع للجميع إلى مفهوم جديد للتعليم. فقد أدرك رجال الدولة من ذوي الرؤية البعيدة الواضحة في كل مكان أن حق التصويت الشامل يتطلب وجود ناخبين متعلمين. وطالبت منظمات العاملين بوجود مدارس مجانية مدعومة بالضرائب ومتاحة لكل الأطفال. وبالتدريج سُنّت القوانين في الولايات واحدة تلو الأخرى لتأمين هذا النوع من التعليم المجاني. وكان لزعامة هوريس مان في مساتشوستس تأثير فعال بنوع خاص. فقد أصبح نظام المدارس الرسمية مألوفا في الولايات الشمالية. أما في أنحاء البلاد الأخرى فقد ظلت المعركة من أجل تعميم التعليم الرسمي محتدمة لسنوات طويلة.

الحركة الاجتماعية الأخرى التي كان لها أثر ونشأت خلال تلك الفترة، كانت حركة معارضة بيع واستهلاك الكحول، أو حركة الاعتدال والامتناع عن الخمر. فقد نبتت الحركة من اهتمامات ودوافع متنوعة منها المعتقدات الدينية وتأثير الكحول على القوى العاملة والعنف الذي كان يعانيه النساء والأطفال على يد المفرطين في استهلاك الكحول. وفي سنة ١٨٢٦ شكّل رجال الدين في بوسطن جمعية الترويج للاعتدال والامتناع عن تناول الكحول. وبعدها بسبع سنوات عقدت الجمعية مؤتمراً قومياً في فيلادلفيا حيث شكّل الاتحاد الأميركي للاعتدال. ودعا الاتحاد إلى تحريم كل المشروبات الروحية، وألحّ على الهيئات التشريعية لحظر إنتاجها وبيعها. وبحلول سنة ١٨٥٥ كانت ثلاث عشرة ولاية قد استجابت، إلا أن تلك القوانين رُفعت فيما بعد عندما تم تحديها أمام المحاكم. وظلت قوانين الحظر سارية في شمال نيو إنغلاند فقط. وتمكنت حركة الاعتدال بين عامي ١٨٣٠ و١٨٦٠ من تخفيض نسبة استهلاك الفرد الواحد من الكحول.

وعالج إصلاحيون آخرون مشاكل السجون والعناية بذوي الأمراض العقلية. وبُذلت جهود لتحويل السجون التي كانت تشدّد على العقوبات إلى إصلاحيات يخضع نزلاؤها إلى إعادة التأهيل. وفي مساتشوستس تزعمت دوروثيا ديكس كفاحاً لتحسين الظروف بالنسبة للمجانين الذين كانوا يُحتجزون في مآوى وسجون بحالة مزرية. وعلى أثر نجاحها في إحداث التحسينات في مساتشوستس، نقلت ديكس حملتها إلى الجنوب حيث أسفرت عن قيام تسع

ولايات بتاسيس مستشفيات للأمراض العقلية بين عامي ١٨٤٥ و١٨٥٢.

حقوق المرأة

دفعت تلك الإصلاحات الاجتماعية بكثيرات من النساء إلى إدراك عدم المساواة في مكانتهن في المجتمع. وكانت النساء غير المتزوجات يتمتعن منذ عهد الاستعمار بكثير من الحقوق القانونية ذاتها التي كانت للرجال، وإن كانت العادات تقتضي زواجهن في سن مبكرة. لكنهن كن يفقدن بالزواج هويّاتهن المستقلة في نظر القانون. فلم يسمح للمرأة بالتصويت، وكان تعليمها في القرنين السابع عشر والثامن عشر مقتصرا إلى حد كبير على القراءة والكتابة والموسيقى والرقص وأشغال الإبرة.

وبدأت اليقظة النسائية مع زيارة فرانسس رايت، المحاضرة والصحافية الاسكتلندية، لأميركا حيث دافعت علناً عن حقوق النساء عبر الولايات المتحدة خلال العشرينات من القرن التاسع عشر. ففي الوقت الذي كان محرّما فيه على النساء الكلام في الأماكن العامة، لم تجاهر رايت بالكلام وحسب، بل وأدهشت الجماهير بوجهات نظرها في الدفاع عن حقوق المرأة في الحصول على المعلومات الخاصة بتنظيم النسل والطلاق. وظهرت في الأربعينات من القرن التاسع عشر حركات حقوق النساء الأميركيات. وكانت إليزابيت كادي ستانتون أبرز زعيماتها.

نظّمت كادي ستانتون وزميلتها لوكريشيا مُوتّ في سينيكا فولز بنيويورك سنة ١٨٤٨ مؤتمراً لحقوق المرأة كان الأول في تاريخ العالم. ووضعت المندوبات "بيان الآراء" الذي طالب بالمساواة مع الرجال أمام القانون وبحق الانتخاب وبالفرص المتساوية في التعليم والتوظيف. ثم ووفق على القرارات بالإجماع، باستثناء القرار الخاص بحق المرأة في التصويت الذي فاز بالأكثرية بعد تأييده في خطابٍ مؤثر ألقاه فريدريك دوغلاس، وهو رجل أسود من المنادين بإلغاء الرق.

وحازت كادي ستانتون في مؤتمر سينيكا فولزعلى شهرة قومية ككاتبة وخطيبة بليغة مدافعة عن حقوق المرأة. فقد أدركت بداية أنه بدون حق الاقتراع، لن تكون المرأة مساوية أبدا للرجل. فاتخذت من وليام لويد غاريسون المطالب بإلغاء الرق مثالا لها، ورأت ستانتون أن مفتاح النجاح يكمن في تغيير الرأي العام، وليس في العمل الحزبي. وأصبح مؤتمر سينيكا فولز مادة حافزة على التغيير في المستقبل. وسرعان ما انعقدت مؤتمرات أخرى لحقوق المرأة وتقدّمت نساء أخريات إلى الصفوف الأمامية للحركة مطالبات بالمساواة السياسية والاجتماعية.

ولعبت إرنستين روز المهاجرة البولندية في سنة ١٨٤٨ أيضا دوراً فعالاً في إقرار قانون سمح للمرأة المتزوجة في ولاية نيويورك بالاحتفاظ بممتلكاتها باسمها الخاص. وشجع قانون ملكية المرأة المتزوجة الذي كان من بين القوانين الأولى من هذا النوع في البلاد، الهيئات التشريعية في الولايات الأخرى على سّن قوانين مشابهة.

وفي سنة ١٨٦٩ أسست كادي ستانتون بالاشتراك مع زعيمة نسائية نشطة لحقوق المرأة تدعى سوزان ب. أنتوني، الجمعية القومية لحق المرأة في الانتخاب، وذلك للمطالبة بتعديل دستوري يمنح المرأة حق التصويت. وأصبحت هاتان السيدتان أشهر المدافعات عن حقوق المرأة في الحركة النسائية. وقالت كادي ستانتون في وصف شراكتهما: "أنا جهّزت الصواعق وهي أطلقتها."

الزحف باتجاه الغرب

كان للزحف الحدودي تأثير كبير في صياغة شكل الحياة الأميركية. فقد حفزت الظروف السائدة على طول الساحل الأطلسي على الهجرة إلى مناطق جديدة. فمن نيو إنغلاند، حيث التربة كانت عاجزة عن إنتاج محاصيل وافرة من الحبوب، تدفق سيل مستمر من الرجال والنساء الذين تركوا مزارعهم وقراهم على الساحل للاستفادة من الأراضي الغنية في داخل القارة. فقد بدأ سكان المستوطنات في المناطق الداخلية من نورث كارولينا وساوث كارولينا وفرجينيا الذين أعاق غياب الطرق والقنوات اتصالهم بالأسواق الساحلية وكانوا ناقمين على سيطرة مزارعي الساحل السياسية في منطقة تايدووتر، بالزحف في اتجاه الغرب. وبحلول سنة ١٨٠٠ كان واديا نهري المسيسيبي وأوهايو قد أصبحا منطقة حدودية كبرى. وذاعت أغنية "هاي أو، هانحن نمضي بعيدا، على نهر أوهايو" وترددت على ألسنة آلاف المهاجرين.

وأسفر التدفق باتجاه الغرب في مطلع القرن التاسع عشر إلى تقسيم الأقاليم القديمة وإلى رسم حدود جديدة. ومع قبول ولايات جديدة في الاتحاد، استقرت الخريطة السياسية إلى الشرق من نهر المسيسيبي. وبين عامي ١٨١٦ و١٨٢١ قامت ست ولايات جديدة هي إنديانا وإلينوي ومين (التي كانت ولايات حرة خالية من الرق) ومسيسيبي وألاباما وميزوري (التي كانت ولايات تسمح بالرق). وكانت الهجرة الحدودية الأولى مرتبطة ارتباطا وثيقا بأوروبا، أما موجة الزحف الحدودي الثانية فقد ارتبطت بالمستوطنات الساحلية. بينما كان وادي المسيسيبي مستقلاً، وكان سكانه يوجهون أنظارهم إلى الغرب بدلاً من الشرق. كان المستوطنون الحدوديون مجموعة مُنوعّة وصفها رحالة إنكليزي بانها "جنس من الرجال الجريئين الأشدّاء يعيشون في أكواخ بائسة ... إنهم غير مصقولين لكنهم مضيافون، ولطفاء مع الغرباء وشرفاء أهل للثقة. يزرعون الذرة الهندية الصغيرة واليقطين ويربّون الخنازير، ولديهم أحياناً بقرة أو بقرتان... لكن البندقية هي عونهم الأساسي الذي يعتمد عليه." وهؤلاء الرجال البارعون في استخدام الفؤوس والأفخاخ وصيد السمك، هم الذين فتحوا مسالك العبور إلى الغرب وبنوا أول أكواخ من جذوع الشجر، وواجهوا قبائل الأميركيين الأصليين التي احتلوا أراضيها.

ومع تزايد عدد المستوطنين الذين دخلوا البراري الشاسعة، أصبح العديد منهم مزارعين وصيادين. وحلّت المنازل الخشبية المريحة ذات النوافذ الزجاجية والمداخن والغرف المنفصلة محل الأكواخ. وحلت البئر محلّ العين. وأزال المستوطنون الدؤوبون الأشجار من أراضيهم بسرعة وأحرقوا الخشب من أجل البوتاس وتعفن الأرومات ثم تحللها. وزرعوا حبوبهم وخضارهم وفاكهتهم، وجابوا الغابات بحثاً عن الغزلان وديك الحبش البري (الديك الرومي) والعسل، واصطادوا السمك في الجداول القريبة، واعتنوا بتربية المواشي والخنازير. واشترى المضاربون بالأراضي مساحات واسعة من الأراضي بأسعار بخسة كي يبيعوها عندما ترتفع قيمتها ويتوجهوا إلى الغرب تاركين وراءهم المجال لغيرهم.

وسرعان ما لحق بالمزارعين الأطباء والمحامون وأصحاب المخازن وناشرو الصحف والوعّاظ والميكانيكيون والسياسيون. لكن المزارعين كانوا الأساس الثابت. فحيث استوطنوا قرروا البقاء مؤملين في بقاء أبنائهم من بعدهم. فبنوا مخازن الغلال الواسعة ومنازل من الطوب أو الخشب. وجاءوا بالمواشي المُحسّنة، وحرثوا الأرض بمهارة، وزرعوا البذور المنتجة. وشيد بعضهم المطاحن ومناشر الأخشاب ومعامل التقطير. ومهدوا طرقات رئيسية

جيدة، وبنوا الكنائس والمدارس محققين بذلك تحولا هائلا في مدى سنوات قليلة. ففي سنة ١٨٣٠ كانت شيكاغو في إلينوي، على سبيل المثال، مُجّرد قرية تجارية غير واعدة لها حصن. ولكنها أصبحت قبل أن يموت بعض مستوطنيها الأصليين بوقت طويل إحدى أكبر وأغنى المدن في البلاد.

كان شراء المزارع أمراً سهلا. فبعد سنة ١٨٢٠ كان بالإمكان شراء الأراضي الحكومية مقابل دولار و٢٥ سنتا للهكتار الواحد. وبعد سنة ١٨٦٢ كان يمكن الادعاء بأن قانون الاستيطان "هومستيد" يسمح بملكية الأراضي لمجرد إشغالها وتحسينها. وعلاوة على ذلك، كانت أدوات العمل في الأراضي متوفرة بسهولة. وانطبعت تلك الفترة من الزمن بعبارة شهيرة نحتها الصحفي جون سور من إنديانا، وروجّها المحرر في صحيفة نيويورك تريبيون هوراس غريلي تقول إن على الشبان "التوجه نحو الغرب والنمو مع البلاد".

وباستثناء الهجرة نحو تكساس، التي كانت تملكها المكسيك، لم يتعدّ الزحف الزراعي باتجاه الغرب ميزوري ويتجاوزها إلى الأراضي الغربية الشاسعة التي تم اكتسباها في عملية شراء لويزيانا إلا بعد سنة ١٨٤٠. وحصلت الولايات المتحدة سنة ١٨١٩ مقابل تحمل كلفة مطالبات الأراضي من قبل مواطنين أميركيين بمبلغ ٥ ملايين دولار كتعويضات من إسبانيا على كل من فلوريدا وحقوق إسبانيا في منطقة أوريغون في الغرب الأقصى. وفي تلك الأثناء، كان الغرب الأقصى قد أصبح ميدان نشاط كبير في تجارة الفرو التي كان لها معنى يتعدّى بكثير قيمة الجلود. فكما كانت الحال خلال الأيام الأولى للاستكشاف الفرنسي لوادي المسيسيبي، كان التاجر رائداً فاتح الطريق بالنسبة للمستوطنين لما وراء المسيسيبي. ومهّد الصيادون الفرنسيون بالأفخاخ والاسكتلنديون والأيرلنديون الذين راحوا يستكشفون الأنهار الكبرى وروافدها، واكتشفوا المعابر عبر جبال روكي وسييّرا، أمام إمكانية الهجرة بطريق البر في الأربعينات من القرن التاسع عشر وفتحوا المجال أمام استيطان المناطق الداخلية النائية من البلاد.

وكان نمو البلاد كبيرا بصفة عامة. فقد زاد عدد السكان من ٧,٢٥ مليون نسمة إلى أكثر من ٢٣ مليونا بين عامي ١٨١٢ و١٨٥٢، كما أن الأراضي المتوفرة للاستيطان ازدادت لتبلغ مجمل مساحة أوروبا الغربية تقريباً، من ٤,٤ مليون إلى ٧,٨ مليون كيلومتر مربع. غير أن ما بقي بلا حل كان النزاعات الأساسية المتجذرة في الخلافات المناطقية أو القطاعية التي تسببت في عقد الستينات من القرن التاسع عشر في انفجار حرب أهلية. كذلك كان لا مفر من أن يقود التوسع باتجاه الغرب إلى نزاع بين المستوطنين وسكان الأرض الأصليين، الأميركيين الأصليين.

فخلال الشطر الأول من القرن التاسع عشر كانت أبرز شخصية ارتبط اسمها بهذه النزاعات، هو أندرو جاكسون، أول رجل من "الغرب" يحتل البيت الأبيض. ففي أواسط حرب سنة ١٨١٢ أُرسل جاكسون الذي كان آنذاك مسؤولاً عن مليشيا تينيسي، إلى جنوب ألاباما حيث قمع بلا هوادة تمرداً للهنود الكريك. وما لبث الكريك أن تنازلوا عن ثلثي أراضيهم للولايات المتحدة. واقتلع جاكسون بعد ذلك جماعات الهنود السّمينول من مطامنهم في فلوريدا التي كانت تملكها إسبانيا.

وفي العشرينات من القرن التاسع عشر انتهج وزير الدفاع في حكومة الرئيس "مونرو جون كالهون" سياسة ترحيل القبائل المتبقية من الجنوب الغربي القديم وإعادة إسكانها وراء المسيسيبي. وواصل جاكسون هذه السياسة عندما أصبح رئيساً. وفي سنة ١٨٣٠ صادق الكونغرس على قانون الهنود الحمر ورصد الأموال اللازمة لنقل القبائل الشرقية إلى ما

وراء المسيسيبي. وحددت في سنة ١٨٣٤ أراض خاصة للأميركيين الأصليين في ما هو الآن أوكلاهوما. وعلى جه الإجمال، وَقعت القبائل على ٩٤ معاهدة خلال ولايتي جاكسون متنازلة عن ملايين الهكتارات لصالح الحكومة الفدرالية، وتم بموجبها ترحيل عشرات القبائل من أوطانها الموروثة عن الأجداد. وكان أسوأ فصل في هذا التاريخ التاعس مقتصرا على قبيلة الشيروكي التي ضمنت أراضيها في غرب نورث كارولينا وجورجيا منذ معاهدة سنة ١٧٩١. وأدركت قبائل الشيروكي التي كانت أكثر تقدماً بين القبائل الشرقية متيقنة من أنها سوف تهجّر عن موطنها عندما اكتشف الذهب في أراضيها سنة ١٨٢٩. وفقدت القبيلة العديد من أفرادها بسبب الأمراض والحرمان عندما أجبرت على الرحيل في قوافل رحلة طويلة وقاسية إلى أوكلاهوما سنة ١٨٣٨ في ما عُرف "بطريق الدموع."

◆

حدود "الغرب" والتجربة الأميركية

بدأت الحدود المفتوحة أو التخوم البرّية التي كانت تشكل التقاء الأراضي المستوطنة مع الأراضي غير المأهولة عند جيمستاون وبليموث روك على الساحل الشرقي. واستمرت تلك الحدود في الانتقال والزحف باتجاه غرب البلاد طوال ٣٠٠ سنة تقريباً لتجتاز الأراضي البرية الكثيفة الأحراش والغابات وسهولاً جرداء، إلى أن كشف الإحصاء الذي يجري كل عشر سنوات في عام ١٨٩٠ عن أنه لم يعد للولايات المتحدة حد استيطاني يمكن تمييزه.

في ذلك الوقت، بدا للعديدين أن حقبة طويلة قد بلغت نهايتها، وهي حقبة نمت خلالها البلاد من مجرد مواقع أمامية مكافحة من الحضارة الإنجليزية، إلى دولة مستقلة عظيمة تملك هوية خاصة بها. وكان من السهل الاعتقاد بأن تجربة الاستيطان والنمو الاستيطاني الذي تلا، وتكررا باستمرار فيما كان الناس يغزون القارة ويفتحونها، قد شكلا عنصراً حاسماً في عملية تطور الدولة.

و في عام ١٨٩٣ أعلن المؤرخ فريدريك جاكسون تيرنر معبراً عن شعور ساد على نطاق واسع، وهو أن الزحف الحدودي جعل من الولايات المتحدة أكثر من مجرد امتداد لأوروبا. فقد خلق دولة ذات ثقافة قد تكون أدنى وأشد خشونة من الثقافة الأوروبية، ولكنها كانت في نفس الوقت تتمتع بمزايا أكثر براغماتية عملية ونشاطا وفردية وديمقراطية. وخلق وجود مساحات واسعة من "الأرض الحرة" المجّانية غير المملوكة شعبا من الملاكين وأوجد "صمام أمان" لمواجهة قيام الاستياء في المدن والمناطق التي يقطنها العدد الأكبر من المستوطنين. وأوحى تيرنر في تحليله باحتمال كون أميركا مهددة بالاتجاه نحو ما كان يُنظر إليه بمثابة أمراض تعتري الأنظمة الاجتماعية المتحجرة وتؤدي إلى النزاعات الطبقية وتقليص الفرص.

وبعد مضي أكثر من مئة سنة لا زال البحاثة مستمرين في الجدل حول أهمية الحدود المفتوحة في التاريخ الأميركي. ولا يعتقد الكثير منهم أن الأمر كان في نفس الأهمية البالغة التي قدّرها تيرنر، ولا يبدو أن غياب هذه الحدود قد ولد نتائج أليمة. وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك رافضين حجج تيرنر، فوصفوا ما ذهب إليه بأنه تمجيد رومانسي لعملية دموية وحشية تميزت بغزو واحتلال للمكسيك، ومعاملة تقرب من الإبادة العرقية للقبائل الأميركية الأصلية ونهب للبيئة. ويؤكدون أن التجربة المشتركة لمسألة الحدود المفتوحة كانت تجربة تتسم بالمشقات والفشل.

لكن يبقى من الصعب التصديق بأن ثلاثة قرون من الزحف نحو الغرب لم يكن لها أي تأثير على الشخصية القومية، أو أنها لم تكن موحية بشيء، حتى أن مراقبين أجانب أذكياء كالمفكر الفرنسي اليكسيس دي توكفيل، استهواهم الغرب الأميركي ووجدوه ساحراً. والواقع أنه لا زالت المنطقة الأخيرة للاستيطان الحدودي قائمة اليوم في تلك المساحات الشاسعة الممتدة شمالا من تكساس إلى الحدود الكندية والتي يسميها الأميركيون في يومنا الحاضر "الغرب." وهي ما زالت تتميز بالمثل العليا للمبادرة الفردية والديمقراطية والفرص التي يمكن الشعور بها هناك بدرجة أكبر من باقي أراضي البلاد. ولعل مما يعبر عنها أيضاً أن أول ما يتبادر إلى أذهان الكثير من الناس في بلدان أخرى بمجرد سماعهم كلمة "أميركي" هو أن الكلمة غالباً ما تشير إلى "راعي البقر" (الكاوبوي)، رمز هذه الحدود النهائية. ◆

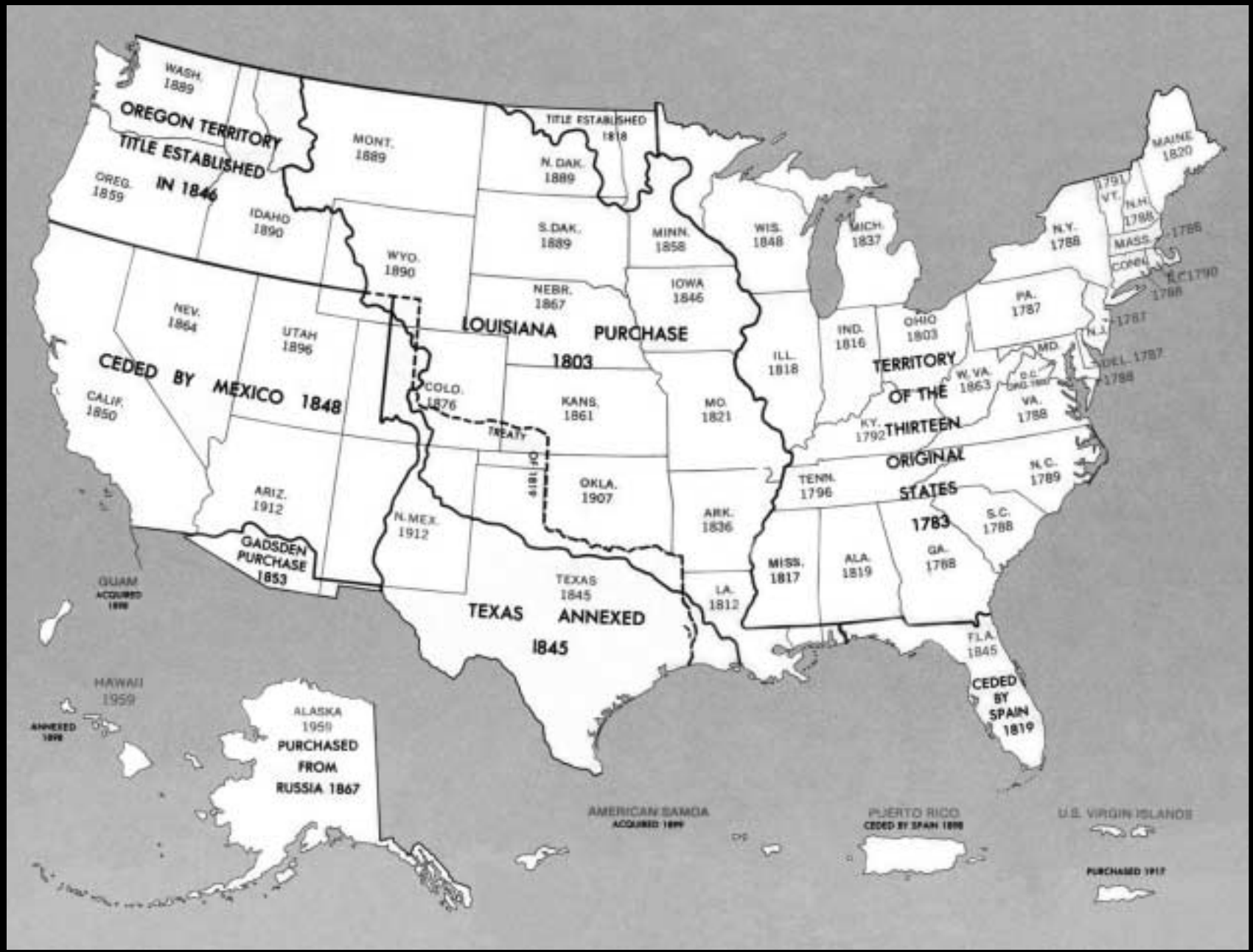

خريطة تبين توسع الولايات المتحدة الأميركية بين ١٨٠٣ و ١٨٩٨

الفصل السادس

6

النزاعات الإقليمية

عائلة من الأرقاء تجني القطن بالقرب من سافانا بولاية جورجيا في بداية الستينات من القرن التاسع عشر.

"إن بيتا منقسما على نفسه لا يمكنه البقاء. وأعتقد أن هذه الحكومة غير قادرة على أن تحتمل على الدوام وضعا يمارس فيه نصف البلاد الرّق ونصفه الآخر حر منه".

المرشح لمجلس الشيوخ
أبراهام لنكولن، ١٨٥٨

أميركا المتنوعة المختلفة

لم يترك أي زائر للولايات المتحدة سجلاً أكثر دواماً لرحلاته وملاحظاته مما ترك الكاتب والمنظّر السياسي الفرنسي أليكسي دي توكفيل، الذي لا يزال كتابه "الديمقراطية في أميركا" الصادر لأول مرة سنة ١٨٣٥، يشكّل أكثر التحليلات حدّة وبصيرة حول الممارسات الاجتماعية والسياسية الأميركية. كان توكفيل مراقباً أذكى من أن يحجم عن انتقاد الولايات المتحدة، لكن أحكامه كانت في جوهرها إيجابية. فقد كتب توكفيل قائلا: "إن حكومة البلد الديمقراطي تقرّب فكرة الحقوق السياسية إلى مستوى أكثر المواطنين تواضعاً، مثل ما يقرّب توزّع الثروة فكرة وضع الملكية في متناول جميع الناس." ومهما يكن من أمر، لم يكن توكفيل إلا واحداً من أوائل قائمة طويلة من المفكرين الذين شغلهم التساؤل عمّا إذا كان مثل هذه المساواة التقريبية قادرا على الصمود والبقاء أمام نظام التصنيع المتنامي الذي كان يهدد بخلق الانقسام بين العمّال الصناعيين والنُخبة الجديدة من رجال الأعمال.

وهناك رحّالة آخرون أدهشهم نمو وحيوية البلاد، حيث كانوا يرون "في كل مكان أشد الأدلة وضوحا على الازدهار والتقدم السريع في الزراعة والتجارة والمشاريع العامة الكبرى." لكن وجهات النظر المتفائلة هذه حول التجربة الأميركية لم تكن في شاملة في كل الأحوال. فقد كان الروائي الإنجليزي تشارلز ديكنز، الذي زار الولايات المتحدة لأول مرة في الفترة ما بين سنتي ١٨٤١ و١٨٤٢ أحد المشككين. إذ كتب ديكنز في إحدى رسائله قائلا "ليست هذه هي الجمهورية التي جئت لمشاهدتها...

فهي ليست الجمهورية التي تخيّلتها... فكلّما أمعنت التفكير بشبابها وبقوّتها، كلّما بدت في نظري أفقر وأتفه في آلاف النواحي. ففي كل أمر تفاخرَت فيه، باستثناء تعليمها للناس وعنايتها بالأطفال الفقراء، تنحدر عميقا إلى أدنى بكثير من المستوى الذي كنت وضعتُها فيه."

لم يكن ديكنز وحيدا في نقده. فقد ولّدت أميركا القرن التاسع عشر، مثل ما فعلت طوال تاريخها، توقعات وأحاسيس كثيرا ما تضاربت مع الواقع الذي بدا دنيويا رتيبا حينا، ومعقدا جدا حينا آخر. فحجم الدولة الفتية وتنوّعها منعا التعميمات السهلة وأديا إلى تناقضات. إذ كانت أميركا مجتمعاً يعشق الحرية ويتمسك بالرّق في آن معا، وكانت أمّة ذات حدود بدائية دائمة الزحف والتوسع، ومجتمعاً قامت مُدنه على نمو التجارة والتصنيع.

الأراضي الواعدة

بحلول سنة ١٨٥٠، كانت أراضي البلاد القومية قد تمددت عبر الغاب والسهل والجبل، وسَكَن ضمن حدودها المترامية في البعيد ٢٣ مليون نسمة في اتحاد مؤلف من ٣١ ولاية. في الشرق ازدهرت الصناعة، وفي الغرب الأوسط والجنوب ازدهرت الزراعة. وبعد سنة ١٨٤٩ صبّت مناجم الذهب في كاليفورنيا معدنها الثمين في قنوات التجارة.

وكانت نيو إنغلاند وولايات الساحل الأطلسي الوسطى المراكز الرئيسية للصناعة والتجارة والمال. واشتملت المنتجات الرئيسية لتلك المناطق على النسيج والخشب والملبوسات والآليات والجلود والبضائع الصوفية. وبلغت التجارة البحرية أوج ازدهارها، فجابت السفن التي ترفع العلم الأميركي المحيطات ناقلة السلع إلى جميع البلدان.

وتميز الجنوب الممتد من الأطلسي حتى نهر المسيسيبي وما بعده، باقتصاد يرتكز إلى الزراعة. وشكّل التّبغ إنتاجا هاماً في فرجينيا وماريلاند ونورث كارولينا. وفي ساوث كارولينا كان الأرز المحصول الوافر. وأما مناخ لويزيانا وتربتها فشجعا زراعة قصب السكّر. لكن القطن أصبح فيما بعد السلعة المسيطرة والتي اشتهر بها الجنوب. فبحلول العام ١٨٥٠ أنتج الجنوب الأميركي أكثر من ٨٠ بالمئة من الإنتاج العالمي للقطن. وزرع وجنى الأرقاء كل تلك المحاصيل.

وازدهر الغرب الأوسط بسهوله اللامتناهية وسكانه المتزايدين بسرعة. وأقبلت على طلب منتجاته من القمح واللحوم أوروبا ومناطق أميركا الأقدم التي نشأت من قبل. وأتاح إدخال الآلات الموفّرة لليد العاملة، وعلى الأخص آلات حصد المحاصيل، إمكانية زيادة لا مثيل لها في إنتاج الحبوب. فازدادت محاصيل القمح في الدولة من ٣٥ مليون هكتولتر (الهكتولتر يساوي ١٠٠ لتر) سنة ١٨٥٠ الى حوالي ٦١ مليون هكتولتر سنة ١٨٦٠، وكان أكثر من نصفها من إنتاج زراعة الغرب الأوسط.

وكان الحافز الهام لازدهار البلاد التحسّن الكبير في وسائل النقل. فبين العام ١٨٥٠ والعام ١٨٥٧ تم اختراق الحاجز المتمثل بجبال الأبلاشيا بخمسة خطوط للسكة الحديدية ربطت بين الغرب الأوسط والشمال الشرقي. وأسست هذه الخطوط المصالح الاقتصادية التي شكّلت شبكة الأساس التي قام عليها الحلف السياسي لوحدة البلاد بين عامي ١٨٦١ و١٨٦٥. وظل الجنوب متخلفاً عن ذلك الركب. واستمر الحال على هذا المنوال حتى أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر حين تم مد خط متّصل عبر الجبال يربط منطقة نهر المسيسيبي السفلى بالساحل الجنوبي على الأطلسي.

الرِّق والنزاعات الإقليمية

ثمة قضية هامة جداً عملت على تفاقم الخلافات الإقليمية والاقتصادية بين الشمال والجنوب، ألا وهي مشكلة الرّق. فقد عزا كثيرون من الجنوبيين الذين كانوا يتذمّرون من الأرباح الطائلة التي يجنيها رجال الأعمال الشماليون جراء تسويق محاصيل القطن، سبب تخلّف منطقتهم الى اغتناء الشماليين وتعاظم شأنهم. وأعلن العديد من

الشماليين بدورهم أن الرق الذي اعتبروه "عادة غريبة"، وكان الجنوب يراها ضرورية لاقتصاده، كان المسؤول، الى حد كبير، عن تخلف المنطقة النسبي المالي والصناعي.

فمنذ تسوية قضية ميزوري سنة ١٨١٩، كانت مواقف المناطق تزداد تصلبا باطراد حول مسألة الرق. ففي الشمال نما شعور قوي بضرورة إلغاء الرق. أما الجنوبيون فلم يكن لديهم، بوجه عام، ما يذكر من الشعور بالذنب تجاه الرق، ودافعوا عنه بضراوة، حيث بلغ عمرالرقيق في بعض مناطق الجنوب الساحلية بحلول العام ١٨٥٠ أكثر من ٢٠٠ سنة وصار جزءاً مكملاً للاقتصاد الأساسي في المنطقة.

صحيح أن إحصاء سنة ١٨٦٠ دلّ على وجود حوالي أربعة ملايين من العبيد من أصل ١٢,٣ مليون نسمة في الولايات الخمس عشرة التي تجيز الرق. غير أن فئة قليلة من بيض الجنوب كانت تملك عبيدا. إذ كان هناك حوالي ٣٨٥,٠٠٠ مالك للأرقاء من أصل حوالي ١,٥ مليون عائلة من البيض. ولم يملك خمسون بالمئة من هؤلاء أكثر من خمسة أرقاء، وكان ١٢ بالمئة منهم يملكون ٢٠ عبدا أو أكثر، وهو عدد كان كافيا لتحولهم من مزارعين صغار إلى مالكي مزارع كبيرة. ولم يمتلك ثلاثة أرباع الأسر الجنوبية البيضاء، بمن فيها "البيض الفقراء" الذين شكلوا الطبقة الأدنى من المجتمع الجنوبي أي عبيد.

لعل من السهل فهم اهتمام أصحاب المزارع الكبرى بامتلاك الأرقاء. لكن صغار الفلاحين والفقراء البيض كانوا يؤيدون أيضا عادة الرق، إذ كانوا يخشون من منافسة السود لهم اقتصادياً ومحاولة تحدي وضعهم الاجتماعي الأرفع في حال تحريرهم من العبودية. ولذا فإن البيض الجنوبيين لم يدافعوا عن الرق على أساس الضرورة الاقتصادية وحسب، بل وبدافع غريزي داخلي حرصا على تفوّق البيض.

وفي مقاومتهم لتأثير رأي الشماليين، لم يعد القادة السياسيون وزعماء الطبقات المهنية ومعظم رجال الدين يبررون وجود الرق وحسب، بل راحوا يدافعون عنه بشدة. فقد أصّر الكتّاب والخبراء الجنوبيون، مثلاً، على أن العلاقة بين رأس المال واليد العاملة كانت أكثر إنسانية في ظل نظام الرق منها في ظل نظام الأجور في الشمال. فقبل سنة ١٨٣٠ كان نظام إدارة المزارع الأبوي القديم، مع ما يرافقه من إشراف شخصي لمالكي العبيد أو أسيادهم هو الصفة المميزة. لكن الأسياد توقفوا تدريجياً، مع إدخال زراعة القطن في أدنى الجنوب على نطاق واسع، عن ممارسة الرقابة الشخصية الوثيقة على أرقائهم، واستخدموا مشرفين محترفين مكلّفين بانتزاع أقصى قدر من طاقة الأرقاء على العمل. وبات من الممكن أن يصبح الرق في مثل تلك الأحوال نظاماً وحشيا إكراهيا بحيث كان الضرب وتفريق العائلات ببيع أفرادها تقليدا مألوفاً. لكن الوضع كان أكثر اعتدالاً بكثير في ظروف وأماكن أخرى.

إلا أن الانتقادات الحادة لم تكن في نهاية المطاف موجهة ضد سلوك الأسياد الفرديين والمشرفين. فقد أشار المطالبون بإلغاء الرق إلى أن معاملة العمال الأفريقيين الأميركيين المنتظمة كما لو كانوا حيوانات أليفة، كانت تشكل انتهاكا لحق كل مخلوق الذي لا يمكن التصرف به في أن يكون حراً.

الصراع حول مشكلة الرّق

كان همّ الجنوبيين في السياسية القومية في المقام الأول، هو حماية وتوسيع المصالح التي يمثلها نظام القطن والرق. فقد هدفوا إلى التوسع جغرافياً عن طريق زيادة مساحات الأراضي، لأن الإسراف في زراعة محصول واحد، مثل القطن، يستنفد خصوبة التربة بسرعة ويزيد الحاجة الى أراض خصبة جديدة. وعلاوة على ذلك، سوف تتيح السيطرة على أراض جديدة إيجاد الأسس لإنشاء ولايات إضافية تسمح بنظام الرق، وتُوازن إمكانية دخول ولايات جديدة لا تؤيد الرق إلى الاتحاد. ورأى الشماليون المعارضون للرق في وجهة النظر الجنوبية مؤامرة لتوسيع نظام الرق ورقعته، فازدادت معارضتهم شراسة في الثلاثينات من القرن التاسع عشر.

وكانت إحدى الحركات المبكرة المناهضة للرق، المتفرعة عن الثورة الأميركية، قد أحرزت آخر انتصار لها سنة ١٨٠٨ عندما ألغى الكونغرس تجارة الرق مع أفريقيا. وجاءت المعارضة من ثم، وإلى حد كبير، من طائفة الكويكرز الذين استمروا في إبداء معارضة معتدلة ولكن غير فعالة للرق. وفي تلك الأثناء، خلق اختراع محلاج القطن والتوسع غربا نحو منطقة دلتا المسيسيبي طلباً متزايداً على العبيد.

وكانت الحركة المطالبة بإلغاء الرق التي ظهرت في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر من نوع مشاكس لا يتنازل عن إصراره على إنهاء الرق فورا. ووجد هذا الأسلوب زعيما وقائدا له في وليام لويد غاريسون، وهو شاب من مساتشوستس جمع بين بطولة الشهداء وحماسة الديماغوجيين وعنفوانهم. ففي الأول من كانون الثاني/يناير ١٨٣١، أصدر غاريسون أول عدد من جريدته، ذي ليبريتور (المحرر) وأعلن يقول: "سوف أناضل بقوة وعناد من أجل الإعتاق الفوري لأهالينا الأرقاء... فأنا لا أنوي الاعتدال فيما أفكر أو أتكلم أو أكتب في هذا الموضوع... وأنا جاد، لن أواري ، ولن أتسامح، ولن أتراجع قيد أنملة، وسوف أجعل صوتي مسموعاً".

أيقظت أساليب غاريسون المثيرة اهتمام الشماليين ونبّهتم إلى الشرّ الكامن في عادة تأسست واعتقد الكثيرون منذ زمن طويل بأنها غير قابلة للتغيير. وسعى غاريسون إلى لفت أنظار الجمهور بعرض أبشع مظاهر الرق المنفّرة والتنديد الشديد بمالكي الأرقاء باعتبارهم معذبين للأرواح البشرية ومتاجرين بها. وهو لم يعترف بأي حق للأسياد، ولم يقبل بأي تسوية، ولم يتسامح مع أي تأخير. أما المطالبون الآخرون بإلغاء الرق الذين لم يرغبوا في تأييد أساليبه التي اعتبروها تحديا للقانون، فرأوا أن الإصلاح يجب أن يتم بالوسائل القانونية والسلمية. إلا أنه انضم إلى غاريسون صوت قوي آخر هو صوت فريدريك دوغلاس، الذي ألهب الجماهير الشمالية. وكان دوغلاس عبدا فارا. وحدث أن قام ثيودور دوايت ولْد وغيره كثير من المطالبين بإلغاء الرق بحملة شعواء ضد الرق في مناطق الشمال الغربي القديمة بحماسة شبيهة بتفاني المبشرين الإنجيليين.

وكان من بين نشاطات تلك الحركة مساعدة الأرقاء في الهروب والاحتماء في ملاجئ آمنة في الشمال أو عبر الحدود إلى كندا. وبحلول الثلاثينات من القرن التاسع عشر، أصبح ما سمي "سكة الحديد السرية"، وهي شبكة معقدة من الطرق السّرية، عملية جارية في جميع أنحاء الشمال. ففي أوهايو وحدها تمت مساعدة ٤٠,٠٠٠ رقيق هارب على التحرر بين عامي ١٨٣٠ و١٨٦٠. وازداد عدد الجمعيات المحلية المناهضة للرق بوتيرة جعلت عددها يبلغ بحلول سنة ١٨٣٨ حوالي ١,٣٥٠ جمعية تضم نحو ٢٥٠,٠٠٠ عضو.

ورغم ذلك، ظل معظم الشماليين إما مبتعدين عن حركة إلغاء الرق، أو معارضين لها بالفعل. ففي سنة ١٨٣٧ مثلاً، هاجمت مجموعة غوغائية المحرر الصحفي إيلايْجا ب. لَفْجُوي وقتلته في ألتون بولاية إلينوي. لكن قمع الخطاب الحر في الجنوب لم يمنع المطالبين بإلغاء الرق من ربط قضية الرق بقضية الحريات المدنية للبيض. وفي سنة ١٨٣٥ أتلفت مجموعة غوغائية غاضبة المنشورات المطالبة بإلغاء الرق في مكتب للبريد في تشارلستون بساوث كارولينا. وعندما أعلن المدير العام للبريد أنه لن يأمر بفرض توزيع المنشورات والمواد المطالبة بإلغاء الرق، قام نقاش مرير في الكونغرس. وأغرق المطالبون بإلغاء الرق الكونغرس بالعرائض التي تدعو إلى اتخاذ تدابير ضد الرق. وفي سنة ١٨٣٦ صوّت مجلس النواب على إدراج هذه العرائض وتأجيل مناقشتها، مما يعني بالتالي قتلها عملياً. وحارب الرئيس السابق جون كوينسي أدامز، الذي انتخب عضواً في مجلس النواب سنة ١٨٣٠، هذا الإجراء الذي سمي منع الكلام باعتباره انتهاكاً للتعديل الأول للدستور، ونجح أخيراً في إلغائه سنة ١٨٤٤.

تكساس والحرب مع المكسيك

عمد الأميركيون طوال العشرينات من القرن التاسع عشر، إلى استيطان الأراضي الشاسعة في تكساس، وكان ذلك يتم في أحيان كثيرة عن طريق هبات الأ ٔ راضي التي كانت تقدمها الحكومة المكسيكية. غير أن تزايد أعداد المستوطنين سرعان ما أقلق السلطات فحظرت الهجرة سنة ١٨٣٠. وفي سنة ١٨٣٤ أقام الجنرال أنطونيو لوبيز دي سانتا آنّا نظاماً دكتاتورياً في المكسيك، فثار أهالي تكساس في السنة التالية. وهزم سانتا آنا المتمردين الأميركيين في حصار آلامو الشهير في مطلع سنة ١٨٣٦، لكن أهالي تكساس عادوا بقيادة سام هيوستون وحطموا الجيش المكسيكي وأسروا سانتا آنا بعد شهر في معركة سان جاسنتو، وحققوا بذلك استقلال تكساس.

ظلّت تكساس طيلة عقد من الزمان تقريبا جمهورية مستقلة لأن ضمّها كولاية كبيرة تمارس الرق، كان سيخل بالتوازن الذي كان يزداد زعزعة بالنسبة للقوى السياسية في الولايات المتحدة. إلا أن الرئيس جيمس ك. ولك، الذي انتخب بأكثرية ضئيلة جداً على أساس برنامجه التوسعي باتجاه الغرب، أدخل جمهورية تكساس في الاتحاد سنة ١٨٤٥. وكان إجراء بولك أول مناورة ضمن مخطط أوسع. فقد ادّعت تكساس أن حدودها مع المكسيك هي نهر ريو غراند. وردت المكسيك بأن الحدود تقع بعيداً إلى الشمال على طول نهر نوسيس. في تلك الأثناء، كان المستوطنون يتدفقّون على أراضي نيو مكسيكو وكاليفورنيا، وأدعى العديد من الأميركيين أنه كان للولايات المتحدة "نصيب واضح" في التوسع غرباً حتى المحيط الهادي.

فشلت المحاولات الأميركية لشراء أراضي نيو مكسيكو وكاليفورنيا من المكسيك، فأعلنت الولايات المتحدة الحرب في سنة ١٨٤٦ بعد صدام بين القوات المكسيكية والأميركية على طول نهر ريو غراند. واحتلت القوات الأميركية أراضي نيو مكسيكو التي كانت قليلة السكان ثم ساندت ثورة للمستوطنين في كاليفورنيا. وغزت قوة أميركية بقيادة زاكاري تيلور المكسيك وأحرزت انتصارات في مونتيرّي وبوينا فيستا، لكنها فشلت في استقدام المكسيكيين الى طاولة المفاوضات. وفي آذار/مارس ١٨٤٧ نزل الجيش الأميركي بقيادة وينفيلد سكوت على مقربة من فيراكروز، على الساحل الشرقي للمكسيك، وشق طريقه الى مدينة مكسيكو سيتي. وأملت الولايات المتحدة من ثم معاهدة غْوَادالوبِ هيدالغو التي تنازلت فيها المكسيك عن ما أصبح منطقة الجنوب الغربي الأميركية وكاليفورنيا مقابل ١٥ مليون دولار. وكانت الحرب بمثابة ميدان لتدريب الضباط الأميركيين الذين حاربوا على الجانبين إبّان الحرب الأهلية. وكانت أيضاً سبباً للشقاق السياسي. ففي مواجهة متزامنة مع بريطانيا العظمى، حصل الرئيس بولك على اعتراف بريطاني بالسيادة الأميركية على الشمال الغربي الباسيفيكي حتى خط العرض ٤٩. ومع هذا، ظلت القوى المناهضة للرق، ومعظمها من حزب الويغز، تهاجم توسع بولك معتبرة إياه مؤامرة مؤيدة للرق.

ومع نهاية الحرب المكسيكية كسبت الولايات المتحدة أرضا شاسعة جديدة بلغت مساحتها ١,٣٦ مليون كيلومتر مربع تضم ولايات نيو مكسيكو ونيفادا وكاليفورنيا ويوتا ومعظم أريزونا وأجزاء من كولورادو ووايومينغ الحالية. وبهذا واجهت البلاد أيضاً إحياء أكثر القضايا تفجرا في السياسة الأميركية آنذاك وهي ما إذا كانت الأراضي الجديدة ستمارس الرق أم ستكون حرة منه.

تسوية سنة ١٨٥٠

بدا الرق في سنة ١٨٤٥ وكأنه سيظل محصوراً في المناطق الموجود فيها أصلا. فقد فرضت تسوية اتفاق ميزوري في سنة ١٨٢٠ حدودا جغرافية لوجود الرق ولم تتح له فرصة لتجاوزها. ولكن الأ ٔ راضي الجديدة جعلت من التوسع المتجّدد للرق احتمالاً حقيقياً.

كان كثيرون من الشماليين يعتقدون بأنه إذا لم يُسمح للرق بأن ينتشر، فإنه سوف يتراجع ويزول في نهاية المطاف. وتبريرا لمعارضتهم إضافة ولايات جديدة يسمح فيها بالرق، أشاروا الى بيانات الرؤساء واشنطن وجفرسون، وإلى قانون سنة ١٧٨٧ الذي حظر توسع الرق باتجاه الشمال الغربي. فتكساس التي كانت تسمح بالرق، دخلت الاتحاد طبعا كولاية فيها رق. لكن أراضي كاليفورنيا ونيو مكسيكو ويوتا خلت من الرق. ومنذ البداية، تضاربت الآراء حول ما إذا كان عليها أن تسمح بالرق.

أصّر الجنوبيون على أن جميع الأراضي المكتسبة من المكسيك يجب أن تصبح مفتوحة لمالكي العبيد. بينما طالب الشماليون المناهضون للرق بإغلاق جميع الأراضي الجديدة في وجه الرق. واقترحت مجموعة من المعتدلين تمديد حدود تسوية ميزوري الى ساحل المحيط الهادي لتشمل ولايات حرة في الشمال وولايات تمارس الرق في الجنوب. واقترحت مجموعة ثانية ترك المسألة "للسيادة الشعبة"، بحيث تسمح الحكومة للمستوطنين الجدد الدخول إلى الأراضي الجديدة كما يشاؤون، سواء بأرقاء أو بدونهم. وعندما يحين أوان تنظيم المنطقة كولايات، يقرر الناس عندئذ ذلك بأنفسهم.

ومع ما كانت عليه حركة إلغاء الرق من نشاط وحيوية، فلم ترغب أغلبية الشماليين في تحدّي وجود الرق في الجنوب. لكن العديدين كانوا ضد توسعه. ففي سنة ١٨٤٨ صوّت حوالي ٣٠٠,٠٠٠ رجل لصالح مرشحي حزب جديد هو "حزب الأرض الحرة" الذي نادى بأن أفضل سياسة هي "تحديد الرق وحصره محليا والنهي عنه." إلا أن مبدأ السيادة الشعبية كان ما يزال يتمتع بقبول واسع النطاق في أعقاب الحرب مع المكسيك مباشرة.

في كانون الثاني/يناير ١٨٤٨ تسبب اكتشاف الذهب في كاليفورنيا في التدفق العارم للمستوطنين الذين بلغ عددهم ٨٠,٠٠٠ في عام ١٨٤٩ وحده. فكان على الكونغرس تحديد الوضع القانوني لهذه المنطقة الجديدة بسرعة كي يصار إلى إقامة حكومة منظمة. فقدّم سناتور كنتاكي هنري كلاي، الذي كان يتمتع بالاحترام وسبق له في أوقات الازمات أن تقدم مرتين بترتيبات لتسوية والحل، خطة شاملة ومتوازنة بعناية، وأيدها منافسه السابق في مساتشوستس دانيل ويستر. وبذل السناتور الديمقراطي، ستيفن أ. دوغلاس، من إلينوي، كثيرا من الجهد والعمل في الكونغرس لضمان الموافقة عليها، وكان أبرز المناصرين لمبدأ السيادة الشعبية.

شملت تسوية سنة ١٨٥٠ الأحكام التالية: (١) قُبلت كاليفورنيا في الاتحاد كولاية حرة. (٢) تم تقسيم ما تبقى مما تنازلت عنه المكسيك إلى أراضي نيو مكسيكو ويوتا، وتم تنظيمها في الاتحاد دون ذكر للرق. (٣) مُطالبة تكساس بجزء من نيو مكسيكو استعيض عنها بدفع مبلغ ١٠ ملايين دولار. (٤) تّم سن تشريع جديد (قانون العبيد الهاربين) لإلقاء القبض على الأرقاء الهاربين وإعادتهم إلى مالكيهم. (٥) حظر شراء وبيع الأرقاء (وليس الرق) في مقاطعة كولومبيا.

وبدت التسوية خلال السنوات الثلاث التالية، كما لو كانت قد حلت جميع الخلافات. غير أن قانون الرقيق الهارب الجديد شكل مصدراً مباشرا للتوتر. فقد أغضب العديد من الشماليين غضبا شديدا ورفضوا أن يكون لهم أي دور في إلقاء القبض على الأرقاء. وعرقل بعضهم فرضه فعلا وبالعنف، وأصبحت سكة الحديد السرية لتهريب العبيد أكثر فعالية وجسارة من أي وقت مضي.

الخلافات تؤدي إلى انقسام البلاد

أدت مشكلة الرق خلال الخمسينات من القرن التاسع عشر إلى قطع الروابط السياسية التي كانت تبقي على تماسك الولايات المتحدة. فقد التهمت الحزبين السياسيين الكبيرين في البلاد، الويغز والديمقراطيين، وقضت على الأول وقسّمت الثاني بصورة لا رجوع عنها. وأنتجت رؤساء ضعفاء كان تردّدهم في اتخاذ القرارات انعكاسا لصورة أحزابهم. حتى أنها زعزعت الثقة بالمحكمة العليا.

ونما شعور التحمس للأخلاق لدى المطالبين بإلغاء الرق بثبات وقوة. وفي سنة ١٨٥٢ نشرت هارييت بيتشر ستو كتابها "كوخ العم توم" وهي رواية أوحاها إصدار قانون العبيد الهاربين. وبِيع من الكتاب ما يزيد عن ٣٠٠,٠٠٠ نسخة خلال السنة الأولى. وعملت المطابع ليل نهار لتلبية الطلب عليه. ومع أن الرواية عاطفية وملأى بالتشبيهات النمطية، إلا أن رواية "كوخ العم توم" صوّرت بقوة رائعة وصدق وحشية الرق، وافترضت وجود خلاف أساسي بين المجتمعات الحرة ومجتمعات الاسترقاق. وألهمت الرواية حماسة واسعة النطاق لقضية مناهضة الرق، مثيرة العواطف الإنسانية الأساسية، أي الغضب والنقمة على الظلم والإشفاق على الأفراد المغلوبين على أمرهم المعرَّضين للاستغلال الاستبدادي.

وفي سنة ١٨٥٤ عادت قضية الرق الى البروز في الأقاليم الجديدة وازداد الشجار مرارة. وكانت المنطقة التي تشمل اليوم كانزاس ونبراسكا مسرحاً لاستيطان سريع، فزاد ذلك الضغط من أجل إقامة حكومات إقليمية وحكومات ولايات.

وبما أن المنطقة كانت برمتها مغلقة في وجه الرق وفقاً لأحكام تسوية ميزوري لسنة ١٨٢٠، فقد اعترضت العناصر المسيطرة التي تملك أرقاء في ميزوري على ترك كانزاس تتحوّل إلى أراضٍ حرة من الرّق، لأنه ستحد ولايتهم ثلاث أراض مجاورة حرة (إلينوي وأيوا وكانزاس)، الأمر الذي قد يجبرها هي أيضا على أن تصبح ولاية حرة. وقام وفد ميزوري الى الكونغرس يدعمه الجنوبيون بتعطيل كل الجهود الرامية إلى تنظيم المنطقة.

عند هذه النقطة، أثار ستيفن أ. دوغلاس غضب جميع المؤيدين للأرض الحرة. إذ جادل دوغلاس بأن تسوية سنة ١٨٥٠، بتركها الحرية ليوتا ونيو مكسيكو كي تحلا مشكلة الرق بنفسهما، قد أبطلت تسوية ميزوري. ودعت خطّته إلى إنشاء منطقتين هما كانزاس ونبراسكا، وسمحت للمستوطنين القادمين عليهما بأن يأتوا بأرقائهم معهم، ثم تقرر المنطقتان في نهاية المطاف ما إذا كانتا تريدان الدخول في الاتحاد كولايات حرة أو تحتفظان بالرق.

معارضو دوغلاس اتهموه بمحاباة الجنوب طمعا بالفوز بالرئاسة سنة ١٨٥٦. أما حركة الأرض الحرة التي بدت وكأنها على طريق الزوال، فقد عادت إلى الظهور بزخم أشدّ من أي وقت مضى. لكن، في أيار/مايو ١٨٥٤ صدرت خطّة دوغلاس على شكل قانون كانزاس نبراسكا من الكونغرس ووقع عليه الرئيس فرانكلين بيرس. واحتفل الجنوبيون المتحمسون بالحدث يلإطلاق المدافع. إلا أن دوغلاس استُقبل بعد ذلك عند زيارته شيكاغو المناهضة للرق كي يدافع عن موقفه بأن نكسّت السفن في الميناء أعلامها، ودقّت أجراس الكنائس لمدة ساعة، وقام حشد من ١٠,٠٠٠ شخص بالصياح لدرجة أنه لم يتمكّن من إسماع صوته لأحد. وكانت النتائج الفورية لإجراء دوغلاس السيء الطالع خطيرة للغاية. فحزب الويغز الذي أيد الجهتين المتنافستين في قضية توسّع الرق سقط سقطة مميتة وقامت محله منظمة قوية جديدة هي الحزب الجمهوري الذي كان مطلبه الأول إلغاء الرق في جميع الأقاليم. وفي سنة ١٨٥٦ عيّن الحزب جون فريمونت، الذي كانت حملاته في الغرب الأقصى قد اكسبته الشهرة، لانتخابات الرئاسة. وخسر فريمونت الانتخابات، لكن الحزب الجديد اكتسح جزءا كبيراً من الشمال. واستخدم زعماء الأرض الحرة من أمثال سالمون ب. تشيز ووليام سِوارد أكبر نفوذ لهما بشكل لم يسبق وأن استخدماه من قبل. وظهر إلى جانبهما محام نحيل طويل القامة من إلينوي يدعى أبراهام لنكولن.

و أدى تدفق كل من الجنوبيين مالكي الأرقاء والعائلات المناهضة للرق الى كانزاس إلى نزاع مسلّح بين الطرفين. وسرعان ما سُمّيت المنطقة "كانزاس النازفة." وزادت المحكمة العليا الطين بلّة عندما اتخذت قرارها الشائن بشأن دريد سكوت سنة ١٨٥٧.

كان سكوت عبدا من ميزوري أخذه سيده قبل ٢٠ عاماً للعيش في إلينوي وفي أراضي ويسكونسن حيث كان الرق محرما في المكانين. وعندما عاد سكوت الى ميزوري وهو يشعر باستياء من حياته هناك، أقام دعوى مطالبا بإعتاقه على أساس إقامته

في أراض حرة. وقررت أكثرية المحكمة العليا، التي كان يسيطر عليها الجنوبيون، أن سكوت لا يملك حق المثول أمام المحكمة لأنه ليس مواطنا ولأن قوانين الولاية الحرة (إلينوي) ليس لها مفعول على وضعه القانوني لأنه من المقيمين في ولاية تسمح بالرق (ميزوري)، ولأن مالكي الأرقاء يحق لهم نقل "ممتلكاتهم" إلى أي مكان في الأراضي الفدرالية. وهكذا لم يعد بمقدور الكونغرس تقييد توسّع الرق. وأبطل هذا الإجراء الأخير التسويات السابقة حول الرق، وجعل من المستحيل صياغة تسويات جديدة.

وأثار القرارالخاص بدريد سكوت غضباً شديداً في الشمال، وتعرضت المحكمة العليا لانتقادات عنيفة لم يسبق مثلها بتلك المرارة. أما بالنسبة للديمقراطيين الجنوبيين، فقد شكل القرار انتصاراً كبيراً لأنه وفر موافقة قضائية لتبريرهم الرق في أراضيهم.

ظهور لنكولن ودوغلاس وبراون على الساحة القومية

كان أبراهام لنكولن يعتبر الرق شرًا منذ زمن بعيد. ففي خطاب ألقاه سنة ١٨٥٤ وجرت الدعاية له على نطاق واسع، أعلن أن كل التشريعات القومية يجب أن توضع على أساس المبدأ القائل بأنه يجب تقييد الرق ومن ثم إلغاؤه. واعتبر أيضاً أن مبدأ السيادة الشعبية في هذا المجال كان زائفاً، لأن الرق في الأراضي الغربية لم يكن شأنا يخص السكان المحليين وحسب بل والولايات المتحدة ككل.

وفي سنة ١٨٥٨ نافس لنكولن ستيفن أ. دوغلاس على مقعد مجلس الشيوخ في إلينوي. وأصاب لنكولن في الفقرة الأولى من خطاب افتتاح حملته الانتخابية في ١٧ حزيران/يونيو، كبد القضية الأساسية التي شكلت محور التاريخ الأميركي للسنوات السبع التي تلت، إذ قال:

إن بيتا منقسما على نفسه لا يمكنه البقاء. وأعتقد أن هذه الحكومة غير قادرة على أن تحتمل على الدوام وضعا يمارس فيه نصف البلاد الرّق ونصفه الآخر حر منه. لكنني لا أتوقع انفراط الاتحاد، ولا أتوقع انهيار البيت، لكنني أتوقع فعلا أن لا يبقى منقسما على نفسه.

ودخل لنكولن ودوغلاس في الأشهر التالية من سنة ١٨٥٨ في سلسلة من سبع مُناظرات. وكانت للسناتور دوغلاس المعروف "بالمارد الصغير" شهرة يُحسد عليها كخطيب، لكنه وجد ندّه في لنكولن الذي تحدى بفصاحة مفهوم دوغلاس للسيادة الشعبية. إلا أن دوغلاس فاز أخيرا في الانتخابات بفارق بسيط، لكن لنكولن اكتسب مكانة كشخصية قومية.

في تلك الفترة كانت الأمور تجري منطلقة على أعنتها دون ضابط. وفي ليلة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٩، قاد جون براون المناهض المتعصب للرق، الذي كان قد أسر خمسة مستوطنين مؤيدين للرق وقتلهم في كانزاس قبل ثلاث سنوات، زمرة من أتباعه في هجوم على ترسانة فدرالية في هاربرز فرّي (في ما يعرف اليوم بوست فرجينيا). كان هدف براون استخدام الأسلحة المستولى عليها لقيادة انتفاضة للعبيد. وبعد يومين من القتال وقع براون ورجاله الباقون على قيد الحياة أسرى على يد قوة من سلاح البحرية بقيادة الكولونيل روبرت إ. لي.

وأكّدت محاولة براون أسوأ مخاوف العديد من الجنوبيين، بينما رحّب المناهضون النشطاء للرق من جهة أخرى وبوجه عام، ببراون وأشادوا به كشهيد قضية كبرى. وحاكمت فرجينيا براون بتهمة التآمر والخيانة والقتل المتعمد وأعدم شنقاً في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٥٩. ورغم أن معظم الشماليين نددوا به في البداية، فقد باتت أعداد متزايدة منهم تقبل فكرته القائلة بأنه إنما كان أداة تسيّرها يد الله.

لنكولن يفوز بالرئاسة

اختار الحزب الجمهوري في سنة ١٨٦٠ أبراهام لنكولن مرشحاً له للرئاسة. وأعلن البرنامج الانتخابي الجمهوري أنه لا يجوز أن يتوسع الرق إلى أكثر مما

هو عليه، ووعد بفرض رسوم لحماية الصناعة، وتعهّد بسنّ قوانين تضمن تأمين المساكن والأراضي الزراعية المجانية للمستوطنين الذين يساعدون في فتح الغرب. فكان أن انفصل عن الحزب الديمقراطيون الجنوبيون الذين لم يرغبوا في ضوء قضية دريد سكوت، قبول مبدأ السيادة الشعبية الذي دعا إليه دوغلاس، واختاروا نائب الرئيس جون سي. بريكنريدج، من كنتاكي، مرشحهم للرئاسة. وكان ستيفن دوغلاس المرشح المختار للديمقراطيين الشماليين. أما جماعة الويغز المتعصبين من الولايات الحدودية، والذين شكلوا حزب الاتحاد الدستوري، فقد عينوا جون إس. بِل، من تينيسّي مرشحهم للرئاسة.

تنافس لنكولن ودوغلاس في الشمال، وتنافس بريكنريدج وبِل في الجنوب. ونال لنكولن ٣٩ بالمئة فقط من الأَصوات الشعبية لكنه حصل على أكثرية واضحة من ١٨٠ صوتاً من أصوات هيئة الناخبين (كليّة الناخبين) للولايات في كافة الولايات الثماني عشرة الحرة. وفاز بِل بتينيسّي وكنتاكي وفرجينيا، وكسب بريكنريدج ولايات الرق الأخرى باستثناء ميزوري التي فاز بها دوغلاس. وعلى الرغم من نتائجه الضئيلة، فقد جاء دوغلاس في المرتبة الثانية بعد لنكولن من حيث عدد الأصوات الشعبية. ◆

الفصل السابع

7

الحرب الأهلية وإعادة الإعمار

الرئيس أبراهام لنكولن (في الوسط) في مخيم للجيش الاتحادي في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٢، إثر معركة أنتيتم.

"وإن هذه الأمّة ستكون لها برعاية الله ولادة جديدة للحرية"

الرئيس أبراهام لنكولن،
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٣

الانفصال والحرب والأهلية

جعل فوز لنكولن في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٠ من انفصال ولاية ساوث كارولينا عن الاتحاد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أمراً مفروغا منه. فقد كانت تلك الولاية تترقب منذ وقت طويل حدثا قد يوحد الجنوب ضد القوى المناهضة للرّق. وبحلول ١ شباط/فبراير ١٨٦١ كانت خمس ولايات أخرى قد انفصلت عن الاتحاد. وفي ٨ شباط/فبراير وقّعت الولايات المنفصلة الست دستورا مؤقتا للولايات الكونفدرالية الأميركية. وكانت الولايات الجنوبية الأخرى قد بقيت ضمن الإتحاد حتى ذلك التاريخ، مع أن ولاية تكساس كانت قد بدأت تتحرك باتجاه الانفصال.

وبعد أقل من شهر واحد أدى الرئيس أبراهام لنكولن اليمين الدستورية كرئيس للولايات المتحدة في ١٤ آذار/مارس ١٨٦١، وأعلن في خطاب تنصيبه أن الكونفدرالية "باطلة قانونيا." وختم خطابه برجاء دعا فيه إلى استعادة روابط الاتحاد. ولكن الجنوب أصم أذنيه على هذه الدعوة. وفي ١٢ نيسان/أبريل، أطلقت المدافع الكونفدرالية النار باتجاه حامية فدرالية (اتحادية) في فورت سَمْتر في ميناء تشارلستون الواقع في جنوب ساوث كارولينا. واشتعلت الحرب التي أسفرت عن مقتل أعداد من الأميركيين أكثر ممن قتلوا في أي نزاع سابق أو لاحق.

واستجاب الناس في الولايات السبع التي أعلنت انفصالها محبّذين العملية العسكرية الكونفدرالية

ومؤيدين القيادة الكونفدرالية المتمثلة بالرئيس جفرسون ديفيز. وانتظر الجانبان بترقب وتوتر ما سوف تُقدم عليه ولايات ممارسة الرقيق الأخرى التي كانت قد بقيت موالية للاتحاد حتى ذلك الحين. وانفصلت فرجينيا في ١٧ نيسان/أبريل، وتبعتها على الفور كل من آركنسو وتينيسّي ونورث كارولينا.

ولم تكن هناك ولاية أكثر مما كانت ولاية فرجينيا تردداً في الانفصال عن الاتحاد. فقد كان لساستها ورجال الدولة فيها دور قيادي في انتصار الثورة، وفي وضع دستور الولايات المتحدة، عدا عن أنها أعطت البلاد من أبنائها خمسة رؤساء للبلاد. وانفصل مع انفصال فرجينيا الكولونيل روبرت إ. لي، الذي رفض قيادة جيش الاتحاد مدفوعا بولائه لولايته الأم.

وكانت ولايات ديلاوير وماريلاند وكنتاكي وميزوري تشكّل منطقة حدود بين المنطقة الكونفدرالية الموسّعة والأرض الحرة الشمالية، ولكنها مع أنها كانت تسمح بالرق، فقد ظلّت الولايات الأربع موالية للاتحاد رغم تعاطفها مع الجنوب.

ودخل كل من الطرفين الحرب تحدوه آمال كبيرة بإحراز نصر مبكر. وكان الشمال يتمتع بأفضلية واضحة بالنسبة لما يخص الموارد المادية. ووقفت ثلاث وعشرون ولاية يقطنها ٢٢ مليون نسمة في مواجهة ١١ ولاية يقطنها تسعة ملايين نسمة، بمن فيهم الأرقاء. وتجاوز التفوق الصناعي للشمال حتى نسبة تفوقه في عدد السكان، مما أمّن له منشآت ومرافق كثيرة لصناعة الأسلحة والذخائر والملابس والإمدادات. كما كان يملك شبكة خطوط سكة حديدية متفوقة للغاية على تلك العاملة في الجنوب.

لكن الجنوب في الجهة اخرى، كانت له ميزات وأفضليات معينة أهمها المزية الجغرافية. فقد كان الجنوب يقاتل في حرب دفاعية على أراضيه. وكان يستطيع ترسيخ استقلاله بمجرد صدّ هجمات الجيوش الشمالية. وعلاوة على ذلك، كانت لديه تقاليد عسكرية أقوى وقادة عسكريون أكثر خبرة وتجربة.

انتصارت في الغرب وطريق مسدود في الشرق

وقعت أول معركة كبيرة في الحرب في بُل رَن بولاية فرجينيا، (عرفت أيضاً باسم معركة مناسّاس الاولى) قريبا من واشنطن، وقضت على أي أوهام بأن النصر سوف يكون سريعا أو سهلا. كما أنها أوجدت في الولايات المتحدة الشرقية على الأقل، نمطا من الانتصارات الجنوبية الدموية التي لم تترجم مطلقا إلى امتياز أو تفوق عسكري حاسم للكونفدرالية.

وبعكس فشلها العسكري في الشرق، تمكنت قوات الاتحاد من تحقيق انتصارات في ساحات القتال في الغرب، ونجاحا استراتيجيا بطيئا في البحر. إذ كان معظم قطع الاسطول في حوزة الاتحاد عند بداية الحرب، ولكنها كانت موزعة وضعيفة. فاتخذ وزير البحرية غيديون ويلز إجراءات سريعة لتعزيز السلاح البحري. ثم أعلن لنكولن فرض الحصار على السواحل الجنوبية. ومع أن الحصار لم يكن له تأثير ملموس في بداية الأمر، فقد تمكن بحلول عام ١٨٦٣ من منع تصدير القطن كليا إلى أوروبا، وسدّ منافذ استيراد الذخائر والملابس والتجهيزات الطبية إلى الجنوب الذي كان في أمسّ الحاجة إليها.

ونفّذ قائد بحري اتحادي عبقري يدعى ديفيد فاراغوت، عمليتين على نحو باهر. ففي شهر نيسان/أبريل من عام ١٨٦٢، قاد أسطولا إلى مصب نهر المسيسيبي وأرغم نيو أورلينز بلويزيانا، وهي أكبر مدينة في الجنوب، على الإستسلام. وفي آب/أغسطس ١٨٦٤ قاد قوة بحرية، وهو يصيح "دمّروا الطوربيدات. إلى الأمام بأقصى سرعة"، مقتحما المدخل المحصّن لمرفأ موبيل باي بولاية ألاباما، وأسر سفينة حربية

مدرعة للكونفدراليين، وسدّ المنافذ المؤدية إلى الميناء. حققت قوات الاتحاد في منطقة سهل المسيسيبي سلسلة تكاد تكون متصلة من الانتصارات. وبدأت تلك القوات بإختراق خط دفاعي طويل للكونفدراليين في تينيسيّ ممهدة بذلك طريق الاحتلال الكامل للقسم الغربي تقريبا من الولاية. وبعد أن سقط ميناء ممفيس المهم على نهر المسيسيبي في يد قوات الاتحاد، واصلت هذه القوات تقدمها مجتازة مسافة تقرب من ٣٢٠ كيلومترا إلى معقل الكونفدرالية. وتمكنت هذه القوات بقيادة الجنرال العنيد يوليسيس سي. غرانت، من صد هجوم مضاد مفاجيء شنته القوات الكونفدرالية في شايلوه على المنحدرات الصخرية المشرفة على سهل نهر المسيسيبي. وبلغ عدد القتلى والجرحى في شايلوه أكثر من ١٠,٠٠٠ في كل جانب، وهو معدل من الاصابات لم يعرف الأميركيون أبداً مثله في السابق، ولكنه لم يكن سوى بداية المجازر.

وعلى النقيض من ذلك، ظلت قوات الاتحاد في فرجينيا تتكبد هزيمة إثر أخرى في محاولات دامية متتابعة لاحتلال العاصمة الكونفدرالية ريتشموند. فقد كانت للقوات الكونفدرالية مواقع دفاعية قوية بفضل الجداول والأنهر العديدة التي تقطع الطريق بين مدينتي واشنطن وريتشموند. ومن ناحية البراعة العسكرية، كان في القوات الكونفدرالية أفضل جنراليين، وهما روبرت إ. لي وتوماس ج. ("ستونوولس") جاكسون، اللذان يتفوقان على نظرائهما في جيش الاتحاد. وفي عام ١٨٦٢ قام قائد قوات الاتحاد جورج ماكليلان، بمحاولة متمهلة شديدة الحذر جدا، لإحتلال ريتشموند. إلا أن قوات الاتحاد صُدّت وظلت تتراجع باستمرار في المعارك التي دامت سبعة أيام بين ٢٥ حزيران/يونو و١ تموز/يوليو، وأوقعت خسائر فادحة في قوات الجانبين.

وفي أعقاب انتصار آخر حققته القوات الكونفدرالية في معركة بُل رَن (أو مناسّاس) الثانية، اجتاز الجنرال لي نهر البوتوماك وغزا ولاية ماريلاند. وردّ الجنرال ماكليلان بتردد مرة أخرى رغم علمه بأن الجنرال لي كان قد قسّم جيشه، وأن جيش الاتحاد كان متفوقا جدا بالنسبة لعدد جنوده. وتلاقى جيش الاتحاد مع جيش الكونفدراليين في أَنتيتام كريك، قرب شاربسبورغ بولاية ماريلاند في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٨٦٢، ووقعت أكثر المعارك دموية في يوم واحد من أيام الحرب. فقد قُتل ما يزيد عن ٤,٠٠٠ وجرح أكثر من ١٨,٠٠٠ جندي من الجانبين. ورغم تفوق قواته العددي، فشل ماكليلان في اختراق خطوط الجنرال لي أو مواصلة الهجوم، مما أتاح للجنرال لي أن يسحب جيشه سليما عبر نهر البوتوماك. وكانت النتيجة أن عزل لنكولن الجنرال ماكليلان.

مع أن معركة أنتيتام لم تكن حاسمة وفق المفاهيم العسكرية، فقد كانت نتائجها رغم ذلك بالغة الأهمية. فقد جعلت بريطانيا العظمى وفرنسا، اللتان كانتا على وشك الاعتراف بالكونفدرالية، تؤخران قرار اعترافهما، ولم يتلق الجنوب أبدا اعترافا دبلوماسيا أومساعدة اقتصادية من أوروبا رغم حاجته الماسة إليها.

وأتاحت معركة أنتيتام كريك للينكولن أيضا الفرصة الزمنية التي كان بحاجة إليها لإعلانه التمهيدي بتحرير العبيد الذي نص على أنه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٣، يصبح كل العبيد في جميع الولايات المتمردة على الاتحاد أحرارا. ولم يكن لهذا الإعلان من الناحية العملية إلا تأثير مباشر طفيف لأنه نص على تحرير الأرقاء في الولايات الكونفدرالية فقط، بينما ترك نظام الرق دون مساس أو تغيير في الولايات الحدودية (ديلاوير وماريلاند وكنتاكي وميزروي ووست فرجينيا التي كانت تشكل

حدا فاصلا بين اتحاد الشمال وكونفدرالية الجنوب). لكنّه من الوجهة السياسية عنى أنه، بالإضافة الى محافظته على الاتحاد، جعل إلغاء الرّق هدفا معلناً للجهد الحربي للإتحاد.

ثم سمح الإعلان النهائي لتحرير الأرقاء الذي صدر في ١ كانون الثاني/يناير ١٨٦٣ بتجنيد الأميركيين الأفريقيين في جيش الاتحاد، وهي خطوة كان يحثّ على اتخاذها الزعماء المطالبون بالغاء الرق من أمثال فريدريك دوغلاس، منذ اندلاع النزاع المسلح. وكانت قوات الاتحاد في ذلك الوقت تحمي فعلا الارقاء الهاربين "كمادة حربية مهربة." فعمد جيش الاتحاد على أثر إعلان تحريرهم إلى تجنيد وتدريب كتائب من الجنود الأميركيين الأفريقيين الذين حاربوا بكفاءة وامتياز في المعارك، بدءاً بفرجينيا وانتهاء بالمسيسيبي. وخدم حوالي ١٧٨,٠٠٠ أميركي أفريقي في جيش الملونين في الولايات المتحدة، وخدم ٢٩,٥٠٠ غيرهم في سلاح بحرية الاتحاد.

ورغم المكاسب السياسية التي تمثلت بإعلان تحرير الأرقاء، بقيت التوقعات العسكرية للشمال في الشرق قاتمة مع استمرار جيش شمال فرجينيا بقيادة الجنرال لي في تحطيم جيش البوتوماك الاتحادي في فريدريكسبيرغ بفرجينيا، في كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٢، أولا، ثم في معركة تشانسِلورزفيل في أيار/مايو ١٨٦٣. ومع أن معركة تشانسلورزفيل حققت للجنرال لي أحد انتصاراته الباهرة، فقد كان أيضا أحد الانتصارات التي تحققت بثمن باهظ. فقد أُطلقت النار خطأ على الجنرال "ستونوولس جاكسون، الذي كان ساعده الأيمن، فقتل على يد رجاله بالذات.

من انتصارغيتسبيرغ إلى الاستسلام في أبوماتوكس

إلا أنه ما من انتصار حققه الكونفدراليون كان حاسماً. وأما الاتحاد فظل يحشد جيوشا جديدة، ويحاول مجدداً أن يحقق النصر. واعتقد الجنرال لي أن الهزيمة الساحقة التي لحقت بقوات الشمال في تشانسلورزفيل وفّرت له فرصتة المنتظرة، فاندفع بقواته في بداية تموز/يوليو ١٨٦٣ باتجاه الشمال إلى ولاية بنسلفانيا ووصل قريبا من مشارف هاريسبيرغ عاصمة الولاية. إلا أن قوة كبيرة من قوات الإتحاد اعترضته في غتيسبيرغ ودارت رحى معركة رهيبة دامت ثلاثة أيام، وكانت أكبر معركة في تاريخ الحرب الأهلية. وبذل الكونفدراليون جهدا جريئا لاختراق خطوط جيش الاتحاد، لكنهم فشلوا. وفي ٤ تموز/ يوليو، انسحبوا إلى ما وراء نهر البوتوماك بعد أن تكبدوا خسائر فادحة.

وبلغت حصيلة المعركة مقتل ما يزيد عن ٣,٠٠٠ جندي من قوات الاتحاد وحوالي ٤,٠٠٠ جندي من الكونفدراليين، وجرح فيها أو فُقد ما يزيد عن ٢٠,٠٠٠ جندي من كل جانب في معركة غيتيسبيرغ. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٣ افتتح لنكولن مقبرة قومية جديدة هناك وألقى في تدشينها أشهر خطاب في تاريخ الولايات المتحدة. واختتم كلمته الموجزة بهذه العبارات:

...ونحن هاهنا نشدّد تصميمنا على أن هؤلاء الذين قُتلوا لم يموتوا عبثاً ..وأن هذه الأمّة ستكون لها برعاية الله ولادة جديدة للحرية... وأن حكومة الشعب، من الشعب، وللشعب، لن تزول عن وجه البسيطة.

أمّا على المسيسيبي، فقد توقف تقدم الاتحاد وسيطرته عند مدينة فيكسبيرغ، حيث حصّنت قوات الكونفدرالية نفسها جيدا فوق أجراف عالية لا تستطيع أن تطالها مدافع الأسطول البحري للاتحاد. إلا أن الجنرال غرانت شرع في في أوائل العام ١٨٦٣ بتحريك قواته عند أسفل فيكسبيرغ وحولها فارضا على المدينة حصارا دام ستة أسابيع. وفي ٤ تموز/يوليو، استولى على المدينة وأسر أقوى جيش

كونفدرالي موجود في الغرب. وأصبح نهر المسيسيبي بأكمله تحت سيطرة جيش الاتحاد، مما شطر الأ ً راضي الكونفدرالية إلى قسمين وجعل من شبه المستحيل إحضار المؤن والإمدادات اللازمة من تكساس وآركنسو.

وشكّلت الانتصارات الشمالية في فيكسبيرغ وغيتيسبيرغ في تموز/يوليو ١٨٦٣ نقطة التحوّل في الحرب، رغم أن سفك الدماء استمر بلا هوادة لمدة تزيد عن سنة ونصف السنة.

استدعى لنكولن الجنرال غرانت إلى الشرق وعيّنه قائدا عاما لجميع قوات الاتحاد. وفي ايار/مايو ١٨٦٤ تقدم غرانت في عمق فرجينيا وواجه جيش الكونفدرالية بقيادة الجنرال لي في "معركة البراري" (الولدَرنِس) التي دامت ثلاثة أيام، وكانت خسائر الجانبين فيها كبيرة. لكن غرانت بعكس قادة جيوش الاتحاد الآخرين، رفض التراجع، وحاول بدلا من ذلك الالتفاف على جيش الجنرال لي، فارضا تمدد خطوط الجيش الكونفدرالي، ثم قصفها بالمدفعية وهاجمها بقوات من المشاة. وأعلن قائد جيش الاتحاد غرانت خلال معارك الخنادق الدامية في سبوتسلفانيا، والتي تميز بها القتال على الجبهة الشرقية طيلة سنة كاملة تقريبا بالشدة، قائلا: "أنوي الاستمرار في القتال على هذا المنوال ولو تطلّب ذلك فصل الصيف بكامله".

وفي الغرب، سيطرت قوات الاتحاد على تينيسّي في خريف عام ١٨٦٣ بعد أن حققت انتصارات في شتانوغا وجبل لوك آوت القريب منها، ممهدة الطريق أمام الجنرال وليام ت. شيرمان لغزو جورجيا. وأحبط شيرمان عدة مناورات قامت بها جيوش الكونفدرالية التي كانت أصغر حجما من قواته واحتل مدينة أتلانتا، عاصمة الولاية، ثم سار باتجاه ساحل الأطلسي مدمرا في طريقه بشكل منتظم خطوط السكك الحديدية والمصانع والمستودعات والمرافق الأخرى. وعاث رجاله الذين انقطعت بهم سبل الإمداد الاعتيادية خراباً في الريف بحثا عن الطعام. وتقدم شيرمان انطلاقا من الساحل باتجاه الشمال، وبحلول شهر شباط/فبراير ١٨٦٥، كان قد استولى على تشارلستون في ساوث كارولينا حيث كانت قد انطلقت أول رصاصة في الحرب الأهلية. وأدرك شيرمان، أكثر من أي جنرال آخر في جيش الاتحاد، أنه كانت لتثبيط عزيمة الجنوب وتحطيم معنوياته أهمية تعادل أهمية هزيمة جيوشه.

وعمل غرانت أثناء ذلك على حصار بيترسبيرغ في ولاية فرجينيا، ودام الحصار تسعة أشهر قبل أن يقتنع الجنرال لي في آذار/مارس ١٨٦٥ ويدرك أن لا مناص من التخلّي عن بيترسبيرغ والعاصمة الكونفدرالية ريتشموند، فحاول الانسحاب جنوبا. لكن قراره جاء متأخراً جداً. ففي ٩ نيسان/أبريل ١٨٦٥، وبعد أن حاصرت جيوش اتحادية كبيرة القوات الكونفدرالية، استسلم الجنرال لي للجنرال غرانت في مبنى محكمة أبوماتوكس. ورغم استمرار المعارك المتفرقة هنا وهناك لعدة اشهر، كانت الحرب الأهلية قد وضعت أوزارها.

واتّسمت شروط الاستسلام في أبوماتوكس بالنبل والشهامة. فعند عودته من اجتماعه بالجنرال لي، هدّأ غرانت مظاهرات جنوده الصاخبة مذكرا إياهم قائلا: "إن المتمردين عادوا مواطنين لنا من جديد." وباتت حرب إستقلال الجنوب "قضية خاسرة"، لكنّ بطلها الجنرال روبرت إ. لي حاز إعجابا كثيرا بفضل ألمعيته في القيادة وشهامته في الهزيمة.

دون حقد أو ضغينة تجاه أحد

جعلت الحرب من أبراهام لنكولن بالنسبة للشمال بطلا أعظم مما كان، وأبرزته كرجل توّاق إلى إعادة لُحمة الإتحاد من جديد فوق كل ما عداها من أمور، ولكن ليس بالقوة والقمع، بل بالمودّة والكرم. وفي عام ١٨٦٤ أعيد انتخابه رئيساً لفترة ثانية منتصرا على منافسه الديمقراطي جورج ماكليلان، الجنرال

الذي عزله لنكولن بعد معركة أنتيتام. وأنهى لنكولن خطاب تنصيبه الثاني بهذه الكلمات:

دون حقد أوضغينة تجاه أحد، وبتسامح مع الجميع، وبحزم في الحق، كما يرينا الله الحق، دعونا نكافح لإتمام ما يواجهنا من عمل، لضمد جراح البلاد، والعناية بذاك الذي تقدّم في المعركة، وبأرملته وأيتامه ... ولنفعل كل ما قد يحقق سلاماً عادلا ودائما فيما بيننا ومع جميع الدول ويحفظه.

وبعد مضي ثلاثة أسابيع، وبعد يومين من استسلام الجنرال لي، ألقى لنكولن آخر خطاب عام له كشف فيه عن سياسته السمحاء لإعادة الإعمار. وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٨٦٥ عقد الرئيس ما كان آخر اجتماع لوزارته. ففي تلك الليلة، كان مع زوجته وزوجين شابين في ضيافته يحضرون مسرحية في مسرح فورد ثياتر (قريبا من البيت الأبيض). وهناك، بينا هو جالس في المقصورة الرئاسية، اغتاله جون ويلكس بوث، وهو ممثل مسرحي من فرجينيا أغاظته هزيمة الجنوب. وقُتل بوث بعد بضعة أيام أثناء تبادل إطلاق النار في حظيرة للماشيه في ريف فرجينيا، وألقي القبض على شركائه في الجريمة وأُعدموا فيما بعد.

توفّي لنكولن في غرفة نوم في الطابق السفلي من منزل مقابل لمسرح فورد عبر الشارع صباح اليوم التالي، ١٥ نيسان/أبريل. وكتب الشاعر جيمس راسل لويلّ قائلا في رثائه:

لم يحدث إطلاقا، قبل ذلك الصباح المذهل من نيسان/أبريل أن ذَرفت مثلُ هذه الجموع الغفيرة من الناس دموعا لوفاة إنسان لم تره أبدا، كما لو كان قدغاب بموته من حياتهم صديق قريب، تاركا إياهم أكثر ضياعا وكآبة. ولم يسبق إطلاقا أن كان تأبين مادح أبلغ مما كان لنظرات المواساة الصامتة التي تبادلها الغرباء كلما تقابلوا في ذلك اليوم. فقد فقدت إنسانيتهم المشتركة قريبا لها.

كانت المهمة الأولى الكبرى التي واجهت الشمال المنتصر، الذي آلت قيادته الآن إلى نائب الرئيس لنكولن، أندرو جاكسون، الجنوبي الذي ظل مواليا للاتحاد، تقرير وضع الولايات التي انفصلت. وكان لنكولن قد هيأ لتلك المرحلة بخطّة وضعها قبل اغتياله، مستندا إلى رأيه الخاص بأن شعوب الولايات الجنوبية لم تنفصل قانونيا، وإنما ضلّلها بعض المواطنين غير الأوفياء ودفعوها إلى تحدي السلطة الفدرالية. وبما أن الحرب كانت من صنع الأفراد، كان ينبغي على الحكومة الفدرالية إذن أن تتعامل مع أولئك الأفراد وليس مع الولايات. وهكذا أعلن لنكولن عام ١٨٦٣ أنه إذا شكّل ١٠ بالمئة من الناخبين المسجلين في ولاية ما عام ١٨٦٠ حكومة موالية للدستور الأميركي، وتقرّ بإطاعة القوانين التي يسنّها الكونغرس والبلاغات التي يصدرها الرئيس، فإنه سوف يعترف بمثل هذه الحكومة على أنها الحكومة الشرعية للولاية.

رفض الكونغرس هذه الخطة، وخشي كثيرون من أعضاء الحزب الجمهوري من أنها ستعمل بكل بساطة على تثبيت أوضاع المتمردين السابقين في السلطة. ولذا تحدّى الكونغرس حقّ لنكولن في التعامل مع الولايات المتمردة ومعالجة قضيتها دون التشاور معه. وأيد بعض أعضاء الكونغرس فرض عقوبات صارمة على كل الولايات التي انفصلت، وشعر آخرون بأن الحرب كانت عبثا ودون جدوى لو أعيدت مؤسسة الحكم الجنوبية القديمة إلى السلطة. ومع ذلك فإنه حتى قبل أن تنتهي الحرب كليا، كان قد تم تشكيل حكومات جديدة في كل من فرجينيا وتينيسّي وآركنسو ولويزيانا.

وعمد الكونغرس في إجراء منه لمعالجة أحد هواجسه الرئيسية، وهو وضع العبيد السابقين، إلى تأسيس مكتب المحرَّرين في آذار/مارس ١٨٦٥، للعمل كوصي على الأميركيين الأفريقيين وإرشادهم

والأخذ بيدهم لتمكينهم من إعالة أنفسهم. وفي كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة صادق الكونغرس على التعديل الثالث عشر للدستور الأميركي الذي نص على إلغاء الرّق.

وواصل جونسون طوال أشهر صيف عام ١٨٦٥ العمل على تنفيذ برنامج إعادة الإعمار الذي وضعه لنكولن بعد إدخال تعديلات ثانوية عليه. وعيّن بموجب بلاغات رئاسية حاكما لكل ولاية من الولايات الكونفدرالية السابقة، وأعاد حرية ممارسة الحقوق السياسية للعديد من الجنوبيين من خلال إصدار مراسيم عفو رئاسية.

وعندما حان الوقت المناسب، عُقدت مؤتمرات في كل من ولايات الكونفدرالية السابقة لإلغاء قوانين الانفصال، ورفض الاعتراف بديون الحرب، وصياغة دساتير جديدة للولايات. وكان أن أصبح لكل ولاية في نهاية المطاف حاكم موال للاتحاد من أهلها يتمتع بسلطة الدعوة لعقد مؤتمر للناخبين الموالين. وطالب جونسون كل مؤتمر بإبطال قوانين الانفصال وإلغاء الرق ورفض الاعتراف بجميع الديون التي استُخدمت لمساعدة الكونفدرالية، والتصديق على التعديل الثالث عشر للدستور. وبحلول نهاية العام ١٨٦٥ كانت هذه العملية قد أنجزت كلها مع استثناءات قليلة.

إعادة الاعمار والجمهوريون الراديكاليون

توقّع كل من لنكولن وجونسون احتمال استخدام الكونغرس حقّه في حرمان مشرّعين من الجنوب من احتلال مقاعد في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب الأميركيين استنادا الى فقرة في الدستور تقول: "يقرر كل مجلس (الشيوخ والنواب) أحكامه بشأن... المؤهلات التي يجب أن تتوفر في أعضائه". وكانت قد تمت المصادقة على هذه المادة من الدستور عندما قام أعضاء الكونغرس الذين عُرفوا بالجمهوريين الراديكاليين، بزعامة تاديوس ستيفنز، وكانوا متشككيين في إمكانية "إعادة الإعمار" بسرعة وسهولة، برفض قبول شيوخ ونواب جنوبيين انتخبوا حديثاً كأعضاء في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب الفدراليين. وعكف الكونغرس خلال الأشهر القليلة التالية على إعداد خطة لإعادة إعمار الجنوب تختلف تماما عن الخطة التي بدأها لنكولن وشرَح تفاصيلها جونسون.

وزاد التأييد الشعبي الواسع تدريجيا لأعضاء الكونغرس الذين اعتقدوا بوجوب منح الأميركيين الأفريقيين الجنسية وحق المواطنة الكامل. وبحلول تموز/يوليو ١٨٦٦، كان الكونغرس قد صادق على قانون الحقوق المدنية وأنشأ مكتبا جديدا للأرقاء المحرّرين، وهدف كلاهما إلى منع مصادقة المجالس التشريعية في الجنوب على قوانين تنص على ممارسة التمييز العنصري. وتبعت هذه الخطوة مصادقة الكونغرس على التعديل الرابع عشر للدستور الذي ينص على أن "جميع الاشخاص المولودين أوالمجنّسين في الولايات المتحدة والخاضعين للسلطة القضائية فيها، هم مواطنون للولايات المتحدة وللولاية التي يقيمون فيها." وأبطل هذا التعديل قانون دريد سكوت الذي حرم الارقاء من حق المواطنة.

غير أن المجالس التشريعية في الولايات الجنوبية كلها، باستثناء تينيسّي، المصادقة على التعديل وصوّت بعضها ضده بالإجماع. وعلاوة على ذلك، صادقت مجالس تشريعية في الولايات الجنوبية على مجموعة "نظم" تنظم أوضاع الأرقاء المحرّرين من الأميركيين الأفارقة. واختلفت هذه النظم القانونية بين ولاية وأخرى وإن جاء بعض أحكامها مشتركا. وفرضت تلك القوانين على الأميركيين الأفريقيين توقيع عقود عمل سنوية وغرامات في حال انتهاكها، وأخضعت القاصرين من أبنائهم للعمل التدريبي

المهني الإلزامي، وسمحت لمستخدميهم بمعاقبتهم جسديا، وأباحت بيع المتشردين للعمل في المنازل الخاصة في حال عدم تمكنهم من دفع غرامات قاسية تفرض عليهم.

وفسّر عدد كبير من الشماليين ردة فعل الولايات الجنوبية على أنها محاولة لإعادة تثبيت نظام الرق، ورفض القبول بالانتصار الذي حققه الاتحاد في الحرب الأهلية بجهد ومشقة. ولم يخفف من ذلك أن جونسون، رغم كونه اتحاديا، كان ديمقراطياً جنوبيا يُدمن البلاغة المفرطة ويمقت التسويات السياسية. واكتسح الجمهوريون انتخابات الكونغرس عام ١٨٦٦ وفرض الراديكاليون رؤيتهم الخاصة بشأن إعادة الإعمار بعد أن وطّدوا مركزهم في السلطة.

قسّم الكونغرس في قانون إعادة الإعمار الذي أصدره في آذار/مارس ١٨٦٧ الجنوب إلى خمس مقاطعات عسكرية يحكم كل واحدة منها جنرال تابع للإتحاد، متجاهلا بذلك الحكومات التي كانت قد شُكلت في الولايات الجنوبية. غير أن مجال تفادي الحكم العسكري الدائم ظل مفتوحا أمام الولايات التي تقيم حكومات مدنية وتصادق على التعديل ١٤ للدستور وتتبنّى حق التصويت للأميركيين الأفريقيين. وحرم ذلك بصورة عامة مؤيدي الكونفدرالية الذين رفضوا أداء يمين الولاء للولايات المتحدة من حق التصويت. وجرت المصادقة على التعديل ١٤ في العام ١٨٦٨. ونصّ التعديل ١٥ الذي صادق عليه الكونغرس في السنة التالية وصادقت عليه المجالس التشريعية في الولايات سنة ١٨٧٠ على "عدم حرمان مواطني الولايات المتحدة من حق التصويت أو اختزاله من قِبل الولايات المتحدة أو أي ولاية بسبب العِرق أو اللون أو وضع العبودية السابق."

وأغضب الرئيس جونسون الجمهوريين الراديكاليين في الكونغرس باستخدامه المتكرر لحق النقض (الفيتو) (رغم أن الكونغرس كان يتغلب عليه) لنقض التشريعات التي تحمي الأميركيين الأفريقيين المحررين حديثا ومعاقبة قادة الكونفدرالية السابقين بحرمانهم من حق تبوء مناصب حكومية. وكانت كراهية الكونغرس لجونسون من الشدّة لدرجة أنه حدث لأول مرة في تاريخ أميركا اتخاذ الإجراءات القانونية لمحاكمة رئيس الجمهورية وعزله من منصبه.

وكانت التهمة الرئيسية لجونسون بالمخالفة هي معارضتة لسياسة العقوبات التي صادق عليها الكونغرس، واللهجة العنيفة التي كان يستعملها في انتقاد أعضاء الكونغرس. أما أشد تهمة قانونية استطاع أعداؤه توجيهها إليه فكانت عزله وزير الحرب الذي كان مؤيداً مخلصاً للكونغرس من منصبه في الوزارة، رغم أن قانون شغل المناصب الحكومية (الذي يتطلب موافقة مجلس الشيوخ على عزل أي شاغل لمنصب حكومي سبق لمجلس الشيوخ أن وافق على تعيينه). وعندما عقدت جلسة المحاكمة في مجلس الشيوخ ظهر الدليل على أن جونسون تصرف من الوجهة العملية ضمن إطار حقه في عزل عضو في وزارته. والأهم، هو أنه تبين أن عزل الرئيس لمجرد أنه اختلف مع أغلبية أعضاء الكونغرس، سيشكل سابقة خطيرة. وجاءت نتيجة التصويت النهائي أقل بصوت واحد من أغلبية أصوات ثلثي أعضاء المجلس اللازمة للإدانة.

وبقي جونسون في منصبه حتى نهاية فترة ولايته عام ١٨٦٩، ولكن الكونغرس كان قد أكّد سيطرته التي استمرت طوال ما تبقى من القرن التاسع عشر. وترتب على الرئيس الجمهوري يوليسيس سي. غرانت الذي كان جنرالا سابقا في جيش الاتحاد وفاز في الانتخابات الرئاسية لعام ١٨٦٨، أن يطبق سياسات إعادة الإعمار التي اقترحها الراديكاليون في بادئ الامر.

وبحلول حزيران/يونيو ١٨٦٨، كان الكونغرس قد أعاد غالبية الولايات الكونفدرالية السابقة إلى

عضوية الاتحاد. وكانت غالبية الحكام والشيوخ والنوّاب في عدد كبير من هذه الولايات التي أعيد إعمارها من الشماليين الذين أُطلق عليهم لقب "المتطفلين السياسيين" (أو السياسيين الغرباء) الذين توجهوا إلى الولايات الجنوبية بعد انتهاء الحرب سعياً وراء المكاسب السياسية، وكثيرا ما كان ذلك بالتحالف مع الأميركيين الأفارقة المحررين حديثا. وبالفعل، فاز الأميركيون الأفريقيون بغالبية المقاعد في انتخابات المجالس التشريعية في ولايتي لويزيانا وساوث كارولينا.

فلجأ كثيرون من البيض الجنوبيين بعد أن تهددت سيطرتهم السياسية والاجتماعية إلى وسائل غير قانونية لمنع الاميركيين الأفريقيين من كسب المساواة. وكان أن ازدادت وتيرة أعمال العنف ضد الأميركيين الأفريقيين على يد منظمات خارجة على القانون مثل جماعة كو كلاكس كلان، وأدى تفشّي الفوضى إلى إصدار قانوني التطبيق الإلزامي لعام ١٨٧٠ وعام ١٨٧١ اللذين نصا على إنزال أشد العقوبات بكل من يحاول حرمان الأرقاء المحررين من الأميركيين الأفريقيين من حقوقهم المدنية.

نهاية مرحلة إعادة الإعمار

بات جليًا، وأشد وضوحا مع مرور الزمن، أن مشاكل الجنوب لا تُحل من خلال إصدار القوانين الصارمة واستمرار الضغينه والأحقاد تجاه الكونفدراليين السابقين. وبدا، علاوة على ذلك، أن بعض حكومات الولايات الراديكالية الجنوبية التي كانت تضم مسؤولين بارزين من الأميركيين الأفريقيين، كانت فاسدة وغير قديرة. كما كانت البلاد قد بدأت تملّ بسرعة من محاولة فرض تطبيق الديمقراطية العرقية والقيم الليبرالية في الجنوب بقوة السلاح الاتحادي. فأصدر الكونغرس في أيار/مايو ١٨٧٢ قانون العفو العام الذي أعاد الحقوق السياسية الكاملة لجميع المتمردين السابقين ما عدا ٥٠٠ منهم.

وبدأت الولايات الجنوبية تدريجيا بانتخاب أعضاء من الحزب الديمقراطي للمناصب الرسمية الحكومية وإزاحة حكومات المتطفلين السياسيين وتخويف الأميركيين الأفارقة لمنعهم من التصويت أو محاولة شغل مناصب حكومية. وبحلول العام ١٨٧٦ لم يكن قد بقي الجمهوريون في السلطة إلا في ثلاث ولايات جنوبية. وتعهد الجمهوريون كجزء من الصفقة التي حلّت المشكلة التي قامت حول نتيجة الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في تلك السنة لمصلحة رَثرفورد ب. هيز، بسحب القوات الفدرالية التي كانت تساند ما تبقى من حكومات الجمهوريين. وفي عام ١٨٧٧ أنجز هيز وعده وتخلّى ضمنيا عن المسؤولية الفدرالية في تطبيق قانون الحقوق المدنية للسود.

وكان الجنوب لا يزال منطقة حطمتها الحرب وأثقلتها الديون التي سببها سوء الحكم، وتعاني من انحطاط المعنويات نتيجة عقد كامل من الحروب العنصرية. وكان مما يؤسف له أن السياسية العنصرية القومية كانت كرقّاص الساعة تتأرجح من أقصى طرف إلى أقصى الجهة الأخرى. وأصبحت الحكومة الفدرالية التي أيّدت في السابق فرض عقوبات شديدة على الزعماء والقادة البيض الجنوبيين، تتسامح مع أشكال جديدة مذلّة من التمييز ضد الأميركيين الأفريقيين. فشهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر سيلا من القوانين التي سميت قوانين "جيم كرو" في الولايات الجنوبية التي عملت على التمييز العرقي وفصل السود في المدارس الرسمية، ومنعت أو قيدت دخول الأميركيين الأفريقيين إلى العديد من المرافق العامة كالحدائق العامة والمطاعم والفنادق أو استخدامها، وحرمت معظم السود من حق التصويت من خلال فرض ضريبة انتخاب، كما أجازت إجراء امتحانات اعتباطية للسود لمعرفة قدرتهم على القراءة والكتابة. وقد اقتبست تسمية "جيم كروس من أغنية قدّمت في

استعراض مسرحي عرض في عام ١٨٢٨ وكان من نوع "المنسترل" الذي قام فيه رجل أبيض بتمثيل دور "بوجه اسود"، وذلك بطلاء وجهه باللون الأسود.

ومال المؤرخون إلى الحكم بقسوة على مرحلة إعادة الإعمار فوصفوها على أنها فترة عكرة معتمة من الصراعات السياسية، شابها الفساد والتخلف وأخفقت في تحقيق أهدافها ذات المبادىء السامية الأساسية، وغارت في بالوعة التمييز العنصري الشديد الحاقد. صحيح أن الأرقاء منحوا حقهم في الحرية، ولكن الشمال فشل مع ذلك فشلا ذريعا في تلبية احتياجاتهم الاقتصادية. وعجز مكتب المحرّرين عن فتح الفرص السياسية والاقتصادية أمام العبيد السابقين. وكثيراً ما كان العسكريون الاتحاديون المحتلون غير قادرين حتى على حمايتهم من العنف والتخويف. والواقع أن كثيراً من ضباط الجيش الفدرالي وموظفي مكتب المحرَّرين كانوا هم أنفسهم يؤيدون التمييز العنصري. وفي غياب توفر موارد اقتصادية خاصة بهم، أُجبر العديد من الأميركيين الأفريقيين على أن يصبحوا مزارعين مأجورين يعملون في أراض يملكها أسيادهم السابقون، بعد أن وقعوا في دوامة الفقر التي استمرت سنوات عديدة من القرن العشرين.

إلا أن حكومات عهد الإعمار وإعادة البناء حققت بالفعل إنجازات حقيقية في إعادة بناء الولايات الجنوبية التي دمرتها الحرب، و في توسيع وانتشار الخدمات العامة، وعلى الأخص، تأسيس مدارس رسمية مجانية للأميركيين الأفريقيين والبيض على السواء بدعم من أموال الضرائب. ولكن العصاة من الجنوبيين انتهزوا فرصة حالات الفساد (التي لم تكن غريبة في الجنوب في تلك الحقبة) واستغلوها لإسقاط الحكومات الراديكالية. وكان المعنى الذي انطوى عليه فشل إعادة الإعمارهو تأجيل كفاح الأميركيين من أصل أفريقي للحصول على المساواة والحرية إلى القرن العشرين عندما اتخذت قضيتهم صبغة شاملة وأصبحت قومية وليست مجرد مسألة جنوبية. ◆

الحرب الأهلية والأنماط الجديدة في السياسة الأميركية

قضت الخلافات التي برزت في أواسط القرن التاسع عشر على حزب الويغز وخلقت الحزب الجمهوري، وشطرت الحزب الديمقراطي على أساس حدود اقليمية. فقد أظهرت الحرب الأهلية أن الويغز ذهبوا إلى غير رجعة، وأن الجمهوريين سوف يبقون على مسرح الأحداث. كما وضعت تلك الحرب الأساس لإعادة توحيد الحزب الديمقراطي.

كان باستطاعة الجمهوريين الحلول محل الويغز بسهولة في كل الشمال والغرب لأنهم كانوا أكثر من مجرد قوة مكافحة من أجل الأرض الحرة المناهضة للرق. فقد بدأ معظم زعماء الجموريين في بداية حياتهم السياسية كأعضاء في حزب الويغز، وحافظوا على مصالح ذلك الحزب في مجال التنمية القومية المدعومة فدراليا. ولم تثنهم الحاجة إلى تمويل متطلبات الحرب عن سَنّ قانون تعرفات الحماية الجمركية (١٨٦١) بغية تنمية الصناعة الأميركية، وقانون تمليك المساكن الزراعية (١٨٦٢) لتشجيع الاستيطان في الغرب، وقانون موريل (١٨٦١) الخاص بمنح الأراضي لإنشاء الكليات الزراعية والتقنية عليها، وسلسلة من قوانين سكة حديد المحيط الهادي (الباسيفيك) (١٨٦٢–٦٤) من أجل المساهمة في مدّ خط للسكة الحديدية عبر القارة. وحشدت هذه الاجراءات الدعم للحزب عبر الاتحاد من مجموعات اعتبرت العبودية مسألة ثانوية، وضمنت استمرار بقاء الحزب كأحدث مظهر لعقيدة سياسية طوّرها كل من ألكساندر هاملتون وهنري كلاي.

كما أرست الحرب أيضاً الأساس لاعادة توحيد الديمقراطيين، نظرا لأن المعارضة الشمالية لهذا التوحيد كانت تتركز في الحزب الديمقراطي نفسه. وكما كان متوقعا من حزب "السيادة الشعبية"، اعتقد بعض الديمقراطيين أن الحرب الشاملة التي شُنت لاستعادة وحدة الاتحاد كانت غير مبررة. وعُرفت مجموعة هؤلاء الديمقراطيين لاحقا بمجموعة "ديمقراطيي السلام." وأُطلق على العناصر المتطرفة منهم لقب ذوي "الرؤوس النحاسية" (وهم المتعاطفون مع الولايات الجنوبية خلال الحرب الأهلية).

علاوة على هذا، لم يعتقد إلاّ القليل من الديمقراطيين، أكانوا من فئة "الحرب" أو من فئة "السلام"، أن تحرير العبيد يستحق إراقة الدم الشمالي. وظلت معارضة تحرير الأرقاء تُمثل لفترة طويلة سياسة الحزب الديمقراطي. ففي عام ١٨٦٢، على سبيل المثال، صوّت كل الأعضاء الديمقراطيين في الكونغرس ضد إلغاء الرق في مقاطعة كولومبيا وضد تحريمه في المناطق.

وجاءت هذه المعارضة في جزء كبير منها من الطبقة الفقيرة العاملة، وعلى الأخص المهاجرين الأيرلنديين والألمان الكاثوليك الذين كانوا يخشون تدفق هجرة كثيفة للأميركيين الأفريقيين المحررين حديثا إلى الشمال. كما استاءوا من سن قانون الخدمة العسكرية الإجبارية (آذار/مارس ١٨٦٣) الذي كان له تأثير غير متكافىء عليهم. فنشبت اضطرابات عرقية في عدة مدن شمالية، ووقع اسوأ هذه الاضطرابات في ولاية نيويورك بين ١٣ و١٦ تموز/يوليو ١٨٦٣، مما دفع الحاكم الديمقراطي هوراشيو سيمور إلى التنديد بقانون التجنيد الإجباري. فأُرسلت قوات عسكرية فدرالية، كانت قبل أيام معدودة فقط مشتبكة في معركة غيتيسبيرغ، لإعادة فرض النظام.

ونفّذ الجمهوريون الحرب دون كبير اهتمام بالحريات المدنية. ففي أيلول/سبتمبر ١٨٦٢، علّق لنكولن مفعول قانون الأمر بالمثول أمام المحكمة (للحيلولة دون التوقيف وتقييد حرية المتهم رهن

المحاكمة)، وفرض تطبيق أحكام القانون العرفي على الذين يتدخلون في التجنيد الجبري أو يقدّمون المساعدة والعون للمتمردين الجنوبيين. ومهّد هذا الانتهاك للقانون المدني للديموقراطيين فرصة أخرى لانتقاد لنكولن، رغم أن له ما يبرره بموجب الدستور في أوقات الأزمات، بينما طبّق وزير الحرب إدوين ستانتون القانون العرفي بهمّة ونشاط، وجرى توقيف آلاف عديدة من الناس الذين كان معظمهم من المؤيدين للجنوب أو من الحزب الديمقراطي.

وبالرغم من الانتصارات التي حققها الاتحاد في فيكسبيرغ وغيتيسبيرغ عام ١٨٦٣، استمر مرشحو "السلام" من الديمقراطيين باستغلال المحن التي حلت بالدولة والحساسيات العرقية. وكان الجو المزاجي العام السائد في الشمال قد بلغ من السوء درجة أقنعت لنكولن بأنه سوف يفشل في محاولة إعادة انتخابه رئيسا للبلاد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٤. ولهذا السبب إجمالا تخلى الحزب الجمهوري عن اسمه وسمى نفسه حزب الاتحاد، ثم اختار الديمقراطي أندرو جونسون من ولاية تينيسّي مرشحا كنائب للرئيس لنكولن في الانتخابات. وضمنت انتصارات شيرمان في الجنوب الانتخابات لصالحهما.

ولعب اغتيال لنكولن ونشوء فئة الجمهوريين الراديكاليين، والقيادة المرتبكة لجونسون، دوراً كبيراً في التمهيد لقيام نمط من سياسات ما بعد الحرب التي عانى منها الحزب الجمهوري بسبب الإفراط والمبالغة في جهوده لإعادة تشكيل الجنوب، بينما وحّد الديمقراطيون صفوفهم وتحالفوا من خلال انتقاد عملية إعادة الإعمار مع الأغلبية البيضاء في "الكونفدرالية المتجددة" الجنوبية. لكن منزلة الجنرال غرانت كبطل قومي ضمنت للجمهوريين الرئاسة في انتخابين للرئاسة، إلا أنه بات واضحا مع انتهاء الجنوب من مرحلة إعادة البناء وخروجه منها، أن البلاد قد انقسمت بصورة متساوية تقريبا بين الحزبين.

سيطر الجمهوريون على الشمال الشرقي الصناعي حتى الثلاثينات من القرن العشرين، وحافظوا على قوّتهم ونفوذهم في معظم أجزاء البلاد الواقعة خارج المنطقة الجنوبية. لكن مبعث الإعجاب بهم كحزب الحكومة القوية والتنمية الاقتصادية القومية، تبدّل تدريجيا وتحوّلت النظرة إلى اعتبارهم، بصورة متزايدة، موالين للشركات التجارية والأعمال الكبرى والمؤسسات المالية.

وعندما أنهى الرئيس هيز عملية إعادة الإعمار، أمّل أنه أصبح من الممكن إعادة بناء الحزب الجمهوري في الجنوب مستخدما أعضاء حزب الويغز القدامى كقاعدة، والرضا عن التنمية الإقليمية كقضية أساسية. إلا أن المبدأ الجمهوري آنذاك، تصورته الغالبية البيضاء في الجنوب على أنه مرتبط بتفوق كريه للأميركيين من أصل أفريقي. ولذا ظل الجنوب مواليا كليا للحزب الديمقراطي طيلة ثلاثة أرباع قرن تلت. وظل الحزب الديمقراطي على الصعيد القومي يولي احتراما جديا بحقوق الولايات بينما تجاهل الحقوق المدنية. وكان أكثر من عانى من تركة إعادة البناء والإعمار هم الأميركيون الأفريقيون.

◆

الفصل الثامن

8

النمو و التحوّل

بناء خط سكة حديد عابر للقارة، ١٨٦٨

"على قدسية المِلكية، يتوقف التمدّن نفسه"

الصناعي وفاعل الخير
أندرو كارنيغي، ١٨٨٩

بلغت الولايات المتحدة بين حربين كبريين، هما الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى، سن الرشد. وتحوّلت خلال مدة زمنية تقل عن ٥٠ سنة من جمهورية ريفية إلى دولة حضرية عامرة. فقد تلاشت مناطق الزحف الحدودي نهائياً، وميّزت معالم البلاد المصانع الكبرى ومعامل الصلب وخطوط سكك الحديد العابرة للقارة والمدن المزدهرة والمزارع الشاسعة. إلا أن هذا النمو الاقتصادي والبحبوحة لم تخلُ من المشاكل التي رافقتها وترتبت عليها. فعلى الصعيد القومي، تمكنت شركات قليلة من السيطرة على صناعات بكاملها، سواء أكان ذلك بصورة مستقلة أو بالتعاون مع غيرها. وكثيراً ما كانت ظروف العمل سيئة، ونمت المدن بسرعة لدرجة أنها لم تعد قادرة على استيعاب أو حكم سكانها المتزايدين بالشكل اللازم.

التكنولوجيا والتغيير

قال أحد الكتّاب إن "الحرب الأهلية فتحت جرحاً بليغاً في تاريخ البلاد. فبضربة واحدة حوّلت التغييرات التي كانت قد بدأت بالحدوث خلال السنوات العشرين أو الثلاثين السابقة عليها إلى تطورات دراماتيكية جذرية..." فاحتياجات الحرب حفزت الصناعة بشكل هائل، وسارعت العملية الاقتصادية القائمة على أساس استغلال الحديد والبخار والطاقة الكهربائية، كما أدت إلى التقدم في شتى مجالات العلوم والاختراع. ففي السنوات التي سبقت سنة ١٨٦٠، تم منح ٣٦,٠٠٠ براءة اختراع، وبلغت براءات الاختراع التي صدرت في السنوات الثلاثين التالية ٤٤٠,٠٠٠ براءة، ثم بلغ العدد في الربع الأول من القرن العشرين حوالي مليون براءة.

وبحلول سنة ١٨٤٤ كان صامويل ف. ب. مورس قد أتم تطوير التلغراف الكهربائي إلى حدّ بعيد، وتبع ذلك بقليل إنشاء شبكة من الأعمدة والأسلاك تربط أقصى أطراف القارة ببعضها البعض. وفي سنة ١٨٧٦ عرض ألكساندر غراهام بِلّ أول جهاز هاتف. وخلال نصف قرن أصبح هناك ١٦ مليون جهاز هاتف عملت على تسريع وتيرة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وساهم اختراع الآلة الكاتبة سنة ١٨٦٧ في تعجيل نموّ الأعمال التجارية، وكذلك الأمر بالنسبة لاختراع الآلة الحاسبة سنة ١٨٨٨، ومسجّلة النقد سنة ١٨٩٧. ومكّنت آلة اللينوتايب لصف أحرف الطباعة التي اختُرعت سنة ١٨٨٦، والطابعة الدوارة وآلات طي الورق من طبع ٢٤٠,٠٠٠ صحيفة تتألف كل منها من ثماني صفحات في الساعة. واستطاع مصباح توماس إديسون المتوهج من إضاءة ملايين المنازل في وقت لاحق. وأما الآلة الناطقة، أو الفونوغراف، التي طورها وحسّنها توماس إديسون بالتعاون مع جورج إيستمان، فقد ساهمت في تطوير الصور المتحركة (السينما). كل هذه التطبيقات العلمية والإبداعية وكثير غيرها نتج عنها مستوى جديد لمعدل الإنتاجية في كل ميدان تقريباً.

وفي الوقت ذاته كانت الصناعة الأساسية للدولة، الحديد والصلب، تشق طريقها قُدماً بأقصى سرعة تحميها رسوم جمركية عالية. وتحركت صناعة الحديد باتجاه الغرب مع اكتشاف علماء الجيولوجيا رواسب جديدة من المعادن الخام في سلسلة جبال ميسابي الكبرى عند أطراف بحيرة سوبيريور، حيث قام أحد أهم مراكز إنتاج الحديد في العالم. وساعدت معادن ميسابي الخام التي يسهل استخراجها وبتكاليف متدنية وخلوّها من الشوائب اليكميائية على تحويلها إلى صلب من نوعية عالية بكلفة توازي عُشر الكلفة السابقة.

كارنيغي وعصر الصُّلب

كان أندرو كارنيغي مسؤولاً إلى حد كبير عن التقدم الهائل الذي عرفته صناعة الصلب. فكارنيغي، الذي جاء إلى أميركا من اسكتلندا وهو طفل في الثانية عشرة من العمر، تدرّج من صبّي يلف المكّوك في معمل للقطن إلى وظيفة في مكتب للبرق، ثم إلى مكتب لسكة الحديد في بنسلفانيا. وقبل بلوغه سن الثلاثين، أقدم على استثمارات ذكية بعيدة النظر كان قد حصرها بالحديد بحلول العام ١٨٦٥. وفي غضون سنوات قليلة، كان قد نظّم شركات أو امتلك أسهماً في شركات تنتج الجسور الحديدية والسكك الحديدية والقاطرات. وبعدها بعشر سنوات، أنشأ أكبر مصنع للصلب في البلاد على نهر مونونغاهيلا في بنسلفانيا. ولم يملك كارنيغي نسبة مسيطرة في عدة معامل جديدة فحسب، بل وفي مصالح إنتاج فحم الكوك والفحم الحجري وفي استخراج خام الحديد من بحيرة سوبيريور، وفي أسطول من السفن البخارية في البحيرات الكبرى، وفي ميناء على بحيرة إيري وسكة حديد تصل بينها. وتمكنت شركات أعماله المتحالفة مع شركات أعمال أخرى من الحصول على شروط تفضيلية من خطوط سكك الحديد وخطوط النقل البحري. وباختصار، لم يسبق أن شهدت الولايات المتحدة تطورا مماثلاً في النمو الصناعي.

صحيح أن كارنيغي ظل يسيطر فترة طويلة على الصناعة، لكنه لم يشكل إطلاقا احتكارا تاما للموارد الطبيعية والنقل والمنشآت الصناعية المعنية بصناعة الصّلب. وفي التسعينات من القرن التاسع عشر، بدأت شركات جديدة تتحدى مركز كارنيغي المتفوّق. فاقتنع عند ذاك بدمج ممتلكاته ومصالحه في شركة كبرى جديدة ضمت معظم منشآت الحديد والصلب الهامة في البلاد.

الشركات الكبرى والمدن

دلّ ظهور شركة الولايات المتحدة للصلب (يونايتد ستيل كوربوريشن) التي نتجت عن هذا الدمج في سنة ١٩٠١. وأشير إليه فيما سبق، بوضوح على عملية كانت جارية طوال ٣٠ سنة، وهي تجمّع المؤسسات الصناعية المستقلة والاندماج ضمن شركات متحدة أو مركزية. واكتسب هذا الاتجاه الذي بدأ خلال الحرب الأهلية زخما واندفاعا بعد السبعينات من

القرن التاسع عشر عندما بدأ رجال الأعمال يتخوفون من أن يؤدي الإفراط في الإنتاج إلى هبوط الأسعار وتقلّص الأرباح. وأدركوا أنهم إذا استطاعوا السيطرة على الإنتاج والأسواق، فإنهم يستطيعون عندئذ الجمع بين المؤسستين المتنافستين في مؤسسة واحدة. وهكذا نشأت الشركات الكبرى المساهمة المسماة "كروبوريشن" والشركات الائتمانية الاحتكارية (تراست)، المعروفة أيضا بالاتحادات الاستثمارية، لتحقيق هذه الغايات.

واجتذبت تلك الشركات الائتمانية الكبرى، التي وفّرت رصيدا ضخما من الأموال ووضعته في متناول مؤسسات الأعمال وضمنت لها البقاء واستمرارالسيطرة، المستثمرين بفضل ما كان متوقعا من أرباح ومسؤوليتهم المالية المحدودة في حالة فشل المشروع أو العمل التجاري. إذ كانت الشركات الائتمانية في الواقع عبارة عن تجمعات من الشركات الكبرى التي يودع مساهمو كل شركة منها أسهمهم في حوزة مجلس الأمناء، أو المحافظين على الاتحاد الاستثماري. (تحوّلت شركات الائتمان بسرعة من أسلوب لتقوية الشركات عن طريق التجمّع إلى شركات قابضة، لكن تسميتها التراست بقيت سائدة). ومكّنت شركات الائتمان من ظهور تجمعات واسعة النطاق ذات سيطرة وإدارة مركزية، بالإضافة إلى تجميع حقوق العلامات التجارية ضمن مؤسسة واحدة. كما وفّرت هذه الموارد الضخمة من رأس المال للشركات القدرة على التوسع ومنافسة تجمعات شركات الأعمال الأجنبية، وضمان التوصل إلى تسويات مالية صعبة مع القوى العاملة التي كانت قد بدأت تنتظم حينذاك بفعالية. كذلك كان بإمكان شركات الائتمان القابضة انتزاع شروط مناسبة من شركات السكك الحديدية واكتساب نفوذ في السياسة.

كانت شركة ستاندرد أويل كومباني، التي أسسها جون د. روكفلر، إحدى أوائل وأقوى الشركات الكبرى، وتبعتها بسرعة تجمعات أخرى في تجارة وصناعات زيت القطن والرصاص والسكّر والتبغ والمطّاط. وسرعان ما بدأ رجال الأعمال يعملون بجرأة على الانفراد بميادين صناعية خاصة بهم. فنشأت أربع شركات كبرى لتعليب اللحوم، أهمها فيليب آرمر وغوستافوس سويفت، وأسست لها تجمعا ائتمانيا خاصا لصناعة لحوم الأبقار. وتبوأ سايروس ماكورميك مكانة بارزة في صناعة الحصّادات. وفي سنة ١٩٠٤ أظهرت إحدى الدراسات أن أكثر من ٥,٠٠٠ مؤسسة أعمال، كانت سابقا مستقلة، قد تجمعت ضمن حوالي ٣٠٠ ائتمان صناعي.

وامتدّ الاتجاه نحو الاندماج إلى ميادين أخرى، وعلى الأخص النقل والاتصالات. فبعد شركة وسترن يونيون، المسيطرة في مجال التلغراف، جاء نظام بِلّ للهاتف، ومن ثم جاءت شركة أميركان تلفون (الشركة الأميركية للهاتف) وتلغراف كومباني (شركة التلغراف). وبحلول الستينات من القرن التاسع عشر كان كورنيليوس فاندربِلت قد جمع ١٣ شركة من شركات سكة الحديد المنفصلة وربطها بخط واحد طوله ٨٠٠ كيلومتر يصل مدينة نيويورك بمدينة بفالو في أقصى غرب ولاية نيويورك تقريبا. واشترى خلال العقد التالي خطوطاً تصل إلى شيكاغو في إلينوي وديترويت في مشيغان، ثم أنشأ سكة حديد نيويورك المركزية (نيويورك سنترال). وسرعان ما أصبحت خطوط السكة الحديد الرئيسية في البلاد منتظمة ضمن مجمّع رئيسي لنظام الخطوط تشرف على إدارته حفنة من الرجال.

في هذا النظام الصناعي الجديد، أصبحت المدينة المركز العصبي. ففي المدينة تركزت جميع القوى الاقتصادية الديناميكية المحرّكة للدولة، بما في ذلك التكدس الهائل لرأس المال والأعمال التجارية والمؤسسات المالية ومحطات سكك الحديد بساحاتها الواسعة والمعامل ذات المداخن وجيوش العمال اليدويين والموظفين المكتبيين. ونمت القرى التي كانت تجتذب الناس من داخل البلاد ومن وراء البحار وأصبحت بلدات، ثم صارت البلدات مُدناً بين ليلة وضحاها. وفي سنة ١٨٣٠ كان واحد فقط من أصل كل ١٥ أميركيا يعيش في مجتمعات تعد ٨,٠٠٠ نسمة أو أكثر. وبحلول سنة ١٨٦٠ أصبحت النسبة واحدا لكل ستة تقريباً، وفي سنة ١٨٩٠ كانت النسبة ثلاثة من أصل كل ١٠. وفي حين لم تكن هناك في سنة ١٨٦٠ أي مدينة تضم مليون نسمة، فقد أصبحت

نيويورك تضم مليونا ونصف المليون نسمة، وضمت كل من شيكاغو في إلينوي، وفيلادلفيا في بنسلفانيا، أكثر من مليون نسمة بعد ٣٠ سنة. فقد تضاعف خلال تلك العقود الثلاثة عدد سكان مدينتي فيلادلفيا وبلتيمور في ولاية ماريلاند مرتين. أما سكان كانزاس سيتي في ميزوري، وديترويت في مشيغان فقد تضاعف عددهم أربع مرات، بينما تضاعف عدد سكان كليفلاند في أوهايو ست مرات، وشيكاغو عشر مرات. مينيابوليس في مينسوتا، وأوماها في نبراسكا، وكثير مثلهما من المجتمعات التي كانت قرى صغيرة عندما بدأت الحرب الأهلية، تضاعف عدد سكانها ٥٠ مرة أو أكثر.

سكك الحديد والقوانين التنظيمية والتعرفات الجمركية

كان لسكك الحديد أهمية خاصة في توسع الدولة، وكثيراً ما كانت ممارساتها عرضة للانتقاد. فقد كانت خطوط السكك الحديدية تتقاضى أجورا أدنى من شاحني البضائع الكبار عن طريق حسم جزء من أجور النقل، الأمر الذي أضرَّ بالشاحنين الصغار. وكثيراً ما كانت أجور الشحن لا تتناسب مع مسافات الشحن. وفي حين كانت المنافسة تُبقي الأسعار متدنية عادة للشحن بين المدن التي يربطها عدد من الخطوط، كانت الأجور تميل إلى الارتفاع بين النقاط التي يخدمها خط واحد. وهكذا كانت كلفة شحن بضائع لمسافة ١,٢٨٠ كيلومتراً من شيكاغو إلى نيويورك أقل من كلفة الشحن إلى نقاط لا تبعد أكثر من بضع مئات الكيلومترات عن شيكاغو. وعلاوة على ذلك، ولتجنب المنافسة، كانت الشركات المتنافسة تقوم بتجميع واقتسام عمليات شحن البضائع وفقاً لخطة معدّة مُسبقاً، حيث يودع مجموع عائدات الشحن في صندوق مشترك ثم يُعاد توزيعها.

وحفز الاستياء الشعبي إزاء هذه الممارسات الولايات على بذل جهود لوضع الأنظمة والضبط، لكن المشكلة اتخذت طابعاً قومياً. فقد طالب شاحنو البضائع بتدابير من جانب الكونغرس. وفي سنة ١٨٨٧ وقّع الرئيس غروفر كليفلاند قانون التجارة بين الولايات الذي منع تقاضي أجور شحن زائدة، أو تجميع عائدات الأجور في صندوق مشترك، ومنع التخفيض (بإعادة جزء من الأجر المدفوع) والتمييز في أجور الشحن. وأنشأ القانون لجنة التجارة بين الولايات للإشراف على تطبيق القانون، لكنه لم يخوّلها سلطة كافية لفرضه. وفشلت جهود اللجنة كلها عمليا خلال العقود الأولى من وجودها في تنظيم وضبط الشحن وتخفيض الأجور المتعلقة بأنظمة التجارة والحسومات من أجور الشحن عند رفعها للمراجعات القضائية.

عارض الرئيس كليفلاند أيضاً رسوم الحماية الجمركية على السلع الخارجية بعدما باتت تلك الرسوم مقبولة كسياسة قومية دائمة خلال ولاية الرؤساء الجمهوريين الذين سيطروا على السياسة في ذلك العصر. فقد اعتبر كليفلاند، الديمقراطي المحافظ، الحماية عن طريق الرسوم الجمركية دعما ماليا لا داعي له لشركات الأعمال الكبرى، وتخوّل شركات الائتمان القابضة سلطة تحديد الأسعار في غير صالح الأميركيين العاديين. وكان الديمقراطيون، تعبيرا منهم عن الاهتمام بمصالح قاعدتهم الجنوبية، قد عادوا إلى ما كانوا عليه قبل الحرب الأهلية من معارضة الحماية وعدم تأييد "الرسوم الجمركية لمجرد زيادة الإيرادات."

لم ينجح كليفلاند، الذي كان قد فاز في انتخابات سنة ١٨٨٤ بهامش بسيط، في إصلاح نظام الرسوم الجمركية خلال فترة ولايته الأولى، فجعل من هذه القضية أساس حملة إعادة انتخابه. لكن المرشح الجمهوري بنجامين هاريسون، المدافع عن مبدأ الحماية، فاز في معركة متقاربة جداً. وفي سنة ١٨٩٠ أوفت حكومة هاريسون بوعود قطعتها خلال الحملة الانتخابية وأنجزت سنّ قانون "رسم ماكنلي" الذي رفع الرسوم التي كانت عالية أصلاً. فأثارت الرسوم التي فرضها قانون ماكنلي واعتُبرت مسؤولة عن زيادة أسعار التجزئة (القطّاعي) استياء واسع النطاق أدى إلى خسارة الجمهوريين في انتخابات ١٨٩٠، مما مهد الطريق لعودة كليفلاند إلى الرئاسة في انتخابات سنة ١٨٩٢.

ازداد خلال تلك الفترة نفور الناس من شركات الائتمان الاحتكارية، التراست. وتعرضت الشركات العملاقة في البلاد خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر لحملة شنها عليها الإصلاحيون من أمثال هنري جورج وإدوارد بلامي. فصدر في سنة ١٨٩٠ قانون شيرمان ضد الاحتكار ومنع جميع أشكال الائتلافات والتجمعات التي تقيد التجارة بين الولايات، وأقر عدة أساليب لتطبيق القانون بفرض غرامات قاسية. غير أن القانون الذي صيغ بكثير من العموميات المبهمة لم يحقق الكثير بعد إصداره مباشرة. ولكن الرئيس ثيودور روزفلت طبقه بعزم ونشاط بعد عقد من الزمن.

ثورة في الزراعة

على الرغم من المكاسب الكبرى التي حققتها الصناعة، ظلت الزراعة المهنة الأساسية للبلاد. فشملت الثورة الزراعية التي واكبت الثورة الصناعية ووازتها بعد الحرب الأهلية، تحولا من العمل اليدوي إلى الزراعة الممكننة، ومن زراعة الاكتفاء إلى الزراعة التجارية. فازداد عدد المزارع في الولايات المتحدة بين سنتي ١٨٦٠ و١٩١٠ إلى ثلاثة أضعاف ما كان، فارتفع العدد من مليونين إلى ستة ملايين مزرعة، في حين ازدادت المساحات المزروعة إلى أكثر من الضعفين، من ١٦٠ مليون هكتار إلى ٣٥٢ مليون هكتار.

وبين عامي ١٨٦٠ و١٨٩٠ تجاوز إنتاج المحاصيل الأساسية مثل القمح والذرة والقطن كل الأرقام السابقة للولايات المتحدة. وزاد عدد سكان البلاد في الفترة ذاتها عن الضعفين، حيث حصل النمو الأكبر في المدن. لكن أصحاب المزارع الأميركيين أنتجوا ما يكفي من الحبوب والقطن وربّوا ما يكفي من الأبقار والخنازير وجزّوا من الأصواف ما لا يكفي لتزويد العمال الأميركيين وعائلاتهم فحسب، بل وإيجاد إنتاج فائض متزايد باستمرار أيضا.

وقد ساهمت عدة عوامل في هذه الإنجازات الاستثنائية. وأحد تلك العوامل كان التوسع باتجاه الغرب، وثانيها كان الثورة التكنولوجية. فمُزارع عام ١٨٠٠ الذي كان يستخدم مِنجلاً يدوياً لم يكن يأمل في أكثر من أن يحصد خُمس هكتار من القمح في اليوم. لكنه بالمشط الحصّاد (ابتكار من إطار خشبي له قضبان تشد إليها سكين القطع التي تمكّن من قطع الزرع في خطوط) أصبح بعد ثلاثين سنة قادرا على حصد أربعة أخماس الهكتار. وفي سنة ١٨٤٠ حقق سايروس ماكورميك معجزة بحصد ما بين هكتارين وهكتارين ونصف الهكتار في اليوم بواسطة الآلة الحاصدة التي أمضى في تطويرها عشر سنوات. ثم رحل غرباً إلى شيكاغو التي كانت بلدة ناشئة في منطقة من السهول وأسس مصنعا لآلته هناك. وبحلول العام ١٨٦٠ كان قد باع ربع مليون حاصدة.

وتمّ من ثم تطوير آلات زراعية أخرى في تتابع سريع، منها آلة الحزم بالأسلاك أوتوماتيكيا وآلة درس الحنطة، والآلة الحاصدة الدرّاسة المركّبة. وظهرت آلات الزرع الميكانيكي والقاطعات ونازعات قُشور الحنطة وآلات فصل الزبد عن الحليب وآلات نشر السماد وآلات غرس البطاطا ومجففات التِّبن وحاضنات تفقيس البيض ومئات الاختراعات الأخرى.

ولم تكن العلوم أقل أهمية من الآلات بالنسبة للثورة الزراعية. ففي سنة ١٨٦٢ خصص قانون "موريل لمنح الأراضي للجامعات" أرضا عامة لكل ولاية لإنشاء كليات زراعية وصناعية عليها وتؤدي في الوقت ذاته دورها كمؤسسات تعلمية ومراكز لأبحاث العلوم الزراعية. ووافق الكونغرس تبعا لذلك على تخصيص أموال لإنشاء محطات التجارب الزراعية في أرجاء البلاد، كما منح وزارة الزراعة مخصصات مالية مباشرة لأغراض الأبحاث. ومع بداية القرن الجديد، كان العلماء عاكفين في جميع أنحاء الولايات المتحدة على العمل في مجموعة كبيرة متنوعة من المشاريع الزراعية.

من بين هؤلاء العلماء كان مارك كارلتون الذي أوفدته وزارة الزراعة إلى روسيا حيث تعرّف هناك على القمح الشتوي المقاوم لمرض الصدأ والجفاف، فصدّره إلى بلاده وأصبح يشكل الآن أكثر من نصف

يتبع على صفحة ١٧٧

صورة ظلية لواحد من أكثر الآباء المؤسسين للولايات المتحدة إجلالاً، توماس جفرسون، يقف في النصب المخصص لذكراه. قال "لقد أقسمت على مذبح الرب على العداء الأبدي لكافة أنواع الطغيان على عقل الإنسان."

المعالم والنصب التذكارية

تنتشر النُصب التذكارية للتاريخ الأميركي على وسع القارة من حيث المسافة، وعلى مدى قرون من حيث الزمن. فهي تتراوح بين تلة على شكل حية ضخمة أنشأتها حضارة للأميركيين الأصليين اندثرت قديماً وبين نصب ومعالم واشنطن العاصمة ومدينة نيويورك.

مقبرة "أولد غرانري" المكسوة بالثلوج في بوسطن بولاية مساتشوستس هي المكان الذي دُفن فيه، من جملة القادة الأميركيين البارزين الآخرين، ضحايا مذبحة بوسطن وثلاثة من مُوقعي إعلان الاستقلال وستة من حكام مساتشوستس. أسس المقبرة في الأصل رجال دين مُنشقّون عن الكنيسة الإنجليزية عُرفوا بالبيوريتانيين، وكانت مساتشوستس في طليعة النضال من أجل الاستقلال ضد إنجلترا. وفيها وقعت أيضا "حفلة شاي بوسطن" وأولى معارك الثورة الأميركية، في لكسينغتون وكونكورد.

الغرفة التاريخية في قاعة الاستقلال بفيلادلفيا حيث صاغ المندوبون دستور الولايات المتحدة في صيف ١٧٨٧. الدستور هو القانون الأعلى للبلاد، ويحدّد شكل وسلطات الحكومة الفدرالية ويضمن الحريات والحقوق الأساسية لمواطني البلاد عبر قانون الحقوق.

تمثال الحرية، أحد أكثر النصب التذكارية المحبوبة في الولايات المتحدة، يقف بطول ١٥١ قدماً عند مدخل ميناء نيويورك. جاء التمثال كهدية صداقة من الشعب الفرنسي للشعب الأميركي ليكون الرمز المؤثر للحرية الإنسانية. وكان كذلك بالنسبة لملايين المهاجرين الذين جاءوا إلى الولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين، سعياً وراء الحرية والحياة الأفضل.

التماثيل تحرس الواجهة المهيبة لمبنى المحكمة العليا الأميركية، أعلى محكمة في البلاد. الكلمات المحفورة على العارضة الأفقية فوق الأعمدة الإغريقية تجسد أهم المبادئ التأسيسية الأميركية: "العدالة المتساوية في ظل القانون".

نصبان تذكاريان للدور المركزي الذي لعبته إسبانيا في استكشاف ما هو اليوم الولايات المتحدة. فوق، حصن "كاستيّو دي سان ماركوس"، الذي شُيّد بين ١٦٧٢ و ١٦٩٥ لحراسة سان أوغستين بفلوريدا، أول مستوطنة أوروبية دائمة في الولايات المتحدة القارية

. فوق، النافورة وبقايا إرسالية "سان خوان كابسترانو" في كاليفورنيا، واحدة من تسع إرساليات أسسها المبشرون الفرنسيسكان الإسبان بقيادة الأخ "خونيبيرو سِيرّا" في السبعينات من القرن الثامن عشر. قاد سِيرّا الاستيطان الإسباني لما هو اليوم ولاية كاليفورنيا.

الصورة العلوية:
منظر جوي لتلة الأفعى الكبرى في آدمز كاونتي بولاية أوهايو. كشفت الاختبارات بواسطة الكربون على المنحوتة أن صانعي هذا النصب بطول ١,٣٣٠ قدم، كانوا من حضارة فورت القديمة للأميركيين الأصليين (١٠٠٠–١٥٥٠ ميلادي).

الى اليمين:
جرس الحرية في فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا، وهو الرمز الدائم للحرية الأميركية. قرع الجرس لأول مرة في ٨ تموز/يوليو ١٧٧٦، للاحتفال بتبنّي إعلان الاستقلال، وتصدّع سنة ١٨٣٦ خلال تشييع جنازة جون مارشال رئيس المحكمة العليا الأميركية.

فوق، وجوه أربعة من أكثر الرؤساء الأميركيين احتراما، نحتها غوتزون بورغلوم، على السفح الجنوبي الشرقي لجبل رشمور في ساوث داكوتا، في بداية ١٩٢٧. من اليسار إلى اليمين: جورج واشنطن قائد الجيش الثوري وأول رئيس للدولة الفتية، توماس جفرسون واضع نص إعلان الاستقلال، ثيودور روزفلت الذي قاد البلاد نحو الإصلاحات التقدمية وسياسة خارجية قوية، وأبراهام لنكولن الذي قاد البلاد خلال الحرب الأهلية وأعتق الأرقاء.

إلى اليمين، المنزل المحبوب لجورج واشنطن، في ماونت ڤيرنون، إلى جانب نهر بوتوماك، في فرجينيا، حيث تُوفّي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٧٩٩ ودفن إلى جانب زوجته مارثا. بين المواد الأخرى المصانة باعتزاز، التي كان يمتلكها الرئيس الأول والمعروضة للزوار، أحد مفاتيح سجن الباستيل، الذي كان هدية إلى واشنطن من الماركيز دو لافاييت.

ماري زينغ، البالغة من العمر ٦ سنوات، تثبت زهرة فوق النصب التذكاري لقدامى محاربي فيتنام، في واشنطن العاصمة، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. أسماء أكثر من ٥٨،٠٠٠ جندي قضوا نحبهم في تلك الحرب أو لا زالوا مفقودين محفورة على "الجدار" الذي يُشكِّل جزءاً من النصب التذكاري المُصَوَّر هنا. هذا القسم من النصب التذكاري صممته مايا لين، التي كانت آنذاك طالبة في جامعة ييل.

ألعاب نارية احتفالاً بقدوم الألفية تضيء نصبين تذكاريين رئيسيين في واشنطن العاصمة، النصب التذكاري للنكولن إلى اليسار ونصب واشنطن التذكاري على شكل مِسلّة في الوسط. الغرف الشمالية والجنوبية المحاذية لنصب لنكولن التذكاري تحتوي على كتابات محفورة من خطاب تنصيبه الثاني وخطابه في غيتيسبرغ. يُشكّل نصب واشنطن، الذي تم تدشينه في ٢١ شباط/فبراير ١٨٨٥، أعلى مبنى في عاصمة الدولة.

منظر خريفي لمقبرة آرلنغتون بفرجينيا، وهي أوسع وأشهَر المدافن القومية. أكثر من ٢٦٠,٠٠٠ شخص دُفنوا في آرلنغتون من ضمنهم المحاربون القدامى من كل حروب البلاد.

إلى اليمين: أم وابنتها تنظران إلى وثائق في قاعة المعارض في دار المحفوظات القومية، حيث يُعرض دستور الولايات المتحدة وإعلان الاستقلال وقانون الحقوق في هذا المبنى بواشنطن العاصمة.

محصول القمح الأميركي. وهناك عالم آخر اسمه ماريون دورسيت، تغلّب على مرض كوليرا الخنازير المخيف، بينما ساعد عالم آخر، جورج مولر، في منع انتشار مرض الحمّى القلاعيّة التي تعرف أيضا بمرض الحافر والفم في الماشية. وأحضر باحث أميركي معه من شمال أفريقيا ذُرة الكَفير (الذرة البيضاء) واستورد عالم غيره من تركستان البرسيم أصفر الزهر. وأنتج لوثر بيربانك في كاليفورنيا عشرات أنواع الفواكه والخضار الجديدة. وفي ولاية ويسكونسن ابتكر ستيفن بابكوك اختبارا لتحديد محتوى دهون الزبدة في الحليب. وفي معهد تَسكغي بولاية ألاباما، اكتشف العالم الأميركي الأفريقي جورج واشنطن كارفر مئات الاستعمالات الجديدة للفستق، الفول السوداني، والبطاطا الحلوة وفول الصويا. فكان لهذا التفجر الهائل للعلوم والتكنولوجيا الزراعية أثره بنسب متفاوتة على المزارعين في كل أنحاء العالم. فزاد الغلال وقضى على صغار المزارعين ودفع الهجرة إلى المدن الصناعية. وبدأت سكك الحديد والسفن البخارية تُحوّل الأسواق الإقليمية إلى سوق عالمية واحدة مع انتقال الأسعار فوراً بواسطة البرق عبر الأطلسي وعن طريق الأسلاك الأرضية أيضا. وفيما شكل هبوط أسعار السلع الزراعية أنباء تسرّ المستهلكين من سكان المدن، كان من الناحية الأخرى تهديدا لمعيشة الكثير من المزارعين الأميركيين ورزقهم، مما سبب موجة من الاستياء في الوسط الزراعي.

الجنوب المنقسم

بعد إعادة الإعمار، عمل القادة الجنوبيون بهمة لاجتذاب الصناعات، فعرضت الولايات حوافز كبيرة ويداً عاملة رخيصة للمستثمرين لكي يطوروا صناعات الصّلب والأخشاب والتبغ والنسيج. إلاّ أن حصة المنطقة من القاعدة الصناعية للبلاد بقيت، بحلول سنة ١٩٠٠ كما كانت عليه سنة ١٨٦٠. وعلاوة على ذلك، كان ثمن هذا الاندفاع نحو التصنيع غاليا وتمثّل في انتشار الأمراض وتشغيل الأطفال في مدن الجنوب الصناعية. ورغم مضي ثلاثين سنة على الحرب الأهلية، كان الجنوب لا يزال فقيراً ومجتمعاً زراعياً في معظمه وتابعاً غير مستقل اقتصادياً. يضاف إلى ذلك أن علاقاته العرقية لم تعكس إرث الرقيق فحسب، بل وعكست أيضا ما كان قد بدأ يظهر كموضوع مركزي في تاريخه، وهو التصميم على فرض تفوّق وهيمنة البيض بأي ثمن.

ووجد البيض الجنوبيون المتشدّدون طرقاً لتأكيد سيطرة الولايات من أجل الحفاظ على هيمنة البيض. كما عززت عدة قرارات للمحكمة العليا جهودهم بتبنيها وجهات النظر الجنوبية التقليدية حول التوازن المناسب بين السلطة القومية وسلطة الولايات.

فقد توصّلت المحكمة العليا في سنة ١٨٧٣ إلى أن التعديل ١٤ للدستور (الذي ينص على عدم اجتزاء حقوق الجنسية) لا يوفّر أي امتيازات أو حصانات جديدة لحماية الأميركيين الأفريقيين من سلطة الولايات. ثم قررت المحكمة في سنة ١٨٨٣ أن التعديل ١٤ لا يمنع الأفراد، وإنما الولايات، من ممارسة التمييز. ففي دعوى بليسّي ضد فيرغسون (١٨٩٦)، وجدت المحكمة أن أماكن الخدمات العامة "المنفصلة ولكن المتساوية" للأميركيين الأفريقيين، مثل القطارات والمطاعم، لا تنتهك حقوقهم. وسرعان ما انتشر مبدأ الفصل بين الأعراق في كل ناحية من نواحي الحياة في الجنوب، من سكك الحديد إلى المطاعم والفنادق والمستشفيات والمدارس. وعلاوة على ذلك، فإن أي ناحية من نواحي الحياة التي لم يفصل فيها القانون، كانت تفصل فيها التقاليد والممارسات. وتبع ذلك مزيد من تقليص لحق التصويت. وأكدّت أعمال الاختطاف والشنق التي نفذها الغوغاء بصورة دورية تصميم المنطقة على إخضاع السكان الأميركيين الأفريقيين.

وأمام تفشّي التمييز لم يكن بوسع الكثير من الأميركيين الأفريقيين إلا اتباع رأي بُكارت. واشنطن (سياسي وقيادي وكاتب وشخصية في تاريخ الأميركيين الأفارقة، ولد لأم عبدة من أب أبيض). فقد نصحهم بالتركيز على تحقيق أهداف اقتصادية متواضعة وبقبول التمييز الاجتماعي مؤقتاً. لكن غيرهم سعوا بقيادة المفكر الأميركي الأفريقي، دبليو إ. ب. دوبويس، إلى تحدّي التمييز عبر العمل السياسي.

في الأعلى، النصب التذكاري للحرب العالمية الثانية الذي افتتح سنة ٢٠٠٤، والذي يُشكّل أحدث الإضافات إلى النصب التذكارية العديدة في واشنطن العاصمة. وهو يكرم ١٦ مليون مجند خدموا في القوات المسلحة للولايات المتحدة، وأكثر من ٤٠٠,٠٠٠ قضوا، وجميع الذين ساندوا الجهود الحربية في الداخل.

تصميم مخطط نصب مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك. يظهر في هذه الصورة الفوتوغرافية لنموذجه الذي تم الكشف عنه في أواخر ٢٠٠٤. "التعبير عن الغياب" سوف لا يحفظ ذكرى الذين قضوا في هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابي وحسب، بل أيضاً البقايا الظاهرة للمباني التي دُمرّت صباح ذلك اليوم.

إلاّ أنه نظرا لعدم اكتراث الحزبين الرئيسيين بالموضوع، ومع شيوع النظرية العلمية السائدة آنذاك والتي كانت تتقبل، بوجه عام، فكرة كون السود من منزلة أدنى، لم تحظ المطالبة بالعدالة العرقية دعماً يذكر.

حدود الزحف الاستيطاني الأخيرة

كانت حدود الزحف الاستيطاني في سنة ١٨٦٥ تواكب بوجه عام الحدود الغربية للولايات المجاورة لنهر المسيسيبي، لكنها كانت تنبعج في نتوء إلى ما وراء الأجزاء الشرقية من ولايات تكساس وكانزاس ونبراسكا. وبعد ذلك كانت تمتد شمالا وجنوبا سلاسل ضخة من الجبال بطول ١,٦٠٠ كيلومتر تقريبا، كثير منها غني بالفضة والذهب والمعادن الأخرى. وإلى الغرب من الجبال، كانت تمتد السهول والصحارى غرباً نحو السلاسل الساحلية الحرجية والمحيط الهادي. وباستثناء المقاطعات المأهولة في كاليفورنيا وبعض المراكز الأمامية المبعثرة، كان الأميركيون الأصليون هم الذين لا يزالون يقطنون المناطق الداخلية الشاسعة. ومن بين هؤلاء كانت قبائل السهول الكبرى السّايو والبلاكفوت والبوني والشايين، والثقافات الهندية الحمراء للجنوب الغربي بما فيها الآباتشي والنافاهو والهوبي.

وبعد انقضاء ربع قرن فقط، كانت البلاد كلها قد أصبحت مقسمة عملياً إلى ولايات وأقاليم. وارتقى المنقّبون عن المعادن المناطق الجبلية وانتشروا فيها كلها يحفرون الأنفاق الأرضية ويؤسسون مجتمعات صغيرة في نيفادا ومونتانا وكولورادو. وأفاد مربّو المواشي من الأراضي العشبية الشاسعة، فادّعوا حق ملكيّة الأراضي الشاسعة الممتدة من تكساس إلى أعلى نهر الميزوري. أما رعاة ومربو الأغنام فقد وجدوا طريقهم إلى الوديان وسفوح الجبال. والمزارعون أعملوا محاريثهم في السهول وسدّوا الفجوة الباقية بين الشرق والغرب. وبحلول العام ١٨٩٠، كان خط الحدود الأخير قد اختفى. فقد حفز قانون الملكية المنزلية لسنة ١٨٦٢ عمليات الاستيطان بأن منح مزارع مجانية مساحة الواحدة منها ٦٤ هكتاراً للمواطنين الراغبين في الإقامة على الأرض وتحسينها. غير أنه، لسوء حظ من كانوا راغبين في الزراعة، كان معظم السهول الكبرى أكثر ملاءمة لتربية المواشي منه للزراعة. وعندما حل العام ١٨٨٠ كان حوالي ٢٢,٤٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي "المجانية" بحوزة مربي المواشي أو السكك الحديد.

وفي سنة ١٨٦٢ صوّت الكونغرس أيضاً على امتياز سكة حديد الباسيفيكي الاتحادية (يونيون باسيفيك ريلرود)، التي واصلت اندفاعها باتجاه الغرب من "كاونسل بْلَفس" في آيوا، مستخدمة اليد العاملة التي كانت في معظمها من الجنود السابقين والمهاجرين الأيرلنديين. وبدأت في نفس الوقت سكة حديد الباسيفيكي الأوسط (سنترال باسفيك) بناء الخطوط باتجاه الشرق من سكرامنتو في كاليفورنيا، معتمدة على اليد العاملة الصينية المهاجرة إلى حد كبير. وكانت البلاد بأسرها تترقب بتحفز اقتراب هذين الخطين من بعضهما البعض. والتقيا أخيراً في ١٠ أيار/مايو ١٨٦٩ عند نقطة بروومونتوري بوينت في يوتا. وهكذا انخفضت أشهر السفر الشاقة التي كانت تفصل المحيطين إلى حوالي ستة أيام. ونمت شبكة السكة الحديد القاريّة بانتظام، وبحلول العام ١٨٨٤ كانت أربعة خطوط كبرى تصل منطقة وادي المسيسيبي الوسطى بالمحيط الهادي.

وانجذبت الموجة الأولى من التدفق السكاني الكبير باتجاه الغرب الأقصى إلى المناطق الجبلية حيث اكُتشف الذهب في كاليفورنيا سنة ١٨٤٨، وفي كولورادو ونيفادا بعد ذلك بعشر سنوات، وفي مونتانا ووايومنغ في الستينات من القرن التاسع عشر، ثم بعد ذلك في منطقة بلاك هيلز في ولاية داكوتا في السبعينات من القرن. وفتح روّاد مناجم المعادن مناطق البلاد وأسسوا مجتمعات، ثم وضعوا الأسس لمستوطنات أكثر دواما. إلاّ أنه تبين في نهاية المطاف، أنه رغم استمرار عدد قليل من المجتمعات في حصر نشاطه باستخراج المعادن، أن الثروة الحقيقية في مونتانا وكولورادو ووايومنغ وآيداهو وكاليفورنيا تكمن في الأعشاب والتربة. وكانت تربية

المواشي التي ظلت طويلا الصناعة الرئيسية في تكساس قد ازدهرت بعد الحرب الأهلية عندما بدأ رجال من أصحاب المبادرات بتوجيه قطعانهم من أبقار تكساس طويلة القرن (لونغهورن) شمالاً عبر الأراضي العامة (الأميرية) المفتوحة. وكانت تلك القطعان ترعى وهي في طريقها إلى مراكز الشحن بالقطارات في كانزاس، ثم تصل وقد صارت أكبر وأسمن مما كانت عليه عندما بدأت الرحلة. وهكذا باتت مسيرة قطعان الماشية السنوية حدثاً منتظماً، وصارت الدروب التي تمتد مئات الكيلومترات منقطة بالقطعان المتجهة نحو الشمال.

وتبع ذلك ظهور المزارع الشاسعة لتربية الخيول والمواشي في كولورادو ووايومنغ وكانزاس ونبراسكا وداكوتا. فازدهرت المدن الغربية كمراكز (مسالخ جزارة) لذبح المواشي وإعداد اللحوم. وبلغت تربية المواشي ذروتها في الثمانينات من القرن التاسع عشر. وفي ذلك الوقت، وغير بعيد عن أصحاب مزارع الماشية، كان يسمع صرير عجلات العربات المغطاة التي تحمل المزارعين وعائلاتهم لاحقين بمربي المواشي مع خيول الجر والبقر والخنازير. ونصب المزارعون يافطات ادعائهم ملكية الأراضي على أساس قانون التملك والاستيطان وأحاطوها باختراع جديد هو الأسلاك الشائكة. وهكذا طُرد أصحاب مزارع المواشي من الأ ً راضي التي كانوا يجوبونها دون سند شرعي.

ورسمت مزارع تربية المواشي والخيول وقوافل القطعان لميثولوجيا الأساطير الأميركية آخر أيقونات الثقافة الحدودية، وهي شخصية راعي البقر (الكاوبوي). وكان واقع حياة رعاة البقر عبارة عن حياة مشقة وتعب. وكان راعي البقر كما صوّره الروائيون من أمثال زين غراي والممثلون السينمائيون مثل جون واين، شخصية ميثولوجية خرافية قوية تتحلى بالجرأة والاستقامة والمبادرة. ولم تبدأ الصورة بالتغيّر إلاّ في أواخر القرن العشرين عندما بدأ المؤرخون، وكذلك منتجو الأفلام، يُصوّرون "الغرب المتوحش" كمكان بائس سكنه أشخاص أكثر عرضة لإظهار أسوأ ما في الطبيعة البشرية وليس أحسن ما فيها.

محنة الأميركيين الأصليين

على غرار ما حدث في الشرق، أدّى توسع المنقبين عن المعادن ومربي الماشية والمستوطنين في السهول والجبال، إلى مزيد من النزاعات مع الأميركيين الأصليين في الغرب. فقد اشتبك العديد من الأميركيين الأصليين، وخاصة من قبيلة اليوتس في الحوض الكبير (منطقة جافة شبه صحراوية مساحتها ٥٢٠,٠٠٠ كيلومتر مربع تضم معظم أراضي نيفادا وأجزاء من كاليفورنيا ويوتا وآيداهو وأوريغون وويومنغ بين سلسلتي جبال روكي وسييرا نيفادا في الغرب)، وقبائل نز برسيس، في آيداهو، في معارك مع البيض بين الفينة والأخرى. لكن قبائل السايّو في السهول الشمالية وقبائل الأباتشي في الجنوب الغربي هي التي شكلت أهم مقاومة في وجه توسع الحدود. فقبائل شعب السوّ الذي تزعمه قادة موهوبون من أمثال رد كلاود (الغيم الأحمر) وكريزي هورس (الحصان المجنون)، كانت تملك مهارة خاصة في فروسية الحرب على ظهور الخيول السريعة. وكانت قبائل الأباتشي تجيد المراوغة، حيث كانت تقاتل في بيئتها الصحراوية ووديانها الضيقة.

وتفاقمت النزاعات مع هنود السهول وازدادت سوءاً إثر حادثة وقعت عندما أعلنت قبيلة الداكوتا (وهي جزء من شعب السوّ) الحرب على الحكومة الأميركية بسبب شكاوى ومظالم مُزمنة، فقتلت خمسة من المستوطنين البيض. وتواصلت الهجمات والعصيان المسلح خلال الحرب الأهلية. وفي سنة ١٨٧٦ وقعت آخر حرب جدّية مع قبائل السايّو عندما أدى الاندفاع نحو الذهب في داكوتا إلى دخول منطقة التلال السوداء (بلاك هيلز). وكان المفروض أن يُبقيَ الجيش المنقبين عن المعادن بعيداً عن أراضي صيد السايّو، لكنه لم يقم بجهد يُذكر لحماية أراضيهم. إلاّ أن الجيش سرعان ما تحرك بنشاط وهمّة ضد جماعات السايّو التي كانت تصطاد في تلك الجبال فور تلقيه أمرا باتخاذ إجراءات رغم حقها في الصيد بموجب المعاهدة.

وفي سنة ١٨٧٦، وبعد عدة مجابهات غير حاسمة، واجه الكولونيل جورج كَستَر على رأس مفرزة صغيرة من الخيّالة، قوة من السوّ وحلفائهم أكبر بكثير من قوّته على نهر ليتل بيغ هورن، وأُبيد كستر ورجاله جميعا عن آخرهم. لكن عصيان الأميركيين الأصليين سرعان ما تم التغلب عليه. وبعد ذلك بزمن تطورت ممارسة أحد طقوس رقصة الأشباح في محمية السوّ الشمالية الواقعة في ووندد ني بساوث داكوتا في سنة ١٨٩٠، إلى انتفاضة أدّت في نهاية المطاف إلى مواجهة مأساوية انتهت بمقتل حوالي ٣٠٠ من رجال السوّ ونسائهم وأطفالهم.

وقبل ذلك بوقت طويل، كان أسلوب حياة هنود السهول ومعيشتهم قد تحطم نتيجة لتوسع السكان البيض وإنشاء السكك الحديدية والقضاء على الثيران البرّية (البافالو) التي أُبيدت بصورة شبه تامة خلال العقد الذي تلا سنة ١٨٧٠ نتيجة للصيد العشوائي الجائر على يد المستوطنين.

واستمرت حروب الأباتشي في الجنوب الغربي حتى أُلقي القبض على جيرونيمو، آخر زعيم هام للهنود الحمر سنة ١٨٨٦.

قامت سياسة الحكومات منذ حكومة الرئيس مونرو على أساس نقل الأميركيين الأصليين بعيداً عن زحف حدود البيض، لكنه لم يكن هناك مناص من انكماش حجم محميات الهنود شيئا فشيئا ومفر من ازدحامها. فبدأ بعض الأميركيين يحتّجون على الطريقة التي تعامل بها الحكومة الأميركيين الأصليين. ومن قبيل المثال على ذلك أن كتبت هِلِين هَنْت جاكسون، وهي شرقية مقيمة في الغرب، رواية في سنة ١٨٨١ بعنوان قرن من العار أبرزت فيها بشكل مؤثر محنة الأميركيين الأصليين، فضربت وتراً حساسا في ضمير الأمة. وكان معظم الإصلاحيين آنذاك يعتقدون بأنه يجب دمج الأميركيين الأصليين في الثقافة السائدة. وذهبت الحكومة الفدرالية إلى حدّ إنشاء مدرسة خاصة في كارلايل ببنسلفانيا، في محاولة لفرض قِيَم ومعتقدات البيض على أبناء الأميركيين الأصليين. (في هذه المدرسة، حقق جيم ثورب، رياضي الألعاب الأولمبية وكرة القدم وكرة السلة، الذي اعتبر أحياناً كثيرة أفضل لاعب رياضي انتجته الولايات المتحدة، الشهرة في مطلع القرن العشرين).

وفي سنة ١٨٨٧ قلَب قانون دوس (التوزيع العام للأراضي) السياسة الأميركية الخاصة بالأميركيين الأصليين، فسمح للرئيس بتقسيم أراضي القبائل إلى قطع ومنح كل رب عائلة قطعة من الأرض مساحتها ٦٥ هكتاراً، على أن تبقى الأراضي الموزعة في عهدة الحكومة لمدة ٢٥ سنة يحصل بعدها صاحبها على الملكية الكاملة والجنسية. أما الأراضي التي لم توزع بهذا الأسلوب، فقد عرضت للبيع للمستوطنين. غير أن هذه السياسة أثبتت، رغم اتخاذها بحسن نية، أنها كانت كارثة لأنها سمحت بمزيد من السلب لأراضي الأميركيين الأصليين. يزاد على ذلك أن تعديّها على التنظيم المجتمعي للقبائل زاد من تصدّع الثقافة التقليدية للقبائل. فتم في سنة ١٩٣٤ تعديل السياسة الأميركية من جديد عن طريق قانون إعادة تنظيم الهنود الحمر الذي حاول حماية الحياة القبلية والمجتمعية في المحميات.

الإمبراطورية الازدواجية

كانت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر حقبة من التوسع الإمبريالي للولايات المتحدة. غير أن قصة أميركا اتخذت منحى مختلفاً عن منحى منافسيها الأوروبيين بسبب تاريخ النضال الأميركي ضد الإمبراطوريات الأوروبية، وبسبب تطورها الديمقراطي الفريد في نوعه.

فأسباب التوسع الأميركي في أواخر القرن التاسع عشر كانت متنوعة. فعلى الصعيد الدولي، تميزت الحقبة بالهيجان الإمبريالي مع تسابق القوى الأوروبية على تقطيع أفريقيا، وتنافسها إلى جانب اليابان على كسب النفوذ والتجارة في آسيا. وشعر العديد من الأميركيين، بمن فيهم شخصيات من ذوي النفوذ من أمثال ثيودور روزفلت وهنري كابوت لودج وإليهو روت، بأن على الولايات المتحدة، حرصا على الحفاظ على مصالحها، أن تنال هي أيضاً حصة في أفلاك النفوذ الاقتصادي. ولاقت وجهة النظر هذه تأييدا من جماعة الترويج والضغط

السياسي (اللّوبي) التي نادت بزيادة حجم الأسطول البحري وضمان شبكة من الموانئ في الخارج كعنصرين ضروريين لأمن الدولة الاقتصادي والسياسي. وأعيد بصفة عامة إحياء مبدأ "المصير الظاهر" الذي استخدم بداية لتبرير التوسع الأميركي القارّي، والادعاء بأن للولايات المتحدة الحق، بل ومن واجبها، مدّ نفوذها وحضارتها إلى النصف الغربي من الكرة الأرضية وإلى البحر الكاريبي وعبر المحيط الهادي.

وارتفعت في نفس الوقت وبقيت عالية أصوات ضد الإمبريالية من مختلف تحالفات الديمقراطيين الشماليين والجمهوريين الراغبين في الإصلاحات. ونتيجة لذلك، جاء اكتساب أميركا للإمبراطورية تدريجيا ومتناقضا. فكثيراً ما كان همّ المسؤولين في الحكومة من ذوي الذهنية الاستعمارية، مرتبطاً بالتجارة والاقتصاد أكثر منه بالسيطرة السياسية.

وتحققت أول مغامرة للولايات المتحدة خارج حدودها القارية سنة ١٨٦٧ بشراء ألاسكا من روسيا، حين كانت ألاسكا قليلة السكان تقطنها شعوب من الإينويت وغيرها من الشعوب الأصلية. وكان معظم الأميركيين إما غير مُبالين أو مستائين بهذا العمل الذي أنجزه وزير الخارجية وليام سيوارد، فأطلق منتقدوه على ألاسكا لقب "جنون سيوارد" و"ثلاجة سيوارد." إلا أن آلاف الأميركيين صعّدوا شمالا بعد ثلاثين سنة، عندما اكتشف الذهب عند نهر كلوندايك، واستقر كثيرون منهم هناك نهائيا. وعندما أصبحت ألاسكا الولاية الأميركية التاسعة والأربعين، حلّت محل تكساس كأكبر ولاية جغرافياً في الاتحاد.

شكلّت الحرب الاسبانية الأميركية التي وقعت سنة ١٨٩٨ نقطة تحوّل في التاريخ الأميركي، إذ أتاحت للولايات المتحدة فرض سيطرتها أو نفوذها على جزر في البحر الكاريبي وكذلك في المحيط الهادي.

وبحلول التسعينات من القرن التاسع عشر، كانت كوبا وبورتوريكو البقايا الوحيدة من الإمبراطورية الإسبانية الشاسعة في العالم الجديد، كما كانت جزر الفيليبين تشكل معقل القوة الإسبانية في المحيط الهادي. وكان لاندلاع الحرب ثلاثة أسباب رئيسية، هي العداء الشعبي للحكم الإسباني المستبد في كوبا، والتعاطف الأميركي مع الكفاح الكوبي من أجل الاستقلال، والروح الجديدة التي شددت على تأكيد الشخصية القومية تحفزها في ذلك أيضا الصحافة ذات التوجهات الوطنية وصحافة الإثارة.

وتحوّل التململ الكوبي مع حلول سنة ١٨٩٥ إلى حرب عصابات من أجل الاستقلال. ومع أن معظم الأميركيين كانوا متعاطفين مع الكوبيين، فإن الرئيس كليفلاند كان عازماً على الحفاظ على البقاء على الحياد. ولكن، وبعد ثلاث سنوات، وخلال حكم الرئيس وليام ماكنلي، انفجرت السفينة الحربية الأميركية مين في مرفأ هافانا. وكانت السفينة قد أرسلت إلى كوبا في "زيارة مجاملة" بهدف تذكير الإسبان بالقلق الأميركي تجاه الطريقة القاسية التي تعامل بها الانتفاضة. فقتل أكثر من ٢٥٠ رجلاً على متن السفينة. ورغم أن سبب تدمير السفينة ربما كان نتيجة حادث انفجار داخلي، فإن معظم الأميركيين اعتقدوا أن الإسبان كانوا المسؤولين. فعمّ الاستياء الذي فاقمته تغطية صحف الإثارة في أرجاء البلاد فيما حاول ماكنلي الحفاظ على السلام. إلا أنه اقتنع بعد أشهر قليلة بأن التأجيل غير مجدٍ، واقترح التدخل المسلح.

كانت الحرب مع اسبانيا سريعة وحاسمة. فخلال الأشهر الأربعة التي استغرقتها الحرب، لم يتكبد الأميركيون أي هزيمة تذكر. فبعد أسبوع من إعلان الحرب، توجه الكومودور جورج ديوي، قائد الأسطول الآسيوي المؤلف من ست قطع حربية، وكان آنذاك في هونغ كونغ، إلى الفيليبين. وهناك فاجأ الأسطول الإسباني راسياً في خليج مانيلا، فدمّره دون أي خسائر في الأرواح بين الأميركيين.

ونزلت في تلك الأثناء قوات أميركية على مقربة من سانتياغو بكوبا. وبعد انتصارات سريعة في سلسلة من الاشتباكات، بدأت بإطلاق نيرانها على الميناء. فأبحرت أربع طرادات إسبانية مصفحة إلى خارج خليج سانتياغو للتصدي للبحرية الأميركية، لكنها سرعان ما تحوّلت إلى هياكل مدمرة.

انطلقت أصوات الصفارات ورفرفت الإعلام من بوسطن إلى سان فرانسيسكو عندما وصل خبر سقوط سانتياغو. وأوفدت الصحف المراسلين إلى كوبا

والفيليبين حيث هللوا وأشادوا بأبطال البلاد الجدد. وكان على رأس قائمة هؤلاء الأبطال الكومودور ديوي والكولونيل ثيودور روزفلت الذي كان قد استقال كمساعد لوزير البحرية وتطوع لقيادة فوجه من المتطوعين الذين أطلق عليهم لقب "رف رايدرز" (قاهرو الصعاب) للخدمة في كوبا. وسرعان ما رفعت إسبانيا قضية مطالبة بوقف الحرب، ووقّعت معاهدة السلام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٨. ونقلت المعاهدة كوبا إلى سلطة الولايات المتحدة على أساس الاحتلال المؤقت كمقدمة لحصول الجزيرة على استقلالها. وتنازلت إسبانيا إضافة إلى ذلك عن بورتوريكو وغوام كبديل عن التعويضات الحربية. كما تخلت إسبانيا عن الفيليبين لقاء ٢٠ مليون دولار دفعتها لها الولايات المتحدة.

وشجعت السياسة الأميركية رسميا هذه الأراضي الجديدة على التحرك نحو إقامة حكم ذاتي ديمقراطي، وهو نظام سياسي لم تكن لأي منها تجارب سابقة بمثله. فوجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع تقوم فيه بدور استعماري. وحافظت على سيطرتها الإدارية الرسمية على بورتوريكو وغوام، ومنحت كوبا استقلالاً اسمياً، وقمعت بسرعة حركة استقلالية مسلحة في الفيليبين. (حصلت الفيليبين على حق انتخاب مجلسي هيئتها التشريعية سنة ١٩١٦. وفي سنة ١٩٣٦ تمّ تأسيس كومنولث الفيليبين الذي تمتع بالاستقلال الذاتي إلى حدّ كبير. وبعد الحرب العالمية الثانية حازت الجزر أخيراً على استقلالها التام عام ١٩٤٦).

ولم يقتصر تدخّل الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادي على الفيليبين. فقد شهدت سنوات الحرب الإسبانية الأميركية أيضاً بداية علاقات جديدة مع جزر هاواي. وبدأت الاتصالات الأولى مع هاواي بصورة رئيسية عبر الإرساليات التبشيرية والتجار. وبعد عام ١٨٦٥ بدأ المستثمرون الأميركيون تطوير موارد الجزر، وعلى الأخص زراعة قصب السكر والأناناس.

وعندما أعلنت حكومة الملكة ليليوكالاني عن نيتّها في وضع حد للنفوذ الأجنبي سنة ١٨٩٣، تضافر رجال الأعمال الأميركيون مع المتنفذين من شخصيات هاواي لخلعها. وطالبت الحكومة الجديدة، يساندها سفير الولايات المتحدة لدى هاواي والقوات الأميركية المتمركزة هناك، بضم الجزيرة إلى الولايات المتحدة. رفض الرئيس كليفلاند الذي كان في بداية ولايته الثانية طلب الضم، تاركاً جزر هاواي شبه مستقلة حتى نشوب الحرب الإسبانية الأميركية. عندها عمد الكونغرس بتأييد من الرئيس ماكنلي، إلى المصادقة على معاهدة الضم. ومنذ عام ١٩٥٩ أصبحت هاواي الولاية الأميركية الخمسين.

كان للمصالح الاقتصادية، إلى حدّ ما، وبنوع خاص في هاواي، دور في التوسع الأميركي. أما بالنسبة لصانعي السياسة المتنفذين، من أمثال روزفلت والسناتور هنري كابوت لودج ووزير الخارجية جون هاي، وبالنسبة للاستراتيجيين ذوي النفوذ كالأميرال ألفريد ثاير ماهان، فكان الدافع الأساسي جغرافيا استراتيجيا. إذ كان المكسب الأهم من وراء السيطرة على هاواي في نظر هؤلاء الناس هو بيرل هاربور التي أصبحت فيما بعد القاعدة البحرية الأميركية الأهم في منطقة المحيط الهادي الوسطى. كما أصبحت الفيليبين وغوام متممتين للقواعد الأخرى في المحيط الهادي، في جزر وايك وميدواي، وساموا الأميركية. وكانت بورتوريكو مركزا هاما في منطقة البحر الكاريبي، وتزايدت أهميتها مع تفكير الولايات المتحدة في شق قناة في أميركا الوسطى.

السياسة الاستعمارية الأميركية كانت تميل إلى إقامة الحكم الذاتي الديمقراطي. فكما فعلت مع الفيليبين، منح الكونغرس أهالي بورتوريكو سنة ١٩١٧ حق انتخاب جميع مُشرعيهم. وجعل القانون نفسه من الجزيرة، رسمياً، إقليماً أميركياً ومنح سكانها حقوق الجنسية الأميركية. وفي سنة ١٩٥٠ منح الكونغرس بورتوريكو الحرية الكاملة لتقرير مصيرها. وصوّت المواطنون سنة ١٩٥٢ رافضين الانضمام إلى الولايات المتحدة كولاية، كما رفضوا الاستقلال التام واختاروا بدلاً منهما وضع الكومنولث الذي دام على الرغم من جهود الحركة الانفصالية الناشطة. واستقرت أعداد كبيرة من البورتوريكيين في الولايات المتحدة لأنه يحق لهم

دخولها بحرية والتمتع بكامل الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها أي مواطن آخر في الولايات المتحدة.

قناة بناما والمصالح الأميركية

أحيت الحرب مع إسبانيا المصلحة الأميركية في شقّ قناة تصل بين المحيطين الكبيرين عبر برزخ باناما. وكان قد سبق للدول التجارية الكبرى أن أدركت منذ زمن بعيد فائدة مثل هذه القناة بالنسبة للتجارة البحرية. لذلك بدأ الفرنسيون في حفر قناة في أواخر القرن التاسع عشر لكنهم لم يتمكنوا من التغلب على الصعوبات الهندسية. أما الولايات المتحدة التي أصبحت دولة عظمى في كل من البحر الكاريبي والمحيط الهادي، فقد رأت في القناة فائدة اقتصادية وطريقا أسرع لنقل السفن الحربية من محيط إلى آخر.

ومع إطلالة القرن العشرين، كان ما يُعرف اليوم بپناناما، إقليماً شمالياً متمرداً من دولة كولومبيا. وعندما رفضت الهيئة التشريعية في كولومبيا في سنة ١٩٠٣ المصادقة على معاهدة تعطي الولايات المتحدة حق إنشاء قناة وإدارتها، ثار فريق من البانماميين المتحمسين بمساندة مشاة البحرية الأميركيين، وأعلنوا استقلال باناما. واعترف الرئيس ثيودور روزفلت على الفور بالدولة المنفصلة، وأجّرت باناما الولايات المتحدة بموجب معاهدة وُقعّت في تشرين الثاني/نوفمبر، إيجاراً دائماً لشريط من الأرض عرضه ١٦ كيلومتراً (منطقة قناة باناما) بين المحيطين الأطلسي والهادي، مقابل ١٠ ملايين دولار، ورسم سنوي قدره ٢٥٠,٠٠٠ دولار. وتلّقت كولومبيا لاحقاً ٢٥ مليون دولار كتعويض جزئي. وعقدت باناما والولايات المتحدة بعد خمس وسبعين سنة مفاوضات حول معاهدة جديدة. ونصّت المعاهدة على سيادة باناما على منطقة القناة، وعلى انتقال القناة إلى باناما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

شكّل استكمال قناة باناما سنة ١٩١٤ بإشراف الكولونيل جورج و. غوتالز نصرا هندسياً عظيماً. وكان التغلّب على الملاريا والحمى الصفراء الذي تم في نفس الوقت، واحداً من أكبر مآثر الطب الوقائي في القرن العشرين.

ووقعت الولايات المتحدة في نمطٍ من التدخل المتقطع في مناطق أخرى من أميركا اللاتينية. فبين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٢٠، قامت الولايات المتحدة بالتدخل المتواصل في ست دول في النصف الغربي من القارة، وعلى الأخص في هايتي وجمهورية الدومينيكان ونيكاراغوا. وقدمت واشنطن تبريرات متعددة لهذه التدخلات، منها إرساء الاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي، وتأمين البيئة المناسبة للاستثمارات الأميركية (التي سُميّت أحياناً كثيرة دبلوماسية الدولار)، وتأمين الخطوط البحرية التي تؤدي إلى قناة باناما، وحتى لمنع البلدان الأوروبية من تحصيل ديونها بالقوة. وضغطت الولايات المتحدة على فرنسا لسحب قواتها من المكسيك سنة ١٨٦٧. لكن، بعدها بنصف قرن، وكجزء من حملة غير موفقة من بدايتها للتأثير على الثورة المكسيكية ولوقف الهجمات على الأراضي الأميركية، أرسل الرئيس وودرو ويلسون ١١,٠٠٠ جندي إلى الجزء الشمالي من المكسيك في محاولة فاشلة لإلقاء القبض على المتمرد المراوغ الخارج على القانون، فرانسيسكو "بانشو" فيلاّ.

وعملت الولايات المتحدة أيضا من خلال ممارستها لدورها كأقوى دولة وأكثرها تحررا بين دول النصف الغربي من القارة، على إرساء قاعدة مؤسسية للتعاون بين الدول الأميركية. فاقترح وزير الخارجية، جيمس جي بلين، سنة ١٨٨٩ انضمام الدول المستقلة، وعددها ٢١ في النصف الغربي من القارة إلى منظمة مُكرّسة لحل الخلافات بالطرق السلمية ولإقامة صلات اقتصادية أوثق. وكانت النتيجة الاتحاد المشترك الأميركي الذي تأسس سنة ١٨٩٠، والذي يُعرف اليوم بمنظمة الدول الأميركية.

تخلّت الحكومات اللاحقة للرئيسين هربرت هوفر (١٩٢٩–١٩٣٣) وفرانكلين د. روزفلت (١٩٣٣–١٩٤٥) عن حق الولايات المتحدة في التدخل في أميركا اللاتينية. وساعدت سياسة حسن الجوار التي انتهجها روزفلت على الأخص، في الثلاثينات من القرن الماضي، في إزالة الكثير من الشوائب التي

ولدّتها التدخلات والإجراءات الأميركية المنفردة السابقة، وإن لم تضع حداً لجميع أسباب التوتر بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية.

الولايات المتحدة وآسيا

علّقت الولايات التي كانت قد رسّخت وجودها في الفيليبين، وتحصّنت بقوة في هاواي عند منعطف القرن، آمالاً كبيرة على قيام تجارة واسعة جداً مع الصين. غير أن اليابان ودولاً أوروبية مختلفة كانت قد كوّنت لنفسها مناطق نفوذ في الصين على شكل قواعد بحرية، وأراضٍ مستأجرة، وحقوق تجارية احتكارية، وامتيازات حصرية للاستثمار في بناء السكك الحديدية والتنقيب عن المعادن.

وبما أن المثالية في السياسة الخارجية الأميركية تعايشت إلى جانب الرغبة في منافسة النفوذ الإمبريالي الأوروبي في الشرق الأقصى، أصّرت الحكومة الأميركية، من ناحية مبدئية، على المساواة بين جميع الدول بالنسبة للامتيازات التجارية. وفي أيلول/سبتمبر ١٨٩٩ نادى وزير الخارجية، جون هاي، بسياسة "الباب المفتوح" لجميع الدول في الصين، أي المساواة في الفرص التجارية (بما في ذلك التعرفات الجمركية المتساوية ورسوم الموانئ وأجور السكك الحديدية) في المناطق التي يسيطر عليها الأوروبيون. وكانت سياسة الباب المفتوح في جوهرها، رغم عنصرها المثالي، مناورة دبلوماسية تسعى للحصول على فوائد استعمارية وتفادي وصمة الممارسة الصريحة للاستعمار في نفس الوقت. وكان لتلك السياسة نجاح محدود.

ومع ثورة البوكسر في سنة ١٩٠٠، قام الصينيون بضرب المصالح الأجنبية. واستولى المتمردون في حزيران/يونيو على بيجنغ (بيكين) وهاجموا المفوضيات الأجنبية هناك. فأبلغ وزير الخارجية هاي الدول الكبرى الأوروبية واليابان على الفور بأن الولايات المتحدة ستتصدى لأي اضطراب في الأ ً راضي الصينية أو أي تعدٍّ على الحقوق الإدارية والإقليمية، وذكّر بسياسة الباب المفتوح. وبعد إخماد التمرد، عمل هاي على حماية الصين من دفع التعويضات الباهظة. واستجابة لحسن النية الأميركية، في الدرجة الأولى، أعلنت بريطانيا العظمى وألمانيا والدول الاستعمارية الأقل أهمية رسمياً سياسة الباب المفتوح واستقلال الصين، وعزّزت هذه الدول عملياً امتيازاتها في البلاد.

وبعد سنوات قليلة، قام الرئيس ثيودور روزفلت بدور الوسيط في الحرب الروسية اليابانية سنة ١٩٠٤–١٩٠٥، التي أصبحت تواجه طريقاً مسدوداً وشكلّت من عدة نواح صراعاً من أجل السيطرة والنفوذ في إقليم منشوريا في شمال شرق الصين. وكان روزفلت يأمل في التوصل إلى حل يؤمّن الفرص عبر الباب المفتوح لشركات الأعمال الأميركية، لكن العدوّين السابقين والدول الاستعمارية الأخرى نجحوا في إبقاء الأميركيين خارج اللعبة. وهنا، كما في أماكن أخرى، لم تكن الولايات المتحدة راغبة في نشر القوات العسكرية في خدمة الإمبريالية الاقتصادية. لكنه كان بوسع الرئيس الشعور بالرضا الشخصي، على الأقل، لنيله جائزة نوبل للسلام (١٩٠٦). وعلاوة على ذلك، ورغم المكاسب التي تحققت لليابان، فقد كانت العلاقات الأميركية مع تلك الدولة التي أمست فخورة وواثقة من نفسها من جديد، صعبة بين حين وآخر خلال العقود الأولى من القرن العشرين.

جاي ب. مورغان ورأسمالية التمويل

تطلّب نهوض الصناعة الأميركية أكثر من وجود صناعيين كبار. فقد احتاجت الصناعات الكبرى مبالغ كبيرة من الرساميل، وتطلب الاندفاع الشديد للنمو الاقتصادي مستثمرين أجانب. وكان جون بيربونت (جاي ب.) مورغان أهم ممول أميركي، فتعهد بتأمين كلا المطلبين.

وفي فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان مورغان يترأس أكبر مؤسسة مصرفية استثمارية في البلاد. وعملت المؤسسة كوسيط استثمار للنخبة الثريّة في داخل البلاد وفي الخارج في الأوراق المالية الأميركية. وبما أن الأجانب كانوا

يطالبون بوجود ضمانات تكفل بقاء استثماراتهم في عملة مستقرة، كان لمورغان مصلحة كبيرة في إبقاء الدولار مرتبطاً بقيمته القانونية من الذهب. وفي غياب مصرف مركزي أميركي رسمي أصبح مورغان المدير الواقعي لهذه المهمة.

وابتداءً من الثمانينات من القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، لم تقم شركة مورغان أند كومباني بمجرد إدارة الأوراق المالية التي تم الاكتتاب فيها من جانب عدد كبير من تجمعات الشركات المساهمة الهامة المتحدة وحسب، بل وكانت أيضاً المصدر الفعلي لإصدار بعض سندات تأمين اكتتاب الشركات المتحدة. وكان من بين أكثر تلك الشركات إثارة للدهشة والإعجاب شركة يو إس ستيل كوربوريشن (شركة الولايات المتحدة المساهمة للصلب)، التي وحّدت شركة كارنيغي ستيل مع عدة شركات أخرى. وبيعت أسهم وسندات هذه الشركة المساهمة المدمجة إلى مستثمرين بمبلغ إجمالي لا سابق له بلغ ١,٤ مليار دولار (١,٤٠٠ مليون دولار).

وكان مورغان وراء عمليات دمج عديدة أخرى بين الشركات وحقق أرباحاً طائلة جراء ذلك. وعلاوة على ذلك، هدّأ مورغان بصفته المصرف الأساسي للعديد من شركات سكك الحديد، المنافسة بينها، وحققت جهوده التنظيمية استقرار الصناعات الأميركية من خلال إنهاء حروب الأسعار، مما أضر بمصالح المزارعين وصغار الصناعيين الذين اعتبروا مورغان ظالما مجحفا . وفي عام ١٩٠١، بعد أن أسس شركة نورثرن سكيوريتيز (شركة الأسهم والسندات الشمالية) للسيطرة على مجموعة من شركات رئيسية للسكك الحديدية، وافق الرئيس ثيودور روزفلت على ملاحقة قضية ناجحة استندت إلى قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار لتفكيك عملية الدمج هذه.

وتولى مورغان، متخذا دور المصرف المركزي غير الرسمي، زمام الأمور والمبادرة في جهود دعم الدولار خلال الكساد الاقتصادي الذي حصل في منتصف التسعينات من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال تسويق إصدار كبير من السندات الحكومية لجمع الأموال لإعادة تجديد موجودات الخزينة من الذهب. وفي نفس الوقت، تعهدت شركته بتأمين ضمان قصير الأجل للاحتياطات القومية من الذهب. وفي عام ١٩٠٧ تزعم جهود تنظيم المجتمع المالي في نيويورك لمنع حصول سلسلة مدمرة محتملة من الإفلاسات. واشترت شركته خلال هذه العملية شركة فولاذ مستقلة كبيرة وأدمجتها مع شركة يو إس ستيل. ووافق الرئيس روزفلت شخصياً على هذه العملية بغية منع حصول كساد اقتصادي خطير.

وكانت سلطة مورغان عندئذ قد أصبحت واسعة إلى درجة دفعت معظم الأميركيين بصورة غريزية إلى عدم الثقة به والنفور منه. وباستخدامهم لبعض المبالغات، صوره مصلحون على أنه مدير "احتكار مالي" (تراست) يسيطر على أميركا. وبوفاته عام ١٩١٣ كانت البلاد أخيراً قد باتت في المراحل النهائية من إعادة تأسيس مصرف مركزي، هو نظام الاحتياط الفدرالي، الذي تولى الكثير من المسؤولية التي كان مورغان يمارسها بصورة غير رسمية. ◆

جاي ب. مورغان ورأسمالية التمويل

تطلّب نهوض الصناعة الأميركية أكثر من وجود صناعيين كبار. فقد احتاجت الصناعات الكبرى مبالغ كبيرة من الرساميل، وتطلب الاندفاع الشديد للنمو الاقتصادي مستثمرين أجانب. وكان جون بييربونت (جاي ب.) مورغان أهم ممول أميركي، فتعهد بتأمين كلا المطلبين.

وفي فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان مورغان يترأس أكبر مؤسسة مصرفية استثمارية في البلاد. وعملت المؤسسة كوسيط استثمار للنخبة الثريّة في داخل البلاد وفي الخارج في الأوراق المالية الأميركية. وبما أن الأجانب كانوا يطالبون بوجود ضمانات تكفل بقاء استثماراتهم في عملة مستقرة، كان لمورغان مصلحة كبيرة في إبقاء الدولار مرتبطاً بقيمته القانونية من الذهب. وفي غياب مصرف مركزي أميركي رسمي أصبح مورغان المدير الواقعي لهذه المهمة.

وابتداءً من الثمانينات من القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، لم تقم شركة مورغان أند كومباني بمجرد إدارة الأوراق المالية التي تم الاكتتاب فيها من جانب عدد كبير من تجمعات الشركات المساهمة الهامة المتحدة وحسب، بل وكانت أيضاً المصدر الفعلي لإصدار بعض سندات تأمين اكتتاب الشركات المتحدة. وكان من بين أكثر تلك الشركات إثارة للدهشة والإعجاب شركة يو إس ستيل كوربوريشن (شركة الولايات المتحدة المساهمة للصلب)، التي وحّدت شركة كارنيغي ستيل مع عدة شركات أخرى. وبيعت أسهم وسندات هذه الشركة المساهمة المدمجة إلى مستثمرين بمبلغ إجمالي لا سابق له بلغ ١,٤ مليار دولار (١,٤٠٠ مليون دولار).

وكان مورغان وراء عمليات دمج عديدة أخرى بين الشركات وحقق أرباحاً طائلة جراء ذلك. وعلاوة على ذلك، هدّأ مورغان بصفته المصرف الأساسي للعديد من شركات سكك الحديد، المنافسة بينها، وحققت جهوده التنظيمية استقرار الصناعات الأميركية من خلال إنهاء حروب الأسعار، مما أضر بمصالح المزارعين وصغار الصناعيين الذين اعتبروا مورغان ظالما مجحفا . وفي عام ١٩٠١، بعد أن أسس شركة نورثرن سكيوريتيز (شركة الأسهم والسندات الشمالية) للسيطرة على مجموعة من شركات رئيسية للسكك الحديدية، وافق الرئيس ثيودور روزفلت على ملاحقة قضية ناجحة استندت إلى قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار لتفكيك عملية الدمج هذه.

وتولى مورغان، متخذا دور المصرف المركزي غير الرسمي، زمام الأمور والمبادرة في جهود دعم الدولار خلال الكساد الاقتصادي الذي حصل في منتصف التسعينات من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال تسويق إصدار كبير من السندات الحكومية لجمع الأموال لإعادة تجديد موجودات الخزينة من الذهب. وفي نفس الوقت، تعهدت شركته بتأمين ضمان قصير الأجل للاحتياطات القومية من الذهب. وفي عام ١٩٠٧ تزعم جهود تنظيم المجتمع المالي في نيويورك لمنع حصول سلسلة مدمرة محتملة من الإفلاسات. واشترت شركته خلال هذه العملية شركة فولاذ مستقلة كبيرة وأدمجتها مع شركة يو إس سيتل. ووافق الرئيس روزفلت شخصياً على هذه العملية بغية منع حصول كساد اقتصادي خطير.

وكانت سلطة مورغان عندئذ قد أصبحت واسعة إلى درجة دفعت معظم الأميركيين بصورة غريزية إلى عدم الثقة به والنفور منه. وباستخدامهم لبعض المبالغات، صوره مصلحون على أنه مدير "احتكار مالي" (تراست) يسيطر على أميركا. وبوفاته عام ١٩١٣ كانت البلاد أخيراً قد باتت في المراحل النهائية من إعادة تأسيس مصرف مركزي، هو نظام الاحتياط الفدرالي، الذي تولى الكثير من المسؤولية التي كان مورغان يمارسها بصورة غير رسمية. ◆

الفصل التاسع

9

الإستياء و الإصلاح

مسيرة النساء المطالبات بحق التصويت في شارع بنسلفانيا أفنيو بواشنطن العاصمة، في ٣ آذار/مارس ١٩١٣.

"الديمقراطية العظيمة لن تكون عظيمة ولا ديمقراطية إن لم تكن تقدمية"

الرئيس السابق
ثيودور روزفلت، حوالي سنة ١٩١٠

قلق المزارعين وصعود التيار الشعبي

على الرغم من التقدم الرائع الذي حقّقه المزارعون الأميركيون، فقد مرّوا في أواخر القرن التاسع عشر بفترات عصيبة متكررة. فقد زادت التحسينات الآلية والميكانيكية معدل غلّة الهكتار الواحد من المحاصيل زيادة كبيرة. واتسعت مساحات الأراضي المزروعة وتنامت بسرعة خلال النصف الثاني من القرن. وفي الوقت ذاته أدّى بناء سكك الحديد، والترحيل التدريجي لهنود السهول إلى فتح مناطق جديدة للاستيطان في الغرب. إلا أن التوسع المماثل للأراضي الزراعية في بلدان مثل كندا والأرجنتين وأستراليا زاد من مشاكل تصريف الإنتاج في السوق الدولية حيث كان يباع معظم المنتجات الزراعية الأميركية. وتسبّب عرض كميات كبيرة من المنتجات الزراعية في هبوط أسعار هذه السلع في كل مكان.

وكان المزارعون في الغرب الأوسط يزدادون قلقا وتململاً بسبب ما اعتبروه أجورا مرتفعة جدا لشحن سلعهم إلى الأسواق. وكانوا يعتقدون أن تعرفات الحماية الجمركية التي كانت بمثابة دعم مالي للشركات الكبرى، ترفع كلفة معداتهم المتزايدة باستمرار. وأدى وقوعهم تحت ضغط تدنّي أسعار إنتاجهم في الأسواق والتكاليف المرتفعة للإنتاج، إلى استيائهم من أعباء ديونهم المتراكمة ومن المصارف التي كانت ترتهن ممتلكاتهم. حتى الطقس كان معادياً. فخلال أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر اجتاح الجفاف السهول الكبرى الغربية وأدى إلى إفلاس آلاف المستوطنين.

وفي الجنوب، جاءت نهاية الرّق بتغييرات كبرى. فقد صار يفلح الكثير من الأراضي الزراعية شركاء في المحصول ومُستأجِرون يُعطون نصف محصولهم إلى

صاحب الأرض كبديل عن الإيجار والبذور والمواد الأساسية. ويقدّر أن حوالي ٨٠ بالمئة من المزارعين الأميركيين الأفريقيين و٤٠ بالمئة من البيض الجنوبيين كانوا يرتزقون ويعيشون في ظل هذا النظام المرهق. وكان معظمهم أسير دوامة الديون التي لا انفلات منها إلا عن طريق زيادة المزروعات. فقاد ذلك إلى الإفراط في إنتاج القطن والتبغ، وإلى هبوط الأسعار وزيادة استهلاك خصوبة التربة بالتالي.

وبذل الجهود الأولى المنظمة لمعالجة المشاكل الزراعية العامة حركة "مناصري الفلاحة"، وهي مجموعة من المزارعين عُرفت شعبياً بحركة "غرينج" (المزرعة، وهي استهدفت استقطاب المزارعين إلى عضوية جمعية مزارعين لتعزيز حقوقهم السياسية والاجتماعية). وركّزت هذه الحركة التي أطلقها موظفون في وزارة الزراعة سنة ١٨٦٧ جهودها في البداية في النشاطات الاجتماعية للتغلب على العزلة التي كانت تواجهه معظم الأسر الزراعية. كما شجعت الحركة على مشاركة المرأة. وسرعان ما نمت حركة الغرانج، مدفوعة بذعر الأزمة المالية لعام ١٨٧٣ (نتيجة لنكسة اقتصادية في أوروبا وإفلاسات مصرفية في أميركا)، وأصبح لها ٢٠,٠٠٠ فرع تضم ١,٥ مليون عضو.

وأنشأت حركة المزرعة (الغرينج) أنظمتها الخاصة للتسويق، والمستودعات الزراعية، والتعاونيات، لكن معظم مشاريعها فشل في النهاية، بيد أن الحركة أصابت بعض النجاح السياسي. فخلال السبعينات من القرن التاسع عشر، أصدر بعض الولايات قوانين زراعية (غرينجية) تحدد أجور النقل بسكك الحديد وأجور الخزن في المستودعات.

وبحلول العام ١٨٨٠ كانت حركة المزرعة قد آلت إلى الزوال وحلّت محلها تحالفات المزارعين التي كانت مشابهة لها في عدة وجوه، لكنها اتخذت طابعا سياسيا أوضح. وبحلول سنة ١٨٩٠ كانت تلك التحالفات، التي هي أساساً منظمات مستقلة تابعة للولايات، تضم حوالي ١,٥ عضو عبر القارة من نيويورك إلى كاليفورنيا. كما ضمت مجموعة أميركية أفريقية موازية، تحت اسم "التحالف القومي للمزارعين الملوّنين"، أكثر من مليون عضو. واتحدت الحركتان في كتلتين كبيرتين، شمالية وجنوبية، وروّج هذا التحالف لبرامج اقتصادية منوعة وشاملة من أجل "توحيد مزارعي أميركا لحمايتهم من التشريعات الطبقية ومن طغيان تجمعات رؤوس الأموال."

وكانت المعاناة التي قاساها المزارعون وغذّتها سنوات من المشقة والعداء لتعرفات ماكنلي الجمركية قد بلغت بحلول ١٨٩٠ مستوى من الحدّة لم يسبق له مثيل. فحاولت تحالفات المزارعين بالتعاون مع الديمقراطيين المتعاطفين معها في الجنوب، أو مع أحزاب ثالثة صغيرة في الغرب، الضغط في سبيل الحصول على مركز قوة سياسية لها. وكان أن ظهر حزب سياسي ثالث هو حزب الشعب (أو الحزب الشعبي). واجتاحت السهول ومناطق زراعة القطن من ثم حماسة شعبية لم يسبق للسياسة الأميركية أن عرفت مثلها. وكانت النتيجة أن جاءت انتخابات سنة ١٨٩٠ بالحزب الجديد إلى السلطة في ١٢ ولاية جنوبية وغربية أرسلت نحو عشرين ممثلا عنها ليكونوا أعضاء إما في مجلس الشيوخ أومجلس النواب في الكونغرس.

وعُقد أول مؤتمر شعبي سنة ١٨٩٢ في أوماها بولاية نبراسكا وحضره مندوبون عن هيئات الزراعة والعمل ومنظمات الإصلاح، وفي نيّتهم قلب النظام السياسي الأميركي الذي رأوا أنه فاسد ولا أمل في إصلاحه بعد ما أفسدته شركات الاستثمار الاحتكارية القابضة، التراست الصناعية والمالية. وجاء في برنامجهم:

"إننا نجتمع في وقت تشرف فيه الدولة على حافة الانهيار المعنوي والسياسي والمادي. فالفساد مستشر في صناديق الاقتراع، وفي الهيئات التشريعية والكونغرس، ويمس حتى ثوب القضاء {المحاكم...} ومن رحم هذا الإجحاف الحكومي الخصب، نُنجب الطبقتين الكبيرتين: المتشردين وأصحاب الملايين.

ودعا الجزء العملي (البراغماتي) من برنامجهم إلى تأميم سكك الحديد وإلى خفض التعرفات الجمركية وإلى قروض مكفولة بمحاصيل غير قابلة للتلف

تُخزن في مستودعات تملكها الحكومة. ودعا إلى ما هو أكثر تفجّراً، وهو تضخيم النقد عبر شرائه من الخزينة، وسكّ غير محدود للعملة الفضية وفقاً للنسبة "التقليدية" البالغة ١٦ أونصة من الفضة مقابل أونصة واحدة من الذهب.

أظهر الشعبيون قوة مثيرة للإعجاب في الغرب والجنوب، وحصد مرشحهم للرئاسة أكثر من مليون صوت. لكن سرعان ما طغت مسألة العملة على جميع القضايا الأخرى. وادعى الناطقون باسم المزارعين، عن قناعة، بأن كل ما يعانون منه ناجم عن النقص وعدم السيولة في النقد المتداول، وأن زيادة كمية النقد من شأنها أن ترفع بصورة غير مباشرة أسعار منتجات المزارعين وتزيد الأجور الصناعية، الأمر الذي يسمح بالتالي بتسديد الديون عن طريق النقد المتضخّم. وردّت المجموعات المحافظة والطبقات المالية بأن نسبة سعر الفضة المقدرة بـ ١٦:١ كانت تساوي ضعفي سعر الفضة الحقيقي في الأسواق، وبأن السياسة الشرائية غير المحدودة سوف تجرّد الخزينة الأميركية من كل ما لديها من الذهب وتخفض قيمة الدولار بحدّة وتقوّض القوة الشرائية للطبقات العاملة والمتوسطة. وشددوا على أن الغطاء الذهبي للعملة هو الوحيد الذي يؤمّن الاستقرار.

وجاء الذعر المالي وما رافقه من بلبلة في عام ١٨٩٣ ليرفع درجة التوتر في هذا السجال. فقد كثرت إفلاسات المصارف في الجنوب والغرب الأوسط، وارتفعت نسبة البطالة ارتفاعا شديدا، وهبطت أسعار المحاصيل بشدة. وتسببت الأزمة ودفاع الرئيس كليفلاند عن معيار غطاء الذهب في شق الحزب الديمقراطي وانقسامه، وانضم الديمقراطيون الذين كانوا من مؤيدي الفضة إلى الشعبيين مع اقتراب الانتخابات الرئاسية سنة ١٨٩٦.

وتأثر المؤتمر الديمقراطي في تلك السنة بخطاب يعد من أشهر الخطابات في الحياة السياسية الأميركية. فقد طالب وليام جنينغ برايان، وهو شاب من مؤيدي مبدأ النقد الفضي من ولاية نبراسكا، المؤتمر بعدم "صلب الجنس البشري على صليب من ذهب"، ففاز باختيار الحزب الديمقراطي له كمرشح للرئاسة، كما أيدّه حزب الشعب.

وكسب برايان في الحملة شبه الملحمية التي تلت في التنافس على الفوز جميع الولايات الجنوبية والغربية تقريباً، لكنه خسر الشمال والشرق الصناعيّين حيث عدد السكان أكبر، فخسر الانتخابات العامة لصالح المرشح الجمهوري وليام ماكنلي.

وفي السنة التالية بدأت الشؤون المالية للبلاد تتحسن إلى حدّ ما، بفضل اكتشاف الذهب في ألاسكا واليوكون. فوفّر ذلك قاعدة للتوسع المُتحفّظ لإمداد النقد. ثم حوّلت الحرب الإسبانية الأميركية في سنة ١٨٩٨ اهتمام البلاد عن القضايا الشعبية، وما لبثت الشعبية وقضية الفضة أن ماتت. غير أن العديد من الأفكار الإصلاحية الأخرى للحركة ظل حيّا.

كفاح العمال

اتّسمت حياة العامل الصناعي الأميركي في القرن التاسع عشر بالقسوة. فقد كانت الأجور متدنية حتى في أحسن الأحوال، وكانت ساعات العمل طويلة وظروف العمل خطرة. ولم يحظ العمال إلا بالقليل من الثروة التي ولدّها نمو البلاد وتطورها. وعلاوة على ذلك، شكّلت النساء والأطفال نسبة مئوية مرتفعة من القوى العاملة في بعض الصناعات، ولم يحصلوا أحياناً كثيرة إلا على أجر جزئي مما كان يكسبه الرجال. كذلك اجتاحت الأزمات الاقتصادية الدورية البلاد وأدّت إلى مزيد من تآكل أجور عمال الصناعة وانخفاضها، وإلى معدلات عالية من البطالة.

وفي نفس الوقت، كانت التحسينات التكنولوجية التي زادت كثيراً من إنتاجية اقتصاد البلاد، تواصل انخفاض الطلب على اليد العاملة الماهرة. وهكذا استمر احتياطي اليد العاملة غير الماهرة أو غير المُدرّبة ينمو بشكل لم تشهد له البلاد مثيلا، وخاصة مع دخول أعداد إضافية من المهاجرين التوّاقين للعثور على عمل. فقد بلغ عدد المهاجرين الجدد بين عامي ١٨٨٠ و١٩١٠ نحو ١٨ مليون مهاجر.

وقبل سنة ١٨٧٤، عندما أصدرت مساتشوستس أول تشريع في البلاد يحدّد عدد ساعات عمل النساء والأطفال في المعامل بعشر ساعات في اليوم، لم يكن هناك عملياً أي تشريع خاص بالعمال في البلاد.

وظلّت الحال كذلك حتى العقد الثالث من القرن العشرين، حين بدأت الحكومة الفدرالية تهتم بالموضوع جديا. فقد كان هذا المجال متروكا حتى ذلك الحين للولايات وللسلطات المحلية، التي كان قليل منها يتجاوب مع العمال بالمقارنة مع تجاوبها الواسع مع الصناعيين الأثرياء.

وساد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مبدأ عدم التدخل الرأسمالي (أو الحرية الاقتصادية) الذي ساعد على النمو الهائل لتجمعات الثروة والسلطة، وكان يدعمه نظام قضائي يحكم بين حين وآخر ضد الذين يتحدّون النظام. وكان ذلك نهجا يتبع الفلسفة السائدة آنذاك. إذ اعتقد الكثيرون من المفكرين الاجتماعيين، الذين اعتمدوا على مفهوم مبسّط لنظريات داروين العلمية، أن نمو الشركات الكبرى على حساب الشركات الصغرى، وغنى قلّة من الناس بموازاة فقر الكثيرين، كانا تعبيرا عن نظرية "البقاء للأصلح" ونتيجة فرعية لا مفرّ منهما للتقدم.

وبدا أن العمال الأميركيين، بمن فيهم العمال المهرة على الأخص، كانوا يعيشون في نفس مستوى معيشة نظرائهم في أوروبا الصناعية، على الأقل. ومع ذلك بقي الثمن المترتب على أوضاعهم الاجتماعية مرتفعا. ففي سنة ١٩٠٠ كانت نسبة الوفيات المتعلقة بالعمل وحوادثه في الولايات المتحدة أعلى منها في أي دولة صناعية في العالم. وكان معظم العمال الصناعيين لا يزالون يعملون ١٠ ساعات في اليوم (١٢ ساعة في صناعة الصلب) ودون أن يحصلوا على أكثر من الحد الأدنى من الأجر الذي كان يعتبر ضرورياً لحياة لائقة. وتضاعف عدد الأطفال في القوة العاملة بين العامين ١٨٧٠ و١٩٠٠.

وظهرت الجهود الأولى لتنظيم المجموعات العمالية على قاعدة تشمل كل البلاد مع إنشاء تنظيم سمي "النظام الرفيع لفرسان العمل" سنة ١٨٦٩. وهي منظمة كانت أساسا جمعية سرية ذات طقوس خاصة أسسها عمال صناعة الملابس في فيلادلفيا لمناصرة برنامج عمل تعاوني، وكانت مفتوحة أمام جميع العمال، بمن فيهم الأميركيون الأفريقيون والنساء والمزارعون. ونمت منظمة الفرسان ببطء حتى اليوم الذي نجحت فيه وحدتها التي تضم عمال سكك الحديد في إضراب ضد الثري المسيطر على السكك الحديدية، جاي غولد، سنة ١٨٨٥. ففي غضون سنة، انضم ٥٠٠,٠٠٠ عامل إلى صفوفها، إلاّ أنه نظرا لأنها لم تكن مؤهلة لأعمال الاتحادات العمالية البراغماتية العملية، وغير قادرة على تكرار النجاح الذي حققته، فقد سارت نقابة الفرسان على طريق الاضمحلال.

حلّ محل الفرسان تدريجياً في الحركة العمالية، اتحاد العمل الأميركي. وبدلاً من إفساح عضويته للجميع، كان الاتحاد، بقيادة النقابي السابق في اتحاد عمال السيكار(لفافات التبغ)، ساموبل غومبرس، عبارة عن مجموعة نقابات ترتكز إلى قاعدة من العمال المهرة. وكانت أهدافه "واضحة وبسيطة" وغير سياسية، وهي زيادة الأجور وخفض ساعات العمل، وتحسين ظروفه. وبذل الاتحاد جهدا كبيرا لإبعاد الحركة العمالية عن وجهات النظر والمفاهيم الاشتراكية التي كانت سائدة لدى معظم الحركات العمالية الأوروبية.

وعلى أية حال، فقد اتسم تاريخ الحركة الأميركية بالعنف قبل تأسيس اتحاد العمل الأميركي وبعده. فخلال إضراب السكك الحديدية الشامل سنة ١٨٧٧، خرج العمال في مختلف أرجاء البلاد من العمل احتجاجا على خفض الأجور بنسبة ١٠ بالمئة، وأدت محاولات تعطيل الإضراب إلى أعمال شغب وتخريب في العديد من المدن كبلتيمور في ماريلاند وشيكاغو في إلينوي وبيتسبيرغ في بنسلفانيا وبافالو في نيويورك وسان فرانسيسكو في كاليفورنيا. وتطلّب الوضع إرسال قوات فدرالية إلى العديد من الأماكن قبل إنهاء الإضراب.

وبعد مرور تسع سنوات، رمى مجهول بقنبلة على الشرطة في ميدان هيماركت بشيكاغو، كانت على وشك تفريق تجمّع فوضوي دعماً لإضراب في شركة ماكورميك هارفستر للحصّادات في شيكاغو. وقتل في البلبلة التي تلت سبعة رجال شرطة وأربعة عمال على الأقل، كما أصيب حوالي ٦٠ من رجال الشرطة.

وفي سنة ١٨٩٢ اشتبك في معامل كارنيغي للصلب في هومستيد ببنسلفانيا فريق من ٣٠٠ رجل من مخبري بنكرتون، استأجرتهم الشركة لتعطيل إضراب متشدد أعلنته الجمعية المدمجة لعمال الحديد والصلب والقصدير، في معركة شرسة خاسرة بالأسلحة النارية مع العمال. واستدُعي الحرس الوطني لحماية العمال غير المنضمين إلى الاتحاد، وتم تعطيل الإضراب. ولم يُسمح منذ ذلك الحين بعودة الاتحادات العمالية إلى المصنع حتى سنة ١٩٣٧.

وأدى تخفيض الأجور في شركة بولمان، القريبة من شيكاغو في سنة ١٨٩٤ إلى إضراب يسانده الاتحاد الأميركي لعمال سكة الحديد، وسرعان ما قاد هذا إلى إرباك حركة معظم نظام سكك الحديد في البلاد. وعندما تفاقم الوضع قام وزير العدل، ريتشارد أولني، الذي كان محامياً سابقاً لشركات سكك الحديد، بتكليف حوالي ٣,٠٠٠ مندوب شرطة فدرالية في محاولة منه لإبقاء الخطوط الحديدية مفتوحة. وتبع ذلك أمر من المحكمة الفدرالية بمنع الاتحادات العمالية من التدخل في عمل القطارات. وعندما اندلعت أعمال الشغب، أرسل الرئيس كليفلاند القوات الفدرالية وأبطل الإضراب في نهاية المطاف.

وكان أكثر الاتحادات التي تؤيد سياسة الإضراب تشددا، منظمة العمال الصناعيين في العالم. وتشكّل الاتحاد الذي كان يعرف أيضا اختصارا باسم "الوُبْليز"، من اندماج منظمات كانت تكافح من أجل ظروف أفضل في صناعة المناجم والتعدين في الغرب، واكتسب شهرة جراء الاشتباكات التي وقعت في مناجم كولورادو سنة ١٩٠٣، ونتيجة للطريقة الوحشية التي قُمعت بها. واستقطب "الوبليز"، الذين تأثروا بمبادئ الفوضوية المتطرفة، وكانوا يدعون علناً إلى الحرب الطبقية، العديد من الأعضاء بعد أن نجحوا في معركة إضراب صعبة جداً في معامل النسيج في لورنس بمساتشوستس سنة ١٩١٢. غير أن دعوتهم للتوقف عن العمل في أواسط الحرب العالمية الأولى دفعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضدهم سنة ١٩١٧، مما أدى إلى زوالهم في نهاية الأمر.

اندفاع موجة الإصلاح

منحت الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٠٠ الشعب الأميركي فرصة لإصدار حكمه على حكومة الرئيس ماكنلي، وعلى الأخص، بالنسبة لسياستها الخارجية. فأعرب الجمهوريون الذين اجتمعوا في فيلادلفيا عن ابتهاجهم بالنتائج الموفقة للحرب مع إسبانيا، وبعودة الرخاء، وبالجهود الرامية إلى تأمين أسواق جديدة عبر سياسة الباب المفتوح. وهزم ماكنلي بسهولة منافسه الذي كان للمرة الثانية، وليام جنينغز برايان. لكن الرئيس لم يعش طويلا للاستمتاع بانتصاره. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٠١، أثناء حضوره معرضاً في بافالو بولاية نيويورك، سقط صريعاً برصاص أحد القتلة. وكان الرئيس الثالث الذي اغتيل منذ الحرب الأهلية.

وتولى ثيودور روزفلت، نائب الرئيس ماكنلي، الرئاسة. وتزامن وصول روزفلت إلى الرئاسة مع حقبة جديدة في الحياة السياسية الأميركية والعلاقات الدولية. إذ كانت القارة قد أصبحت آهلة بالسكان، وكانت مناطق الحدود الأخيرة في طور الزوال، والجمهورية الصغيرة المكافحة سابقاً أصبحت الآن قوة عالمية. وتحمّلت الأسس السياسية للبلاد مصاعب الحرب الخارجية والأهلية ومدّ وجزر الازدهار والكساد، وتحققت خطوات هائلة في الزراعة والصناعة. كما تحقق التعليم الرسمي المجاني إلى حد كبير، واستمرت المحافظة على الصحافة الحرة، واستدام المثال الأعلى للحرية الدينية. إلاّ أن نفوذ شركات الأعمال الكبرى كان قد تغلغل أكثر من أي وقت سابق، وكثيراً ما كانت الحكومات المحلية والبلدية في أيدي سياسيين فاسدين.

ورداً على تجاوزات النظام الرأسمالي والفساد السياسي في القرن التاسع عشر، برزت حركة إصلاحية تُدعى "التقدمية"، وأعطت السياسة الأميركية وفكرها طابعاً خاصاً منذ حوالي سنة ١٨٩٠ ولغاية دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٧. وكانت للتقدميين أهداف متنوعة. لكنهم كانوا ينظرون إلى أنفسهم بصفة

عامة على أنهم يخوضون حملة ديمقراطية ضد إساءات الزعماء السياسيين استخدام السلطة في المدن، وضد "الأثرياء اللصوص" في شركات الأعمال الكبرى. وكانت أهدافهم تحقيق مزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحكم المستقيم وقوانين تنظيمية أكثر فعالية لشركات الأعمال وإحياء الالتزام والإخلاص في الخدمة العامة. وكانوا يعتقدون أن توسيع نطاق عمل الحكومة من شأنه أن يؤمن تقدم المجتمع الأميركي والخير العام للمواطنين.

وتميزت حقبة ما بين السنتين ١٩٠٢ و١٩٠٨ بأعظم نشاط إصلاحي، حيث كان الكُتّاب والصحفيون يحتجون بقوة على الممارسات والمبادئ الموروثة من الجمهورية الريفية للقرن الثامن عشر التي برهنت على أنها غير كافية ولا تلائم دولة القرن العشرين الحضرية. فقبل سنوات، وفي العام ١٨٧٣ على وجه التحديد، تعرّض الكاتب الشهير، مارك توين، بالنقد الشديد للمجتمع الأميركي في كتابه "العصر المُذّهب." وبدأت حينذاك تظهر المقالات اللاذعة التي تتناول شركات التراست الائتمانية الاحتكارية القابضة والشركات المالية الكبرى والمأكولات غير النظيفة وممارسات شركات سكك الحديد المسيئة، في الصحف اليومية وفي مجلات شعبية مثل ماكلورز وكوليرز. وأصبح الكُتّاب فيها من أمثال الصحفية آيدا م. تاربل، التي شنت حملة ضد تراست ستاندرد أويل، يُعرفون بلقب "نابشي الفضائح."

وكشف أبتون سِنكلير في روايته المثيرة "الغابة"، عن الظروف غير الصحية السائدة في معامل تعليب اللحوم في شيكاغو، وندّد بسيطرة ائتمان الأبقار على جميع إمدادات الدولة من اللحوم. كما أتاح ثيودور درايزر، في كتابيه "الممول" و"العملاق" للإنسان العادي فهم مكائد شركات الأعمال الكبرى. وهاجم كتاب "الأخطبوط" لفرانك نوريس، إدارة شركات سكك الحديد اللّا أخلاقية، ووصف في كتابه "الحفرة" التلاعبات السرية في سوق الحبوب في شيكاغو، كما فضح لنكولن ستيفن في كتابه "عار المدن" الفساد السياسي المحلي. ودفع "أدب الفضح" والتعريض هذا الناس واستحثهم على الفعل.

ودفع النقد المتواصل دون هوادة من الكتّاب، ووعي الجمهور المتزايد، القادة السياسيين إلى اتخاذ إجراءات عملية، فأقرت عدة ولايات قوانين من أجل تحسين ظروف المعيشة والعمل للناس. ونتيجة إلحاح النقاد الاجتماعيين البارزين من أمثال جين أدامز، تم تعزيز القوانين الخاصة بعمل الأطفال، كما تم تبنّي قوانين جديدة رفعت سن العمل وقصّرت ساعات العمل وقيدت العمل الليلي، وفرضت دخول الأطفال إلى المدارس.

إصلاحات روزفلت

خلال السنوات الأولى للقرن العشرين، كان أغلب المدن الكبرى وأكثر من نصف الولايات قد حدد يوم العمل بثماني ساعات في الأشغال العامة. وكان هناك أمر آخر هو قوانين تعويضات العمال التي جعلت أرباب العمل مسؤولين قانونياً عن الإصابات التي يتعرض لها العاملون في أماكن العمل. وتمّ أيضاً إقرار قوانين جديدة تتعلق بإيرادات الدولة التي سعت، عبر فرضها ضرائب على الإرث والمداخيل وممتلكات الشركات الكبرى وأرباحها، إلى إلقاء عبء النفقات الحكومية على كاهل القادرين أكثر على الدفع.

وكان واضحاً بالنسبة للعديد من الناس، وبصفة خاصة، للرئيس ثيودور روزفلت والقادة التقدميين في الكونغرس (وفي طليعتهم عضو مجلس الشيوخ من ولاية ويسكونسن، السناتور روبرت لافوليت)، أن معظم المشاكل التي كانت تشكل هاجساً للإصلاحيين لا يمكن معالجتها إلاّ على النطاق القومي. فأعلن روزفلت عزمه على منح كل الأميركيين "صفقة عادلة."

فباشر الرئيس روزفلت خلال ولايته الأولى سياسة الإشراف الحكومي الأوسع عبر فرض قوانين على شركات الائتمان الاحتكارية (التراست)، وأصدر الكونغرس، بتأييد من الرئيس، قانون إلكينز (١٩٠٣) الذي قيّد إلى حد كبير ممارسات شركات سكك الحديد في إعطاء حسومات تفضيلية لشاحنين معيّنين وردّ نسبة من أجور الشحن. وجعل القانون من نشر أجور

الشحن علناً معياراً قانونياً، كما جعل الشاحنين مسؤولين بالتساوي مع سكك الحديد بالنسبة للحسومات. في هذه الأثناء، كان الكونغرس قد أنشأ وزارة جديدة للتجارة والعمل ضمّت مكتباً للشركات الكبرى يملك سلطة التحقيق في شؤون تجمّعات شركات الأعمال الكبرى.

وحاز روزفلت على التقدير العام ووُصف بأنه "محطّم التراست" الاحتكاري، لكن موقفه الفعلي إزاء الشركات الكبرى كان مُعقداً. إذ كان يعتقد أن لا مفرّ من التجمّع الاقتصادي، وأن بعض شركات الائتمان كانت "جيدة" وبعضها كان "سيئاً"، وأن مهمة الحكومة هي التمييز بين الاثنين بطريقة معقولة. ولكن عندما اكتشف مكتب الشركات الكبرى المساهمة سنة ١٩٠٧ مثلاً، أن الشركة الأميركية لتكرير السكر قد تهربت من دفع رسوم الاستيراد، فقد استطاعت الإجراءات القانونية التي اتخذت لاحقا، تحصيل أكثر من ٤ ملايين دولار منها، وأدانت عدة مسؤولين في الشركة. كما وُجهّت التهمة إلى شركة ستاندرد أويل لأنها حصلت على حسومات وردّيات مالية سرية من سكة حديد شيكاغو وألتون، وأدينت وحكم عليها بدفع ٢٩ مليون دولار، وهو مبلغ كان هائلاً آنذاك.

واستحوذت شخصية روزفلت الجذّابة ونشاطاته في تفكيك شركات الائتمان الاحتكارية، على خيال الناس العاديين، مما أدى بتقبّل إجراءاته التقدمية إلى تجاوز حدود الخطوط الحزبية. وعلاوة على ذلك، أقنع الازدهار المتزايد في البلاد آنذاك الناس بالشعور بالارتياح للحزب الحاكم، وأحرز روزفلت انتصاراً سهلاً في الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٠٤.

دعا روزفلت، الذي شجعه انتصاره الانتخابي الساحق، إلى سنّ قوانين تنظيمية أشد بالنسبة لشركات سكك الحديد. ففي حزيران/يونيو ١٩٠٦، أصدر الكونغرس قانون هِبْبورن. وخوّل هذا القانون لجنة التجارة بين الولايات سلطة حقيقية في تنظيم أجور النقل، ووسّع سلطات اللجنة، وأجبر شركات سكك الحديد على التنازل عن مصالحها المتداخلة مع خطوط السفن البخارية وشركات الفحم الحجري.

وحمل تطبيق إجراءات الكونغرس الأخرى مبدأ الرقابة الفدرالية إلى أبعد من ذلك. فقد حرّم قانون المأكولات والأدوية النظيفة لسنة ١٩٠٦ استخدام أية "أدوية أو مواد كيميائية أو مواد حافظة تكون مضرّة" في إعداد الأدوية والمأكولات. وفرض قانون تفتيش اللحوم الذي صدر في نفس السنة، إجراء معاينة فدرالية لجميع مؤسسات تعليب اللحوم المتعاملة بالتجارة بين الولايات.

وكان الحفاظ على الموارد الطبيعية للدولة، وإدارة تنمية الممتلكات العامة، واستصلاح أجزاء شاسعة من الأراضي المهملة، بين المنجزات الأخرى الكبرى لعهد روزفلت. وكان روزفلت ومساعدوه أكثر من مجرد محافظين على الطبيعة. إلا أنه نظراً للاستغلال المتسرّع والفوضوي للموارد العامة في السابق، شكّل الحفاظ على الموارد موضوعاً بارزاً جدا في جدول أعمال حكومته. ففي حين خصص أسلافه ١٨,٨٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي الحرجية لحمايتها ولإنشاء الحدائق العامة، زاد روزفلت هذه المساحة إلى ٥٩,٢٠٠,٠٠٠ هكتار. وبدأ ومساعدوه أيضاً جهوداً منظمة لمنع حرائق الأحراج ولإعادة تشجير المساحات العارية من الأشجار.

تافت وويلسون

كانت شعبية روزفلت في أوجها مع اقتراب حملة ١٩٠٨، لكنه لم يشأ مخالفة التقليد القائل بأنه لا يحق لأي رئيس البقاء في منصبه أكثر من ولايتين. فأيّد روزفلت وليام هوارد تافت الذي كان قد خدم تحت إدارته كحاكم للفيليبين وكوزير للحربية. وتعهّد تافت بمتابعة برامج روزفلت وهزم برايان الذي خاض الانتخابات للمرة الثالثة والأخيرة.

واصل الرئيس الجديد مقاضاة شركات الائتمان الاحتكارية، ولكن بتمييز أقل من الذي مارسه روزفلت، وعزز لجنة التجارة بين الولايات، وأسس مصرفاً للادخار البريدي، ونظام الطرود البريدية، ووسّع ملاك الوظائف العامة، وتبنى إصدار تعديلين للدستور تم إقرارهما سنة ١٩١٣. وصودق على التعديل ١٦ قبل مغادرة تافت منصب الرئاسة بقليل، ونص على السماح بفرض ضريبة فدرالية على الدخل. أما التعديل السابع عشر الذي تمّت المصادقة

عليه بعد ذلك بأشهر قليلة، فقد نص على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ مباشرة من الشعب بدلاً من الهيئات التشريعية في الولايات. إلا أنه، في مقابل هذه الإجراءات التقدمية، قبل تافت بتعرفة جمركية جديدة ضمن برنامج حماية بموجب جدول يفرض رسوما أعلى، كما عارض دخول ولاية أريزونا في عضوية الاتحاد بسبب دستورها الليبرالي، وزاد من اعتماده على الجناح المحافظ في حزبه.

وبحلول العام ١٩١٠ كان حزب تافت منقسماً بشدة. وفاز الديمقراطيون بالسيطرة على الكونغرس خلال انتخابات نصف فترة الولاية الرئاسية. وبعدها بسنتين ترشح وودرو ويلسون، الحاكم الديمقراطي التقدمي لولاية نيو جيرزي، ضد المرشح الجمهوري تافت، وكذلك ضد روزفلت الذي ترشح عن الحزب التقدمي الجديد. فهَزَم ويلسون منافسيه بعد حملة مفعمة بالحيوية والنشاط.

خلال ولايته الأولى، ضمن ويلسون صدور أحد أبرز البرامج التشريعية في التاريخ الأميركي. فكان أول عمل له هو إعادة النظر في الرسوم الجمركية. إذ قال ويلسون، "يجب تعديل الرسوم الجمركية وإلغاء كل ما قد يُشابه الامتيازات." فنصت تعرفات أندَروود الجمركية التي وُقّعت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩١٣، على تخفيضات هامة في رسوم المواد الأولية والمواد الغذائية المستوردة، وعلى القطن والبضائع الصوفية، وعلى الحديد والصلب، وأزالت الرسوم الجمركية عن أكثر من مئة صنف آخر. ومع أن القانون أبقى العديد من أشكال الحماية، فقد كان محاولة صادقة لخفض تكاليف المعيشة. وفرض القانون ضريبة متواضعة على الدخل للتعويض عن المداخيل المفقودة.

الموضوع الثاني في البرنامج الديمقراطي كان إعادة تنظيم النظام المصرفي والنقدي المتداعي. وقال ويلسون: "يجب أن تكون الرقابة عامة وليست خاصة، ويجب أن تكون سلطتها بيد الحكومة نفسها، بحيث تكون المصارف أدوات، وليست أرباب مؤسسات الأعمال والمشاريع الفردية ومبادراتها".

وكان قانون الاحتياطي الفدرالي (المصرف المركزي) الذي صدر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٣، أكثر منجزات ويلسون التشريعية دواما. فقد كان المحافظون يؤيدون تأسيس مصرف مركزي متين واحد. وقسم القانون الجديد، المتناغم مع المشاعر الجفرسونية للحزب الديمقراطي، البلاد إلى ١٢ مقاطعة مع مصرف احتياطي فدرالي في كل منها، وتخضع جميعها لإشراف مجلس قومي للاحتياطي الفدرالي، مع سلطات محدودة لتحديد معدل الفائدة. ووفّر القانون مزيداً من المرونة في إمدادات النقد، ووضع أحكاماً لإصدار سندات دفع للاحتياط الفدرالي بغية تلبية طلبات الأعمال التجارية الخاصة. أما إضفاء مركزية أكبر على النظام فلم تتحقق إلا في الثلاثينات من القرن العشرين.

وكانت المهمة الهامة التالية هي تنظيم شركات الائتمان الاحتكارية والتحقيق في تجاوزات الشركات الكبرى. ففوّض الكونغرس لجنة التجارة الفدرالية إصدار الأوامر التي تحظر "الأساليب غير المنصفة في المنافسة" من جانب مؤسسات الأعمال في التجارة بين الولايات. وحظر قانون كليتون ضد الاحتكار العديد من ممارسات الشركات الكبرى التي كانت قد أفلتت من الإدانة حتى ذلك الوقت، بما في ذلك تداخل مجالس إدارة الشركات، الأسعار التمييزية للمشترين واستخدام الأوامر القضائية في الخلافات العمالية وامتلاك شركة ما لأسهم في شركات مماثلة.

ولم يهمل الاهتمام بالمزارعين والعمال الآخرين. فقد أنشأ قانون سميث ولِفر لسنة ١٩١٤، "نظام الإقراض" لوكلاء المقاطعات في الولايات بهدف مساعدة الزراعة عبر البلاد. كما وفّرت قوانين لاحقة التسليفات للمزارعين بفوائد متدنية. وجاء قانون البحّارة لسنة ١٩١٥ لتحسين ظروف المعيشة والعمل على متن السفن. وسمح القانون الفدرالي لتعويضات العمال لسنة ١٩١٦ بإعطاء مخصصات لموظفي المؤسسات العامة بسبب الإعاقات الناتجة عن العمل، وأقام نموذجاً لتحتذي به الشركات الخاصة. وأنشأ قانون آدمسون الصادر في السنة نفسها نظام عمل

من ثماني ساعات في اليوم لعمال سكك الحديد.

وأكسب سِجلّ الإنجازات هذا ويلسون مكانة راسخة في التاريخ الأميركي كأحد أبرز الإصلاحيين التقدميين للدولة. غير أن سمعته الداخلية الحسنة طغى عليها سجله كرئيس في زمن الحرب. فهو وإن قاد بلاده إلى النصر، لم ينجح في المحافظة على تأييد شعبه في السلام الذي تلا. ◆

دولة الأمم

لم يسبق لتاريخ أي بلد أن أرتبط بصورة أكثر وثوقاً بالهجرة مما ارتبط تاريخ الولايات المتحدة. فخلال السنوات الخمس عشرة الأولى فقط من القرن العشرين، قدِم على الولايات المتحدة أكثر من ١٣ مليون إنسان، مرّ العديد منهم عبر جزيرة إليس، حيث مركز الهجرة الفدرالي الذي كان قد افتتح في ميناء نيويورك سنة ١٨٩٢. (ومع أنه لم يعد يستخدم لاستقبال المهاجرين الآن، فقد أعيد فتح جزيرة إليس آيلاند سنة ١٩٩٢ كمعلم سياحي ونصب تذكاري بالنسبة للملايين الذين عبروا عتبة البلاد هناك).

وكان عدد الأمركيين بموجب أول إحصاء رسمي أُجري سنة ١٧٩٠ قد بلغ ٣,٩٢٩,٢١٤ نسمة. وكان حوالي نصف سكان الولايات الـ ١٣ الأصلية من أصل إنجليزي، وكان الباقون من الاسكتلنديين الأيرلنديين والألمان والهولنديين والفرنسيين والسويديين والغاليين والفنلنديين. وكان هؤلاء الأوروبيون البيض في معظمهم من البروتستانت. وكان خُمس السكان من الأرقاء الأفريقيين.

ونظر الأميركيون منذ البداية إلى المهاجرين كمورد ضروري لبلد في طور التوسع. ونتيجة لذلك، لم توضع سوى قيود قليلة على الهجرة إلى الولايات المتحدة لغاية العقد الثاني من القرن العشرين. ولكن مع وصول أعداد أكبر وأكبر من المهاجرين، بدأ بعض الأميركيين يخشون من أن يشكل ذلك تهديدا لثقافتهم.

وكان الآباء المؤسسون، وبنوع خاص توماس جفرسون، مترددين في اتخاذ موقف حول ما إذا كان على الولايات المتحدة الترحيب بجميع القادمين من أي ركن في العالم. وكان جفرسون يتساءل عن ما إذا كان بإمكان الديمقراطية أن تبقى بأمان في أيدي رجال أتوا من بلدان تجلّ أنظمتها الملكية، أو من حيث استبدلت الملكية بحكم الغوغاء. غير أن القليل من الناس أيد إغلاق البوابات بوجه القادمين الجدد إلى بلد كان بحاجة ماسة إلى اليد العاملة.

خفّت وتيرة الهجرة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بعد أن عطلت الحروب السفر عبر الأطلسي، وبعد أن قيّدت الحكومات الأوروبية الحركة محافظة على بقاء الشبان الذين في سن الخدمة العسكرية في البلاد. إلا أنه مع ازدياد السكان في أوروبا، ومع تنافس المزيد من الناس على نفس الأ ٔ راضي، تقلّص حجم المزارع في أوروبا إلى حد لم يعد بإمكان العائلات معه أن تتعايش معاً. وعلاوة على ذلك، أصبحت الصناعات الريفية ضحية للثورة الصناعية التي كانت تُمكِنُ الصناعة. وهكذا أصبح آلاف العمال الحرفيين غير الراغبين، أو غير القادرين، على إيجاد عمل في المصانع عاطلين عن العمل في أوروبا.

وفي أواسط الأربعينات من القرن التاسع عشر، شقت ملايين أخرى من المهاجرين طريقها إلى الولايات المتحدة نتيجة آفة أصابت زراعة البطاطا في أيرلندا، ونتيجة الثورة المتواصلة في الأوطان الألمانية. وفي هذه الأثناء، بدأ سيل من المهاجرين الصينيين، معظمهم من جنوب شرق الصين الفقير، في التوجه إلى الساحل الغربي الأميركي.

ووصل إلى الولايات المتحدة حوالي ١٩ مليون شخص في الفترة ما بين العام ١٨٩٠ والعام ١٨٢١، وهو السنة التي أصدر فيها الكونغرس قيوداً شديدة على الهجرة. وجاء معظم هؤلاء المهاجرين من إيطاليا وروسيا وبولندا واليونان والبلقان. وجاء أيضاً غير الأوروبيين. فمن االشرق جاءوا من اليابان، وجنوباً من كندا، وشمالاً من المكسيك.

وبحلول العشرينات من القرن العشرين، قام تحالف بين العمال المنظمين الواعين لمسألة الأجور، وبين الذين دعوا إلى تقييد الهجرة على أسس عرقية أو دينية، مثل الكو كلاكس كلان ورابطة تقييد

الهجرة. وصدر قانون جونسون ريد حول الهجرة لسنة ١٩٢٤، فقلّص تدفق القادمين الجدد مع تخصيص حصص محددة لبلاد الأصل والمصدر.

وأبطأ الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين الهجرة بصورة حادة. ومع معارضة الرأي العام للهجرة، حتى هجرة الأقليات الأوروبية المضطهدة، لم يجد غير عدد قليل نسبياً من المهاجرين ملاذاً آمناً في الولايات المتحدة، حتى بعد وصول أدولف هتلر إلى السلطة سنة ١٩٣٣.

وخلال عقود ما بعد الحرب، واصلت الولايات المتحدة التمسك بالحصص القائمة على أساس قومية المهاجرين، وقال المؤيدون لقانون ماك كارن وولتر لسنة ١٩٥٢، إن إلغاء نظام الحصص سوف يُغرق الولايات المتحدة بالماركسيين المخرّبين من أوروبا الشرقية.

وفي سنة ١٩٦٥ استبدل الكونغرس نظام الحصص القومية بحصص على أساس نصفي الكرة الأرضية. فحصل أقرباء المواطنين الأميركيين، كما حصل المهاجرون من أصحاب المهارات الوظيفية والمهنية القليلة في الولايات المتحدة على الأفضلية. وفي سنة ١٩٧٨ استُبدلت حصص نصفي الكرة الأرضية بسقف أعلى لمجموع المهاجرين من العالم بـ ٢٩٠,٠٠٠ مهاجر، ثم خُفّض إلى ٢٧٠,٠٠٠ مهاجر سنويا بعد الموافقة على قانون اللاجئين سنة ١٩٨٠.

وشهدت الولايات المتحدة منذ أواسط السبعينات من القرن العشرين موجة جديدة من الهجرة مع تدفق القادمين من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، الأمر الذي غيّر المجتمعات عبر البلاد. وتشير التقديرات الحالية إلى إمكانية ارتفاع العدد الإجمالي إلى حوالي ٦٠٠,٠٠٠ مهاجر قانوني سنوياً إلى الولايات المتحدة.

وبما أن حصص المهاجرين واللاجئين تظل دون نسبة الطلب عل الهجرة، فإن الهجرة غير الشرعية لا تزال تُشكّل مشكلة كبرى. فالمكسيكيون وغيرهم من بلدان أميركا اللاتينية يعبرون الحدود الجنوبية الغربية للولايات المتحدة يوميا بحثا عن عمل وسعيا وراء أجور أعلى وتعليم أفضل ورعاية صحية أحسن لعائلاتهم. وعلى نفس المنوال، هناك هجرة غير شرعية هامة من بلدان مثل الصين والدول الآسيوية الأخرى. وتختلف التقديرات بالنسبة لهذا النوع من الهجرة، لكن الدلائل تشير إلى أنها تبلغ حوالي ٦٠٠,٠٠٠ مهاجر غير قانوني يصلون سنوياً إلى الولايات المتحدة.

وقد خلقت الموجات العارمة من المهاجرين تاريخياً توتّرات اجتماعية إلى جانب الفوائد الاقتصادية والثقافية. لكن ما يبقى راسخاً بعمق لدى معظم الأميركيين، هو القناعة بأن تمثال الحرية يقف، في الواقع، رمزا للولايات المتحدة رافعاً مصباحه أمام "البوابة الذهبية" مُرحبّاً بالذين "يتوقون إلى التنفس بحرية." هذا الإيمان والمعرفة الأكيدة بأن الأسلاف كانوا من المهاجرين، جعلا الولايات المتحدة دولة الأمم. ◆

الفصل العاشر

10

الحرب، و الإزدهار، و الكساد

طوابير القادمين لتناول الحساء في فترة الكساد، في الثلاثينات من القرن الماضي.

''إن أهم عمل للشعب الأميركي هو العمل التجاري''

الرئيس كالفين كوليدج، ١٩٢٥

الحرب وحقوق الحياد

كان اندلاع الحرب في أوروبا سنة ١٩١٤ حين التحمت ألمانيا والنمسا وهنغاريا في القتال ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، بمثابة صدمة بالنسبة للأميركيين. فرغم أن الصدام بدا في البداية بعيدا جدا، فإن آثاره الاقتصادية والسياسية كانت سريعة وعميقة. فبحلول العام ١٩١٥كانت الصناعة الأميركية التي واجهت بعض الكساد، قد دخلت في طور الازدهار من جديد نتيجة طلبات شراء الأعتدة والذخائر الحربية من جانب الحلفاء الغربيين. ولجأ الجانبان المتحاربان إلى الدعاية لإثارة مشاعر عامة الناس الأميركيين الذين كان ثلثهم آنذاك إما مولوداً في الخارج، أو كان لهم والد أو والدان مولودين في الخارج. وعلاوة على ذلك، اعترضت كل من بريطانيا وألمانيا الملاحة الأميركية في أعالي البحار، مما أثار احتجاجات حادة من قِبَل الرئيس وُدرو ويلسون. فبريطانيا التي كانت تسيطر على البحار، عمدت إلى اعتراض سفن النقل الأميركية وفتشتها وصادرت ما اعتبرته بضائع "مهرّبة" متجهة إلى ألمانيا. واستخدمت ألمانيا سلاحها البحري الرئيسي، وهو الغواصات، لإغراق السفن المتوجهة إلى بريطانيا وفرنسا. فحذّر الرئيس ويلسون من أن الولايات المتحدة لن تتخلّى عن حقها التقليدي كبلد محايد في التجارة مع الدول المتحاربة، وأعلن أيضاً أن الدولة سوف تعتبر ألمانيا "مسؤولة بالكامل" عن خسارة السفن أو الأرواح الأميركية. وفي ٧ أيار/مايو ١٩١٥ أغرقت غواصة ألمانية باخرة الركاب البريطانية لوزيتانيا، مما أسفر عن مقتل ١,١٩٨ شخصاً بينهم ١٢٨ أميركياً. فطالب ويلسون، معبرا عن مدى السخط الأميركي، بالوقف الفوري للهجمات على بواخر الركاب وعلى السفن التجارية.

فوافقت ألمانيا التي كانت حريصة على تجنّب الحرب مع الولايات المتحدة، وقَبِلت توجيه إنذارات إلى السفن التجارية، حتى ولو كانت ترفع أعلاماً عدوّه، قبل إطلاق النار عليها. إلا أن الرئيس ويلسون أصدر بعد هجومين آخرين، هما إغراق الباخرة البريطانية آرابيك (العربية) في آب/أغسطس ١٩١٥، وضرب باخرة الركاب الفرنسية، ساسّكس بالطوربيدات في آذار/مارس ١٩١٦، إنذاراً نهائياً هدّد فيه بقطع العلاقات الدبلوماسية ما لم تتخلَّ ألمانيا عن حرب الغواصات. ووافقت ألمانيا وامتنعت عن القيام بهجمات أخرى حتى آخر تلك السنة.

وفاز ويلسون في إعادة انتخابه سنة ١٩١٦، وكان الفوز في جزء منه بفضل الشعار القائل إنه "حال دون دخولنا الحرب." ونتيجة لشعوره بأنه أُعطي تفويضاً للقيام بدور "صانع السلام"، ألقى في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩١٧ خطاباً أمام مجلس الشيوخ حثّ فيه الدول المتحاربة على قبول "السلام دون انتصار."

الولايات المتحدة تدخل الحرب العالمية الأولى

في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩١٧ عادت الحكومة الألمانية إلى ممارسة حرب الغواصات بغير حدود أو قيود. وبعد أن أغرقت خمس سفن أميركية، طالب ويلسون في ٢ نيسان/أبريل ١٩١٧ بإعلان الحرب، فوافق الكونغرس بسرعة. وعبّأت الحكومة سريعاً الموارد العسكرية والصناعية والزراعية وحشدت الأيدي العاملة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عشية انتصار الحلفاء، كان هناك جيش مؤلف من أكثر من ١,٧٥٠,٠٠٠ جندي أميركي منتشراً في فرنسا.

وفي صيف ١٩١٨ أدّت قوات أميركية وصلت حديثاً تحت قيادة الجنرال جون ج. بيرشِنغ، دوراً حاسماً في وقف آخر زحف يائس للألمان. وخلال ذلك الخريف أصبح الأميركيون المشاركين الأساسين في الزحف على جبهة موس– آرغون (قرب منطقة فردان الفرنسية)، مما أدّى إلى تصدّع خط هندنبيرغ الدفاعي الألماني الذي تباهت به ألمانيا.

وساهم الرئيس ويلسون إلى حد كبير في وضع حدٍ مبكر للحرب عن طريق تحديد أهداف الحرب الأميركية التي وصفت النضال على أنه ليس موجها ضد الشعب الألماني، بل ضد حكومته الاستبدادية. ودعا الرئيس ويلسون في بنوده الأربعة عشر التي عرضها على مجلس الشيوخ في كانون الثاني/يناير ١٩١٨، إلى التخلّي عن الاتفاقيات الدولية السرية وإلى حرية البحار والتجارة الحرة بين الدول وخفض التسلح القومي وتعديل المطالب الاستعمارية لمصلحة السكان المعنيين أنفسهم، والحكم الذاتي للقوميات الأوروبية الخاضعة للاحتلال. والأهم من كل هذا، إنشاء جمعية للدول توفّر "الضمانات المتبادلة للاستقلال السياسي وسلامة أراضي الدول الكبيرة والصغيرة على حدٍ سواء."

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ دعت الحكومة الألمانية، التي كانت تواجه هزيمة محتمة، الرئيس ويلسون إلى التفاوض على أساس النقاط الأربع عشرة. وبعد شهر من المفاوضات السرية التي لم يتم إعطاء ألمانيا أية ضمانات أكيدة خلالها، تمّ عقد هدنة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر(كانت هدنة من ناحية تقنية ظاهرياً، ولكنها استلام من الناحية العملية).

عصبة الأمم

أمّل ويلسون أن تكون المعاهدة النهائية التي صاغها المنتصرون عادلة وغير منحازة، لكن الإنفعالات العاطفية والتضحيات المادية طيلة أكثر من أربع سنوات من الحرب، دفعت الحلفاء إلى الإصرار على مطالب قاسية. ولمّا كان ويلسون على قناعة بأن أمله الأكبر معقود على السلم، والمتمثل في عصبة الأمم، لن يتحقق إلا إذا قدّم تنازلات، قبل الرئيس المساومة، إلى حدٍ ما، حول قضايا تقرير المصير والدبلوماسية المفتوحة ومواضيع تفصيلية أخرى محددة. وعارض ويلسون بنجاح مطالبة الفرنسيين بكامل منطقة الراينلاند بألمانيا، واستطاع تلطيف إصرار فرنسا، نوعا ما، على تحميل ألمانيا كل أكلاف الحرب. غير أن الاتفاقية النهائية (معاهدة فرساي)

نصّت على احتلال فرنسا لحوض السّار الغني بالفحم الحجري والحديد، وعلى فرض عبء ثقيل من تعويضات الحرب على كاهل ألمانيا.

ولم يبق في نهاية المطاف سوى القليل من اقتراحات ويلسون الهادفة إلى إقامة السلام المتسامح والدائم دون معالجة، باستثناء عصبة الأمم التي جعل منها جزءاً متمما للمعاهدة. إلا أن الرئيس أظهر سوء تقدير بعدم إشراكه الزعماء الجمهوريين في المفاوضات الخاصة بالمعاهدة. فقد جاء الرئيس بوثيقة حزبية ورفض تقديم التنازلات الضرورية لتبديد هواجس الجمهوريين وإرضائهم بالنسبة لحماية السيادة الأميركية.

وكانت المعاهدة لا زالت عالقة في إحدى لجان مجلس الشيوخ عندما بدأ ويلسون جولة قومية سعياً وراء التأييد لها. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩١٩، بعد أن أنهكته جسدياً الجهود المضنية لصنع السلام وضغوط الرئاسة إبان الحرب، تعرّض لجلطة دماغية أصابته بالشلل. وبقي مريضاً في حالة حرجة لبضعة أسابيع ولم يسترد عافيته أبدا. ورفض الكونغرس مرة أخرى في تصويتين منفصلين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩ وآذار/مارس ١٩٢٠ معاهدة فرساي ومعها عصبة الأمم.

وتبيّن أن عصبة الأمم لن تكون قادرة أبدا على الحفاظ على النظام العالمي. وأظهرت هزيمة ويلسون أن الشعب الأميركي لم يكن على استعداد بعد للعب دور قيادي في الشؤون العالمية. صحيح أن رؤية ويلسون المثالية (اليوتوبية) ألهمت البلاد وأثارت خيالها لفترة قصيرة، لكن اصطدامها بالواقع أدى بسرعة إلى خيبة أمل عارمة بالنسبة لما يخص الشؤون العالمية. وهكذا عادت أميركا إلى انعزاليتها الفطرية.

اضطرابات ما بعد الحرب

كانت عملية الانتقال من الحرب إلى السلام صاخبة. وتعايش الازدهار الاقتصادي لما بعد الحرب متزامنا مع الزيادة السريعة في أسعار السلع الاستهلاكية. فالاتحادات العمالية، التي امتنعت عن الإضراب خلال الحرب، قامت بعدة تحركات رئيسية تتعلق بالعمل. وخلال صيف ١٩١٩ وقعت أعمال شغب عرقية كانت انعكاسا للمخاوف من احتمال ظهور ما سمي "الزنجي الجديد"، من أولئك الذين سبق لهم وخدموا الجندية أو رحلوا شمالاً سعيا وراء العمل في الصناعة الحربية.

وامتزجت ردّة الفعل على هذه الأحداث مع المخاوف على النطاق القومي الواسع من الحركة الثورية الدولية الجديدة. ففي سنة ١٩١٧ استولى البلاشفة على الحكم في روسيا وحاولوا إشعال الثورات في ألمانيا وهنغاريا بعد الحرب. ومع حلول سنة ١٩١٩ بدا كما لو أن البلشفية قد وصلت إلى أميركا. فقد انفصلت أعداد كبيرة من المتشددين الذين أثار حماستهم النموذج البلشفي عن الحزب الاشتراكي ليؤسسوا ما أصبح الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة. وفي نيسان/أبريل سنة ١٩١٩ اكتشفت دائرة البريد حوالي ٤٠ قنبلة مُرسلة كطرود إلى عناوين مواطنين بارزين. وتعرّض منزل وزير العدل ميتشل بالمر لرميه بالقنابل. فأمر بالمر بدوره بملاحقة الراديكاليين المتطرفين واعتقالهم، ورحّل الكثيرين منهم من غير المواطنين عن البلاد. وكثيراً ما كان الراديكاليون يُعتبرون مسؤولين عن الإضرابات التي جرى تصويرها على أنها كانت بمثابة طلقات بداية الثورة.

وأدت تحذيرات بالمر المرعبة المنذرة بالشر إلى تغذية ما عرف "بالرعب الأحمر" (موجة من التخوف والشك بأن الشيوعية تغلغلت في البلاد وفي الحكومة). إلا أن هذا الخوف تراجع وزال في أواسط العشرينات من القرن العشرين. حتى أن التفجير الدموي في وول ستريت (شارع المال في مدينة نيويورك) في أيلول/سبتمبر فشل في إيقاظ هذا التخوف من جديد. غير أنه اعتبارا من سنة ١٩١٩ بدأ تيار من العداوة العنيفة ضد الشيوعية الثورية يغلي تحت السطح في الحياة الأميركية.

ازدهار العقد الثاني من القرن العشرين

كانت الحرب قد شغلت الرئيس ويلسون وأضعفته الوعكة الصحية بسبب جلطة دماغية فأساء معالجة معظم قضايا ما بعد الحرب تقريباً. وبدأ الاقتصاد المزدهر ينهار في أواسط العشرينات من القرن العشرين. وتمكن المرشحان الجمهوريان للرئاسة ونيابة الرئاسة، وارين ج. هاردينغ وكالفين كوليدج، من هزيمة منافسيهما الديمقراطيين جيمس م. كوكس وفرانكلين د. روزفلت.

وبعد المصادقة على التعديل التاسع عشر للدستور، صوتت النساء لأول مرة في انتخابات رئاسية.

شهدت السنتان الأولتان من رئاسة هاردينغ استمرار الركود الاقتصادي الذي كان قد بدأ أثناء حكم ويلسون. إلا أن الازدهار عاد بحلول العام ١٩٢٣، ونعمت البلاد خلال السنوات الست التالية بأقوى انتعاش اقتصادي في تاريخها في المدن على الأقل. وكان واضحا أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة خلال العقد الثاني من القرن العشرين كانت سياسة محافظة. إذ كانت قائمة على الاعتقاد بأنه إذا شجعت الحكومة شركات الأعمال الخاصة، فإن الفوائد الاقتصادية سوف تنتشر وتصيب بالخير معظم باقي الشعب.

وبناء عليه، حاول الجمهوريون خلق أفضل الشروط والأحوال للصناعة الأميركية. فجاءت تعرفات فوردني- ماكومبر الجمركية لسنة ١٩٢٢، وتعرفات هاولي- سموت لسنة ١٩٣٠ لتزيد من ارتفاع مستوى الحواجز الجمركية الأميركية إلى مستويات لم تشهدها البلاد من قبل، ضامنة بذلك للصناعيين الأميركيين الاحتكار في ميدان بعد ميدان من الأسواق المحلية، ولتسد الطريق أمام التجارة المتعافية التي كان من شأن استمرارها إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي. وأدت تعرفات هاولي- سموت الجمركية، التي صدرت في بداية فترة الكساد الكبير قيام الدول الصناعية الأخرى باتخاذ إجراءات انتقامية تجارية مضادة، كما ساهمت إلى حد كبير في دورة انهيار التجارة العالمية الذي أدى إلى تفاقم سوء حال الاقتصاد العالمي.

وباشرت الحكومة الفدرالية أيضاً في تطبيق برنامج لخفض الضرائب يعبّر عن اعتقاد وزير المالية، أندرو ميلون، بأن الضرائب المرتفعة على دخل الأفراد والشركات لا تشجع الاستثمار في المشاريع الصناعية الجديدة. واستجاب الكونغرس لهذه المقترحات وسن لها القوانين الإيجابية خلال الفترة بين سنتي ١٩٢١ و١٩٢٩.

أعلن كالفين كوليدج، نائب الرئيس، المولود في فيرمونت وخلف هاردينغ في الرئاسة بعد وفاته سنة ١٩٢٣ ثم انتخب عن استحقاق شخصي رئيساً سنة ١٩٢٤، أن "أهم عمل للشعب الأميركي هو العمل التجاري." والتزم كوليدج بالسياسات الاقتصادية المحافظة للحزب الجمهوري، لكنه كان أقدر إدارياً بكثير من هاردينغ السيئ الطالع الذي كانت قد غرقت إدارته بتهم الفساد في الأشهر التي سبقت وفاته.

وتلقت شركات الأعمال الخاصة طوال العقد الثاني من القرن العشرين تشجيعاً كبيرا شمل قروض الإعمار وعقود نقل البريد المربحة ومساعدات أخرى غير مباشرة. فقانون النقل لسنة ١٩٢٠، مثلاً، أعاد سكك حديد البلاد إلى الإدارة الخاصة التي كانت تحت إشراف الحكومة خلال الحرب. أما الأسطول التجاري الذي كانت تملكه وتديره الحكومة بصفة عامة، فقد بيع إلى القطاع الخاص.

وعلى أية حال، فقد واجهت السياسات الزراعية للجمهوريين انتقادات متزايدة لأن حصة المزارعين من الازدهار كانت أقل من غيرها خلال العشرينات. إذ تميزت الفترة التي بدأت بسنة ١٩٠٠ بارتفاع في أسعار السلع الزراعية. وكان الطلب غير المسبوق على منتجات المزارع الأميركية زمن الحرب قد وفّر حافزاً قوياً للتوسع. إلا أن المحاصيل الزراعية التي كانت مطلوبة زمن الحرب، مثل القمح والذرة، فقد هبط الطلب عليها هبوطا شديدا مع نهاية سنة ١٩٢٠. وساهم العديد من العوامل في كساد الزراعة الأميركية، لكن أخطرها كان فقدان الأسواق الخارجية. وكان هذا في جزء منه، نتيجة الرد على

سياسة التعرفات الجمركية الأميركية العالية، كما أنه نتج أيضاً عن الإنتاج الزائد للمزارعين الذي كان ظاهرة عالمية. وعندما أصاب الكساد الكبير البلاد في الثلاثينات من القرن الماضي، قُضي على الاقتصاد الزراعي الذي كان هشّاً أصلاً.

وباستثناء محنة الزراعة، فإن العقد الثاني من القرن جاء بأفضل مستويات للمعيشة عرفها معظم الأميركيين. فكانت العشرينات العقد الذي اشترت فيه العائلات العادية سياراتها الأولى، وحصلت فيه على الثلاجة والمكنسة الكهربائية، واستمعت فيه إلى الإذاعة للتسلية، وزارت دور السينما بانتظام. وكان الازدهار حقيقياً وموزعاً على نطاق واسع. واستفاد الجمهوريون سياسياً نتيجة لذلك، إذ ادعوا أن الفضل في هذا التطوّر يعود إليهم.

التوترات بسبب قضية الهجرة

قيّدت الولايات المتحدة خلال العشرينات الهجرة الأجنبية تقييدا شديدا لأول مرة في تاريخها. إذ كانت التدفقات الكبيرة للأجانب قد خلقت، منذ زمن، درجة مُعيّنة من التوتر الاجتماعي، لكنّ معظم المهاجرين كانوا من أصول أوروبية شمالية، وكانوا يملكون بعض المزايا المشتركة مع معظم الأميركيين، على الأقل، وإن لم يندمجوا بسرعة. إلا أن نهاية القرن التاسع عشر شهدت تدفقا من المهاجرين الذين كان أغلبهم من جنوب أوروبا ومن أوروبا الشرقية. وكان عدد سكان الولايات المتحدة آنذاك وفقاً لإحصاء سنة ١٩٠٠ أكثر من ٧٦ مليون نسمة. وخلال الخمس عشرة سنة التالية، دخل البلاد أكثر من ١٥ مليون مهاجر جديد.

كان حوالي ثلثي القادمين من قوميات "جديدة" ومن مجموعات إثنية عرقية يهودية روسية وبولندية ومن شعوب سلافية ويونانية وجنوب إيطالية. وبما أنهم كانوا من غير البروتستانت ومن غير الأوروبيين "الشماليين"، فقد خشي العديد من الأميركيين أن لا يتمكن هؤلاء المهاجرون من الاندماج. واشتغل المهاجرون الجدد في الأعمال الشاقة التي كثيراً ما كانت خطرة، ولقاء أجور متدنية. لكنهم اتُهموا بسبب ذلك بأنهم يتسببون في خفض أجور الأميركيين المولودين في أميركا. وكان يُنظر إلى المهاجرين الجدد المقيمين في جيوب إثنية بائسة جداً، بأنهم يحافظون على اتباع تقاليد العالم القديم، ويسيّرون أمورهم دون كثير معرفة باللّغة الإنجليزية، ويؤيدون تنظيمات سياسية غير مستساغة تكفي لقضاء حاجاتهم. وحصل تضارب بين الساهرين على مصالح أهل البلد أو "السكان الأصليين" الذين كانو يودون إرجاع هؤلاء المهاجرين إلى أوروبا، وبين العاملين الاجتماعيين الذين كانوا يحاولون دمجهم في المجتمع الأميركي، وإن اتفق الفريقان على أن هؤلاء المهاجرين يشكلون خطرا على الهوية الأميركية.

استؤنفت من جديد الهجرة الجماعية سنة ١٩١٩ بعد أن كانت قد توقفت بسبب الحرب العالمية الأولى. لكنها سرعان ما واجهت معارضة شديدة من مجموعات مختلفة مثل الاتحاد الأميركي للعمل ومنظمة كو كلاكس كلان التي كان قد أُعيد تنظيمها. ثم أيد ملايين الأميركيين القدامى، أو من "أصول قديمة" ممن لا ينتمون إلى أي من هاتين المنظمتين وكانوا يتقبلون الافتراض بأن المهاجرين من أصل غير اسكندنافي هم من منزلة أدنى، فرض قيود عليهم. وطبعا كان هناك أيضاً جدل عملي يقول بأن دولة في مرحلة التطور والنضج بحاجة لوضع بعض القيود على القادمين الجدد.

فأصدر الكونغرس سنة ١٩٢١ قانوناً طارئاً يقيد الهجرة تقييدا شديدا. وحلّ محله سنة ١٩٢٤ قانون جونسون - ريد الخاص بالأصول القومية الذي أنشأ حصصاً للهجرة لكل قومية. وكانت تلك الحصص قائمة بنوع خاص على أساس إحصاء سنة ١٨٩٠، وهي السنة التي لم تكن الهجرة قد تركت أثرها عليها بعد. وحدّ القانون الجديد من الهجرة إلى حد كبير يشبه التقطير، تاركاً شعوراً بالمرارة لدى المجموعات الإثنية الأوروبية الجنوبية والشرقية. وبعد سنة ١٩٢٩ حوّلت الآثار الاقتصادية للكساد الكبير هذا السيل الهزيل إلى تدفق معاكس حتى اليوم الذي بدأ فيه اللاجئون الهاربون من الفاشية الأوروبية يلّحون على السماح لهم بدخول البلاد.

تصادم الثقافات

أعرب بعض الأميركيين عن استيائهم إزاء طابع الحياة العصرية الذي انتشر في العقد الثاني من القرن العشرين بأن اتجهوا إلى التركيز على العائلة والدين في الوقت الذي كان فيه المجتمع العلماني الحضري يتعارض بازدياد مع التقاليد الريفية القديمة. فعرض الواعظون الأصوليون من أمثال بيلي صانداي، بهذا التركيز مخرجا للعديد من الذين كان يراودهم التوق وحنين العودة إلى حياة الماضي البسيطة.

ولعل أكثر ما جسّد جوهر تلك الظاهرة لهذا التّوق كان الحملة الدينية الأصولية التي أثارت الصراع بين النصوص التوراتية ونظرية داروين الخاصة بالنشوء والارتقاء بالتطوّر البيولوجي. وبدأت تظهر خلال العشرينات مشاريع قوانين مقترحة في الهيئات التشريعية في الولايات الجنوبية والغرب الأوسط لحظر تعليم نظرية التطور. وكان يتزعم هذه الحملة وليام جنينغز برايان، الذي كان قد تقدّم في السن، وظل منذ فترة طويلة المدافع عن قيم الريف إلى جانب كونه سياسياً تقدمياً. ووفق برايان بمهارة بين نشاطه المناهض لنظرية التطور البيولوجي ومواقفه الاقتصادية الراديكالية السابقة، مُعلناً أن نظرية التطور "بإنكارها الحاجة إلى التجدد الروحي أو إمكانيته، تحول دون قيام أي إصلاحات."

وبلغت القضية حدّ الأزمة في سنة ١٩٢٥ عندما حوكم مُعلم شاب في مدرسة ثانوية، يدعى جون سكوبس، بتهمة مخالفته قانوناً في ولاية تِينيسّي يُحرّم تعليم نظرية التطور البيولوجي في المدارس الرسمية. وتطورت القضية لتصبح فرجة قومية للناس واستدرجت تغطية إعلامية كثيفة. وكلّف الاتحاد الأميركي للحريات المدنية المحامي الشهير كلارنس دارّو، للدفاع عن سكوبس. واستطاع برايان انتزاع تعيينه كمدع عام خاص، لكنه سمح لدارّو بغباء بطلبه للإدلاء بشهادته أمام المحكمة بصفته شاهد ادعاء معاديا. فكان أن أدى دفاع برايان المرتبك عن مقاطع من الكتاب المقدّس على أنها حقائق حَرفية وليست مجازية إلى تعرّضه لانتقادات واسعة النطاق. وطغى الجدل على قضية سكوبس الذي كان على وشك نسيانه في المعمعة، لكنه أُدين وحكم عليه بغرامة ألغيت لأسباب إجرائية. ومات برايان بعد وقت قصير من المحاكمة، ورفضت الولاية إعادة محاكمة سكوبس. وسخر مثقفو المدن من الأصولية الدينية، لكنها بقيت قوة ذات شأن في أميركا الأرياف والبلدات الصغيرة.

المثال الثاني الذي جسّد الصدام الشديد بين الثقافات وكانت له نتائج قومية أعم، كان تحريم صنع المشروبات الكحولية وبيعها. ففي سنة ١٩١٩، وبعد قرن تقريباً من تحريك القضية، تم إقرار التعديل الثامن عشر للدستور الذي حرّم صنع وبيع أو نقل المشروبات الكحولية. غير أن الحظر الذي كان القصد منه إغلاق الحانات وزوال السكارى من المجتمع الأميركي، خلق آلاف أماكن الشرب غير الشرعية المسماة "سبيكيزي" (تحدث بالراحة)، وهي عبارة عن حانات غير مرخصة، مما جعل السّكر ظاهرة دارجة وخلق شكلاً جديداً من النشاط الإجرامي تمثل في تهريب المشروبات والاتجار بها بصورة غير قانونية. وشكّل الحظر الذي تقيد به الناس في أميركا الريف، وخالفه الناس علناً في أميركا الحضر، قضية مشحونة بالعواطف في فترة العشرينات المزدهرة. وعندما أصاب الكساد البلاد، أصبح الحظر على المسكرات مسألة غير واردة ولا أهمية لها. ثم جاء التعديل ١٨ للدستور سنة ١٩٣٣ وألغى التحريم.

وكان التشدد الديني والأصولية والتحريم وجهين من أوجه ردة فعل أوسع في ثورة الحداثة الاجتماعية والثقافية التي كانت ذات أثر بارز في السلوك والأخلاق المتغيّرة التي تسببت في نعت ذلك العقد باسم "عصر الجاز" أو "العشرينات الهادرة" أو عصر "الشباب الملتهب." فقد قلبت الحرب العالمية الأولى النظام الاجتماعي والأخلاقي الفكتوري (المحافظ) رأساً على عقب، وأتاح الازدهار الواسع النطاق ظهور نمط حياة منفتح على الملذات لشباب الطبقات المتوسطة.

كان القادة المثقفون مؤيدين لهذا النمط. ولم يبخل هـ. ل. مِنكن، أهم ناقد اجتماعي شهير في ذلك العقد، في شجب الزّيف والتصنّع والرشوة في الحياة

الأميركية. وكان يجد هذه الأنماط عادة في المناطق الحضرية وبين رجال الأعمال. وكان نظراؤه في الحركة التقدمية يؤمنون "بالشعب" ويسعون إلى نشر الديمقراطية. إلا أن مِنكن النخبوّي والمُعجب بالفيلسوف نيتشه، أطلق على الإنسان الديمقراطي، وبطريقة فظة، لقب الإنسان المغفّل، ووصف الطبقة المتوسطة الأميركية بطبقة المغفلين.

أما الروائي ف. سكوت فيتزجيرالد فقد صوّر نشاط العقد الثاني من القرن العشرين واضطراباته وتبدد أوهامه في روايات مثل، الجميلة والملعون (١٩٢٢) وغاتسبي العظيم (١٩٢٥). وسخر سِنكلير لويس، أول أميركي حاز على جائزة نوبل للآداب، من الاتجاه العام السائد لأميركا في روايتيه الشارع الرئيسي (١٩٢٠) وبابيت (١٩٢٢). وصوّر إرنست هِمنغواي القلق الذي سببّته الحرب في رواية الشمس تشرق أيضا (١٩٢٦) ووداعاً أيها السلاح (١٩٢٩). وأظهر فِيتزجرالد وهِمنغواي والعديد من الكُتّاب الآخرين امتعاضهم من أميركا بشكل دراماتيكي عن طريق تمضية معظم ذلك العقد في باريس.

وازدهرت الثقافة الأميركية الأفريقية. فبين العام ١٩١٠ والعام ١٩٣٠ انتقلت أعداد كبيرة من الأميركيين الأفارقة من الجنوب إلى الشمال بحثاً عن فرص العمل وعن الحرية الشخصية. واستقر معظمهم في المناطق الحضرية وبنوع خاص في هارلم بمدينة نيويورك، وفي ديترويت وشيكاغو. وفي سنة ١٩١٠ أسس دبليو إ. ب. دوبويس ومثقفون آخرون الجمعية القومية لتقدم الملونين التي ساعدت الأميركيين الأفريقيين في الحصول على صوت قومي ازداد أهمية بمرور السنين.

وظهرت حركة أميركية أفريقية أدبية وفنية دُعيت "نهضة هارلم." وعلى غرار زالجيل الضائعس (نخبة من مشاهير الأدباء الأميركيين الذين عاشوا في أوروبا في الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الكساد الكبير، بينهم همنجواي وسكوت فيتزجيرالد والشاعر إزرا باوند)، رفض كتّاب تلك الحركة من أمثال الشعراء لاغستون هيوز وكاو و نتي كالن، قيم الطبقة المتوسطة والأشكال الأدبية التقليدية، حتى عندما كانوا يتناولون بالمعالجة حقائق التجربة الأميركية الأفريقية وواقعها. وجعل الموسيقيون الأميركيون الأفريقيون من أمثال ديوك إلينغتون وكينغ أوليفر ولوي آرمسترونغ من موسيقى الجاز عنصراً أساسياً في الثقافة الأميركية خلال العشرينات.

الكساد الكبير

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩ انهارت سوق الأسهم المزدهرة فقضت على العديد من المستثمرين. ولم يكن الانهيار هو الذي سبب الكساد الكبير، وإن كان من أسبابه سياسات التسليف السهل التي أدت إلى انفلات زمام سوق الأوراق المالية وخروجها عن السيطرة. كذلك أدى الانهيار إلى تفاقم وضع الاقتصاديات الهشّة في أوروبا التي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على القروض الأميركية. وأصبح الركود الاقتصادي الذي بدأ أميركيا أصلا، جزءاً من الكساد العالمي خلال السنوات الثلاث التالية. فأغلقت مؤسسات الأعمال التجارية أبوابها وتوقفت المعامل وأفلست المصارف وخسر المودعون مدخراتهم، وهبط دخل المزارعين بنسبة ٥٠ بالمئة. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢ كان واحد من أصل كل خمسة عمال أميركيين تقريبا عاطلاً عن العمل.

وكانت الحملة الانتخابية الرئاسية لسنة ١٩٣٢، والتي سبقت الانهيار، في معظمها نقاشاً حول الأسباب والعلاجات الممكنة للكساد الكبير. وحاول الرئيس هربرت هوفر، الذي كان من سوء حظه أنه دخل البيت الأبيض قبل ثمانية أشهر فقط من انهيار سوق الأسهم، أكثر من واجه الأوقات الاقتصادية العصيبة من بين الرؤساء الأميركيين الذين سبقوه. فحاول تنظيم الشركات التجارية، وعجّل في وضع وتنفيذ مشاريع الأشغال العامة، وأسس شركة لتمويل إعادة الإعمار لمساعدة شركات الأعمال والمؤسسات المالية الخاصة، وحصل من الكونغرس المتردد على تفويض لضمان رهونات المنازل. وعلى الرغم من كل ذلك، لم تأت جهوده بأثر كبير، فأصبح رمزا للهزيمة.

أما منافسه الديمقراطي فرانكلين د. روزفلت، الذي كان ينعم بشعبية كبيرة كحاكم لولاية نيويورك خلال الأزمة المتصاعدة، فقد نشر عدوى تفاؤله المفرط بين الناس. فسجّل روزفلت، الذي كان على استعداد لاستخدام سلطات الحكومة الفدرالية لإجراء معالجات تجريبية جريئة للأزمة انتصاراً ساحقاً. فقد نال ٢٢,٨٠٠,٠٠٠ صوت شعبي مقابل ١٥,٧٠٠,٠٠٠ صوت لهوفر. وكانت الولايات المتحدة على عتبة الدخول في عهد جديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية. ◆

الفصل الحادي عشر

11

العقد الجديد و الحرب العالمية الثانية

البارجتان الحربيتان الأميركيتان، وست فرجينيا وتينيسّي، بعد الهجوم الياباني على بيرل هاربور في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١.

"علينا أن نكون الخزّان العظيم للديمقراطية"

الرئيس فرانكلين دي روزفلت، ١٩٤١

روزفلت والعقد الجديد

جاء الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت، الرئيس الجديد للولايات المتحدة سنة ١٩٣٣ إلى الرئاسة حاملا معه جوّاً من الثقة والتفاؤل، فلمّ شمل الناس بسرعة تحت راية برنامجه المعروف "بالعقد الجديد"، وأعلن للبلاد في خطاب تنصيبه رئيسا قوله: "إن الشيء الوحيد الذي علينا أن نخافه هو الخوف نفسه."

كان العقد الجديد، بالمعنى المحدد، مجرد تطبيق لبرامج إصلاحات اجتماعية واقتصادية كانت مألوفة لدى العديد من الأوروبيين لأكثر من جيل. وعلاوة على ذلك، جاء العقد الجديد بمثابة الذروة لاتجاه طويل الأمد نحو التخلّي عن مبدأ "عدم التدخّل" الرأسمالي، أو الحرية الاقتصادية الكاملة، والعودة إلى القوانين التنظيمية الخاصة بسكك الحديد في الثمانينات من القرن التاسع عشر، وإلى تطبيق سيل التشريعات القومية وتشريعات الولايات التي كانت قد صدرت في عهدي الرئيس ثيودور روزفلت والرئيس وُدرو ويلسون. وأمّا الجديد فعلاً بالنسبة للعقد الجديد، فكان السرعة التي أُنجز فيها ما كان يتطلب إنجازه في السابق أجيالاً. فقد وُضع العديد من برامج الإصلاح بعجلة وتسرّع، وجرى تنفيذها بإدارة ضعيفة. والواقع أن بعضا منها تناقض عملياً مع غيره من البرامج. يضاف إلى ذلك أنها لم تنجح إطلاقا في إعادة الازدهار والرخاء. غير أن التدابير التي ترتبت على العقد الجديد وفرت مساعدات ملموسة لملايين الأميركيين ووضعت الأسس لائتلاف قومي جديد، وجعلت المواطن الفرد يستعيد اهتمامه بالحكومة إلى درجة كبيرة.

العقد الجديد الأول

العمل المصرفي والمال. عندما أدّى روزفلت اليمين الرئاسية، كانت الحياة المصرفية ونظام التسليف والإقراض في الدولة في حالة من الشلل. وكان أول إجراء اتّخذ هو إغلاق مصارف البلاد بسرعة مدهشة،

ولم يُسمح بإعادة فتحها إلاّ إذا كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية. وتبنّت الحكومة سياسة سمحت بالتضخم المعتدل للعملة تمهيدا لتحرك تصاعدي لأسعار السلع، والعمل على تخفيف بعض العبء عن المدينين. وقدّمت الوكالات الحكومية الجديدة تسهيلات سخيّة من التسليفات للصناعة والزراعة. وقامت المؤسسة الفدرالية لتأمين الودائع بالتأمين على ودائع التوفير المصرفية لغاية ٥,٠٠٠ دولار. وتم فرض أنظمة فدرالية على بيع الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية.

البطالة. واجه روزفلت بطالة جماعية لا مثيل لها. فعندما تسلم الرئاسة، كان هناك ١٣ مليون أميركي، أي أكثر من ربع القوى العاملة، بدون عمل. وكانت طوابير الانتظار للحصول على الخبز مشهداً مألوفا في معظم المدن. وجابت مئات الألوف من الناس البلاد بحثاً عن القوت والعمل والمأوى. وشاعت أغنية شعبية تقول لازمتها: "أخي، هل بإمكانك التنازل عن دايم" (عشرة سنتات)؟

جاءت الخطوة الأولى بالنسبة للعاطلين عن العمل على شكل فيلق المحافظة المدنية، وهو برنامج قدّم الإغاثة والمساعدة للشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ سنة. فعمل المشتركون في الفيلق في معسكرات يديرها الجيش. وشارك حوالي مليوني فرد في البرنامج خلال ذلك العقد. وشمل عملهم المشاركة في مشاريع متنوعة للحفاظ على البيئة، مثل زراعة الأشجار لمكافحة تآكل التربة وانجرافها وحماية الغابات القومية، وإزالة ملوثات الأنهار، وخلق محميات للأسماك والطرائد البرية والطيور، والحفاظ على موارد الفحم الحجري والنفط والزيت الحجري والغاز والصوديوم وغاز الهيليوم.

ووفّرت إدارة الأشغال العامة الوظائف لعمال البناء الماهرين في تشكيلة واسعة من المشاريع التي كانت في معظمها من أحجام متوسطة وكبرى. وكان من بين أهم إنجازاتها العديدة الجديرة بالذكر سدّ بونفيل وسدّ غراند كولي في منطقة الشمال الغربي على المحيط الهادي، والنظام الجديد للصرف الصحي في شيكاغو وجسر ترايبورو في مدينة نيويورك، وحاملتا الطائرات يوركتاون وإنتربرايز اللتان صنعتا للبحرية الأميركية. أمّا سلطة وادي تِنِيسّي التي كانت عبارة عن برنامج للإغاثة عن طريق العمل وعملية للتخطيط العام، فقد قامت بتطوير منطقة وادي تِنِيسّي المعدمة عبر سلسلة من السدود التي أنشئت للسيطرة على الفيضانات وإنتاج الطاقة الكهربائية بالقوى المائية. وأدى تأمينها للطاقة الكهربائية بأسعار مخفّضة للمنطقة إلى تحفيز بعض التقدم الاقتصادي، لكنه أكسبها عداوة شركات الكهرباء الخاصة. ورحّب أنصار العقد الجديد بالمشروع كنموذج "للديمقراطية الشعبية."

كما وزعت الإدارة الفدرالية للإغاثة الطارئة التي عملت من سنة ١٩٣٣ ولغاية ١٩٣٥، إعانات مباشرة على مئات الآلاف من الناس، وكانت الإعانات بصفة عامة، على شكل مدفوعات نقدية. وقامت أحياناً بدفع رواتب معلمي المدارس وغيرهم من العاملين المحليين في الخدمات العامة، وطوّرت العديد من مشاريع الأشغال العامة الصغيرة الحجم، على غرار ما قامت به إدارة الأشغال المدنية من أواخر عام ١٩٣٣ ولغاية ربيع العام ١٩٣٤. وتراوحت الوظائف والأعمال الممولة التي سمّاها منتقدوها "اختراع العمل"، بين حفر الخنادق وإصلاح الطرقات السريعة والتعليم. وكان روزفلت وكبار المسؤولين قلقين بالنسبة للتكاليف، لكنهم فضّلوا استمرار برامج مكافحة البطالة القائمة على الإغاثة عن طريق خلق الوظائف بدلاً من دفع الإعانات.

الزراعة

كان القطاع الزراعي من الاقتصاد في ربيع سنة ١٩٣٣ في حالة من الانهيار، مما أتاح بالتالي مختبراً للقائمين على تطبيق العقد الجديد لتجربة اعتقادهم بأن زيادة التنظيم الحكومي من شأنها أن تحل العديد من مشاكل البلاد. وفي سنة ١٩٣٣ أصدر الكونغرس قانون التصحيح الزراعي لتقديم الإغاثة الاقتصادية للمزارعين. واقترح القانون رفع أسعار المحاصيل عن طريق تقديم دعم مالي للمزارعين للتعويض على الراغبين منهم في خفض إنتاجهم طوعاً. أما الأموال اللازمة لدفع التعويضات،

فستولدّها ضريبة على الصناعات التي تُصّنع هذه المحاصيل. ولكنه عندما أُقر مشروع القانون وأصبح قانونا ساريا، كان الموسم الزراعي قد تقدّم ، فدفعت الأموال للمزارعين بموجب قانون التصحيح الزراعي لحرث حقولهم وإتلاف المزروعات التي كانت تبشر بمحاصيل وافرة. ونتج عن خفض الإنتاج والإعانات المالية الإضافية عبر شركة الإقراض للسلع، التي كانت تشتري السلع وتحفظها في المخازن، انخفاض في الإنتاج وارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية.

وبين سنتي ١٩٣٢ و١٩٣٥ زاد الدخل الزراعي بنسبة تزيد عن ٥٠ بالمئة. ونتج ذلك بصورة جزئية، بفضل البرامج الفدرالية. إلا أن جفافا شديدا أصاب الولايات السهلية خلال السنوات نفسها التي بدأ فيها تشجيع المزارعين على عدم زراعة أراضيهم، مما أدى إلى رحيل المستأجرين والمزارعين المشاركين معهم في المحاصيل. وخلّفت الرياح العنيفة وعواصف الغبار في االعقد الثالث من القرن العشرين ما أصبح يُعرف بـ "حوض الغبار"، فتلفت المحاصيل وخربت المزارع.

وبحلول العام ١٩٤٠ كان ٢,٥ مليون شخص قد هجروا ولايات السهول. وكانت تلك أكبر هجرة داخلية في التاريخ الأميركي. وتوجه من أصل هؤلاء النازحين ٢٠٠,٠٠٠ شخص إلى كاليفورنيا. ولم يكن النازحون من المزارعين فقط، بل وأيضاً من المهنيين وأصحاب محال التجزئة (القطّاعي) وغيرهم ممن كانت سُبُل رزقهم مرتبطة بعافية المجتمعات الزراعية. وقد انتهى العديد منهم إلى التنافس الشديد على الوظائف الموسمية مثل قطف المحاصيل بأجور متدنّية للغاية.

وقدمت الحكومة المساعدات عن طريق هيئة لخدمة الحفاظ على التربة تأسست سنة ١٩٣٥. وكانت الممارسات الزراعية الضارة بالتربة قد زادت من تفاقم آثار الجفاف. فقامت المنظمة بتعليم المزارعين الأساليب التي تحّد من تآكل التربة وتحاتّها. وتم علاوة على ذلك زرع حوالي ٣٠,٠٠٠ كيلومتر من الأشجار كحواجز لصدّ شدة الرياح.

وعلى الرغم من أن قانون التصحيح الزراعي كان ناجحاً في معظمه، إلا أنه تمّ التخلّي عنه سنة ١٩٣٦ عندما اعتبرت المحكمة العليا أن الضريبة على مصنّعي المأكولات غير دستورية. ثم أقر الكونغرس بسرعة قانون إغاثة المزارع الذي سمح للحكومة بدفع التعويضات إلى المزارعين الذين أوقفوا الأ ً راضي عن الإنتاج لأجل الحفاظ على التربة. وفي سنة ١٩٣٨ أعاد الكونغرس العمل بقانون التصحيح الزراعي، وذلك بفضل وجود أغلبية في المحكمة العليا مؤيدة للعقد الجديد.

وبحلول العام ١٩٤٠ كان هناك قرابة ستة ملايين مزارع يتلقون مساعدات مالية من الحكومة. ووفّرت برامج العقد الجديد أيضاً قروضاً للمحاصيل الفائضة وتأمينات للقمح ونظاماً لتخزين المحاصيل الذي صُمم لتأمين إمدادات مستقرة من المواد الغذائية. فتحقق الاستقرار الاقتصادي للمزارعين إلى حدٍ كبير، ولو بكلفة عالية، وبإشراف حكومي استثنائي.

الصناعة والعمل

حاولت الإدارة القومية للإنعاش الاقتصادي التي تأسست سنة ١٩٣٣ مع القانون القومي لاستعادة الانتعاش الصناعي، وضع حد للمنافسة التي لا ترحم عن طريق وضع نظم تفرض ممارسة المنافسة المنصفة بغية توليد وظائف أكثر، وبالتالي تأمين المزيد من الحركة الشرائية. واستُقبلت هذه الإدارة بالترحاب في البداية، لكن سرعان ما وُجّهت اليها الانتقادات لإفراطها في فرض التنظيمات، ولأنها عجزت عن تحقيق الانتعاش الصناعي، ثم اعتُبرت غير دستورية سنة ١٩٣٥.

ضمنت إدارة الانتعاش الصناعي للعمال حق التفاوض الجماعي بشأن الأجور عن طريق النقابات العمالية التي تمثل العاملين كأفراد. لكن الإدارة القومية للإنعاش الاقتصادي فشلت في التغلب على معارضة شركات الأعمال التجارية الشديدة للحركة النقابية المستقلة. وبعد حلّ الإدارة سنة ١٩٣٥، أصدر الكونغرس القانون القومي للعلاقات العمالية الذي أعاد هذه الضمانة، وحظر على أرباب العمل التدخل غير المُنصف بنشاطات النقابات. كما أنشأ

القانون أيضاً المجلس القومي للعلاقات العمالية للإشراف على المفاوضات الجماعية وإدارة الانتخابات النقابية وضمان حق العمال في اختيار المنظمة التي يجب أن تمثلهم في التعامل مع أرباب العمل.

وبعث التقدّم الكبير الحاصل في تنظيم اليد العاملة في العاملين إحساسا متزايداً بمصالحهم المشتركة، فازدادت سلطة القوى العاملة ليس في الصناعة وحسب، بل وأيضاً في السياسة. واستفاد حزب روزفلت الديمقراطي فائدة كبيرة من هذه التطورات.

العقد الجديد الثاني

تكفّل العقد الجديد خلال سنواته الأولى سلسلة رائعة من المبادرات التشريعية وحقق زيادة هامة في الإنتاج والأسعار، لكنه لم يضع حداً للكساد. وبرزت مع تراجع الشعور بوجود أزمة مباشرة، مطالب جديدة. وتحسّر أصحاب الأعمال على نهاية حقبة "عدم التدخل"، أو الحرية الاقتصادية الكاملة، وأغاظتهم أنظمة إدارة الإنعاش الاقتصادي. وبدأت الهجمات الكلامية من اليسار واليمين السياسيين في وقت بدأ فيه الحالمون والمخططون والسياسيون، على حد سواء، بعرض علاجات اقتصادية استقطبت جماهير عريضة. فأيد الدكتور فرانسيس إ. تاونسند، دفع رواتب تقاعد سخيّة للمُسنّين، ودعا الأب تشارلز كافلن، "الكاهن الإذاعي"، إلى سياسات تضخمية، ووجّه اللوم إلى رجال المصارف الدوليين في خطاباته التي تخللتها تشبيهات معادية للساميّة. ودافع أشدهم تأثيراً، وهو السناتور هيوي ب. لونغ الذي كان خطيبا بليغا لاذعا من لويزيانا، عن المهجّرين وطالب بإعادة توزيع جذرية للثروة. (لولا اغتيال لونغ في أيلول/سبتمبر ١٩٣٥، لكان شكّل تحدياً لفرانكلين روزفلت في التنافس على الرئاسة سنة ١٩٣٦).

وأيد الرئيس روزفلت، أمام هذه الضغوط، مجموعة جديدة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية، كان من أبرزها إجراءات مكافحة الفقر وخلق مزيد من الوظائف وفرص العمل للعاطلين عن العمل وتأمين شبكة أمان اجتماعية. وكانت إدارة تقدم الأشغال، وهي وكالة الإغاثة الرئيسية لما سُمّي بالعقد الجديد الثاني، أكبر وكالة للأشغال العامة حتى ذلك الوقت. وسعت الوكالة لتنفيذ مشاريع صغيرة الحجم عبر البلاد فأنشأت المباني والطرقات والمطارات والمدارس. وتم توظيف الممثلين والرسامين والموسيقيين والكُتّاب في مشروع المسرح الفدرالي ومشروع الفنون الفدرالي ومشروع الكُتّاب الفدرالي. ووفّرت الإدارة القومية للشباب الوظائف بأوقات جزئية للطلاب وأقامت برامج تدريبية وقدمت المساعدات للشباب العاطلين عن العمل. وشملت برامج إدارة تقدم الأشغال أكثر من حوالي ثلاثة ملايين عاطل عن العمل في وقت واحد، وعندما تم التخلي عنها كانت قد ساعدت ما مجموعه تسعة ملايين شخص.

كان حجر الزاوية في العقد الجديد، حسب ما قاله روزفلت، قانون الضمان الاجتماعي لسنة ١٩٣٥. فقد خلق الضمان الاجتماعي نظام مدفوعات اجتماعية تديره كل ولاية للفقراء والعاطلين عن العمل والمُعاقين، قائم على مساهمات متساوية من الحكومة الفدرالية ومن الولايات. وأقام أيضاً نظاماً قومياً لفوائد التقاعد يستمد الأموال من "صندوق ائتماني" تغذّيه مساهمات أرباب العمل والعاملين. وكان العديد من الدول الصناعية الأخرى قد سبق لها أن أنشأت مثل هذه البرامج، إلا أن الدعوات السابقة لمثل تلك المبادرات في الولايات المتحدة لم تلق أذنا صاغية من أحد. أما اليوم فالضمان الاجتماعي هو أكبر برنامج اجتماعي تديره الحكومة الأميركية.

أضاف روزفلت إلى هذه المبادرات القانون القومي للعلاقات العمالية "وقانون الضريبة على الثروة" الذي زاد الضرائب على الأثرياء، وقانون الشركات القابضة للخدمات العامة بغية تتفكيك تجمعات شركات الطاقة الكهربائية الكبرى الاحتكارية، وقانون المصارف الذي وسع كثيراً سلطات مجلس الاحتياطي الفدرالي على المصارف الخاصة الكبرى. وكان لافتاً للنظر أيضاً تأسيس إدارة الشبكة الكهربائية الريفية التي أوصلت الكهرباء إلى المناطق الزراعية في سائر أنحاء البلاد.

حظرت تجارة الأسلحة مع أي من الدول المتحاربة، ونصت على المطالبة بالدفع نقداً مقابل جميع السلع الأخرى، ومنعت السفن التجارية التي ترفع العلم الأميركي من نقل هذه السلع إلى الدول المتحاربة. وكان الهدف من ذلك الحؤول بأي ثمن كان دون تورط الولايات المتحدة في حرب خارجية.

وزاد مع احتلال النازيين لبولندا سنة ١٩٣٩ واندلاع الحرب العالمية الثانية الشعور بالانعزالية، وذلك بالرغم من التعاطف الواضح للأميركيين مع ضحايا اعتداءات هتلر وتأييدهم للديمقراطيتين الحليفتين، بريطانيا وفرنسا. ولم يكن بوسع روزفلت سوى الانتظار حتى بدّلت الأحداث الرأي العام بالنسبة للتدخل الأميركي.

فبعد سقوط فرنسا وبداية الحرب الجوية الألمانية ضد بريطانيا في أواسط سنة ١٩٤٠، تكثّف النقاش في الولايات المتحدة بين الذين يؤيدون مساعدة الديمقراطيات وبين الفئة المعارضة للحرب المعروفة بالانعزالية. وبذل روزفلت كل ما في وسعه لدفع الرأي العام برفق نحو التدخل. وانضمت الولايات المتحدة إلى كندا في مجلس مشترك للدفاع، وانحازت إلى الجمهوريات الأميركية اللاتينية في توسيع الحماية الجماعية لدول النصف الغربي من الكرة الأرضية.

ووافق الكونغرس في مواجهة الأزمة المتصاعدة على تخصيص مبالغ كبيرة لإعادة التسلح، وأصدر في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ أول قانون تجنيد إلزامي يصادق عليه في زمن السلم في الولايات المتحدة. وفي ذلك الشهر أيضاً عقد روزفلت اتفاقاً تنفيذياً جزئياً مع رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل أعطت بموجبه الولايات المتحدة البحرية البريطانية ٥٠ مُدمِّرة قديمة الصنع "معمِّرة" مقابل قواعد جوية وبحرية بريطانية في نيوفوندلاند ومنطقة شمال الأطلسي.

وأظهرت حملة الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٤٠ أن الانعزاليين، رغم ضجيج أصوات معارضتهم، كانوا يشكلون أقلية. حتى أن المنافس الجمهوري لروزفلت ويندل ويلكي كان مؤيدا للتدخل. وهكذا أسفرت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر عن الأكثرية

ولم يسبق لزعيم أميركي، في ذلك الحين وحتى يومنا هذا، أن استخدم الإذاعة بمثل الطريقة الفعالة التي استخدمها بها روزفلت. ففي خطاب إذاعي بُث سنة ١٩٣٨، أعلن روزفلت قائلا: "لقد اختفت الديمقراطية في عدة دول كبرى، لا لأن شعوبها تكره الديمقراطية، بل لأنها تعبت من البطالة وغياب الأمان والاطمئنان، ومن رؤية أطفالها جياعا وهي قاعدة عاجزة أمام بلبلة الحكومات وضعفها الناجمين عن غياب القيادة." واختتم روزفلت حديثه بالقول إن الأميركيين يبغون الدفاع عن حرياتهم بأي ثمن ويعرفون أن "خط الدفاع الأول عنها يكمن في حماية الأمن الاقتصادي."

الحرب والحياد الصعب

قبل أن يترسّخ مسار ولاية روزفلت الثانية، كانت قد طغت على برامجه الداخلية مشاريع التوسّع التي بدأتها الأنظمة التوتاليتارية الاستبدادية في اليابان وإيطاليا وألمانيا. ففي سنة ١٩٣١ غزت اليابان منشوريا وسحقت المقاومة الصينية، ثم أقامت دولة مانشوكو التابعة لها. ووسّعت إيطاليا برئاسة بنيتو موسوليني حدودها إلى الخارج باحتلالها ليبيا وإثيوبيا (الحبشة) سنة ١٩٣٥. وأضفت ألمانيا، تحت قيادة الزعيم النازي أدولف هتلر، الطابع العسكري على اقتصادها، وعادت إلى احتلال مقاطعة الراينلاند (المنزوعة السلاح بموجب معاهدة فرساي) سنة ١٩٣٦. وفي سنة ١٩٣٨ ضم هتلر النمسا إلى الإمبراطورية الألمانية وطالب تشيكوسلوفاكيا بالتنازل عن أراضي السّوديت (سوديتنلاند التي كانت تضم بوهيميا وموارفيا وأجزاء من سيليسيا) الناطقة بالألمانية. وبدا في ذلك الوقت أن الحرب وشيكة الوقوع.

أعلنت الولايات المتحدة التي خيّب آمالها فشل الحملة الكبرى من أجل الديمقراطية في الحرب العالمية الأولى، أنه لا يمكن في أي ظرف من الظروف أن تتوجه إليها أي دولة من الدول المتورطة في النزاع طلبا لمساعدتها. وكانت تشريعات الحياد التي سُنّت على مراحل بين سنتي ١٩٣٥ و١٩٣٧، قد

مرة أخرى إلى جانب الرئيس، وجعلت من روزفلت أول وآخر رئيس تنفيذي أميركي ينتخب لولاية ثالثة.

في مطلع ١٩٤١ أقنع روزفلت الكونغرس بالموافقة على "برنامج الإعارة والتأجير" الذي مكنّه من تحويل الأسلحة والعتاد إلى أي دولة (وبالأخص بريطانيا ثم الاتحاد السوفياتي والصين لاحقا) على أساس أن ذلك يعتبر حيويا بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة. وبلغ مجموع المساعدات التي قدمت بموجب برنامج الإعارة والتأجير بنهاية الحرب أكثر من ٥٠,٠٠٠ مليون دولار.

ولعل أكثر ما هو جديربالذكر كان لقاء روزفلت في آب/أغسطس مع رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل في البحر مقابل ساحل نيوفوندلاند، حيث أصدر الزعيمان "بياناً مشتركاً حول أهداف الحرب"، أطلقوا عليه اسم "ميثاق الأطلسي." وحملت الوثيقة أوجه شبه كبيرة مع بنود الرئيس ودرو ويلسون الأربعة عشر. ودعت بين ما دعت إليه من الأهداف إلى عدم التوسع الجغرافي، ونصت على أنه لا تعديلات جغرافية دون موافقة الشعوب المعنية، وعلى حق جميع الشعوب في اختيار شكل حكوماتها الخاصة، وإعادة الحكم الذاتي للذين حرموا منه، والتعاون الاقتصادي بين جميع الدول، والتحرر من الحروب ومن الخوف ومن العوز لكل الشعوب، وإلى حرية البحار، والتخلي عن استخدام القوة كأداة للسياسة الدولية. وبهذا أصبحت أميركا الآن محايدة بالاسم فقط.

اليابان تهاجم بيرل هاربر وأميركا تدخل الحرب

في الوقت الذي كان فيه معظم الأميركيين يرقبون بقلق مجرى الحرب الأوروبية، كان التوتر آخذا في التصاعد في آسيا. فقد أعلنت اليابان، التي انتهزت فرصة تحسين وضعها الاستراتيجي، بجرأة قيام "النظام الجديد" الذي سوف تستخدمه لممارسة هيمنتها على كامل المحيط الهادي. وبما أن بريطانيا التي كانت تقاتل من أجل البقاء ضد ألمانيا النازية، لم تكن قادرة على المقاومة، فقد تخلت عن

امتيازاتها في شنغهاي، وأقفلت بصورة مؤقتة طريق الإمدادات إلى الصين عبر بورما. وفي صيف عام ١٩٤٠ كانت اليابان قد حصلت على إذن من حكومة فيشي الفرنسية الضعيفة، لاستخدام المطارات في شمال الهند الصينية (فيتنام الشمالية). وفي شهر أيلول/سبتمبر من تلك السنة انضمت اليابان رسمياً إلى محور روما - برلين، فردّت الولايات المتحدة بفرض حصار على صادرات خردة الحديد إلى اليابان.

فاحتلت اليابان في تموز/يوليو ١٩٤١ جنوب الهند الصينية (فيتنام الجنوبية) موحية بذلك باحتمال تحركها جنوباً باتجاه النفط والقصدير والمطاط الموجودة في شبه جزيرة الملايو البريطانية والهند الشرقية الهولندية. ورداً على ذلك جمدّت الولايات المتحدة الأرصدة والأصول اليابانية وضربت حصاراً على السلعة التي تمس حاجة اليابان إليها أكثر من كل ما عداها، وهي النفط.

وتولّى الجنرال هيديكي توجو رئاسة وزراء اليابان في شهر تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر أرسل توجو مبعوثاً خاصاً إلى الولايات المتحدة للاجتماع بوزير الخارجية كوردل هل. وطالبت اليابان، من بين أمور أخرى، بأن تحرّر الولايات المتحدة الأرصدة والأصول اليابانية وأن توقف التوسع البحري الأميركي في المحيط الهادي. فردّ هل باقتراح يدعو إلى انسحاب اليابانيين من جميع البلدان التي احتلتها. فأدي الرفض الياباني السريع في الأول من كانون الأول/ديسمبر بالمحادثات إلى طريق مسدود.

وفي صباح ٧ كانون الأول/ديسمبر، شنت الطائرات اليابانية المحمولة على حاملات الطائرات هجوماً كاسحاً ضد الأسطول الأميركي في المحيط الهادي الراسي في بيرل هاربر بجزر هاواي. وأسفرت الغارة عن تدمير ٢١ سفينةأو تعطيلها مؤقتا وعن تدمر أو إعطاب ٢٣ طائرة، وقتل ٢,٣٨٨ جندياً وبحّاراً ومدنياً. غير أن حاملات الطائرات الأميركية التي لعبت دوراً حيوياً في الحرب البحرية التالية في المحيط الهادي كانت في عرض البحر، ولم تكن راسية في بيرل هاربر. وتوحّد بين عشية وضحاها الرأي العام الأميركي الذي كان لا يزال منقسماً حول الحرب في أوروبا، حول ما سماه الرئيس روزفلت ذلك "اليوم الذي سيعيش أبدا في العار." وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر أعلن الكونغرس حالة الحرب مع اليابان. وبعدها بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة.

التعبئة للحرب الشاملة

جهزّت الدولة نفسها بسرعة لتعبئة الشعب وكامل طاقتها الصناعية. فحققت الصناعة الحربية خلال السنوات الثلاث ونيّف التالية أهدافاً إنتاجية مُذهلة، فأنتجت ٣٠٠,٠٠٠ طائرة و٥,٠٠٠ سفينة شحن و٦٠,٠٠٠ مركبة إنزال برمائية و٨٦,٠٠٠ دبابة. ولعبت المرأة العاملة دوراً في الإنتاج أكبر من أي وقت مضى حتى أنه ضُرب بها المثل تحت اسم "روزي المبرشمة" (العاملة التي تثبت المسامير المعدنية بالبرشمة). وبلغ مجموع القوات المسلحة الأميركية في نهاية الحرب أكثر من ١٢ مليون فرد. ووضع جميع نشاطات البلاد بما فيها الزراعة والصناعة والتعدين والتجارة والعمالة والاستثمارات والمواصلات، وحتى التعليم والمشاريع الثقافية بشكل ما أو بآخر تحت سيطرة جديدة وموسّعة.

ونتيجة للهجوم على بيرل هاربر، وخوفاً من التجسس الآسيوي، ارتكب الأميركيون أيضاً ما تمّ الاعتراف به لاحقاً بأنه كان عملا بعيدا عن الرأفة والتسامح. فقد اعتقلوا الأميركيين اليابانيين. وفي شباط/فبراير ١٩٤٢ نُقل حوالي ١٢٠,٠٠٠ أميركي ياباني مقيمين في كاليفورنيا من منازلهم وسجنوا وراء أسلاك شائكة في معسكرات مؤقتة بائسة، ثم أعيد نقلهم لاحقاً إلى "مراكز تغيير الإقامة" خارج البلدات الجنوبية الغربية المعزولة.

كان حوالي ٦٣ بالمئة من هؤلاء الأميركيين اليابانيين مواطنين أميركيين مولودين في الولايات المتحدة. ورغم أنه كان قليل منهم متعاطفاً مع اليابانيين فلم تظهر أية أدلة على قيامهم بأعمال تجسس. وتطوع آخرون منهم في الجيش الأميركي

وقاتلوا بامتياز وشجاعة في وحدتين للمشاة على الجبهة الإيطالية. وخدم بعضهم كمترجمين على جبهة المحيط الهادي.

وفي سنة ١٩٨٣ اعترفت الحكومة الأميركية بالظلم الذي لحق بالمعتقلين فأرفقت ذلك بمدفوعات محدودة قُدمّت لأولئك الأميركيين اليابانيين الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة.

الحرب في شمال أفريقيا وأوروبا

بعد دخول الولايات المتحدة الحرب بقليل، قررت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي (الذي كان في حرب مع ألمانيا منذ ١١ حزيران/يونيو ١٩٤١) أنها ستركز جهودها العسكرية الأولية في أوروبا.

وخاضت القوات البريطانية والألمانية خلال سنة ١٩٤٢ معارك كرّ وفرّ غير حاسمة عبر ليبيا ومصر للسيطرة على قناة السويس. ثم هاجمت القوات البريطانية بقيادة الجنرال السّير برنارد مونتغومري الألمان في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر من قرية العلمين بمصر، وتمكنت هذه القوات المجهزة بألف دبابّة، العديد منها أميركي الصنع، من دحر جيش الجنرال إروين رومل في معركة طاحنة دامت أسبوعين. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، نزلت القوات الأميركية والفرنسية في شمال أفريقيا الفرنسية. واضطرت القوات الألمانية المحصورة بين القوات المتقدمة من الشرق والغرب إلى التراجع. وبعد مقاومة شرسة، استسلمت في أيار/مايو ١٩٤٣.

كانت سنة ١٩٤٢ أيضاً نقطة التحوّل على الجبهة الشرقية. فالاتحاد السوفياتي الذي تكبّد خسائر جسيمة، أوقف الغزو الألماني عند بوابات لينينغراد وموسكو. وفي شتاء ١٩٤٢–١٩٤٣هزم الجيش الأحمر الألمان في ستالينغراد (فولغوغراد) وبدأ زحفاً طويلاً أوصله إلى برلين سنة ١٩٤٥.

وفي تموز/يوليو ١٩٤٣ غزت القوات البريطانية والأميركية صقلّية وأحكمت سيطرتها على الجزيرة في خلال شهر. في تلك الأثناء سقط بنيتو موسوليني من السلطة في إيطاليا، فبدأ خلفاؤه مفاوضات مع الحلفاء، وما لبثوا أن استسلموا فور غزو الأراضي الإيطالية في أيلول/سبتمبر. غير أن الجيش الألماني كان آنذاك قد تسلم السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية. وكان القتال ضد القوات النازية في إيطاليا مريراً وطويلاً، ولم تُحرّر روما إلا في ٤ حزيران/يونيو ١٩٤٤. وبنى الحلفاء خلال تقدمهم ببطء باتجاه الشمال المطارات ليشنوا منها الغارات الكاسحة ضد السكك الحديدية والمصانع ومواقع الأسلحة والتحصينات في جنوب ألمانيا وأواسط أوروبا، بما في ذلك منشآت النفط في بلووشتي برومانيا.

وفي أواخر ١٩٤٣ قرّر الحلفاء، بعد نقاشات طويلة حول الاستراتيجية، فتح جبهة في فرنسا لإجبار الألمان على سحب أعداد كبيرة من قواتهم من الاتحاد السوفياتي.

عُيّن الجنرال الأميركي دوايت د. آيزنهاور قائداً أعلى للقوات الحليفة في أوروبا. وبعد استعدادات كبيرة، نزلت الجيوش الغازية الأميركية والبريطانية والكندية في ٦ حزيران/يونيو ١٩٤٤ تحت غطاء من حماية جوية متفوقة جداً، في خمسة مواقع على شاطئ النورماندي بفرنسا. وبعد إقامة رؤوس جسور في قتال عنيف، تدفق المزيد من القوات التي دفعت الألمان على التقهقر في معارك دامية الواحدة تلو الأخرى. وفي ٢٥ آب/أغسطس تحرّرت باريس.

وتوقف زحف الحلفاء في ذلك الخريف ومُني من ثم ببعض النكسات في شرق بلجيكا خلال فصل الشتاء. لكن الأميركيين والبريطانيين كانوا قد عبروا نهر الراين في آذار/مارس بينما كان الروس يتقدمون من الشرق دون مقاومة. وفي ٧ أيار/مايو استسلمت ألمانيا دون شروط.

الحرب في المحيط الهادي

أُجبرت القوات الأميركية في الفيليبين على الاستسلام في مطلع سنة ١٩٤٢، لكن الأميركيين أعادوا لمّ شملهم خلال الأشهر التالية وقاد الجنرال جيمس "جيمي" دوليتل قاذفات القنابل التابعة للجيش الأميركي في غارة على طوكيو في نيسان/أبريل.

الزمن يكابد شعورا من الأسى بخسارة لا يمكن تعويضها. وخلف روزفلت في الرئاسة نائب الرئيس هاري ترومان، السناتور السابق عن ولاية ميزوري.

الحرب والنصر والقنبلة الذريّة

كانت المعارك الأخيرة التي دارت في منطقة المحيط الهادي من بين أكثر معارك الحرب دموّية. ففي حزيران/يونيو ١٩٤٤ قضت معركة بحرية دارت في بحر الفيليبين على قوة اليابان الجوية البحرية، مما أجبر رئيس الوزراء الياباني، توجو، على الاستقالة. وعاد الجنرال الأميركي دوغلاس ماك آرثر الذي كان قد غادر جزر الفيليبين مُرغماً قبل عامين لتفادي وقوعه أسيرا في أيدي اليابانيين إلى الجزر في تشرين الأول/أكتوبر. ووقعت الهزيمة النهائية للبحرية اليابانية في معركة خليج ليت التي شهدت أكبر اشتباك بحري على الإطلاق. وبحلول شباط/فبراير ١٩٤٥ استولت القوات الأميركية على مانيلا عاصمة الفيليبين.

ووجهت الولايات المتحدة بعد ذلك أنظارها نحو جزيرة إيو جيما الاستراتيجية في جزر بونين، الواقعة في منتصف المسافة بين جزر ماريانا واليابان. واستخدم اليابانيون الذين تدربّوا ليقاتلوا من أجل الامبراطور حتى الموت، المغاور الطبيعية والأراضي الصخرية لعملياتهم الانتحارية في مقاومة الغزو الأميركي. إلا أن الأميركيين احتلوا الجزيرة في منتصف آذار/مارس، ولكن بعد أن فقدوا حوالي ٦,٠٠٠ من مُشاة البحرية الأميركية. أما المدافعون اليابانيون فقد أبيدوا كليًا تقريباً. وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تشن غارات جوية كثيفة على السفن والمطارات اليابانية في موجات تلو الموجات من الهجمات بالقنابل المحرقة ضد المدن اليابانية.

وواجه الأميركيون في أوكيناوا (من ١ نيسان/أبريل حتى ٢١ حزيران/يونيو ١٩٤٥) مقاومة شرسة. ونظرا لعدم استسلام سوى قلة من المدافعين عن الجزيرة، اضطر الجيش ومشاة البحرية الأميركية إلى شن حرب إبادة. وكانت موجات من طائرات الكاميكازي الانتحارية اليابانية تدك في تلك الأثناء الأسطول الحليف قبالة الساحل ملحقة به خسائر أفدح من التي وقعت في خليج ليت. وفَقَدت اليابان ما بين ٩٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ جندي، وعددا مماثلا تقريباً من المدنيين في أوكيناوا. وبلغت الخسائر الأميركية أكثر من ١١,٠٠٠ قتيل وحوالي ٣٤,٠٠٠ جريح. ورأى معظم الأميركيين في القتال الذي دار نموذجا لما سوف يواجهونه في غزو اليابان الذي كانوا يخططون له.

فاجتمع رؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي في بوتسدام، إحدى ضواحي برلين، من ١٧ تموز/يوليو حتى ٢ آب/أغسطس ١٩٤٥ لبحث العمليات ضد اليابان والحل السلمي في أوروبا والسياسة الخاصة بمستقبل ألمانيا. ولعل البوادر التي كانت تنذر بنهاية الحلف هي التي جعلتهم يتفقون بسهولة على مسائل مبدئية مبهمة وشؤون عملية بالنسبة للاحتلال العسكري، لكنها لم تمكّنهم من التوصل إلى اتفاق حول العديد من القضايا الحساسة بما في ذلك التعويضات.

ففي اليوم الذي سبق بداية مؤتمر بوتسدام، فجّر علماء الذرة الأميركيون المشاركون في مشروع مانهاتن السري قنبلة ذرّية بالقرب من ألاموغوردو بولاية نيو مكسيكو. وكانت التجربة ذروة ثلاث سنوات من الأبحاث المُكثفة في المختبرات عبر الولايات المتحدة. وجاءت الإشارة إلى التجربة مبطّنة في بيان بوتسدام الصادر في ٢٦ تموز/يوليو عن الولايات المتحدة وبريطانيا الذي وعد بأن اليابان لن تُدمّر أو تستعبد إذا ما استسلمت. أما إذا واصلت اليابان الحرب، فإنها ستلقى "دماراً سريعاً وتاماً."ثم أمر الرئيس ترومان باستخدام القنبلة الذّرية إذا لم تستسلم اليابان بحلول ٣ آب/أغسطس، آخذا في اعتباره استخدامها لإرغام اليابان على الاستسلام بسرعة وبخسائر أقل بكثير مما قد ينتج عن غزو اليابان.

وكانت لجنة من العسكريين الأميركيين والمسؤولين السياسيين والعلماء قد درست مسألة تحديد الأهداف للسلاح الجديد. ونجح وزير الحربية،

ومع أنه لم يكن لتلك الغارة أي تأثير عسكري يُذكر، لكنها رفعت معنويات الأميركيين وعززت نفسياتهم إلى حد كبير.

وفي أيار/مايو نشبت في كورال سي (بحر المرجان) أول معركة في التاريخ تشترك فيها الطائرات المنقولة على حاملات الطائرات، وأُجبر أسطول بحري ياباني جاء لضرب جنوب غينيا الجديدة وأستراليا على التراجع بعد معركة التحامية مع قوة بحرية وجوية ضاربة أميركية. وبعدها ببضعة أسابيع، انتهت معركة ميدواي في منطقة المحيط الهادي الوسطى بأول هزيمة كبرى للبحرية اليابانية التي فقدت أربع حاملات للطائرات. وشكلت ميدواي التي أنهت التقدم الياباني في المحيط الهادي نقطة تحوّل.

وساهمت المعارك الأخرى أيضاً في نجاح الحلفاء. فقد شكلّت المعركة البرية والبحرية التي دامت ستة أشهر في جزيرة غوادالقنال (آب/أغسطس ١٩٤٢ - شباط/فبراير ١٩٤٣) أول انتصار أميركي هام على الأرض في المحيط الهادي. فقد شقت القوات الأميركية والأسترالية خلال الشطر الأكبر من السنتين التاليتين طريقها شمالاً من جنوب المحيط الهادي، وغرباً من أوسطه، فاستولت على جزر سولومون وجيلبرت ومارشال وماريانا في سلسلة من الهجمات البرمائية.

سياسات الحرب

رافقت الجهود الحربية الحليفة سلسلة من الاجتماعات الدولية الهامة حول تحديد الأهداف السياسية للحرب. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٤٣ عُقد مؤتمر أنجلو- أميركي في الدار البيضاء بالمغرب وقرر أنه لن يُعقد أي اتفاق للصلح أو السِلم مع المحور وبلدان البلقان الدائرة في فلكه إلا على أساس "الاستسلام التام." وكان المقصود من تلك العبارة التي شدّد عليها روزفلت، هو تطمين شعوب جميع الدول المشاركة في القتال إلى أنه لن تجري مفاوضات منفصلة أو منفردة للسلم مع ممثلي الفاشية والنازية، وإلى أنه لن تكون هناك تسويات بالنسبة للأهداف المثالية المقررة للحرب. واستغل القائمون على الدعاية للمحور، بالطبع، ذلك الإعلان للإدعاء بأن الحلفاء يشنون حرب إبادة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ اجتمع روزفلت وتشرتشل في القاهرة بمصر، مع الزعيم الصيني القومي تشانغ كاي تشيك للاتفاق على شروط استسلام اليابان، بما في ذلك التخلي عن المكاسب السابقة التي أحرزتها جراء العدوان. وبعد ذلك بوقت قصير، وضع روزفلت وتشرتشل والزعيم السوفياتي جوزيف ستالين في اجتماع لهم في طهران بإيران، الاتفاقيات الأساسية الخاصة باحتلال ألمانيا بعد الحرب، وبإقامة منظمة دولية جديدة تدعى منظمة الأمم المتحدة.

وفي شباط/فبراير ١٩٤٥ اجتمع الزعماء المتحالفون الثلاثة من جديد في يالطا (الآن في أوكرانيا) وكانت بوادر النصر شبه مؤكدة. وهناك وافق الاتحاد السوفياتي سراً على دخول الحرب ضد اليابان بعد ثلاثة أشهر من استسلام ألمانيا. ومقابل مشاركته أتفق على أن يحصل الاتحاد السوفياتي على السيطرة الفعلية على منشوريا، كما يحصل على جزر كوريل اليابانية والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين. ورُسمت حدود بولندا الشرقية على خط كورزون لعام ١٩١٩ تقريباً، مما أعطى الاتحاد السوفياتي نصف ما كانت عليه أراضيها قبل الحرب. أما المناقشات الخاصة بالتعويضات المطلوبة من ألمانيا والمدفوعات التي طالب بها ستالين وعارضها روزفلت وتشرتشل فلم تتوصل إلى نتيجة، وبقيت معلقة غير حاسمة. ثم تمّت ترتيبات مُعيّنة تتعلق باحتلال الحلفاء لألمانيا وبمحاكمة مجرمي الحرب ومعاقبتهم. كما تم الاتفاق في يالطا أيضاً على أن يكون للدول العظمى في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة المقترحة حق النقض (الفيتو) في التصويت على القضايا التي تهم أمنها.

توفّي فرانكلين روزفلت بعد شهرين من عودته من يالطا على أثر نزيف في الدماغ بينما كان يمضي إجازة في ولاية جورجيا. وشيّع روزفلت بحزن عميق لم يشيع بمثلة إلا قلة ضئيلة من الشخصيات في التاريخ الأميركي. وبقي الشعب الأميركي لمدة من

هنري ل. ستيمسون، في استبعاد كيوتو، العاصمة القديمة لليابان التي كانت تحتوي على الكثير من الكنوز القومية والدينية من الضربة الذريّة. واختيرت هيروشيما، مركز الصناعات الحربية والعمليات العسكرية، لتكون الهدف الأول.

وفي ٦ آب/أغسطس ألقت الطائرة الأميركية التي أطلق عليها اسم إينولا غاي قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما، وفي ٩ آب/أغسطس ألقيت قنبلة ثانية على مدينة ناغازاكي هذه المرة. فدمّرت القنبلتان أجزاء كبيرة من المدينتين وألحقتا خسائر فادحة جداً بالأرواح. وفي ٨ آب/أغسطس أعلن الاتحاد السوفياتي الحرب على اليابان وهاجم القوات اليابانية في منشوريا. فوافقت اليابان في ١٤ آب/أغسطس على الاستسلام وفق الشروط المقررة في بوتسدام. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥ استسلمت اليابان رسمياً. وشعر الأميركيون بالارتياح لأن القنبلة عجّلت نهاية الحرب. أما إدراك الآثار الكاملة للقدرة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية فلم يتم إلا في وقت لاحق.

وفي غضون شهر رأت منظمة الأمم المتحدة النّور في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إثر اجتماع ممثلي ٥٠ دولة في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا. ورسم الدستور الذي صاغوه منظمة دولية يمكن أن تناقش فيها الخلافات الدولية بالطرق السلمية وتتضافر الجهود في جبهة مشتركة لمكافحة الجوع والمرض. وخلافاً لرفضه انضمام أميركا إلى عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، صادق مجلس الشيوخ الأميركي بسرعة على شرعة الأمم المتحدة بأكثرية ٨٩ صوتاً مقابل صوتين. وأكد هذا العمل نهاية الروح الانعزالية التي كانت مسيطرة في السياسة الخارجية الأميركية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ بدأت المحاكمات الجنائية لاثنين وعشرين قيادياً نازياً في نورمبرغ بألمانيا وفقا لقرارات بوتسدام. ومثُل النازيون أمام محكمة تضم مجموعة من القانونيين البارزين من بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لمحاكمتهم لا بتهمة التآمر وشن حروب عدوانية فحسب، بل وبانتهاك قوانين الحرب والإنسانية في أعمال الإبادة الجماعية المنتظمة المعروفة بالمحرقة ضد اليهود الأوروبيين والشعوب الأخرى أيضا. ودامت المحاكمات أكثر من عشرة أشهر تمّت بنهايتها إدانة ٢٢ من المتهمين المدّعى عليهم، فحكم على ١٢ منهم بالموت. وتمت إجراءات مماثلة ضد القادة اليابانيين. ◆

تعليق جانبي:

صعود الاتحادات العمالية الصناعية

في حين كانت سنوات العقد الثاني من القرن العشرين فترة ازدهار نسبي في الولايات المتحدة، لم يستفد عمال الصناعات مثل الصلب والسيارات والمطاط والنسيج إلا أقل مما أفادوا لاحقاً في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. إذ تحسن بعض ظروف العمل في العديد من هذه الصناعات، وبدأ بعض الشركات في العشرينات من القرن العشرين يؤسس "الرأسمالية الاجتماعية" عن طريق عرض برامج تقاعدية منوعة للعمال تشمل المشاركة في الأرباح وخيارات الاكتتاب في أسهم الشركات وتأمينات صحية وذلك بغية ضمان ولائهم. ومع ذلك، فقد ظلت بيئة العمل الفعلية في المعامل، أحياناً كثيرة، قاسية واستبدادية.

وفي العشرينات من القرن العشرين أيضا ضاعفت صناعات الإنتاج بالجملة جهودها للحؤول دون نمو النقابات العمالية التي كانت قد حققت بعض النجاح بزعامة الاتحاد الأميركي للعمل خلال الحرب العالمية الأولى. ولجأت الصناعات في مكافحتها للعمل النقابي إلى استخدام الجواسيس ومفسدي الإضرابات المسلحين وطرد الذين يشتبه بتعاطفهم مع النقابات. وكثيراً ما كانت النقابات المستقلة تُتهّم بأنها شيوعية. وعمدت الشركات في نفس الوقت إلى تشكيل منظماتها الخاصة المطيعة المتجاوبة معها وكانت تدعى أحيانا كثيرة "نقابات الشركات."

وتعبيرا عن تأييدها لوجهات نظر الطبقة المتوسطة الأميركية، أيدت الهيئات التشريعية للولايات مبدأ "العمل المفتوحس الذي منع الاتحادات والنقابات من أن تكون الممثل الوحيد لجميع العمال بشكل حصري. فسهّل هذا المبدأ على الشركات حرمان النقابات العمالية من حق التفاوض الجماعي نيابة عن العمال، ومنع تنظيم النقابات العمالية باللجوء إلى تطبيق أحكام المحاكم.

فهبطت بين العام ١٩٢٠ والعام ١٩٢٩ أعداد المنتمين إلى التنظيمات العمالية من حوالي خمسة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون منتسب. وظل العمال غير المهرة وشبه المهرة في الصناعات الكبرى دون نقابات منظمة.

أحدث الكساد الكبير بطالة على نطاق واسع. فبحلول سنة ١٩٣٣ كان هناك أكثر من ١٢ مليون أميركي بلا عمل. ففي صناعة السيارات، مثلاً، خُفّضت القوة العاملة بمعدل النصف بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٣، وهبطت الأجور في نفس الوقت بنسبة الثلثين.

غير أن انتخاب فرانكلين روزفلت غيّر أوضاع عمال الصناعة إلى الأبد. وجاءت أول بادرة على أن روزفلت كان مهتماً بخير العمال ومصالحهم مع تعيين فرانسيس بيركنز، المناصرة البارزة للمعونة الاجتماعية، وزيرة للعمل (كانت بيركنز أيضاً أول امرأة تشغل منصباً على مستوى وزاري). وسعى القانون القومي لإنعاش الصناعة البعيد المدى إلى رفع الأجور الصناعية وتحديد ساعات العمل الأسبوعية وإنهاء عمالة الأطفال. والأهم من كل هذا، أن القانون اعترف بحق الموظفين "بأن ينظموا أنفسهم وأن يتفاوضوا جماعياً عبر ممثلين عنهم يختارونهم همز.

أدرك جون ل. لويس رئيس نقابة عمال المناجم، الذي عرف بمشاكسته وفصاحته، أكثر من أي زعيم عمالي آخر ما كان يعنيه العقد الجديد بالنسبة للعمال. فشدّد لويس على تأييد روزفلت ونظم حملة كبرى للانضمام إلى عضوية النقابات، وتمكن من زيادة عضوية نقابة عمال المناجم التي كانت في تضاؤل، فرفع عدد أعضائها من ١٥٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ عضو في غضون سنة واحدة.

وكان لويس تواقا إلى نهوض الاتحاد الأميركي للعمل ، الذي كان هو عضواً في مجلسه التنفيذي، بإطلاق حملة مماثلة في صناعات الإنتاج بالجملة. لكن الاتحاد الذي كان معروفا تاريخيا بتركيزه على العمال الماهرين، لم يشأ خوض هذا المجال. فكان أن انفصل لويس وعدد آخر من أعضاء الاتحاد بعد صراع داخلي مرير عن الاتحاد كي يؤسسوا لجنة التنظيم الصناعي التي أصبحت لاحقاً مؤتمر المنظمات الصناعية. ثم صدر القانون القومي للعلاقات العمالية سنة ١٩٣٥ واتخذ المجلس القومي للعلاقات العمالية موقفا وديا من لجنة التنظيم الصناعي مما وضع سلطة الحكومة الفدرالية ونفوذها وراء تأييد لجنة التنظيم الصناعي.

كانت الأهداف الأولى للجنة تشمل صناعات السيارات والصلب التي كانت تكن العداء السافر للنقابات والاتحادات. وانفجرت سنة ١٩٣٦ سلسلة من الإضرابات الاعتصامية التي نظمها اتحاد عمال السيارات الناشئ برئاسة وولتر رويتر في مصانع جنرال موتورز في كليفلاند بولاية أوهايو وفي فلينت بولاية ميشيغان، وسرعان ما بلغ عدد العمال المشاركين ١٣٥,٠٠٠، وتوقف الإنتاج في جنرال موتورز.

وتم التوصل بمساعدة حاكم ميشيغان المتعاطف (مع العمال) الذي رفض طرد المضربين عن العمل، إلى تسوية في مطلع عام ١٩٣٧. وبحلول أيلول/سبتمبر من تلك السنة، كان اتحاد عمال السيارات قد وقّع عقوداً مع ٤٠٠ شركة تعمل في صناعة السيارات، مُؤمّناً للعمال حدّاً أدنى للأجور بلغ ٧٥ سنتاً في الساعة و ٤٠ ساعة عمل في الأسبوع.

وتمكنت لجنة تنظيم عمال الصلب برئاسة مساعد لويس، فيليب موري، من اجتذاب ١٢٥,٠٠٠ عضو خلال الأشهر الستة الأولى من وجودها. وعندما أدركت أكبر شركة أميركية للصلب، وهي يو إس ستيل، أن الظروف قد تغيّرت، توصّلت هي أيضاً إلى تفاهم مع العمال سنة ١٩٣٧. ففي تلك السنة أيّدت المحكمة العليا شرعية القانون القومي للعلاقات العمالية. ونتيجة لذلك، رضخت الشركات الصغرى التي كانت تقليدياً أكثر عداءً نحو النقابات والاتحادات من الشركات الكبرى، وتبعتها الصناعات الأخرى الواحدة تلو الأخرى بما فيها صناعة المطاط والنفط والإلكترونيات والنسيج.

ولقد كان لنهوض الاتحادات العمالية الكبرى أثران بارزان على المدى الطويل. فقد أصبحت هذه الاتحادات النواة التنظيمية للحزب الديمقراطي القومي، وحققت فوائد مادية لأعضائها كان من شأنها أن مَحَت تقريباً الفوارق الاقتصادية بين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة في أميركا. ◆

في غمرة الكساد الكبير، في آذار/مارس ١٩٣٣، المودعون القلقون يقفون في طوابير طويلة خارج مصرف في نيويورك. كان الرئيس الجديد، فرانكلين د. روزفلت، قد أغلق لتوّه موّقتاً المصارف في البلاد لوضع حدّ للسحوبات من احتياطي المصارف. المصارف التي كانت لا تزال قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية هي التي سُمح لها بإعادة فتح أبوابها بعد "عطلة مصرفية" دامت أربعة أيام.

الاضطراب والتغيير

كان القرن العشرين، بالنسبة للولايات المتحدة، حقبة من الاضطرابات الكبرى والتغيير. فقد عانت البلاد خلال تلك العقود أسوأ كساد اقتصادي في تاريخها، وخرجت مُنتصرة مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ولعبت دوراً قيادياً عالمياً في النزاع الذي حصل في أواخر القرن المعروف بالحرب الباردة، واجتازت مرحلة انتقالية استثنائية من التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الداخل. فبينما كانت الولايات المتحدة، في الماضي، تحقق التغيير الذاتي خلال المسيرة المتمهلة للقرون، بدا أنها أصبحت تُعيد تكوين نفسها الآن خلال عقود.

تميزت الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادي بمعارك بحرية وجوية واسعة النطاق. هنا مشهد طائرة يابانية تسقط وهي مُشتعلة خلال هجوم على أسطول للناقلات في جزر ماريانا، في حزيران/يونيو ١٩٤٤. حملة الجيش الأميركي والقوات البحرية المسماة "القفز بين الجزر" بدأت في آب/أغسطس ١٩٤٢ في قناة غوادالكنال وانتهت مع الهجوم على أوكيناوا في نيسان/أبريل ١٩٤٥.

في الأعلي رجال ونساء مُضربون يمضون وقتهم بالرقص في ١١ آذار/مارس ١٩٣٧، خلال إضراب في معامل فيشر بودي للشفروليه (لصناعة هياكل السيارات) في سانت لويس بولاية ميسّوري. نجح هؤلاء المضربون في نزع الاعتراف باتحاد العمال الصناعيين عبر البلاد في ثلاثينات القرن العشرين.

في الأسفل: الرئيس فرانكلين د. روزفلت يُوقّع ما قد أبعد التشريعات أثراً في العقد الجديد وهو قانون الضمان الاجتماعي لسنة ١٩٣٥. اليوم، يشكل الضمان الاجتماعي واحداً من أكبر البرامج الحكومية في الولايات المتحدة، ويؤمن رواتب التقاعد والدخل للمعاقين لملايين الأميركيين.

في الأعلي:
خط تجميع الطائرات المقاتلة لايتينغ **P-38** خلال الحرب العالمية الثانية. أصبحت الولايات المتحدة عبر إنتاجها الهائل للمعدات العسكرية، حسب تعبير الرئيس روزفلت، "ترسانة الديمقراطية."

إلى اليمين:
أميركيون يابانيون ينتظرون إعادة إسكانهم في معسكرات أخرى في أسوأ انتهاك لحقوق الإنسان حصل داخل الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية.

فوق، الجنرال دوايت آيزنهاور، القائد الأعلى في أوروبا، يتحدث مع المظليّين قبل وقت قصير من غزو النورماندي في فرنسا في ٦ حزيران/يونيو ١٩٤٤.

الجنرال دوغلاس ماك آرثر (في الوسط) كان قد أعلن: "سوف أعود"، عندما هرب من القوات اليابانية المتقدمة في الفيليبين سنة ١٩٤٢. بعدها بسنتين، نفّذ وعده ونزل مشياً في الماء إلى الشاطئ في خليج لايت عندما بدأت القوات الأميركية تحرير الفيليبين.

في ما يمكن اعتبارها إحدى أشهر الصور الفوتوغرافية في التاريخ السياسي الأميركي، الرئيس هاري ترومان يرفع عالياً صحيفة أعلنت خطأً هزيمته أمام المرشح الجمهوري توماس ديوي في الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٤٨. انتصار ترومان الذي جاء من موقع متخلف فاجأ جميع الخبراء السياسيين ذلك اليوم.

إلى الأعلى:
إجتماع رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل والرئيس روزفلت والزعيم السوفياتي جوزيف ستالين في يالطا، في شباط/فبراير ١٩٤٥. الخلافات حول مستقبل أوروبا أوحت سلفا بتقسيم القارة الأوروبية، الذي بقي معلماً دائماً للحرب الباردة.

الى اليمين:
قوات المشاة الأميركية تطلق نيرانها على القوات الكورية الشمالية الغازية لكوريا الجنوبية سنة ١٩٥١، في نزاع دام ثلاث سنوات مؤلمة.

آلى اليسار:
القوات الأميركية تشاهد تجربة نووية في صحراء نيفادا سنة ١٩٥١. ظل تهديد الأسلحة النووية واقع الحياة الدائم والمشؤوم خلال حقبة الحرب الباردة.

جاكي روبنسون ينزلق إلى القاعدة النهائية في مباراة للبيسبول سنة ١٩٤٨. كسر روبنسون حاجز اللون القائم بوجه لاعبي البيسبول السود عندما انضم إلى فريق بروكلين دودجرز وأصبح أحد نجوم اللعبة.

إلى الأعلى:
خلال إحدى جلسات الاستماع في الكونغرس سنة ١٩٥٤، السناتور جوزيف ماكارثي يُشير إلى خريطة يدعي أنها تدل على نفوذ الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٠. خصمه الرئيسي خلال جلسات الاستماع، المحامي جوزيف ولش، جالس إلى اليسار. نجح وِلش في تشويه سمعة ماكارثي في تلك الجلسات التي كانت الأولى المتلفزة عبر البلاد.

إلى اليسار:
صورة الرئيس دوايت آيزنهاور الذي سيطرت شخصيته المحببة والمُطمئنة على عقود الخمسينات من القرن الماضي.

إلي الأعلي:
لوسيل بول (الثانية من اليسار) مع فريقها، الذي يضم زوجها ديزي آرناز (واقفاً) في إحدى أكثر المسرحيات الكوميدية شعبية في الخمسينات من القرن الماضي، "أنا أُحب لوسي." أرست المسرحية التقنيات والأعراف المصطلحة التي شاطرتها إياها مئات "المسرحيات الكوميدية" المتلفزة اللاحقة.

في الصفحة القابلة:
أول نجم أميركي للروك آند رول، إلفيس بريسلي، يغني في برنامج "إد سوليفان شو" على التلفزيون في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦. اليوم، بعد مرور سنين على وفاته، لا يزال يحظى باحترام مجموعات كبيرة من المعجبين الذين يدعونه "الملك."

إلى الأعلى:
روزا باركس جالسة في أحد المقاعد الأمامية في إحدى حافلات أوتوبيس المدينة إثر المقاطعة الناجحة لنظام الباصات سنة ١٩٥٥–١٩٥٦ من جانب المواطنين الأميركيين الأفريقيين في مونتغومري بولاية ألاباما. نُظِّمت المقاطعة احتجاجاً على ممارسة التفرقة العنصرية التي كانت تُرغم جلوس الأميركيين الأفريقيين في المقاعد الخلفية للأتوبيسات. وافقت المحكمة العليا على أن هذه الممارسة تُشكِّل انتهاكاً لا دستورياً، بعد مرور سنة على بدء المقاطعة. اكتسب الزعيم الكبير لحركة الحقوق المدنية في أميركا، مارتن لوثر كينغ الابن، شهرة قومية من خلال مشاركته في مقاطعة الباصات في مونتغومري.

في الصفحة المقابلة:
مارتن لوثر كينغ يسير مع أطفال إلى مدرسة كانت سابقاً مخصصة للبيض في غرينادا بولاية مسيسيبي، سنة ١٩٦٦. ومع أن الفصل العنصري في المدارس اعتبر انتهاكا للقانون في القرار الارز للمحكمة العليا سنة ١٩٥٤، في قضية براون ضد مجلس التعليم، احتاج الأمر إلى عقود من الاحتجاج والضغط السياسي وقرارات المحاكم الإضافية لفرض إلغاء التفرقة في المدارس عبر البلاد.

الرئيس جون ف. كينيدي يخاطب حوالي ربع مليون ألماني في برلين الغربية في حزيران/يونيو ١٩٦٣. أعلن كينيدي خلال احتفال تقديري لشجاعة أولئك الذين يعيشون في إحدى نقاط الاشتعال للحرب الباردة، حيث قال "إن الناس الأحرار، أينما عاشوا، هم مواطنو برلين، ولذا، فأنا كإنسان حر، أعتز بالقول: إيش بن آين برلينر (أنا برليني)."

إلي اليسار:
المصادقة على وثيقة سنة ١٩٦٣ لمعاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية، وهي واحدة من أوائل اتفاقيات الرقابة على التسلح بين الغرب والكتلة السوفياتية التي وضعت حداً للتجارب النووية في الغلاف الجوي.

الرئيس ليندون ب. جونسون، المولود في تكساس، كان زعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ أيام آيزنهاور، وكان نائباً للرئيس في عهد جون ف. كينيدي قبل أن يصبح رئيساً. وضع جونسون، الذي كان أحد أقوى الشخصيات السياسية التي خدمت في واشنطن، وضع أكثر برنامج تشريعي طموحا أمام الكونغرس منذ العقد الجديد لروزفلت. غير أن حرب فيتنام أدت إلى إنهاء رئاسته إذ سببت انقسام البلاد.

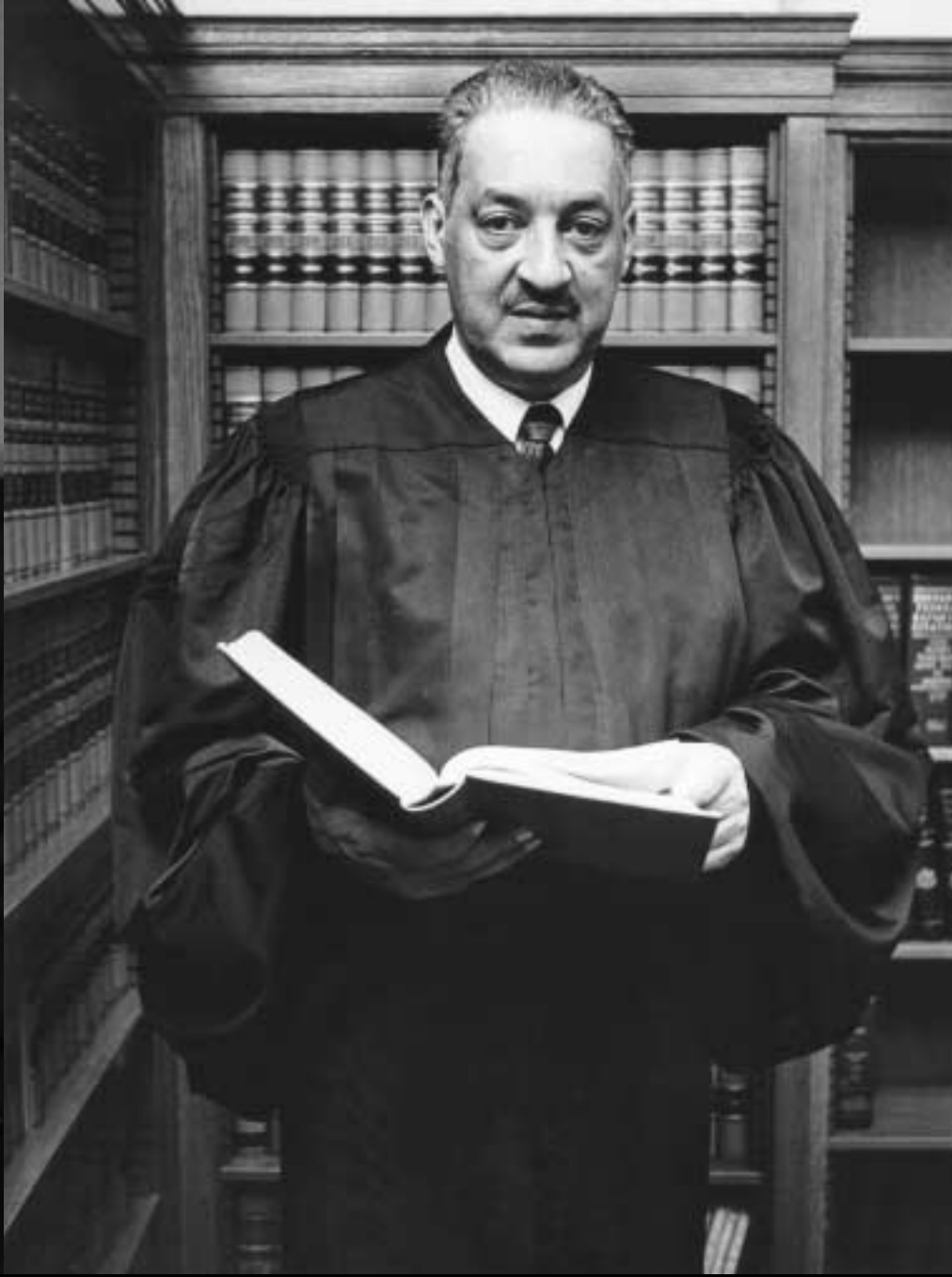

ثيرغود مارشال، أحد أبطال الحقوق المتساوية لجميع الأميركيين. بصفته مستشاراً للجمعية القومية لتقدم الناس الملونين، دافع مارشال بنجاح في القضية البارزة، براون ضد مجلس التعليم، سنة ١٩٥٤ أمام المحكمة العليا التي حظرت الفصل العنصري في المدارس الرسمية. خدم مارشال فيما بعد كقاض مُميز في المحكمة العليا.

وحدة من الجيش الأميركي تفتش عن القنّاصة أثناء قيامها بدورية في فيتنام الجنوبية سنة ١٩٦٥. ارتفع عدد القوات الأميركية من ٦٠,٠٠٠ سنة ١٩٦٥ إلى أكثر من ٥٤٠,٠٠٠ بحلول ١٩٦٩، في نزاع أدى إلى انقسام البلاد بمرارة تزيد عن أي نزاع آخر في القرن العشرين. غادرت آخر قوات مقاتلة أميركية فيتنام سنة ١٩٧٣.

الصورة العلوية:
ذروة ظاهرة الثقافة المضادة في الولايات المتحدة: حفلة الروك الموسيقية في الهواء الطلق التي دامت ثلاثة أيام خلال التجمع المعروف بوودستوك.

في الصفحة المقابلة إلي اليمين،
الصورة العلوية:
تعارك المتظاهرون ضد الحرب مع رجال الشرطة خلال الاحتجاجات العنيفة بمناسبة المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي سنة ١٩٦٨، في شيكاغو بولاية إلينوي. خسر المرشحون المناهضون للحرب تعيينهم كمرشحي الحزب لصالح هيوبرت همفري، الذي كان نائب الرئيس ليندون جونسون.

الصورة السفلية:
إثنتان من زعيمات الحركة النسائية في الستينات من القرن العشرين: كيت ميلت (إلى اليسار)، مؤلفة الكتاب المثير للجدل آنذاك، سياسات الجنس، مع الصحفية والناشطة غلوريا ستاينم.

الرئيس ريتشارد م. نيكسون مع زوجته بات نيكسون، ووزير الخارجية وليام روجرز (إلى أقصى اليمين) يسيرون فوق جزء من جدار الصين العظيم. شكّل انفتاح نيكسون على جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٧٢ انتصاراً دبلوماسياً كبيراً في وقت كانت فيه القوات الأميركية تنسحب ببطء من فيتنام الجنوبية.

النقابي العمالي الأميركي المكسيكي الناشط سيزار شافيز (في الوسط) يتحدث إلى قاطفي العنب في أحد الكروم سنة ١٩٦٨. كان شافيز، رئيس اتحاد العمال الزراعيين المتحدين في كاليفورنيا، صوتاً طليعياً في المناداة بحقوق العمال المهاجرين، مُركزاً الاهتمام القومي على ظروف عملهم الرهيبة.

زعيم الحقوق المدنية والناشط السياسي جيسي جاكسون، في تجمع سياسي سنة ١٩٨٤. ظل جاكسون طيلة أكثر من أربعة عقود من بين أبرز السياسيين وأنشطهم وأبلغ الممثلين لما سماه "تحالف قوس القزح" للفقراء والأميركيين الأفريقيين والأقليات الأخرى.

إلى الأعلى:
المشاركون في تظاهرة للأميركيين الأصليين في واشنطن العاصمة سنة ١٩٧٨. فقد سعوا بدورهم أيضاً إلى التشبث بحقوقهم وهويتهم خلال العقود الأخيرة.

إلى اليسار:
نيران النفط تشتعل خلف دبابة عراقية مُدمّرة في نهاية حرب الخليج في شباط/فبراير ١٩٩١. قادت الولايات المتحدة تحالفاً ضم أكثر من ٣٠ دولة في حملة جوية وبرية سُميّت عاصفة الصحراء، وضعت حداً للاحتلال العراقي للكويت.

في الأعلي:
الرئيس جورج إتش دبليو بوش مع البولوني ليخ فالنسا (في الوسط) والسيدة الأولى باربرا بوش في وارسو، في تموز/يوليو ١٩٨٩. شاهدت هذه السنة الرائعة نهاية الحرب الباردة وكذلك نهاية ٤٠ سنة من انقسام أوروبا إلى كتلتين متعاديتين، شرقية وغربية.

إلى اليسار:
الرئيس وليام (بيل) كلينتون، يلقي خطاب تنصيبه إلى الأمة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. نعمت الولايات المتحدة خلال حكمه بالسلام وبالرفاهية الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى في تاريخها. كان كلينتون ثاني رئيس أميركي يتهم ويحاكم أمام الكونغرس ويثبت أنه غير مذنب.

إطلاق مكوك الفضاء، أول عربة فضائية يُعاد استخدامها. المكوك المتعدد الاستعمالات الذي استخدم لوضع الأقمار الصناعية في المدار ولإجراء تجارب على نطاق واسع كان ضرورياً لتركيب لتجميع (بداية حزيران/يونيو ١٩٩٨) وإدارة المحطة الفضائية الدولية.

الفصل الثاني عشر

12

أميركا ما بعد الحرب

يوم الانتقال في مجتمع افتتح مؤخراً في الضواحي، ١٩٥٣.

"علينا أن نبني عالماً جديداً، عالماً أفضل بكثير، عالما تُحترم فيه الكرامة الأزلية للإنسان."

الرئيس هاري س. ترومان، ١٩٤٥

الإجماع والتغيير

هيمنت الولايات المتحدة على الشؤون العالمية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة. فقد خرجت البلاد منتصرة في الحرب بإراضيها البعيدة عن الميدان سالمة من أضرار الصراع واثقة من المهمة والرسالة التي تضطلع بها في الداخل والخارج. وكان القادة الأميركيون راغبين في الحفاظ على الهيكلية الديمقراطية التي دفعت البلاد ثمنا باهظا للدفاع عنها وفي المشاركة في فوائد الازدهار على أوسع نطاق ممكن. وكان هذا الزمن بالنسبة لهم، كما أعرب عن ذلك ناشر مجلة تايم، هنري لويس، هو "القرن الأميركي."

وظل معظم الأميركيين على مدى ٢٠ سنة مطمئنين إلى هذا الأسلوب الموثوق. ولذا قبلوا بضرورة اتخاذ وقفة صامدة في مواجهة الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة التي تكشفت بعد العام ١٩٤٥، ووافقوا على نمو سلطة الحكومة، كما تقبلوا الخطوط الأولية لدولة الخدمات الاجتماعية التي كانت قد صيغت أول مرة خلال فترة العقد الجديد. فقد نعموا بازدهار ما بعد الحرب الذي خلق مستويات جديدة من الرخاء والثروة .

لكن البعض بدأ يتساءل تدريجياً بشأن الافتراضات والاعتقادات السائدة. وأدت التحديات والاعتراضات على جبهات وميادين مختلفة إلى انفراط إجماع الآراء. ففي الخمسينات من القرن الماضي، أطلق الأميركيون الأفريقيون حملة انضمت

اليها لاحقاً مجموعات من الأقليات الأخرى والنساء، من أجل الحصول على حصة أكبر من الحلم الأميركي. وفي الستينات اعترض الطلاب الناشطون سياسياً على دور الولايات المتحدة في الخارج، وبنوع خاص، على الحرب الاستنزافية في فيتنام. وظهرت حركة الثقافة المضادة عند الشباب وصارت تتحدى الأوضاع الراهنة. وسعى الأميركيون من كثير من ميادين الحياة المختلفة والمجتمع إلى إقامة توازن اجتماعي وسياسي جديد.

أهداف الحرب الباردة

شكلت الحرب الباردة بحد ذاتها أهم قضية سياسية ودبلوماسية لحقبة ما بعد الحرب مباشرة. فقد نشأ الصراع نتيجة خلافات كانت قائمة منذ زمن بعيد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وبدأت الحرب الباردة تتبلور وتتطور عقب الثورة الروسية سنة ١٩١٧. إذ كان الحزب الشيوعي السوفياتي بقيادة فلاديمير لينين يعتبر نفسه رأس حربة حركة دولية سوف تحل محل الأنظمة السياسية القائمة في الغرب، بل وفي العالم بأسره. وفي سنة ١٩١٨ شاركت القوات المسلحة الأميركية الحلفاء في التدخل ضد روسيا دعماً للقوى المعادية للبلاشفة. ولم تعترف الولايات المتحدة دبلوماسياً بالاتحاد السوفياتي إلا سنة ١٩٣٣. وحتى في ذلك الحين، ظل الحذر مستمراً. لكن البلدين وجدا نفسيهما خلال الحرب العالمية الثانية حليفين ضد عدو مشترك فقللا من أهمية خلافاتهما في سبيل مواجهة التهديد النازي.

إلا أن التنافر والعداء ظهرا إلى العلن من جديد عند نهاية الحرب. فقد كانت الولايات المتحدة تأمل في أن تشاطر البلدان الأخرى مفهومها للحرية والمساواة والديمقراطية، كما سعت أيضاً إلى تَعلّم الدروس من الأخطاء التي تمّ إدراكها لما حصل في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث ساد الاعتقاد بأن فك الارتباط السياسي الأميركي، وسياسة الحماية الاقتصادية ساهما في نشوء الدكتاتوريات في أوروبا وفي أماكن أخرى. وأمّلت الولايات المتحدة التي وجدت نفسها مرة أخرى بعد الحرب تواجه عالما جديدا يشهد حروبا أهلية وتفكك الإمبراطوريات، في توفير الاستقرار بغية جعل إعادة الإعمار السلمي ممكنا. فأميركا التي كانت ما تزال تعي في ذاكرتها شبح الكساد الكبير (١٩٢٩–١٩٤٠) أصبحت الآن داعية للتجارة الحرة لسببين، هما خلق أسواق للمنتجات الزراعية والصناعية الأميركية، وضمان قدرة الدول الأوروبية الغربية على التصدير كوسيلة لإعادة بناء اقتصادياتها. وكان صنّاع السياسة الأميركيون يعتقدون أن خفض الحواجز التجارية من شأنه تشجيع النمو الاقتصادي في الداخل والخارج، وأرادوا في الوقت نفسه مساندة أصدقاء الولايات المتحدة وحلفائها.

من الناحية الأخرى كان للاتحاد السوفياتي جدول أعماله الخاص. وكان التقليد الحكومي الروسي القائم تاريخيا على المركزية التسلطية على النقيض من التركيز الأميركي على الديمقراطية. ومع أن الاتحاد السوفياتي كان قد خفف من التركيز على الإيديولوجية الماركسية اللينينية والمناداة بها خلال الحرب، فقد ظلت القوة الموجِّهة للسياسة السوفييتية. وكان الاتحاد السوفياتي الذي دمرته الحرب وكبّدته مقتل ٢٠ مليون مواطن سوفييتي حاصرا همّه في إعادة الإعمار وحماية نفسه ضد أي نزاع آخر رهيب مماثل. وكان هاجس السوفييت منصبا بنوع خاص على إمكانية تعرض أراضيه لغزو جديد من الغرب. فبعد دحرهم غزو هتلر، كانوا عازمين على منع هجوم آخر مشابه، فطالبوا بحدود "يمكن الدفاع عنها" وبأنظمة "صديقة" في أوروبا الشرقية، ويبدو أنهم اعتقدوا أن ذلك يعني نشر

الشيوعية فيها بصرف النظر عن رغبات سكانها الأصليين. لكن الولايات المتحدة كانت قد أعلنت أن أهدافها في الحرب كانت إعادة الاستقلال والحكم الذاتي لبولندا وتشيكوسلوفاكيا والبلدان الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية.

قيادة هاري ترومان

خلف رئيس السلطة التنفيذية الجديد للدولة، هاري س. ترومان فرانكلين ديلانو روزفلت كرئيس للبلاد قبل نهاية الحرب. وراود الرجل المتواضع السناتور الديمقراطي الذي كان عضوا سابقاً في مجلس الشيوخ من ولاية ميزوري ثم نائبا للرئيس، شعور في بداية الأمر بأنه وكأنه لم يؤهل جيدا للحكم. فلم يكن روزفلت قد ناقش معه القضايا المعقدة لفترة ما بعد الحرب، ولم يكن له إلا خبرة وتجارب محدودة في الشؤون الدولية، لدرجة أنه وصف نفسه لزميل قديم قائلا: "أنا لست من الكبر بما يكفي لمثل هذه الوظيفة."

غير أن ترومان استجاب بسرعة للتحديات الجديدة. فالرجل الذي كان يُعتبر مندفعا ومُتهوّراً أحياناً عندما تستفزه المسائل الصغيرة، أثبت أنه قادر على اتخاذ قرارات صعبة ومدروسة بعناية بالنسبة لما يخصّ القضايا الكبرى. وعُرف عن ترومان أنه كان يضع يافطة صغيرة على مكتبه في البيت الأبيض كتبت عليها عبارة "الدولار يتوقف هنا." وكانت أحكامه بالنسبة لكيفية الرد على الاتحاد السوفياتي هي التي حدّدت، في نهاية المطاف، شكل الفترة المبكرة من الحرب الباردة.

أصول الحرب الباردة

نشأت الحرب الباردة بسبب الاختلافات حول شكل عالم ما بعد الحرب، وهي الاختلافات التي خلقت الريبة وعدم الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وشكلّت بولندا أول وأصعب حالة اختبار، حيث كان قد سبق للاتحاد السوفياتي أن غزا واحتل النصف الشرقي منها سنة ١٩٣٩. وطالبت موسكو بقيام حكومة خاضعة للنفوذ السوفياتي، بينما كانت واشنطن تريد حكومة أكثر استقلالاً وتمثيلاً للشعب تمشيا مع النموذج الغربي. وتوصل مؤتمر يالطا، في شباط/فبراير ١٩٤٥ إلى اتفاقية حول أوروبا الشرقية، تركت الأمور مفتوحة لتفسيرات مختلفة. وشملت الاتفاقية وعداً بإجراء انتخابات "حرة وغير مُقيّدة".

وعندما اجتمع ترومان بوزير خارجية الاتحاد السوفياتي، فياتشسلاف مولوتوف، بعد أقل من أسبوعين من توليه الرئاسة، اتخذ الرئيس موقفاً حازما بالنسبة لحرية تقرير المصير في بولندا، ملقياً درسا على الدبلوماسي السوفياتي حول الحاجة إلى تطبيق اتفاقيات يالطا. وعندما احتجّ مولوتوف قائلاً: "لم يسبق أبداً في حياتي وأن كلّمني أحد بهذا الأسلوب"، رد ترومان على الفور قائلاً: "احترموا اتفاقاتكم ولن يتكلم إليكم أحد هكذا". ومنذ ذلك الموقف بدأت العلاقات بالتدهور.

كانت القوات المسلحة السوفييتية قد احتلت كامل أوروبا الوسطى والشرقية خلال الأشهر الأخيرة للحرب العالمية الثانية. واستخدمت موسكو قوتها العسكرية لدعم جهود الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية وسحق الأحزاب الديمقراطية، واستولى الشيوعيون على هذه الدول الواحدة تلو الأخرى، وانتهت العملية بانقلاب مذهل في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٤٨.

وحدّدت البيانات الرسمية العلنية بداية الحرب الباردة. ففي سنة ١٩٤٦ أعلن ستالين أن السلام العالمي مستحيل "في ظل التطور الرأسمالي الحالي للاقتصاد العالمي." وألقى رئيس الوزراء البريطاني

الأسبق ونستون تشرتشل خطاباً نارياً في مدينة فولتون بولاية ميزوري بينما كان ترومان جالساً على نفس المِنصّة وقال فيه: "من مدينة ستتين على البلطيق، إلى تريستا على الأدرياتيك، نزل ستار حديدي عبر القارة." وأضاف أن على بريطانيا والولايات المتحدة أن تعملا معاً للتصدي لتهديد الخطر السوفياتي.

الاحتواء

شكّل احتواء الاتحاد السوفياتي محورالسياسة الأميركية لسنوات ما بعد الحرب. وحدد جورج كينان، الذي كان أحد كبار الدبلوماسيين في السفارة الأميركية بموسكو، الأسلوب الجديد في برقية مطوّلة بعث بها إلي وزارة الخارجية سنة ١٩٤٦. ثم توسّع في تحليله لذلك الأسلوب في مقال بتوقيع "إكس" (مجهول) في المجلة الشهيرة فورين أفيرز (الشؤون الخارجية). قال كينان، مشيراً إلى الشعور التقليدي الروسي بعدم الأمن، إن الاتحاد السوفياتي لن يُليّنَ موقفه تحت أي ظروف. وكتب مضيفا أن موسكو "ملتزمة بتعصّب بالاعتقاد بأنه لا مجال لوجود أسلوب تعايش (وفاق مؤقت) مع الولايات المتحدة، وبأن من اللازم والمرغوب فيه هو تقويض الانسجام الداخلي لمجتمعنا." وقال إنه لذلك يجب وقف ضغوط موسكو لتوسيع سيطرتها عبر "احتواء حازم ومتيقظ للميول التوسعية الروسية..."

وحدث أول تطبيق هام لمبدأ الاحتواء في الشرق الأوسط وفي شرق البحر الأبيض المتوسط بالذات. ففي مطلع العام ١٩٤٦ طالبت الولايات المتحدة بالانسحاب السوفياتي التام من إيران التي كان الاتحاد السوفياتي قد احتل نصفها الشمالي خلال الحرب، وحصلت عليه. كما ساندت الولايات المتحدة في ذلك الصيف تركيا ضد مطالبة الاتحاد السوفياتي بالسيطرة على المضائق التركية بين البحر الأسود والبحر المتوسط. وفي سنة ١٩٤٧ تبلورت السياسة الأميركية عندما أعلمت بريطانيا الولايات المتحدة أنها لم تعد قادرة بعد الآن على دعم الحكومة اليونانية ضد الانتفاضة الشيوعية القوية.

وأعلن ترومان في خطاب شديد اللهجة أمام الكونغرس قائلا: "أنا أعتقد أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تقوم على مساعدة الشعوب الحرّة التي تقاوم محاولات إخضاعها على يد أقليات مسلحة أو عن طريق ضغوط خارجية." وسرعان ما أطلق الصحفيون اسم "مبدأ ترومان" على تلك العبارة. وطالب الرئيس ترومان الكونغرس بتخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للمساعدات الاقتصادية والعسكرية، معظمها لليونان، وجزء منها لتركيا. وبعد نقاش مشحون بالمشاعر على غرار النقاش الذي دار بين أنصار التدخل والانعزاليين قبل الحرب العالمية الثانية، تمّ تخصيص الأموال.

وأدعى االمنتقدون من اليسار فيما بعد أن ترومان بالغ في وصف الخطر السوفياتي على الولايات المتحدة بهدف انتزاع تأييد الأميركيين لسياسة الاحتواء. وقالوا إن تصريحاته أوحت بالمقابل بقيام موجة من العداء المحموم للشيوعية عبر البلاد. ربما كان الأمر كذلك. لكن آخرين أشاروا إلى أن هذه الحجة تتجاهل رد الفعل الذي كان سيحصل على الأرجح لو أن اليونان وتركيا وغيرهما من البلدان وقعت في الفلك السوفياتي دون أي معارضة من الولايات المتحدة. ودعت سياسة الاحتواء أيضاً إلى تقديم إعانات اقتصادية كبيرة لمساعدة أوروبا الغربية التي مزّقتها الحرب. وبما أن العديد من دول المنطقة لم يكن مستقراً اقتصادياً وسياسياً فقد جعل ذلك الولايات المتحدة تخشى من أن توظِّف الأحزاب الشيوعية المحلية، التي تحركها موسكو، تاريخها في مقاومة النازية وتستغله في سبيل الوصول إلى

الحكم. وفي أواسط العام ١٩٤٧ قال وزير الخارجية جورج ". مارشال عبارته الشهيرة "المريض يغرق بينما الأطباء يتداولون." وطالب مارشال الدول الأوروبية المضطربة بوضع برنامج "مُوجّه ليس ضد أي بلد أو مبدأ، بل ضد الجوع والفقر واليأس والفوضى."

شارك السوفيات في أول اجتماع تخطيطي لأوروبا، ثم انسحبوا مفضلين بدلاً من ذلك عدم المشاركة وتبادل المعلومات الاقتصادية مع الغرب والخضوع للإشراف الغربي على إنفاق المساعدات. وأعدّت الدول الست عشرة المتبقية طلباً بلغ في نهاية المطاف ١٧,٠٠٠ مليون دولار لفترة زمنية مدتها أربع سنوات. وفي بداية العام ١٩٤٨ صادق الكونغرس على تمويل "مشروع مارشال" الذي ساعد على الانتعاش الجديد لأوروبا الغربية، وهو خطة يُنظر اليها، بوجه عام، على أنها إحدى أنجح مبادرات السياسة الخارجية في تاريخ الولايات المتحدة.

وشكّلت ألمانيا ما بعد الحرب مشكلة خاصة. فقد قُسّمت إلى مناطق احتلال أميركية وسوفييتية وبريطانية وفرنسية، بينما وقعت العاصمة الألمانية السابقة، برلين (وكانت نفسها مُقسمة إلى أربع مناطق)، في وسط المنطقة السوفييتية تقريبا. وعندما أعلنت الدول الكبرى الغربية عن نيتها في خلق دولة ألمانية فدرالية موحدة في المناطق التي تحتلها، ردّ ستالين على ذلك في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٤٨ بأن جعل القوات السوفييتية تحاصر برلين مغلقة كل المداخل البرية وخطوط سكك الحديد مع الغرب.

وخَشِيَ القادة الأميركيون من أن تكون خسارة برلين إذا حصلت مقدمة لخسارة ألمانيا كلها، وبالتالي أوروبا بكاملها. إلا أن الغرب برهن بنجاح على تصميم وعزيمة عن طريق ما عرف بالجسر الجوي. فقد عمد السلاح الجوي للحلفاء إلى نقل الإمدادات إلى برلين جواً، وأوصلت الطائرات الأميركية والفرنسية والبريطانية خلال الحصار حوالي ٢,٢٥٠,٠٠٠ طن من السلع، بما في ذلك المواد الغذائية والفحم الحجري. ورفع ستالين الحصار بعد ٢٣١ يوماً و٢٧٧,٢٦٤ رحلة جوية.

وكانت السيطرة السوفياتية على أوروبا الشرقية، وعلى الأخص، الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا، قد قد أثارت مخاوف الأوروبيين الغربيين. وكانت النتيجة التي بادر إلى اتخاذها الأوروبيون، قيام تحالف عسكري مكمّل للجهود الاقتصادية الرامية إلى احتواء السوفييت، سماه المؤرخ النروجي جير لوندستاد، "إمبراطورية بدعوة." وفي سنة ١٩٤٩ أسست الولايات المتحدة و١١ دولة أخرى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ونصت معاهدة الحلف على أن أي هجوم تتعرض له واحدة من الدول الأعضاء سيعتبر هجوماً عليها جميعاً، وسَيُردّ عليه بالقوة المناسبة. وشكّل الحلف الأطلسي أول "تحالف تشابكي" في تاريخ الولايات المتحدة مع دول خارج نصف الكرة الغربي.

وفي السنة التالية حدّدت الولايات المتحدة أهدافها الدفاعية بوضوح. فقد قام مجلس الأمن القومي، وهو المجلس الاستشاري الذي يدرس فيه الرئيس والوزراء ورؤساء الدوائر التنفيذية الأخرى قضايا الأمن القومي والشؤون الخارجية، بمراجعة كاملة للسياسة الخارجية والدفاعية الأميركية. وشكلت الوثيقة الناجمة عن المراجعة اتجاهاً جديداً في السياسة الأمنية الأميركية. وألزمت الوثيقة التي افترضت أن "الاتحاد السوفياتي كان منكبّا على بذل جهود متحمسة للسيطرة على كل الحكومات حيثما كان ذلك ممكناً"، أميركا بمساعدة الدول الحليفة في أي مكان في العالم يهددها عدوان سوفييتي. ووافق ترومان بتردد بعد بداية الحرب الكورية على الوثيقة، ثم عمدت الولايات المتحدة إلى زيادة إنفاقها الدفاعي زيادة كبيرة.

الحرب الباردة في آسيا والشرق الأوسط

في الوقت الذي كانت تحاول فيه الولايات المتحدة الحؤول دون استقطاب الأيديولوجية الشيوعية أتباعا جدداً لها، ردّت أيضاً على التحدّيات في أماكن أخرى. ففي الصين، كان الأميركيون قلقين من تقدم ماو تسي تونغ وحزبه الشيوعي. وكانت الحكومة الوطنية بقيادة تشيانغ كاي شك قد خاضت خلال الحرب العالمية الثانية حرباً أهلية مع القوات الشيوعية حتى عندما كانوا يحاربون اليابان. وكان تشيانغ حليفاً في زمن الحرب، لكن حكومته كانت غير فعالة وفاسدة بصورة لا رجاء منها. ولم يكن لدى صانعي السياسة الأميركيين أمل كبير في إنقاذ نظامه، واعتبروا أن أوروبا أهم بكثير. وبينما كان معظم المساعدات الأميركية يعبر المحيط الأطلسي إلى الطرف الآخر، استولت قوات ماو على الحكم سنة ١٩٤٩ ففرّت حكومة تشيانغ إلى جزيرة تايوان. وعندما أعلن حاكم الصين الجديد أنه سيؤيد الاتحاد السوفياتي ضد الولايات المتحدة "الإمبريالية"، بدا أن الشيوعية كانت تنتشر بشكل خارج عن السيطرة، في آسيا على الأقل.

أدت الحرب الكورية إلى نزاع مسلح بين الولايات المتحدة والصين. وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد قسّما كوريا إلى دولتين على طول خط العرض ٣٨ بعد تحريرها من اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية. وأصبح الخط الفاصل الذي كان في الأساس مسألة ضرورة عسكرية، حدودا أكثر ثباتاً بعد أن عمدت الدولتان الكبريان إلى إقامة حكومتين في منطقتي احتلالهما وواصلتا تأييدهما للحكومتين حتى بعد انسحابهما.

وفي حزيران/يونيو ١٩٥٠، وبعد مشاورات مع الاتحاد السوفياتي والحصول على موافقته، أرسل الزعيم الكوري كيم إيل سونغ جيشه المزوّد بأسلحة سوفييتية عبر خط العرض ٣٨ وهاجم الجنوب واجتاح سيول. فوضع الرئيس ترومان الذي كان يرى في الكوريين الشماليين مجرد مخالب سوفياتية في الصراع العالمي، القوات الأميركية في حالة تأهب، وأمر بطل الحرب العالمية الثانية الجنرال دوغلاس ماك آرثر، بالتوجّه إلى كوريا. في تلك الأثناء تمكنت الولايات المتحدة من تأمين قرار من الأمم المتحدة يعتبر كوريا الشمالية معتدية. (الاتحاد السوفياتي الذي كان بوسعه استخدام حق النقض، أو الفيتو، ضد أي عمل لو كان يشغل مقعده في مجلس الأمن، إذ كان آنذاك مقاطعاً الأمم المتحدة احتجاجاً على قرار عدم قبول نظام ماو الصيني الجديد في الأمم المتحدة).

وتأرجحت الحرب في البداية، وأجبرت القوات الأميركية والكورية على اللجوء إلى إقليم ضيّق بعيداً إلى الجنوب حول مدينة بوسان. لكن الإنزال البرمائي الأميركي الجريء في إنشون، ميناء مدينة سيول، أجبر الكوريين الشماليين على التراجع وهدّد باحتلال شبه الجزيرة بكاملها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر دخلت الصين الحرب وأرسلت قوات بأعداد هائلة عبر نهر يالو. ومرة أخرى تراجعت قوات الأمم المتحدة، التي كانت في معظمها أميركية بعد قتال عنيف. وتمكنت القوات بقيادة الجنرال ماثيو ب. ريدجواي من وقف الزحف الصيني الذي كان قد انتشر وتمدد أوسع من طاقته، وتقدمت ببطء حتى وصلت إلى خط العرض ٣٨. في هذه الأثناء تحدّى ماك آرثر سلطة ترومان محاولاً كسب التأييد الشعبي لفكرة القيام بغارات على الصين ومساعدة قوات تشيانغ كاي شيك في غزو البر الصيني. وفي نيسان/أبريل ١٩٥١ أعفاه ترومان من مسؤولياته واستبدله بريدجواي.

كانت المصالح في الحرب الباردة هامة. فقررّت الحكومة الأميركية الحريصة على المصالح الأوروبية في المقام الأول، عدم إرسال مزيد من القوات إلى كوريا، وكانت على استعداد للعودة هناك إلى الوضع الراهن قبل الحرب. وكانت النتيجة شعورا بخيبة

الأمل لدى العديد من الأميركيين الذين لم يدركوا الحاجة إلى ضبط النفس. وهبطت شعبية ترومان إلى نسبة ٢٤ بالمئة من التأييد، وهي أدنى نسبة سجلها رئيس منذ أن بدأ مستطلعو الرأي العام قياس مستوى شعبية الرئاسة. وبدأت محادثات الهدنة في تموز/يوليو ١٩٥١ وتوصل الطرفان أخيراً إلى اتفاق في تموز/يوليو ١٩٥٣ أثناء الولاية الرئاسية الأولى لخليفة ترومان، دوايت آيزنهاور.

وشهد الشرق الأسط أيضا صراعات الحرب الباردة. ووفّرت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بصفتها موردا للنفط، معظم القوة الدافعة والزخم لطرد السوفييت من إيران سنة ١٩٤٦. وبعد سنتين اعترفت الولايات المتحدة بدولة إسرائيل الجديدة بعد ١٥ دقيقة من إعلانها، وهو قرار اتخذه ترومان على الرغم من معارضة قوية من مارشال ومن وزارة الخارجية. وكانت النتيجة خلق مأزق مستديم، وهو كيفية الحفاظ على الروابط مع إسرائيل مع الحفاظ في الوقت ذاته على علاقات جيدة مع الدول العربية (الغنية بالنفط) المعادية جدا لإسرائيل.

آيزنهاور والحرب الباردة

أصبح دوايت د. آيزنهاور سنة ١٩٥٣ أول رئيس جمهوري للولايات المتحدة منذ ٢٠ عاماً. وكان بطل حرب حقيقي أكثر منه سياسيا محترفا، لكنه كان له أسلوب شخصي عام جعله يتمتع بشعبية واسعة ومحبوباً للغاية. وأصبح اسمه المصغّر للتدليل "آيكس شعارا لحملته الانتخابية "آي لايك آيكس (أنا أحب آيك). فبعد أن خدم كقائد أعلى للقوات الحليفة في أوروبا الغربية خلال الحرب العالمية الثانية شغل آيزنهاور منصب رئيس هيئة أركان الجيش ورئيس جامعة كولومبيا والقائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي، قبل أن يسعى إلى اختياره كمرشح الحزب الجمهوري للرئاسة. كان بارعاً في جعل الناس يعملون ويتعاونون مع بعضهم البعض، مما جعله متحدثا رسميا قويا ورئيسا لجهاز تنفيذي بعيد نوعاً ما عن تفاصيل صُنع السياسة.

وعلى الرغم من اختلافه عن ترومان بالنسبة للتفاصيل، فقد كان آيزنهاور يشاطر ترومان وجهات نظره الأساسية حول السياسة الخارجية الأميركية، إذ كان هو أيضاً ينظر إلى الشيوعية كقوة شمولية تكافح من أجل السيطرة على العالم. فأعلن آيزنهاور في خطاب تنصيبه قائلا: "إن قوى الخير والشر محتشدة ومُسلحة ومتواجهة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ. وإن الحرية تقف في مواجهة العبودية، والنور في وجه الظلام."

ونادي الرئيس الجديد ووزير خارجيته جون فوستر دالس، بأن الاحتواء لم يذهب إلى البُعد الكافي لوقف التوسع السوفياتي. ولذا كان من الضروري انتهاج سياسة تحريرية أكثر تشددا لتحرير الذين أخضعتهم الشيوعية. إلا أن الولايات المتحدة لم تحرّك ساكنا عندما انفجر عصيان ديمقراطي في هنغاريا سنة ١٩٥٦ وبادرت القوات السوفييتية إلى قمعه.

غير أن التزام آيزنهاور الأساسي لاحتواء الشيوعية ظل قائماً. ولهذا السبب زاد من الاعتماد الأميركي على الدرع النووي. إذ كانت الولايات المتحدة أول من أنتج قنابل ذرية. وكان ترومان قد سمح في سنة ١٩٥٠ بتطوير قنبلة جديدة هيدروجينية أقوى. أما آيزنهاور الذي خشي أن يخرج الإنفاق العسكري عن السيطرة، فقد قلب سياسة ترومان المعروفة بوثيقة الأمن القومي التي كانت تدعو إلى بناء قوة عسكرية تقليدية كبيرة. وأعلنت الحكومة التي كانت تعتمد على ما سمّاه دالس "الرد الشامل" أنها سوف تلجأ إلى استخدام السلاح النووي إذا ما هوجمت الدولة أو مصالحها الحيوية.

لم يكن استخدام الخيار النووي عمليا إلا ضد هجمات خطيرة للغاية. وكانت التهديدات الشيوعية

الحقيقية، بوجه عام، لا تشكل أكثر من أهمية هامشية. فرفض آيزنهاور استخدام السلاح النووي في الهند الصينية عندما دحرت القوات الفيتنامية الشيوعية الفرنسيين سنة ١٩٥٤. وفي سنة ١٩٥٦ هاجمت القوات البريطانية والفرنسية مصر على أثر تأميم المصريين لقناة السويس، وغزت إسرائيل سيناء المصرية، واستخدم الرئيس آيزنهاور ضغوطا شديدة لدفع الدول الثلاث على الانسحاب. وربما كانت الصين الشيوعية قد أخذت بعين الاعتبار التهديد النووي، الأمر الذي جعلها تمتنع ليس فقط عن مهاجمة تايوان، بل وعن احتلال الجزر الصغيرة التي يحتلها الصينيون القوميون قبالة الساحل الصيني. ولعل هذا التهديد كان رادعا لإمكانية احتلال الروس لبرلين التي عادت فبرزت إلى الواجهة كمشكلة متفاعلة خلال آخر سنتين من ولاية آيزنهاور.

الحرب الباردة في الداخل

لم ترسم الحرب الباردة شكل السياسة الخارجية الأميركية وحسب، بل وكان لها أيضاً أثر عميق في الشؤون الداخلية. فقد كان الأميركيون يخشون منذ زمن طويل النشاطات الراديكالية الهدامة. ومع أن هذه المخاوف كانت أحياناً مبالغا فيها واستُغلت لتبرير قيود سياسية لولا ذلك كانت غير مقبولة، فقد كان من الصحيح أيضاً أن الأفراد المنتظمين في الحزب الشيوعي وكثيرين من "رفاق الطريق" والطُفيليّين، لم يكونوا مخلصين للولايات المتحدة وإنما موالين سياسيا للحركة الشيوعية الدولية، أو بعبارة عملية أكثر، لموسكو. وخلال فترة الرعب الأحمر سنة ١٩١٩–١٩٢٠، حاولت الحكومة الأميركية إزالة الاعتقاد السائد بوجود خطر على المجتمع الأميركي. وبذلت بعد الحرب العالمية الثانية جهوداً حثيثة ضد الشيوعية داخل الولايات المتحدة. وكانت الأحداث الخارجية وفضائح التجسس والسياسات قد خلقت هستيريا معادية للشيوعية.

فعندما فاز الجمهوريون في انتخابات الكونغرس في منتصف ولاية الرئيس سنة ١٩٤٦، وظهر أنهم على استعداد للتحقيق في النشاطات الهدامة، وضع الرئيس ترومان البرنامج الفدرالي لولاء الموظفين. ومع أنه لم يكن للبرنامج أثر كبير على حياة معظم الموظفين الحكوميين، فقد تمّ فصل بضع مئات منهم، وكان بعضه مجحفا غير منصف.

وفي سنة ١٩٤٧ حققّت لجنة مجلس النواب الخاصة بالنشاطات المعادية لأميركا في صناعة السينما لتحديد ما إذا كانت المشاعر المؤيدة للشيوعية تنعكس في الأفلام الشعبية. وعندما رفض بعض الكُتّاب (الذين صدف أن كانوا أعضاء سِرّيين في الحزب الشيوعي) الإدلاء بشهاداتهم، تم جلبهم للمحاكمة بتهمة ازدراء المحكمة وأودعوا السجن. وبعدها رفضت شركات إنتاج الأفلام توظيف أي إنسان له ماض كان موضع مساءلة ولو هامشيا.

وفي سنة ١٩٤٨ اتُّهم آلغر هيس، الذي كان مساعداً لوزير الخارجية ومستشاراً لروزفلت في يالطا بأنه جاسوس شيوعي عندما أعلن ذلك ويتيكر تشامبرز، العميل السوفياتي السابق. أنكر هيس الاتهامات لكنه أدين بالخيانة سنة ١٩٥٠ وأثبتت الأدلة لاحقاً أنه كان مذنباً بالفعل. وفي سنة ١٩٤٩ فاجأ الاتحاد السوفياتي الأميركيين عندما اختبر قنبلته الذرية الأولى. وفي سنة ١٩٥٠ اكتشفت الحكومة شبكة تجسّس بريطانية أميركية نقلت إلى الاتحاد السوفياتي معلومات حول تطوير القنبلة الذرية، وحُكم بالموت على اثنين من أعضائها النشطاء، هما جوليوس روزنبرغ وزوجته إيثل. وأعلن وزير العدل جاي هاوارد ماكغارث، أن هناك العديد من الشيوعيين الأميركيين الذين يحمل كل واحد

منهم "جرثومة الموت للمجتمع." وكان أشد المكافحين المعادين للشيوعية السناتور جوزيف ر. ماكارثي، الجمهوري من ولاية ويسكونسن. واجتذب ماكارثي الاهتمام القومي سنة ١٩٥٠ عندما زعم أن لديه قائمة بأسماء ٢٠٥ شيوعيين معروفين في وزارة الخارجية. ومع أن ماكارثي غيّر بعد ذلك هذا العدد عدة مرات وفشل في إثبات أي من اتهاماته، فقد أصاب وترا حساسا عند شعب كان على استعداد للتجاوب.

واكتسب ماكارثي قوة عندما سيطر الحزب الجمهوري على مجلس الشيوخ سنة ١٩٥٢، فأصبح له آنذاك بصفته رئيس لجنة في المجلس، منبر لحملته. فواصل ماكارثي، معتمداً على تغطية صحفية وتلفزيونية واسعة، بحثه عن الخيانة بين موظفي الصف الثاني في حكومة آيزنهاور. واستمر ماكارثي الذي كان يَستمتع بدور الرجل القوي الذي كان عليه أن يقوم بالمهمة الكريهة ولكنها ضرورية، لملاحقة المشبوهين الشيوعيين بهمة وحزم.

وتجاوز ماكارثي حدوده في تحدّيه للجيش الأميركي عندما طُلب أحد مساعديه للتجنيد في الخدمة العسكرية. ونقلت محطات التلفزيون جلسات الاستماع في القضية في الكونغرس إلى ملايين المنازل. وشاهد العديد من الأميركيين أساليب ماكارثي الشرسة، فبدأ التأييد الشعبي له يتراجع. وبدأ الحزب الجمهوري أيضاً، الذي وجد ماكارثي مُفيداً في تحدّي الحكومة الديمقراطية عندما كان ترومان رئيساً، يرى أن ماكارثي قد أصبح مصدر إحراج. وفي نهاية المطاف، استنكر مجلس الشيوخ سلوكه.

مثّل ماكارثي من عدة وجوه، أسوأ التجاوزات الداخلية خلال الحرب الباردة. ومع تخلي الأميركيين عنه، أصبح من الطبيعي بالنسبة للكثيرين الافتراض بأن التهديد الشيوعي في الداخل والخارج كان مبالغا فيه إلى حد كبير. ومع دخول البلاد العقد السادس من القرن الماضي بدأت معاداة الشيوعية تصبح أكثر فأكثر موضع شبهة، وخاصة بين المثقفين وأولئك الذين يشكّلون الرأي العام.

اقتصاد ما بعد الحرب: ١٩٤٥-١٩٦٠

شهدت الولايات المتحدة خلال الخمس عشرة سنة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نمواً اقتصادياً هائلا وعززّت موقعها كأغنى بلد في العالم. ففقز الناتج القومي الإجمالي الذي يُشكّل مقياسا لكل السلع والخدمات المنتجة في الولايات المتحدة، من حوالي ٢٠٠,٠٠٠ مليون دولار سنة ١٩٤٠، إلى ٣٠٠,٠٠٠ مليون دولار سنة ١٩٥٠، وإلى أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ مليون دولار سنة ١٩٦٠. وباتت أعداد متزايدة من الأميركيين تعتبر نفسها كجزء من الطبقة المتوسطة.

وكانت للنمو مصادر مختلفة. منها أن الحافز الاقتصادي الذي وفّره الإنفاق العام الواسع النطاق لتمويل الحرب العالمية الثانية ساعد في انطلاقه. وسببت حاجتان أساسيتان للطبقة المتوسطة الكثير في استمرار هذا النمو. وهما أن عدد السيارات المنتجة سنوياً زاد أربعة أضعاف بين ١٩٤٦ و١٩٥٥، وغذّت التوسع طفرة بناء المنازل التي حفزها جزئياً توفر الرهونات العقارية للجنود العائدين. ولعب ارتفاع الإنفاق الحربي أيضاً مع تصاعد الحرب الباردة دوراً جزئياً.

وبعد العام ١٩٤٥ نمت الشركات الأميركية الكبرى أكثر من أي وقت. وكانت قد سبقت ذلك موجات من عمليات الدمج بين الشركات في التسعينات من القرن التاسع عشر وفي العشرينات من القرن العشرين. وفي الخمسينات من القرن العشرين

حصلت موجة جديدة. ومكّنت عمليات منح الامتيازات لقاء بدل (فرانشايز) مثل مطاعم الوجبات السريعة كماكدونالد صغار رجال الأعمال بأن يكونوا جزءاً من مشاريع فعالة أكبر. كذلك طوّرت الشركات الأميركية الضخمة شركات قابضة في الخارج حيث كثيراً ما كانت كلفة اليد العاملة أدنى.

ورأى العمال حياتهم الخاصة تتغير مع تغيّر أميركا الصناعية. فأصبح عدد العمال المنتجين للسلع أقل، وعدد مقدمي الخدمات أكبر. وفي مطلع سنة ١٩٥٦ كانت أغلبية العاملين المستخدمين تشغل وظائف مكتبية غير يدوية وتعمل كإداريين أو مُدرسّين أو باعة أو عاملين في مكاتب. ومنح بعض الشركات رواتب سنوية مضمونة وعقود عمل طويلة الأجل وفوائد أخرى. ومع حدوث تغيّرات كهذه، تقوّض النضال النقابي المتشدد، كما بدأت بعض الفوارق الطبقية بالزوال.

واجه المزارعون، وخاصة أصحاب المزارع الصغيرة على الأقل، ظروفا صعبة. فالإنجازات التي تحققت في الإنتاجية أدت إلى تجميع ودمج العمليات الزراعية وأصبحت الزراعة مشاريع أعمال كبرى. فبدأت أعداد متزايدة من العائلات الزراعية في مغادرة الأرض.

وانتقل أميركيون آخرون أيضاً. ونما الغرب والجنوب الغربي بسرعة مُتزايدة، وهو اتجاه ظل مستمرا حتى نهاية القرن. أما مُدن حزام الشمس، مثل هيوستون في تكساس وميامي في فلوريدا وألبوكيركي في نيو مكسيكو وفينيكس في أريزونا، فقد توسّعت بسرعة. وتقدمت لوس أنجليس بكاليفورنيا على فيلادلفيا في بنسلفانيا كثالث أكبر مدينة أميركية، ثم تجاوزت فيما بعد شيكاغو، المدينة الكبرى في الغرب الأوسط. وأظهر إحصاء سنة ١٩٧٠ أن كاليفورنيا حلّت محل نيويورك كأكبر ولاية في الدولة. غير أنه بحلول سنة ٢٠٠٠ تقدمت تكساس على نيويورك واحتلت المرتبة الثانية بعد كاليفورنيا من حيث عدد السكان. ودفع شكل آخر من التنقل أكثر أهمية بالأميركيين إلى خارج المدن الداخلية، إلى الضواحي الجديدة حيث كانوا يأملون في العثور على مساكن بأسعار معقولة للأسر الكبيرة التي أنتجتها "طفرة المواليد" في فترة ما بعد الحرب. وبنى مقاولو البناء من أمثال وليام جاي ليفيت تجمعات سكنية جديدة، حيث جميع المنازل متشابهة، مستخدماً تقنيات الإنتاج بالجملة. وكانت منازل ليفيت من النوع الجاهز للتركيب، أي أنه سبق وتمّ تجميعها جزئياً في معمل بدلاً من الموقع النهائي الذي تقام عليه. وكانت المنازل متواضعة، لكن أساليب ليفيت خفّضت التكاليف وسمحت للمالكين الجدد بامتلاك جزء من الحلم الأميركي.

ومع نمو الضواحي، انتقلت الأعمال التجارية إلى المناطق الجديدة. فقد غيّرت مراكز التسّوق الكبرى التي تحتوي على تشكيلة منوعة كبيرة من المتاجر أنماط المستهلكين. وارتفع عدد هذه المراكز من مراكز التسوّق من ثمانية في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ٣,٨٤٠ سنة ١٩٦٠. ومع تسهيلات مواقف السيارات وبقاء المتاجر مفتوحة خلال ساعات المساء المناسبة، كان بوسع الزبائن تجنّب التسوق في المدن كليا. غير أن الناتج الجانبي المؤسف لذلك كان "إفراغ" قلب المدن التي كانت تعج بالنشاط في السابق. وأمّنت الطرق السريعة الوصول الأفضل إلى الضواحي وإلى متاجرها. كما أن قانون الطرق السريعة لسنة ١٩٥٦ خصص مبلغ ٢٦,٠٠٠ مليون دولار، وهو أكبر مبلغ يخصص لإنفاقه في الأشغال العامة في تاريخ الولايات المتحدة، من أجل بناء ٦٤,٠٠٠ كيلومتر من الطرق السريعة ذات المداخل المحدودة، لتربط الولايات وكافة أنحاء البلاد ببعضها البعض. وكان للتلفزيون أيضاً أثر كبير جداً على الأنماط الاجتماعية والاقتصادية.

فبعد أن تطور التلفزيون في الثلاثينات من القرن الماضي، لم يجر تسويقه على نطاق واسع إلا بعد الحرب. ففي سنة ١٩٤٦ كان في البلاد أقل من ١٧،٠٠٠ جهاز تلفزيون. وبعدها بثلاث سنوات كان المستهلكون يشترون ٢٥٠،٠٠٠ جهاز في الشهر، وبحلول العام ١٩٦٠ كانت ثلاثة أرباع العائلات تمتلك جهاز تلفزيون واحد على الأقل. وفي منتصف العقد، كانت العائلات العادية تشاهد التلفزيون بين أربع وخمس ساعات في اليوم. وشملت البرامج الشعبية للأطفال هودي دودي تايم ونادي ميكي ماوس. أما المشاهدون الأكبر سناً فكانوا يفضلون المسرحيات الهزلية مثل أحب لوسي والأب يعرف أحسن. وأصبح الأميركيون من كل الأعمار يشاهدون إعلانات تجارية تتطور باستمرار لمنتجات يقال لهم إنها ضرورية لحياة الرخاء.

العقد المنصف

العقد المنصف كان الإسم الذي أطلق على البرنامج الداخلي للرئيس ترومان. وكان ترومان الذي أقام برنامجه على أساس العقد الجديد لروزفلت، يعتقد أن على الحكومة الفدرالية أن تضمن الفرص الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، ولذا كافح لتحقيق هذه الأهداف في وجه معارضة سياسية شرسة من جانب المشرعين العازمين على الحد من دور الحكومة.

وكانت الأولوية القصوى للرئيس ترومان في حقبة ما بعد الحرب مباشرة هي تأمين الانتقال إلى اقتصاد زمن السلم. إذ كان الجنود يريدون العودة إلى البلاد بسرعة، لكنهم سرعان ما واجهوا عند وصولهم المنافسة في المساكن والوظائف. فساعد قانون الجندي زجي آيس، الذي أُقِرّ عند نهاية الحرب، في تسهيل عودة الجنود إلى الحياة المدنية عن طريق منحهم فوائد وامتيازات مثل القروض المكفولة لشراء المنازل والمساعدات المالية للتدريب الصناعي والتعليم الجامعي.

إلا أن اضطراب سوق العمالة كان أكثر مدعاة للقلق. فمع توقف الإنتاج الحربي، وجد العديد من العمال أنفسهم بلا عمل. وأراد آخرون زيادات في الأجور التي كانوا يعتبرون أنها مستحقة منذ زمن بعيد. وفي سنة ١٩٤٦ أضرب ٤,٦ مليون عامل. وكان هذا العدد أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الإضراب الأميركي. فقد تحدّى العمال صناعات السيارات والصلب والصناعات الكهربائية. وعندما امتدت إضراباتهم لتشمل عمال السكك الحديدية ومناجم الفحم، تدّخل ترومان لوقف تجاوزات الاتحادات العمالية، لكنه نفّر بعمله هذا العديد من العمال.

وفي الوقت الذي كان يعالج فيه القضايا الفورية الملحة، طرح ترومان أيضاً برنامج عمل أوسع للعمل. فبعد أقل من مضي أسبوع على انتهاء الحرب، عرض على الكونغرس برنامجاً من ٢١ نقطة يوفّر الحماية ضد ممارسات التوظيف غير المنصفة، ويرفع الحد الأدنى للأجور، ويمنح تعويضات بطالة أكبر ومساعدات للإسكان. وأضاف ترومان خلال الأشهر التالية مقترحات تتعلق بالتأمين الصحي وتشريعاً يتعلق بالطاقة الذرية. لكن أسلوبه المشعث للمشاريع المتفرقة جعل أولويات ترومان غير واضحة في أغلب الأحيان.

فسارع الجمهوريون إلى المبادرة بالهجوم. فطرحوا في انتخابات الكونغرس سنة ١٩٤٦ شعارا يسأل المواطنين: "أما كفى؟" واستجاب الناخبون معبرين عن أنهم لاقوا ما كفى. وفاز الجمهوريون بأغلبية في مجلسي الكونغرس الشيوخ والنواب لأول مرة منذ العام ١٩٢٨ وكانوا عاقدي النية على قلب الاتجاه الليبرالي الذي ساد خلال فترة رئاسة روزفلت.

ودخل ترومان في صراع مع الكونغرس الذي خفّض الإنفاق وخفّض الضرائب. وفي سنة ١٩٤٨ سعى ترومان إلى إعادة انتخابه على الرغم من استطلاعات الرأي التي كانت تقول إن حظه في النجاح كان ضعيفا. إلا أنه نجح بعد حملة نشيطة في تحقيق إحدى أهم الهزائم غير المتوقعة لمرشح منافس وذلك حين فاز ضد المرشح الجمهوري توماس ديوي، حاكم نيويورك. وأعاد ترومان إحياء مبادئ العقد الجديد السابق معتمدا على الناخبين العمال والمزارعين والأميركيين الأفريقيين.

وعندما ترك ترومان، في نهاية ولايته الرئاسة سنة ١٩٥٣، كان "عقده المنصف" قد أصاب نجاحاً متفاوتاً. ففي تموز/يوليو ١٩٤٨ حظر التمييز العنصري في الممارسات التوظيفية في الحكومة الفدرالية وأمر بوضع حدّ للتمييز العنصري في الجيش. وارتفع الحد الأدنى للأجور، وتوسعت برامج الضمان الاجتماعي، وجاء برنامج الإسكان ببعض المكاسب، لكنه ترك العديد من الحاجات دون تلبية. إلا أن الضمان الصحي القومي وإجراءات مساعدة التعليم والمساعدات المالية للمزارعين التي أدخلت عليها الإصلاحات، وجدول أعماله الخاص بالحقوق المدنية، فلم تتمكن أبداً من الحصول على موافقة الكونغرس. وجعلت مساعيه الخاصة بالحرب الباردة التي كانت أهم أهدافه النهائية، من الصعب عليه اكتساب التأييد للإصلاحات الاجتماعية أمام ما كان يواجهه من معارضة شديدة.

أسلوب آيزنهاور

عندما خلف دوايت آيزنهاور ترومان كرئيس، قبل بالعمل على أساس إطار العمل الأساسي للمسؤولية الحكومية التي أرساها العقد الجديد، لكنه سعى للحد من كثير من البرامج ومن الإنفاق. فقد سمى أسلوبه مبدأ "المُحافظة الديناميكية"، أو المبدأ "الجمهوري الحديث." وشرح معنى ذلك بأنه سيكون "محافظاً عندما يتعلق الأمر بالمال، وليبرالياً عندما يتعلق الأمر بالبشر." فرد أحد المنتقدين بأن آيزنهاور يعني أنه "سوف يُوصي بالحاح ببناء عدد كبير من المدارس... لكنه لن يخصص المال."

وكان في مقدمة أوليات آيزنهاور تحقيق التوازن في الميزانية العامة بعد سنوات من العجز. وكان يريد تخفيض الإنفاق والضرائب والحفاظ على قيمة الدولار. وكان الجمهوريون يرغبون في المخاطرة بالبطالة لإبقاء التضخم تحت السيطرة. ونتج عن ترددهم في تحفيز الاقتصاد أكثر من اللزوم، أن البلاد عانت ثلاث فترات من الركود الاقتصادي خلال ثماني سنوات من رئاسة آيزنهاور، وإن لم تكن تلك الفترات بالغة الصعوبة والقسوة.

أما في الميادين الأخرى، فقد نقلت الحكومة الإشراف على حقول النفط في المناطق الساحلية المغمورة من الحكومة الفدرالية إلى الولايات، وشجعت أيضاً إنماء الطاقة الكهربائية على يد القطاع الخاص بدلاً من أسلوب التنمية الحكومي الذي بدأه الديمقراطيون. وكانت توجهات الحكومة متعاطفة بوجه عام مع قطاع شركات الأعمال. وكان لآيزنهاور، بالمقارنة مع ترومان، برنامج داخلي متواضع. وعندما كان يهتم بالترويج لمشروع قانون جديد، كان دافعه على الأرجح هو تخفيض أو اقتطاع برامج من تركة العقد الجديد، كما حدث بالنسبة لخفض المساعدات المالية للمزارعين أو في وضع بعض القيود على الاتحادات العمالية. وكان ميله إلى عدم الاندفاع نحو إجراء تغييرات أساسية في أي اتجاه، منسجما مع روح الخمسينات من القرن الماضي التي كانت، من الناحية العامة، حقبة مزدهرة. وكان آيزنهاو واحداً من الرؤساء القلائل الذين تركوا الرئاسة وشعبيتهم لا تزال كما كانت عندما دخلوها.

ثقافة الخمسينات من القرن الماضي

أشار كثير من المعلقين الثقافيين خلال الخمسينات من القرن الماضي إلى أنه كان يسود المجتمع الأميركي في تلك الفترة شعور من الإذعان. وأكدوا أن هذا النوع من الإذعان والخضوع كان سببا في تبلد الحس على نحو عام. فعلى الرغم من أن الرجال والنساء كانوا قد أجبروا على أنماط عمل جديدة خلال الحرب العالمية الثانية، ما لبثوا أن عادوا إلى لعب أدوارهم التقليدية بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها. فالرجال في كل عائلة توقعوا أن يكونوا هم الذين يعيلون الأسرة، واتخذت االنساء، حتى عندما كنّ يعملن، أدوارهن التقليدية في المنازل. ودفع هذا السلوك عالم الاجتماع ديفيد ريسمان إلى أن يطلق في كتابه المؤثر، الجمهور الوحيد (ذي لونلي كراود)، على هذا المجتمع الجديد صفة "المُوجَّه من الغير" الذي يتميز بالامتثال والإذعان، ولكن بالاستقرار أيضا. وساهمت أجهزة التلفزيون التي كانت لا تزال محدودة جداً من حيث الخيارات البرامجية التي تقدمها إلى المشاهدين في تجانس الميول الثقافية عن طريق تزويد الشبان والمسنين بتجارب مشتركة تعكس الأنماط الاجتماعية المقبولة. إلا أنه كانت تحت هذا السطح الذي كان يبدو لطيفا معتدلا، شرائح هامة من المجتمع الأميركي تغلي فائرة. فقد خرج عدد من الكُتّاب المعروفين جماعياً باسم "الجيل المتعَب"، عن نطاق المألوف لتحدي الأنماط المتبعة للاحترام لدى المجتمع وتوجيه صدمة إلى باقي ثقافة البلاد. فشددوا في كتاباتهم على العفوية وعلى الروحانية، كما فضلوا الحدس الفطري على العقل، والتصوف الشرقي على الدين الرسمي الغربي.

وعبّرت الأعمال الأدبية لجيل المتعبين عن شعورهم بالغربة والبحث عن معرفة الذات وإدراكها. وكتب جاك كرواك بالآلة الكاتبة روايته الأكثر رواجاً آنذاك، أون ذي رود (على الطريق)، على لفافة ورق طولها ٧٥ متراً. ومجّد الكِتاب الذي كان خاليا من نقاط الوقف والفواصل ومن الإنشاء التقليدي لتركيب الفقرات، إمكانات الحياة الحرة. ونال الشاعر ألن غينسبيرغ شهرة مماثلة بفضل قصيدته "عويل"(هاول) التي جاءت نقدا قاسيا جداً للحضارة الحديثة المُمكننة. وعندما اعتبرت الشرطة القصيدة فاحشة وصادرت النسخة المطبوعة، تحدى غينسبيرغ بنجاح القرار أمام المحكمة.

الموسيقيون والفنانون ثاروا كذلك. وكان مُغنّي ولاية تينيسّي، إلفيس بريسلي، الأنجح بين كثير من المغنيين البيض الذين روّجوا أسلوباً شهوانياً نابضاً من الموسيقى الأميركية الأفريقية الذي عرف باسم "الروك أند رول." وأثار بريسلي في البداية استياء الأميركيين الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة بسبب طريقة قص شعره على شكل ذنب البطة وهز ردفيه. ولكن بعد سنوات قليلة، بدأت طريقة أدائه تبدو مألوفة بالمقارنة مع التصرفات الشاذة للذين جاءوا بعده من أمثال فرقة الرولينغ ستونز البريطانية. وعلى نفس المنوال، تخلى رسامو الخمسينات من القرن الماضي من أمثال جاكسون بولوك، عن المنصب، حامل لوحة الرسم، وبدأوا يضعون قماش الرسم على الأرض ثم يرشون عليه الدهان والرمال والمواد الأخرى والألوان بأسلوب بدائي عشوائي. وقدّم جميع هؤلاء الفنانين والكُتّاب، أياً كانت الوسيلة التي استخدموها، نماذج من الثورة الاجتماعية الأعم والتي كان الشعور بها عميقاً في الستينات من القرن الماضي.

أصول حركة الحقوق المدنية

شهدت سنوات ما بعد الحرب ازديادا متناميا في تململ الأميركيين الأفريقيين. وكانوا خلال الحرب، قد تحدوا التمييز العنصري في الخدمة العسكرية وفي القوة العاملة وأحرزوا مكاسب محدودة. وهجر

ملايين الأميركيين الأفريقيين المزارع الجنوبية إلى المدن الشمالية حيث أمّلوا في العثور على وظائف أفضل، لكنهم لاقوا بدلاً من ذلك الاكتظاظ الهائل في أحياء المدن الفقيرة. أما بعد الحرب فقد عاد الجنود الأميركيون الأفريقيون إلى الوطن عازمين على رفض المواطنة من الدرجة الثانية.

وجسّد الرياضي جاكي روبنسون بشكل مؤثر المشكلة العرقية سنة ١٩٤٧ عندما كسر في لعبة البيسبول حاجز اللون، وبدأ يلعب في الرابطات الكبرى للبيسبول. وكان روبنسون عضواً في فريق بروكلين دودجرز وواجه أحياناً كثيرة المشاكل مع مناوئيه ومع زملائه في الفريق. لكن أداءه الرائع في الموسم الأول الذي لعبه في المباريات أدى إلى قبوله، وسهّل الطريق أمام اللاعبين الأميركيين الأفريقيين الآخرين الذين خرجوا من دائرة الرابطات الرياضية السوداء التي كانوا محصورين فيها.

واكتشف المسؤولون الحكوميون، وكثير من الأميركيين الآخرين، الرابط بين المشاكل العرقية وسياسات الحرب الباردة. فعندما سعت الولايات المتحدة بصفتها زعيمة العالم الحر، إلى كسب التأييد في أفريقيا وآسيا، وجدت أن التمييز العنصري في الداخل كان يعيق الجهود الرامية إلى كسب الأصدقاء في الأجزاء الأخرى من العالم.

فأيد هاري ترومان حركة الحقوق المدنية التي نشأت منذ البداية. فقد كان يؤمن شخصياً بالمساواة السياسية، وإن لم يكن بالنسبة للمساواة الاجتماعية، واعترف بالأهمية المتزايدة للأصوات الأميركية الأفريقية الناخبة في المدن. وعندما أُبلغ في سنة ١٩٤٦ بوقوع سيل من جرائم شنق السود من دون محاكمة وبالعنف المعادي للسود في الجنوب، عيّن لجنة للحقوق المدنية للتحقيق في مسألة التمييز العنصري. وصدر تقرير اللجنة تحت عنوان "لضمان هذه الحقوق" في السنة التالية، مثبتا بالوثائق وضع الدرجة الثانية للأميركيين الأفريقيين في الحياة الأميركية، وأوصى بعدة إجراءات فدرالية لتأمين الحقوق المكفولة لجميع المواطنين.

استجاب ترومان للتوصيات بإرسال برنامج من عشر نقاط إلى الكونغرس. إلا أن الديمقراطيين الجنوبيين في الكونغرس تمكنوا من الحيلولة دون إقراره كقانون. وشكل عدد من الغاضبين بزعامة حاكم ساوث كارولينا، سْتروم ثيرموند، حزب حقوق الولايات لتحدي الرئيس في انتخابات سنة ١٩٤٨. عندئذٍ أصدر ترومان أمراً تنفيذياً مانعاً للتمييز العنصري في الوظائف الفدرالية، وأمر بالمعاملة المتساوية في القوات المسلحة وعيّن لجنة للعمل على وضع حدّ للتمييز في الجيش الذي انتهى إلى حدّ كبير خلال الحرب الكورية.

وفي الخمسينات من القرن الماضي كان الأميركيون الأفريقيون يتمتعون بقدر ضئيل من الحقوق المدنية والسياسية، هذا إذا كان هناك مقياس لتلك الحقوق. فبوجه عام، لم يكن بإمكانهم التصويت، كما أن الذين حاولوا تسجيل أسمائهم واجهوا احتمال التعرض للضرب وفقدان الوظيفة وخسارة التسليفات أو حتى الطرد من أرضهم. وكانت لا تزال هناك جرائم شنق عشوائية من دون محاكمة. وفرض ما عرف بقوانين جيم كْرو للفصل العنصري بالقوة في الحافلات العمومية (الأوتوبس) والقطارات والفنادق والمطاعم والمستشفيات وأماكن الترفيه والتوظيف.

إلغاء الفصل العنصري

كانت الجمعية القومية لتقدم الملونين تتزعم الجهود الرامية إلى إلغاء المبدأ القضائي الذي أرسته المحكمة العليا في قضية بليسّي ضد فِرغوسون سنة ١٨٩٦، والقائل بأن الفصل العنصري بين الطلاب

الأميركيين الأفريقيين والطلاب البيض يُعتبر دستورياً إذا كانت مرافق التعليم "مُنفصلة ولكن مُتساوية." واستغل هذا القرار طيلة عقود من الزمن لتبرير الفصل العنصري في كافة مظاهر الحياة الجنوبية حيث نادراً ما كانت المرافق ووسائل الخدمات متساوية.

وحقق الأميركيون الأفريقيون هدفهم بإلغاء قرار بليسّي سنة ١٩٥٤ عندما أصدرت المحكمة العليا برئاسة إيرل وارن، أحد القضاة الذين عيّنهم آيزنهاور، قرارها في قضية براون ضد مجلس التعليم. فقد أعلنت المحكمة بالإجماع أن "المرافق المنفصلة في جوهرها غير متساوية"، وقررت أن مبدأ "المرافق المنفصلة ولكن المتساوية" لا يمكن استخدامه بعد الآن في المدارس الرسمية. وعقب ذلك بسنة، فرضت المحكمة العليا على مجالس المدارس المحلية أن تتحرك "بأقصى سرعة" لتطبيق القرار.

وعمل آيزنهاور، رغم تعاطفه مع حاجات الجنوب الذي كان يواجه مرحلة تحول انتقالي أساسي، على تطبيق القانون في وجه مقاومة عارمة من القسم الأكبر من الجنوب. فقد واجه أزمة كبرى في ليتل روك بولاية آركنسو سنة ١٩٥٧ عندما حاول حاكم الولاية أورفال فوبوس، منع تنفيذ خطة لإزالة الفصل العنصري تدعو إلى قبول تسعة طلاب سود في المدرسة الثانوية المركزية في المدينة حيث كانت المدرسة مُخصّصة للبيض. وبعد جهود غير مُجدية من المفاوضات، أرسل الرئيس القوات الفدرالية إلى ليتل روك لفرض تنفيذ الخطة.

فردّ الحاكم فوبوس بأمر بإغلاق المدارس الثانوية في ليتل روك للسنة الدراسية ١٩٥٨–١٩٥٩. غير أن محكمة فدرالية أمرت بفتحها في العام التالي، وقامت المحكمة بتنفيذ الحكم في جو مُتوتّر بوجود عدد ضئيل من الطلاب الأميركيين الأفريقيين في مدارس البيض. وهكذا بدأت إزالة الفصل العنصري بوتيرة بطيئة وغير مؤكدة عبر معظم أنحاء الجنوب.

المَعلَم الآخر الهام في حركة الحقوق المدنية حصل سنة ١٩٥٥ في مونتغومري بولاية ألاباما. وذلك عندما جلست خياطة الملابس الأميركية الأفريقية، روزا باركس، البالغة من العمر ٤٢ سنة، وكانت أيضاً سكرتيرة فرع الجمعية القومية لتقدم الملونين في الولاية، على مقعد في القسم الأمامي من حافلة الركاب (الأتوبيس) المُخصص للبيض بموجب القانون والتقاليد. وعندما طُلب منها الانتقال إلى الخلف، رفضت. وجاء رجال الشرطة وأوقفوها لانتهاكها قوانين الفصل العنصري. فنظم الزعماء الأميركيون الأفريقيون الذين كانوا ينتظرون مثل هذه الحادثة مقاطعة شاملة لنظام النقل بالباصات.

وأصبح مارتن لوثر كينغ الابن، القس الشاب للكنيسة المعمدانية التي كان يجتمع فيها الأميركيون الأفريقيون، الناطق باسم حركة الاحتجاج الذي قال: "سيأتي وقت يسأم فيه الناس... من رفس أقدام الظلم الوحشية." فقبض على كينغ، وتكرر اعتقاله مراراً، كما ألحقت قنبلة ألقيت على واجهة منزله أضراراً بالمنزل. لكن الأميركيين الأفريقيين في مونتغومري واصلوا المقاطعة. وبعد حوالي سنة أكدّت المحكمة العليا أن الفصل العنصري في الأتوبيسات مثله مثل الفصل في المدارس وهو غير دستوري. وانتهت المقاطعة، وأحرزت حركة الحقوق المدنية انتصاراً تاماً مكتشفة بذلك زعيمها الأقوى والمفكر والخطيب البليغ، في شخص مارتن لوثر كينغ.

وسعى الأميركيون الأفريقيون أيضاً إلى تأمين حقوقهم في التصويت. فمع أن التعديل الخامس عشر للدستور الأميركي ضَمِن حق التصويت، وجد العديد من الولايات وسائل للالتفاف على القانون. فكانت الولايات تفرض ضريبة للتصويت أو امتحانا للقراءة والكتابة، كان واضحا أنه يطبق بطريقة أشد صرامة

على الأميركيين الأفريقيين، بهدف منع السود الفقراء ذوي المستوى الثقافي المتدني من التصويت. ومنح آيزنهاور الذي كان يتعاون مع زعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ، ليندون ب. جونسون، تأييده لجهود الكونغرس الرامية إلى ضمان حق التصويت. فكان قانون الحقوق المدنية لسنة ١٩٥٧ الذي أصبح أول إجراء في نوعه خلال ٨٢ سنة، خطوة إلى الأمام. فقد سمح بالتدخل الفدرالي في الحالات التي تُنكر فيها على الأميركيين الأفريقيين فرصة التصويت. إلا أنه بقيت ثغرات قائمة وظل الناشطون يطالبون إلى أن نجحوا في إصدار قانون الحقوق المدنية لسنة ١٩٦٠ الذي يَنصّ على عقوبات أشد بحق المتدخلين في التصويت، لكنه لم يسمح للمسؤولين الفدراليين بتسجيل الأميركيين الأفريقيين.

واكتسبت حركة الحقوق المدنية، باعتمادها على السود أنفسهم، زخماً أكبر في سنوات ما بعد الحرب. وخلق مؤيدو الحقوق المدنية الذين عملوا عبر المحكمة العليا وعبر الكونغرس، أرضية العمل "لثورة" أساسية، ولكن سلمية، في العلاقات العنصرية الأميركية في الستينات من القرن الماضي. ◆

الفصل الثالث عشر

13

عقود التغيير: ١٩٦٠ - ١٩٨٠

رائد فضاء على القمر، ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦٩.

"إنني أحلم أن يستطيع أبناء العبيد السابقين وأبناء مالكي العبيد السابقين، يوما ما، الجلوس معا إلى مائدة الأخوّة على تلال جورجيا الحمراء."

مارتن لوثر كينغ الابن، ١٩٦٣

كانت الولايات المتحدة بحلول العام ١٩٦٠ على وشك الدخول في تحوّل اجتماعي أساسي. فقد كان المجتمع الأميركي دوماً أكثر انفتاحاً ومرونة من مجتمعات بلدان العالم الأخرى. إلا أنه رغم ذلك، كان الذكور البيض الذين ينتمون إلى الأصول الأقدم من سكان البلاد ما زالوا يسيطرون أساسا على المجتمع. وخلال الستينات من القرن العشرين، بدأت مجموعات كانت مغمورة، أو تابعة أو خاضعة لغيرها في الماضي تفرض ذاتها بقوة ونجاح أكبر. وكان من تلك الفئات الأميركيون الأفريقيون والأميركيون الأصليون والنساء وأبناء "المهاجرين الجدد" من الإثنيات العرقية البيضاء والإسبان. وجاء معظم الدعم والتأييد الذي لقيته هذه المجموعات من المواطنين الشباب الذين كان قد زاد عددهم أكثر من أي وقت مضى، وكانوا يشقّون طريقهم في الحياة عبر نظام التعليم في الكليات والجامعات الذي كان يتوسّع بوتيرة لا مثيل لها. وبرزت أعداد كبيرة من أبناء جيل الحرب العالمية الثانية الذين تبنوا أنماطاً جديدة من الحياة "مضادة للثقافة"، وانتهجوا سياسات راديكالية نادوا من خلالها بقيام أميركا

جديدة تتميّز بالتعدّدية الثقافية والإثنية، وهي توجهات كان ينظر إليها آباؤهم بعدم ارتياح.

حركة الحقوق المدنية ١٩٦٠-١٩٨٠

بلغ كفاح الأميركيين الأفريقيين من أجل المساواة ذروته في أواسط الستينات من القرن الماضي. فبعد انتصارات تدريجية في الخمسينات، أصبح الأميركيون الأفارقة أكثر التزاماً بنشاط العمل المباشر بغير عنف. وسعت مجموعات، مثل مؤتمر قيادة المسيحيين الجنوبيين المؤلف من هيئة من رجال الدين الأميركيين الأفريقيين، ولجنة التنسيق الطلابي دون عنف المؤلفة من ناشطين شباب، إلى تحقيق الإصلاحات عبر المواجهات السلمية.

وفي سنة ١٩٦٠ اعتصم طلاب الجامعات الأميركيون الأفريقيون في مطعم وولورث بنورث كارولينا، حيث كان يُطبق الفصل العنصري، رافضين مغادرة المكان. فلفت اعتصامهم اهتمام وسائل الإعلام، كما أدّى إلى تظاهرات مماثلة عبر الجنوب كلّه. وفي العام التالي نظّم نشطاء الحقوق المدنية ما أطلق عليه اسم "رحلات الحرية"، التي كان يركب خلالها الأميركيون الأفريقيون والبيض معاً حافلات الأتوبيس المتجهة جنوباً إلى محطات تمارس الفصل العنصري، وحيث كان يمكن أن تثير المواجهات التي تحدث اهتمام وسائل الإعلام وتؤدي إلى التغيير.

ونظموا أيضاً تجمّعات ومهرجانات كان أكبرها "المسيرة إلى واشنطن" في سنة ١٩٦٣. فاحتشد أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص في عاصمة الدولة للإعراب عن التزامهم بالمساواة للجميع. وكانت ذروة ذلك اليوم الحافل بالأغاني والخطابات كلمة مارتن لوثر كينغ الذي كان قد برز كأهم ناطق باسم حركة الحقوق المدنية. وأعلن كينغ في خطابه عبارته المشهورة: "إني أحلم أن يستطيع أبناء العبيد السابقين وأبناء مالكي العبيد السابقين، يوما ما، الجلوس معا إلى مائدة الأخوّة على تلال جورجيا الحمراء." وفي كل مرة كان يردد فيها عبارة "إني أحلم، كانت الحشود الجماهيرية تهلل هادرة.

إلا أن التقدم الذي حصل مبدئيا لم يأت على قدر بلاغة خطاب حركة الحقوق المدنية. إذ كان الرئيس جون كينيدي مترددا في بادئ الأمر في الضغط على الجنوبيين تأييدا للحقوق المدنية لأنه كان بحاجة لأصواتهم بالنسبة للقضايا الأخرى. لكن الأحداث التي تسبب فيها ودفعها الأميركيون الأفريقيون أنفسهم كان لها تأثير ضاغط عليه. فعندما رفضت جامعة مسيسيبي قبول طلب جيمس مريديث لدخول الجامعة في سنة ١٩٦٢ بسبب أصله العرقي، أرسل كينيدي القوات الفدرالية لفرض تطبيق القانون. وبعد أن أدت الاحتجاجات الهادفة إلى إلغاء التمييز العنصري في بيرمنغهام بولاية آلاباما إلى ردّ فعل عنيف وسريع من شرطة الولاية، أرسل كينيدي إلى الكونغرس مشروع قانون جديد للحقوق المدنية يطالب فيه بالدمج العنصري في جميع الأماكن العامة. فحتى المسيرة الكبرى إلى واشنطن ذاتها لم تتمكن من انتزاع الموافقة من لجنة الكونغرس، وكان مشروع القانون لا زال عالقاً في الكونغرس عندما اغتيل كينيدي سنة ١٩٦٣.

وصادف الرئيس ليندون ب. جونسون نجاحاً أكبر. فقد أظهر جونسون مهارة في المفاوضات كان قد استخدمها مراراً وتكراراً خلال وجوده في مجلس الشيوخ كزعيم للأغلبية. فأقنع مجلس الشيوخ بالحدّ من مناورات التأجيل الهادفة إلى تجنّب التصويت النهائي على قانون الحقوق المدنية الشامل لسنة ١٩٦٤، والذي نص على اعتبار الفصل العنصري في كل الأماكن العامة خرقاً للقانون. وجاء اقتراع الكونغرس في العام التالي على قانون حقوق التصويت لسنة ١٩٦٥ ليسمح للحكومة الفدرالية بتسجيل الناخبين عندما كان المسؤولون المحليون

يمنعون الأميركيين الأفريقيين من التسجيل. وبحلول العام ١٩٦٨ تمّ تسجيل مليون أميركي من أصل أفريقي في قوائم الناخبين للتصويت في أعماق الجنوب. وازداد من ثم عدد المسؤولين الرسميين الأميركيين السود المنتخبين على نطاق البلاد ككل بنسبة كبيرة. وفي سنة ١٩٦٨ وافق الكونغرس على تشريع يُحرم التمييز العنصري في مجالات الإسكان.

غير أن ثورة الحقوق المدنية أنتجت بعد إطلاق عنانها قادة متعجّلين قليلي اصطبار بالنسبة لسرعة وتيرة التغيير وقضية إدخال الأميركيين الأفريقيين في المجتمع الأبيض الرئيسي. وكان مالكولم إكس، الناشط المعروف ببلاغته الخطابية، من أبرز الزعامات التي طالبت بفصل الأميركيين الأفريقيين عن الجنس الأبيض. وشعر ستوكلي كارمايكل، الذي كان أحد القياديين الطلابيين البارزين، بخيبة أمل أيضاً من فكرة اللاعنف والتعاون بين الأعراق، فعمد إلى رفع شعار "القوّة السوداء" ونشره بين الناس داعيا إلى تحقيقه "بأي وسيلة لازمة."

وصحبت العنف نداءات المتشددين في سبيل الإصلاحات. وتفجّرت أعمال الشغب في العديد من المدن الكبرى في سنتي ١٩٦٦ و١٩٦٧. وفي ربيع سنة ١٩٦٨ اغتيل مارتن لوثر كينغ برصاصة أطلقها عليه قنّاص. وبعدها بعدة أشهر، لاقى السناتور روبرت كينيدي الذي كان يعتبر المتحدث باسم المحرومين، والمعارض لحرب فيتنام، وشقيق الرئيس المغتال، نفس المصير. وكان هذان الاغتيالان، بالنسبة للكثيرين، نهاية عهد البراءة والمثالية. فقد أحدثت روح التطرف المتنامي لدى اليسار وما رافقها من ردة الفعل المحافظة المحتومة صَدعاً سيكولوجيا في نفسية البلاد استغرق لأمه سنوات.

وكانت حركة الحقوق المدنية المدعومة بقرارات المحاكم والقوانين التي سنّها الكونغرس، والقوانين الإدارية الفدرالية، قد أمست في ذلك الوقت جزءا من نسيج الحياة الأميركية لا فكاك له. وأصبحت القضايا الكبرى تتركز حول تطبيق المساواة وإتاحة إمكانية الوصول للجميع، ولم تعد تتركز على شرعية الفصل العنصري أو الحرمان من الحقوق المدنية. وصار النقاش في السبعينات من القرن الماضي وبعدها يدور حول شؤون مثل نقل الأطفال في حافلات الأتوبيس إلى خارج أحيائهم لتحقيق توازن عرقي في مدارس المدن الكبرى، أو حول اللجوء إلى الفعل التوكيدي "العمل الإيجابيس (خطوات لضمان مساواة النساء والأقليات مع الآخرين في العمل والتعليم والأعمال التجارية). وفي حين نظر البعض إلى هذه السياسات والبرامج على أنها إجراءات ناشطة للحليولة دون التمييز ولتأمين الفرص المتساوية في التعليم والتوظيف، نظر إليها آخرون على أنها تمييز عنصري معكوس.

وشقت المحاكم طريقها عبر هذه المشاكل باتخاذ قرارات كثيراً ما كانت متضاربة. وفي تلك الأثناء، كانت المسيرة الثابتة لدخول الأميركيين الأفريقيين إلى صفوف الطبقة المتوسطة وإلى ضواحي المدن، والتي كانت في وقت ما بيضاء إلى حدّ كبير، تعبر بهدوء عن التغيير السكاني الأساسي للبلاد.

الحركة النسائية

دخلت أعداد متزايدة من النساء المتزوجات القوة العاملة خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، غير أن المرأة العاملة كانت سنة ١٩٦٣ تتقاضى ٦٣ بالمئة فقط مما كان يكسبه الرجل. وفي تلك السنة نشرت بتي فريدان كتابها، ذي فمينن ميستيك (اللغز الأنثوي)، وهو نقد متفجر لأنماط حياة الطبقة المتوسطة وتعبير عن شعور عام بعدم الرضا ادعت فريدان أن العديد من النساء يشتركن فيه. وقالت فريدان إن المراة لا تجد عاة متنفسا أو مجالا للتعبير عن ذاتها سوى "العثور على زوج وتربية الأطفال." وشجعت فريدان قارئاتها على

السعي وراء أدوار ومسؤوليات جديدة، وعلى العثور على هوياتهن الشخصية والمهنية بدلاً من ترك أمر تحديدها لمجتمع يُسيطر عليه الرجال.

واستمدّت الحركة النسائية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي وحيها من حركة الحقوق المدنية. فهي تشكلت بصورة رئيسية من أعضاء ينتمين إلى الطبقة المتوسطة، وشاركت بذلك في روح العصيان التي طالت شرائح عريضة من شباب الطبقة المتوسطة في ستينات القرن العشرين.

وعززت التشريعات الإصلاحية أيضاً التغيير وحضّت عليه. وخلال النقاش حول مشروع قانون الحقوق المدنية لسنة ١٩٦٤، كان المعارضون له يأملون في إلحاق الهزيمة به كليا عن طريق اقتراح توسيع حظر التمييز العنصري على أساس الجنس علاوة على العرق. إلا أنه ووفق على التعديل أولا ثم تمت الموافقة على مشروع القانون نفسه، موفراً للنساء أداة قانونية قيّمة.

وفي سنة ١٩٦٦ أسّست ٢٨ امرأة من النساء الحرفيات، بمن فيهن فريدان، المنظمة القومية للنساء "للعمل من أجل مشاركة النساء الكاملة في المجتمع الأميركي الرئيسي السائد الآن." وفي حين تفاخر المنظمة القومية والمنظمات النسائية المماثلة بكثرة أعداد أعضائها اليوم، يمكن القول إنها بلغت أوج نفوذها في أوائل السبعينات من القرن الماضي، أي في الحقبة التي شاهدت أيضاً الصحفية غلوريا ستاينم تؤسس مع عدد من النساء مجلة "مز" (أريد به أن يكون اصطلاحا عاما للمرأة سواء كانت سيدة متزوجة "مسز" أو آنسة "مس"). وحثّت الحركة أيضاً على تشكيل مجموعات نسائية معارضة كانت أحياناً كثيرة بزعامة نسائية. وكان من أبرز أعضائها السياسية النشيطة، فيليس شلافلي. وكانت هذه المجموعات تطالب عادةً بأدوار أكثر "تقليدية" للجنس (الرجل أو المرأة)، وعارضت التعديل الدستوري المقترح المتعلق بـ "الحقوق المتساوية."

ونص هذا التعديل الذي وافق عليه الكونغرس سنة ١٩٧٢، في جزء منه/ على "أن المساواة في الحقوق بموجب القانون لا يجوز نكرانها أو نتقاصها في الولايات المتحدة أو في أي ولاية على أساس الجنس." وصادقت عليه خلال السنوات التالية ٣٥ ولاية من أصل ٣٨ ولاية لازمة لتطبيق التعديل. وتحرّكت المحاكم أيضاً لتوسيع حقوق المرأة. ففي سنة ١٩٧٣ أكدّت المحكمة العليا، في قضية رو ضد ويد، حق المرأة في الإجهاض خلال أشهر الحمل الأولى، وهو ما اعتبر نصراً كبيراً للحركة النسائية. لكن قضية رو حفزت أيضاً الحركة المناهضة للإجهاض.

إلاّ أنه، في أواسط وأواخر العقد السابع من القرن الماضي، بدا وكأن الحركة النسائية قد همدت. فقد فشلت في توسيع شعبيتها إلى أبعد مما كانت عليه عند الطبقة المتوسطة. وقامت خلافات بين المعتدلات والراديكاليات في الحركة النسائية. وشنت المحافظات المعارضات حملة ضد تعديل الحقوق المتساوية للدستور، فدُفن التعديل سنة ١٩٨٢ عندما لم يحصل على مصادقة ٣٨ ولاية، وهي الأكثرية اللازمة للمصادقة النهائية عليه كي يصبح ساريا.

حركة الإسبان الأميركيين

واجه الأميركيون من أصول مكسيكية وبويرتوريكية في أميركا ما بعد الحرب العالمية الثانية تمييزاً عنصرياً، وعانى من التمييز أيضاً المهاجرون الجدد القادمون من كوبا والمكسيك وأميركا الوسطى، الذين كثيراً ما كانوا غير مهرة وغير قادرين على التحدث بالإنجليزية. فاشتغل بعض هؤلاء كعمال في المزارع، واستُغلوا أحياناً استغلالا قاسيا خلال مواسم حصاد وقطاف المحاصيل. وتوجّه آخرون منهم نحو المدن حيث لاقوا، على غرار مجموعات المهاجرين التي سبقتهم، صعوبات في سعيهم في سبيل حياة أفضل.

فحشد التشيكانو، أو الأميركيون المكسيكيون، صفوفهم وانتظموا في منظمات مثل المنظمة الراديكالية، الجمعية القومية للأميركيين المكسيكيين، لكنهم لم يلجأوا إلى المجابهات قبل الستينات من القرن الماضي. فبعد أن كانوا يأملون في أن يكون لهم نصيب في فوائد وفرص برنامج مكافحة الفقر

للرئيس ليندون جونسون، اكتشفوا أن البيروقراطية فشلت في الاستجابة للمجموعات التي لا ترفع صوتها. وعلّم المِثال الذي خلقته حركة الناشطين السود الأميركيين الإسبان، أو الهسبانيين، أهمية الضغط السياسي في المجتمع التعدّدي.

وكان القانون القومي للعلاقات العمالية لسنة ١٩٣٥ قد استثنى العمال الزراعيين من ضمان حق التنظيم والتفاوض جماعياً. لكن سيزار شافيز، مؤسس إتحاد عمال المزارع الذي كان يتألّف في أغلبيته العظمى من الإسبانيين، أثبت أن العمل المباشر من شأنه أن يحقق اعتراف أرباب العمل بنقابته. ووافق مزارعو العنب في كاليفورنيا على التفاوض مع النقابة بعد أن تزعم شافيز حملة قومية لحمل المستهلكين على مقاطعة منتجات الكروم. كما أصابت المقاطعة لمحاصيل الخسّ وغيرها من المنتجات الزراعية نجاحاً أيضاً. ومع أن أصحاب المصالح في المزارع استمروا في محاولاتهم عرقلة منظمة شافيز، فان الأسس القانونية كانت قد وُضعت لمبدأ التمثيل في سبيل تأمين أجور أعلى وظروف عمل أحسن.

وأصبح الإسبانيون نشطين سياسياً كذلك. ففي سنة ١٩٦١ فاز هنري ب. غونزالس في انتخابات الكونغرس عن تكساس. وبعدها بثلاث سنوات، تبعه مرشح آخر من تكساس هو إليجيو ("كيكا") دي لا غارزا، ودخل جوزيف مونتويا من نيو مكسيكو مجلس الشيوخ. وارتقى كل من غونزالس ودي لا غارزا إلى مواقع السلطة كرئيسي لجنتين في مجلس النواب. وازدادت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وتيرة المشاركة السياسية الأميركية الإسبانية. فقد خدم عدة رجال من الأميركيين الإسبان البارزين في حكومات بيل كلينتون وجورج دبليو بوش.

حركة الأميركيين الأصليين

في الخمسينات من القرن العشرين، ناضل الأميركيون الأصليون ضد سياسة الحكومة الرامية إلى إبعادهم عن المحميات ونقلهم إلى المدن حيث كان يُمكن أن يندمجوا في جسم المجتمع الأميركي العام. إذ كان العديد من الذين اقتُلعوا من مواطنهم قد لاقوا صعوبات في التكيّف مع حياة المدن. وفي سنة ١٩٦١، عندما توقف العمل بهذه السياسة، لاحظت اللجنة الأميركية للحقوق المدنية أن "الفقر والحرمان مألوفان" بين الأميركيين الأصليين.

وفي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أصبح الأميركيون الأصليون الذين كانوا قد راقبوا تطور الشعور القومي في العالم الثالث، وكذلك تقدم حركة الحقوق المدنية في أميركا، أكثر صلابة وتمسكا في المطالبة بحقوقهم. فلجأ جيل جديد من زعمائهم إلى المحاكم لحماية ما تبقّى لهم من الاراضي القبلية أو لاسترداد ما كان قد أخذ منهم قبلاً من أراضيهم، وبصورة غير شرعية في أغلب الأحيان. وشكوا عن طريق المحاكم في ولاية بعد أخرى من انتهاكات المعاهدات. وأحرزوا في سنة ١٩٦٧ أول انتصار من الانتصارات التي تعددت بعد ذلك وضمنت حقوقهم في أراضيهم ومياههم التي طال انتهاكها. وساعدت حركة الأميركيين الهنود التي تأسست سنة ١٩٦٨ في توجيه الأموال الحكومية نحو المنظمات التي يُسيطر عليها الأميركيون الأصليون، وقدمت المساعدة إلى الأميركيين الأصليين المُهملين في المدن.

وأصبحت المواجهات أمراً مألوفا. ففي سنة ١٩٦٩ قام فريق مؤلف من ٧٨ أميركيا أصليا بعملية إنزال بحري للاستيلاء على جزيرة ألكاتراز في خليج سان فرانسيسكو، وبقوا فيها إلى أن طردهم المسولون الفدراليون سنة ١٩٧١. وسنة ١٩٧٣ استولت حركة الأميركيين الأصليين على قرية "وُندد ني" (الركبة

المجروحة) في ساوث داكوتا، حيث كان الجيش الأميركي قد ذبح، في أواخر القرن التاسع عشر، سكان مُخيّم للهنود من قبيلة السّو. وكان هدفهم إبراز الصورة المأساوية للفقر وإدمان الكحول في المحمية المحيطة بالبلدة بشكل دراماتيكي. وانتهى الحدث بعد أن قُتل أميركي أصلي وجرح آخر، وقبول الحكومة بإعادة النظر في الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات.

وهكذا استمر نشاط الأميركيين الأصليين في حصد النتائج، وأصبح غيرهم من الأميركيين أكثر إدراكاً لحاجات الأصليين ووعيا بمطالبهم. فاستجاب المسؤولون الأميركيون من خلال إجراءات شملت قانون مساعدة التعليم لسنة ١٩٧٥، وقانون الإسكان وحرية تقرير المصير للأميركيين الأصليين لسنة ١٩٩٦. وانتخب في سنة ١٩٩٢ بن نايتهورس كامبل كأول عضو أميركي أصلي في مجلس الشيوخ من ولاية كولورادو.

الثقافة المضادة

أطلق التحريض من أجل الفرص المتساوية شرارة أشكال أخرى من الانتفاضات. فقد رفض الشباب بنوع خاص الأنماط الجامدة لحياة الطبقة المتوسطة التي خلقها ذووهم في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية. وانغمس بعض الشباب في النشاط السياسي الراديكالي، وتبنى عدد كبير منهم معايير جديدة في الهندام والسلوك الجنسي.

وانتشرت العلامات الظاهرة للثقافة المضادة عبر أجزاء من المجتمع الأميركي في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين. وأصبح الشعر أطول، وباتت اللحى دارجة، وحلّت بنطلونات "البلوجينز" وقمصان "تي شرت" محل السراويل العادية والسترات التقليدية وربطات العنق. كما ازداد استهلاك المخدرات غير القانونية. وانتشرت وتطورت موسيقى الروك أند رول، وتحولّت إلى عدة أشكال موسيقية جديدة. واجتاحت فرق البيتلز والرولينغ ستونز والفرق الموسيقية البريطانية الأخرى البلاد كالإعصار. وأصبحت لموسيقى "الهارد روك" شعبيتها، كما درجت الأغاني ذات المحتوى السياسي أو الاجتماعي، مثل أغاني المغني ومؤلف الأغاني، بوب دايلان. وبلغت سياسة الشباب المضادة ذروتها في آب/أغسطس ١٩٦٩ في وُدستوك، وهو المهرجان الموسيقى الذي دام ثلاثة أيام متتالية في ريف ولاية نيويورك وحضره حوالي نصف مليون شخص. وأطلق اسم ذلك المهرجان الذي حولته الأفلام وألبومات الاسطوانات إلى أسطورة، على جيل تلك الحقبة الذي سمي "جيل ودستوك."

المظهر الموازي للحسّ المتجدد لدى الشباب كان ظهور اليسار الجديد على يد مجموعة من الشباب الراديكاليين في السن الجامعي. وتشكّل اليساريون الجدد، الذين كان لهم نظراء مُقربّون في أوروبا الغربية من أبناء الأجيال القديمة من الراديكاليين في كثير من الحالات. وعلى أية حال، فإن هؤلاء الشباب رفضوا الخطاب الماركسي القديم. فبدلاً من ذلك، رسموا طلاب الجامعات من أمثالهم في صورة طبقة مقهورة تملك تبصرات فكرية خاصة حول نضال المجموعات الأخرى المغلوبة على أمرها في المجتمع الأميركي.

وشارك اليساريون الجدد في حركة الحقوق المدنية وفي الكفاح ضد الفقر. وكان أكبر نجاح حققوه، والحالة الوحيدة التي حشدوا فيها تأييداً على نطاق واسع، معارضتهم للحرب في فيتنام. وهي القضية التي استقطبت أهمية عاطفية لدى معاصريهم من الشباب الذين كانوا في سن التجنيد. وبحلول السبعينات كان اليسار الجديد للطلاب قد اختفى، لكن العديد من نشطائه شقّوا طريقهم إلى ميدان السياسة العامة السائدة.

هاجس البيئة

الطاقة والحسّ اللذان أوقدا حركة الحقوق المدنية والثقافة المضادة واليسار الجديد، حفزا أيضاً الحركة البيئية في أواسط الستينات من القرن الماضي. فقد أيقظ صدور كتاب ريتشل كارسون في سنة ١٩٦٢ بعنوان سايلنت سبرينغ (الربيع الصامت)، الذي اعتبر أن المبيدات الكيميائية، وعلى الأخص، مادة الدي دي تي، تسبّب السرطان من جملة أمراض أخرى، اهتمام العديد من الناس. واستمر الاهتمام العام بالبيئة في التزايد خلال الستينات من القرن الماضي عندما أصبح الكثيرون يخشون المواد الملوثة الأخرى التي تحيط بهم، مثل إنبعاثات عادم السيارات والنفايات الصناعية وبقع النفط، وتهدد حياتهم وجمال محيطهم. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٠ احتفلت المدارس والمجتمعات عبر الولايات المتحدة لأول مرة بيوم الأرض، وأنشأت برامج تلفزيونية لتثقيف الأميركيين حول أخطار تلوّث البيئة.

ولم ينكر وجود مشكلة تلوّث إلا قليل من الناس. لكن الحلول المقترحة كانت تستلزم الإنفاق وتسبب عدم ارتياح. فاعتقد كثيرون أن ذلك سيحد من النمو الاقتصادي الذي يتوقف عليه مستوى معيشة العديد من الأميركيين. وعلى الرغم من ذلك، عدّل الكونغرس سنة ١٩٧٠ قانون الهواء النظيف لسنة ١٩٦٧ من أجل وضع معايير قومية مُوحّدة لنوعية الهواء، وأقر الكونغرس أيضاً قانون تحسين نوعية المياه الذي حمّل مُسببي التلوث مسؤولية تنظيف تسربات النفط قبالة الشواطئ. كذلك تمّ سنة ١٩٧٠ إنشاء وكالة حماية البيئة كوكالة فدرالية مستقلة لتكون بمثابة رأس الحربة في الجهود الرامية إلى السيطرة على إساءة استخدام الموارد الطبيعية. وأصبحت هذه الوكالة خلال العقود الثلاثة التالية بمساندة تشريعات زادت من سلطاتها، إحدى أنشط الوكالات الحكومية، وأصدرت قوانين متشددة شملت نوعية الهواء والمياه.

كينيدي وعودة الدولة الليبرالية الموسّعة

بحلول ١٩٦٠ كانت سلطة الحكومة تزداد سيطرة على حياة الناس. فقد تم خلال الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، إنشاء وكالات جديدة للتعاطي مع نواحٍ عديدة من نواحي الحياة الأميركية. وخلال الحرب العالمية الثانية ارتفع عدد الموظفين المدنيين في الحكومة الفدرالية من مليون إلى ٣,٨ مليون موظف، ثم استقر عند ٢,٥ مليون في الخمسينات. أما النفقات الفدرالية التي كانت في حدود ٣,١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٢٩ فقد ازدادت إلى ٧٥,٠٠٠ مليون سنة ١٩٥٣، وبلغت ١٥٠,٠٠٠ مليون في الستينات.

وقَبِل معظم الأميركيين دور الحكومة الموسع في نفس الوقت الذي لم يكونوا مُتفقين فيه حول الحد الذي يمكن لهذا التوسع أن يبلغه. إذ كان الديمقراطيون يرغبون، بوجه عام، في أن تؤمن الحكومة النمو والاستقرار، وكانوا يريدون أن تشمل الفوائد الفدرالية التعليم والصحة والمساعدات الاجتماعية. كما قبل كثير من الجمهوريين بمستوى ما من المسؤولية الحكومية، لكنهم أرادوا وضع سقف للإنفاق وتأمين حيّز أوسع للمبادرة الفردية. وكشفت الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٦٠ عن أن البلاد كانت منقسمة بالتساوي بين هاتين الرؤيتين.

كان جون فيتزجيرالد كينيدي، الديمقراطي الذي فاز في انتخابات الرئاسة بهامش ضيق، الرئيس الثالث والأربعين وأصغر من فاز بالرئاسة قاطبة. وكان قد ظهر على شاشات التلفزيون في سلسلة من المناظرات مع منافسه ريتشارد نيكسون، فبدا قديراً وواضحاً ونشيطاً. وتحدث خلال حملته الانتخابية عن

أنه سيدخل بالبلاد إلى العقد الجديد بجرأة ونشاط "لأن الحدود الجديدة قائمة سواء مضينا إليها أو لم نسع إليها." واختتم كينيدي خطاب تنصيبه بعبارته البليغة الشهيرة "لا تسألوا ماذا يمكن أن يفعل لكم بلدكم، بل اسألوا ماذا يمكنكم أن تفعلوا لبلدكم." وقد حافظ على شعبيته طوال رئاسته القصيرة، مزيج من الكياسة والظرف وسرعة البديهة والأسلوب أكثر مما حقق له برنامجه التشريعي، وأثّر في أجيال من السياسيين اللاحقين.

أراد كينيدي أن يمارس دورا قياديا قويا في توسيع الفوائد الاقتصادية بحيث تشمل جميع المواطنين، لكن انتصاره بأكثرية ضئيلة جدا حدّ من التفويض المعطى له. ومع أن حزبه الديمقراطي سيطر على مجلسي الكونغرس، فإن الديمقراطيين الجنوبيين المحافظين وقفوا أحياناً كثيرة إلى جانب الجمهوريين في القضايا التي تتعلق بمدى التدخل الحكومي في الاقتصاد. فقد عارضوا الخطط الرامية إلى زيادة المساعدات الفدرالية للتعليم وتوفير التأمين الصحي للمسنين وإنشاء وزارة جديدة للشؤون الحضرية. وهكذا فإنه على الرغم من نداءاته ذات النوايا النبيلة، كثيراً ما بقيت سياسات كينيدي محدودة ومقيدة.

كانت إحدى أولوياته وضع حدّ للركود الاقتصادي الذي كان في ازدياد عندما تسلم كينيدي منصبه، واستعادة النمو الاقتصادي. لكن كينيدي فقد ثقة قادة مؤسسات الأعمال الخاصة سنة ١٩٦٢ عندما نجح في إلغاء ما اعتبرته حكومته زيادة مفرطة في الأسعار التي قررتها صناعة الصلب. ومع أن الرئيس حقق هدفه المباشر، إلا أنه فقد مصدراً هاما من مصادر التأييد السياسي. وبعد أن أقنعه مستشاروه الاقتصاديون أن خفضاً كبيراً في الضرائب سوف ينشط الاقتصاد، أيدّ كينيدي مشروع قانون لتحقيق ذلك. غير أن المعارضة المحافظة في الكونغرس هبت لتحطيم آماله في إقرار مشروع القانون الذي كان يعتقد معظم أعضاء الكونغرس أنه سيوسع العجز في الميزانية.

كان السجل التشريعي لحكومة كينيدي هزيلاً بصفة عامة. فمع أنه أظهر بعض البوادر الإيجابية نحو قادة الحقوق المدنية، فلم يتبن أهداف حركة الحقوق المدنية إلا عندما اضطرته إلى ذلك المظاهرات التي قادها مارتن لوثر كينغ سنة ١٩٦٣. وعلى غرار ترومان من قبله، لم يستطع إقناع الكونغرس بالموافقة على المساعدات الفدرالية للتعليم الرسمي أو برنامج الرعاية الصحية المحدودة للمسنين. ولم يفز إلاّ بزيادة متواضعة للحد الأدنى للأجور، لكنه أمّن التمويل لبرنامج الفضاء، وأسس فيلق السلام لإرسال الرجال والنساء المتطوعين إلى الخارج لمساعدة البلدان النامية في تلبية حاجاتها الخاصة.

كينيدي والحرب الباردة

تسلم كينيدي منصبه الرئاسي متعهداً بمواصلة الحرب الباردة بهمة ونشاط، لكنه كان في الوقت نفسه يأمل في التوصل إلى تفاهم وتنازلات. ولذا بقي متردداً في استخدام القوة العسكرية الأميركية. فخلال السنة ونصف السنة الأولى من رئاسته رفض التدخل الأميركي بعد فشل محاولة غزو كوبا التي قام بها منفيّون كوبيون بتوجيه من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، بالنزول في خليج الخنازير. وتخلى عملياً عن لاوس التي لا منفذ لها على البحر في جنوب شرق آسيا، تاركا البلاد للسيطرة الشيوعية، ورضخ لبناء جدار برلين. وقوّت قرارات كينيدي مشاعر الضعف التي تصورها رئيس الوزراء السوفياتي نيكيتا خروتشوف في كينيدي عند اجتماعهما الشخصي الوحيد في قمة فيينا في حزيران/يونيو ١٩٦١.

على هذه الخلفية، واجه كينيدي أخطر حدث في الحرب الباردة، ألا وهو أزمة الصواريخ الكوبية. ففي خريف العام ١٩٦٢ علمت الحكومة الأميركية أن الاتحاد السوفياتي كان ينشر سِرّاً صواريخ نووية هجومية في كوبا. وبعد دراسة خيارات مختلفة، قرر كينيدي فرض حصار لمنع السفن السوفياتية من إحضار إمدادات إضافية إلى كوبا، وطالب علناً بأن يسحب السوفيات الأسلحة الصاروخية، وأنذر بأن أي هجوم ينطلق من تلك الجزيرة سوف يؤدي إلى ردّ ثأري ضد الاتحاد السوفياتي. وبعد عدّة أيام من التوتر، كان العالم خلالها أقرب من أي وقت مضى إلى حافة حرب نووية، وافق السوفيات على سحب الصواريخ. ورأى النقاد أن كينيدي خاطر بكارثة نووية في الوقت الذي كان بإمكان الدبلوماسية الهادئة أن تكون أكثر فاعلية. لكن معظم الأميركيين، والقسم الأكبر من العالم غير الشيوعي، هلّل لموقفه الحاسم. وجعلت منه أزمة الصواريخ ، لأول مرة، القائد المعترف به للغرب الديمقراطي.

ويتبين من نظرة إلى الماضي أن أزمة الصواريخ الكوبية شكّلت نقطة تحوّل في العلاقات الأميركية السوفياتية. فقد رأى كل من الجانبين أن هناك حاجة لتخفيف التوتر الذي من شأنه أن يقود إلى نزاع عسكري مباشر. وفي العام التالي وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى معاهدة شكلت مَعلَماً هاماً، وهي معاهدة الحد من التجارب النووية التي حظرت أيضا تجارب الأسلحة النووية في الجو.

كانت الهند الصينية (فيتنام ولاوس وكمبوديا)، المستعمرة الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية، لا تزال ساحة قتال أخرى للحرب الباردة. فقد لاقت الجهود الفرنسية الرامية إلى تأكيد السيطرة الاستعمارية هناك معارضة من هو شي مينْه، الشيوعي الفيتنامي، الذي كانت حركته الفييت مينه تخوض حرب عصابات ضد الجيش الفرنسي.

فقدّم كل من ترومان وآيزنهاور، الحريصين على ضمان التأييد الفرنسي لسياسة الاحتواء في أوروبا، المساعدات الاقتصادية لفرنسا التي حرّرت مواردها للقتال في فيتنام. لكن الفرنسيين تكبدوا هزيمة حاسمة في ديان بيان فو في أيار/مايو ١٩٥٤. وأعلن في مؤتمر دولي عُقد في جنيف، منح لاوس وكمبوديا الاستقلال، وقُسّمت فيتنام إلى شطرين، فتبوأ هو شي مينه السلطة في الشمال، وتولى نو دينه ديام، الكاثوليكي المعادي للشيوعية رئاسة الحكومة في بلد أكثرية سكانه من البوذيين في الجنوب. وكان من المفترض أن تُجرى الانتخابات بعد سنتين لتوحيد البلاد، لكن اقتناع آيزنهاور بان سقوط فيتنام ربما قد يقود إلى سقوط بورما وتايلاند وإندونيسيا، جعله يدعم رفض ديام إجراء الانتخابات سنة ١٩٥٦، وأسس في الواقع فيتنام الجنوبية كدولة تابع لأميركا.

وزاد كينيدي المساعدات لفيتنام وأرسل عدداً صغيراً من المستشارين العسكريين، لكن حرب العصابات بين الشمال والجنوب استمرت. وتراجعت شعبية ديام كثيراً وتفاقم الوضع العسكري. وفي أواخر ١٩٦٣ وافق الرئيس كينيدي سِرّاً على إجراء انقلاب، لكنه فوجئ بمقتل ديام وصهره القوي، نو ديان نو. وعند هذا المنعطف المشكوك فيه، انتهت رئاسة كينيدي بعد ثلاثة أسابيع.

برنامج الفضاء

تحوّل الفضاء الخارجي إلى حلبة صراع في المنافسة الأميركية السوفياتية خلال الولاية الثانية لآيزنهاور. ففي سنة ١٩٥٧ أطلق الاتحاد السوفياتي القمر الصناعي سبوتنيك مبرهناً بذلك على قدرته على بناء صواريخ أقوى من صواريخ الولايات المتحدة. وأطلقت الولايات المتحدة قمرها الصناعي الأول، إكسبلورَر واحد، سنة ١٩٥٨. فعمد الاتحاد

السوفياتي، بعد ثلاثة أشهر من وصول كينيدي إلى الرئاسة، إلى إرسال أول رجل إلى الفضاء في رحلة إلى مدار فضائي. وردّ كينيدي بإلزام الولايات المتحدة بإنزال رجل على سطح القمر وإعادته إلى الأرض "قبل نهاية هذا العقد." ثم أصبح جون غْلِنّ، عبر مشروع ميركوري سنة ١٩٦٢، أول رائد فضاء أميركي يدور حول الأرض.

وبعد وفاة كينيدي، أيدّ الرئيس ليندون جونسون بحماس برنامج الفضاء. وفي أواسط الستينات من القرن العشرين، طوّر العلماء الأميركيون مركبة الفضاء "جميني" التي تتسع لشخصين. وحققت جميني عدة رحلات كانت الأولى في نوعها وشملت رحلة دامت ثمانية أيام في آب/أغسطس ١٩٦٥، وكانت أطول رحلة في الفضاء آنذاك. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ تمت أول عودة إلى الغلاف الأرضي بالتحكم الأوتوماتيكي. وحققت جميني أيضاً أول اتصال بين سفينتي فضاء مأهولتين خلال الرحلة، كما تحقق سير أول إنسان أميركي في الفضاء.

وحققت مركبة الفضاء أبولّو التي تتسع لثلاثة أشخاص هدف كينيدي وأثبتت للعالم أن الولايات المتحدة تجاوزت القدرات السوفياتية في الفضاء. ففي ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦٩، حين كان مئات الملايين حول العالم يشاهدون بثا تلفزيونيا حيا، صبح نيل آرمسترونغ أول إنسان تطأ قدماه سطح القمر.

وتبعت تلك الرحلة رحلات أخرى لأبولّو، لكن العديد من الأميركيين بدأوا يتساءلون عن قيمة رحلات الرواد إلى الفضاء وجدواها. وفي مطلع السبعينات، ولما كانت أولويات أخرى قد أصبحت أكثر إلحاحاً، خفّفت الولايات المتحدة من برنامجها الفضائي. فأُلغي بعض الرحلات ولم يتم إلاّ بناء محطة فضائية واحدة من أصل محطتين مقترحتين لمختبر فضائي.

موت رئيس

اكتسب جون كينيدي هيبة عالمية بفضل إدارته لأزمة الصواريخ الكوبية وحقق شعبية كبيرة في الداخل، واعتقد الكثيرون أنه سيفوز بسهولة بإعادة انتخابه سنة ١٩٦٤. لكنه اغتيل في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ وهو في سيارة مكشوفة خلال زيارة لدالاس في تكساس. وشكّل اغتياله الذي ضخمته التغطية التلفزيونية حدثاً مؤلما مثل ما كان موت روزفلت قبل ١٨ سنة.

وباستقراء الماضي يتّضح أن شهرة كينيدي تنبع من أسلوبه الأنيق ومن مُثله العليا التي عبر عنها ببلاغة، أكثر مما تعود إلى تطبيق سياساته. فقد وضع جدول أعمال لبرنامج يدعو إلى الإعجاب، لكن الكثير من مشاريعه كان لا يزال عالقاً في الكونغرس عند وفاته. ولعل المهارة السياسية والانتصارات التشريعية التي حققها خليفته هي التي جعلت الناس يرون في كينيدي قوة للتغيير التقدمي.

ليندون جونسون والمجتمع العظيم

كان ليندون جونسون، من تكساس، زعيما للأكثرية في مجلس الشيوخ قبل أن يصبح نائب الرئيس كينيدي، وسياسياً بارعاً جدا. تدرّب في الكونغرس حيث اكتسب قدرة فائقة على دفع الأمور وإقرار السياسات. فتفوق في أسلوب الأخذ والرد من التماس ومداهنة وتهديد عند اللزوم لبلوغ غاياته. ولعل مثاليته الليبرالية كانت أعمق من مثالية كينيدي. فقد أراد جونسون عندما أصبح رئيسا استخدام سلطاته بهمة ونشاط من أجل إزالة الفقر وتعميم فوائد الازدهار على الجميع. تسلّم جونسون منصبه الرئاسي عازماً على ضمان الحصول على الموافقة على برنامج كينيدي التشريعي. وكانت أولوياته الفورية إنجاز مشاريع قوانين سلفه الرامية إلى

خفض الضرائب، وضمان الحقوق المدنية. فاستخدم جونسون براعته في الإقناع، ودعا المشرعين إلى احترام ذكرى الرئيس المغتال، فنجح في استصدار مشروعي القانونين خلال أول سنة من ولايته. فأدى قانون تخفيض الضرائب إلى تنشيط الاقتصاد، وكان قانون الحقوق المدنية لسنة ١٩٦٤ أكثر التشريعات أثرا على المدى البعيد منذ إعادة إعمار الجنوب.

وعالج جونسون أيضاً قضايا أخرى. ففي ربيع العام ١٩٦٤ كان قد بدأ بإطلاق اسم "المجتمع العظيم" على برنامجه الاجتماعي والاقتصادي. واستطاع في ذلك الصيف ضمان إطلاق البرنامج الفدرالي للتوظيف الذي استهدف مساعدة الشبان الفقراء. وكانت تلك أول خطوة لما سمّاه "الحرب على الفقر." فحقق في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة انتصاراً ساحقاً على منافسه المحافظ الجمهوري باري غولدوتر. ومن المهم في انتخابات سنة ١٩٦٤ أنها أعطت الديمقراطيين الليبراليين السيطرة الكاملة على الكونغرس لأول مرة منذ سنة ١٩٣٨، الأمر الذي مكّنه من تمرير التشريعات وإصدارها رغم معارضة من الجمهوريين ومن الديمقراطيين الجنوبيين المحافظين.

أصبحت الحرب على الفقر القضية المركزية لبرنامج الحكومة "المجتمع العظيم." فقدّم مكتب الفرص الاقتصادية الذي تأسس سنة ١٩٦٤ التدريب للفقراء، وأنشأ وكالات لمختلف الأنشطة الأهلية التي أرشدها ووجهها نظام "ديمقراطية المشاركة" الذي هدف إلى تمكين الفقراء من أن يكون لهم صوت وقرار في برامج الإسكان والصحة والتعليم. وبعدذلك جاء برنامج الرعاية الطبية للمسنّين. وصادق الكونغرس بقيادة جونسون على برنامج الرعاية الطبية للمسنين المعروف باسم "مديكير"، وعلى برنامج المساعدة الطبية، "ميديكيد"، وهو برنامج يقدم الرعاية الطبية للفقراء.

ونجحت جهود جونسون في تقديم المزيد من المساعدات الفدرالية للتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية التي كانت، تقليديا، وظيفة محلية تضطلع بها الولايات. فخصص الإجراء الذي تم إقراره المال للولايات على أساس عدد الأطفال في العائلات ذات الدخل المنخفض. وكان متاحاً استخدام هذه الأموال لمساعدة كل طلبة المدارس الرسمية والخاصة على حدّ سواء.

ثم أعدّ مصممو برامج المجتمع العظيم، الذين كانوا على قناعة بأن الولايات المتحدة تواجه "أزمة مدن"، بسبب تفريغ مراكز المدن نتيجة انتقال السكان إلى الضواحي، قانون إسكان جديد دعما ماليا مكملا للإيجارات للفقراء، ويُنشئ وزارة للإسكان وإنماء المدن.

وكان للتشريعات الأخرى أثر في عدة نواح من نواحي الحياة الأميركية. فقد تمّ تأمين مساعدات فدرالية إلى الفنانين والعلماء لتشجيع أعمالهم. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ وقّع جونسون على مشروعي قانونين يتعلقان بالنقل. قدم القانون الأول التمويل لحكومات الولايات وللحكومات المحلية لتطوير برامج السلامة، في حين وضع القانون الآخر معايير السلامة الفدرالية للسيارات وإطارات العجلات. وجاء البرنامج الأخير انعكاسا لجهود شاب راديكالي اسمه رالف نادر كان قد شن حملة كبرى لحماية المستهلكين. وقال نادر في كتابه الذي صدر سنة ١٩٦٥ بعنوان "عدم الأمان في أي سرعة: المخاطر الكامنة في تصميم السيارة الأميركية"، إن منتجي السيارات يُضحّون باعتبارات السلامة من أجل الشكل. وأضاف أن التصاميم الهندسية الخاطئة تساهم في الحوادث المميتة على الطرقات السريعة.

وفي سنة ١٩٦٥ ألغى الكونغرس الحصص التمييزية للمهاجرين لعام ١٩٢٤ القائمة على أساس الأصول القومية. فأطلق ذلك موجة جديدة من الهجرة جاء معظمها من جنوب وجنوب شرق آسيا، ومن أميركا اللاتينية. وشكّل المجتمع العظيم أكبر طفرة للعمل التشريعي منذ برنامج العقد الجديد لروزفلت، لكن

التأييد له بدأ يضعف مع إطلالة سنة ١٩٦٦، ولم يحقق بعض برامج جونسون المستوى المتوقع له، وبقي تمويل العديد منها دون المستوى المطلوب. فبدا كأن الأزمة في المدن تتجه نحو التفاقُم بدلاً من التحسّن. ومهما كان السبب، سواء أكان نتيجة الإنفاق على برامج المجتمع العظيم أم نتيجة التحسن القوي للاقتصاد، فقد تراجع الفقر، إلى حد بسيط على الأقل، خلال حكم جونسون.

الحرب في فيتنام

عدم الرضا بالنسبة للمجتمع العظيم تجاوزه بأشواط الاستياء الشديد من الوضع في فيتنام. فقد تبيّن أن السلسلة المتتابعة من رجالات فيتنام الجنوبية وقادتها الأقوياء لم تنجح أكثر من ديام في تعبئة البلاد ضد الثوار. أما الفييت كونغ المزودين بالموارد والتنسيق من فيتنام الشمالية، فكانوا يحققون سيطرة جديدة داخل البلاد.

ولما كان جونسون مصمماً على وقف التقدم الشيوعي في فيتنام الجنوبية، فقد جعل من حرب فيتنام قضيته الشخصية. وحصل جونسون من الكونغرس في ٧ آب/أغسطس، بعد الهجوم البحري الفيتنامي الشمالي على مُدمّرتين أميركيتين، على الموافقة على قرار خليج تونكين الذي يسمح للرئيس "باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لردّ الهجمات المسلحة ضد قوات الولايات المتحدة ولمنع أية اعتداءات أخرى." وعمد جونسون بعد إعادة انتخابه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤إلى انتهاج سياسة تصعيدية. فرفع عدد القوات من ٢٥,٠٠٠ جندي من المجندين النظاميين والمتطوعين في بداية العام ١٩٦٥ إلى ٥٠٠,٠٠٠ جندي بحلول عام ١٩٦٨. كما خلّفت حملة من القصف الجوي المكثف دماراً هائلاً في كل من فيتنام الشمالية والجنوبية. وأدت التغطية التلفزيونية لشناعة الحرب مع ما أضفي عليها من طابع انتقادي إلى تراجع التأييد للحرب. واعتقد بعض الأميركيين أن تلك الحرب كانت لا أخلاقية، وتابع آخرون بهلع مشاهد الحملة العسكرية الكبرى التي تبيّن أنها عديمة الفعالية. ثم فرضت مظاهرات الاحتجاج الكبيرة، وخصوصاً من الشبان، والاستياء العام المتزايد، ضغوطا على جونسون للبدء بمفاوضات للسلام.

انتخابات ١٩٦٨

بحلول العام ١٩٦٨، كانت البلاد في اهتياج عظيم بسبب الحرب في فيتنام والاضطرابات المدنية الناتجة عن أعمال الشغب في المدن التي كانت تعكس الغضب العارم لدى الأميركيين الأفريقيين. وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٦٨ أعلن الرئيس جونسون تخلّيه عن أي نية في السعي إلى ولاية أخرى. وبعدها بأسبوع، أُطلقت النار على مارتن لوثر كينغ وقتل في ممفيس بولاية تينيسّي. وتزعم شقيق جون كينيدي الأصغر، روبرت، حملة عاطفية ضد الحرب في فيتنام للفوز باختياره كمرشح للرئاسة عن الديمقراطيين، إلا أنه اغتيل في حزيران/يونيو.

وخاض المحتجون أثناء المؤتمر القومي الديمقراطي في شيكاغو بولاية إلينوي، معارك مع الشرطة في الشوارع. ورشّح الحزب الديمقراطي المنقسم على نفسه نائب الرئيس هيوبرت همفري للرئاسة. وكان همفري أحد أبطال الليبراليين في الماضي، لكنه أصبح يعتبر الآن أحد الموالين لجونسون. وأعلنت المعارضة البيضاء لتدابير الحقوق المدنية في الستينات من القرن الماضي، ترشيح ممثل الحزب الثالث، وهو حاكم ألاباما الديمقراطي جورج والاس لمنصب الرئاسة، واستطاع كسب أصوات ولايته إضافة إلى ولايات مسيسيبّي وآركنسو ولويزيانا وجورجيا، وهي الولايات التي كانت تعتبر عادةً، في تلك الحقبة من حصة المرشح

الديمقراطي. أما المرشح الجمهوري، ريتشارد نيكسون، الذي ترشح على أساس خطة لسحب الولايات المتحدة من الحرب وتعزيز "القانون والنظام" في الداخل، فلم يتمكن أكثر من تحقيق انتصار ضعيف.

نيكسون وفيتنام والحرب الباردة

كان نيكسون مصمماً على تحقيق "السلام المشرّف"، فبدأ بسحب القوات الأميركية تدريجياً فيما كان يضاعف الجهود لتجهيز الجيش الفيتنامي الجنوبي كي يواصل القتال. وأمر أيضاً بشن عمليات هجومية أميركية قوية. وكان أهم تلك العمليات غزو كمبوديا سنة ١٩٧٠ لقطع خطوط الإمدادات الفيتنامية الشمالية إلى فيتنام الجنوبية. وقاد ذلك إلى جولة أخرى من الاحتجاجات والمظاهرات. فنزل الطلاب في العديد من الجامعات إلى الشوارع. وفي جامعة كنت ستيت، بولاية أوهايو، أصاب الذعر قوات الحرس القومي التي استدعيت لإعادة النظام، فأطلقت النار وقتلت أربعة طلاب.

و بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، كانت أعداد القوات الأميركية في فيتنام قد أصبحت أقل من ٥٠,٠٠٠ جندي، كما أن الخدمة العسكرية الإلزامية التي سببت الكثير من الاستياء في حرم الجامعات، كانت قد توقفت عملياً. وتم سنة ١٩٧٣ التوقيع على وقف لإطلاق النار تفاوض بشأنه باسم الولايات المتحدة مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي، هنري كيسنجر. ومع أن القوات الأميركية كانت قد غادرت، فقد ظلت الحرب تراوح مكانها لغاية ربيع ١٩٧٥ عندما قطع الكونغرس المساعدات عن فيتنام الجنوبية، وعززت فيتنام الشمالية سيطرتها على كامل البلاد.

خلّفت الحرب فيتنام مُدمّرة مع ملايين المشوّهين أو القتلى، كما تركت الولايات المتحدة أيضا في حالة صدمة نفسية. فقد صرفت الدولة أكثر من ١٥٠,٠٠٠ مليون دولار في جهود خاسرة كلفت خسارة أرواح أكثر من ٥٨,٠٠٠ أميركي. ولم يعد الأميركيون مُوحدّين كما كانوا جراء الإجماع الواسع حول الحرب الباردة، وأصبحوا يخشون التورط في ارتباطات خارجية جديدة.

مع تراجع الحرب في فيتنام تدريجياً، خطت حكومة نيكسون خطوات تاريخية بغية إقامة روابط أوثق مع الدول الشيوعية الكبرى. وكان أهم هذه المبادرات، إنشاء علاقات جديدة مع جمهورية الصين الشعبية. فخلال العقدين اللذين أعقبا انتصار ماو تسي تونغ في الصين، ظلّت الولايات المتحدة تعتبر أن الحكومة القومية في تايوان تمثل كامل التراب الصيني. وفي سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢ ليّن نيكسون الموقف الأميركي وخفّف القيود التجارية، وأصبح أول رئيس أميركي يزور بيجينغ (بيكين). وأرسى "بيان شانغهاي" الذي وُقع خلال تلك الزيارة، سياسة أميركية جديدة مفادها أن الصين واحدة، وتايوان جزء من الصين، والحل السلمي للخلاف يكون على يد الصينيين أنفسهم وهو في مصلحة الولايات المتحدة.

كان نيكسون مُوفقاً أيضاً مع الاتحاد السوفياتي في السياسة التي سماها هو ووزير خارجيته هنري كيسنجر، "سياسة الانفراج." فقد عقد عدة لقاءات وديّة مع الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف بحثا خلالها في الحدّ من تكديس كميات كبرى من الصواريخ، والتعاون في الفضاء، وتخفيف القيود على التجارة. وبلغت "محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية" أوجها سنة ١٩٧٢ عبر توقيع اتفاقية للرقابة على الأسلحة تحدّ من نمو الترسانة النووية وتقيّد أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية.

إنجازات نيكسون وهزائمه

كان نيكسون، الذي كان نائباً للرئيس آيزنهاور قبل تَرشحه الفاشل للرئاسة سنة ١٩٦٠، يُعتبر من أدهى السياسيين الأميركيين. ومع أن نيكسون كان يُحبّذ مبدأ الحزب الجمهوري الخاص بالمسؤولية المالية المحافِظة، فقد وافق على الحاجة إلى دور مُوسّع للحكومة ولم يعارض الخطوط الأساسية لدولة الخدمات الاجتماعية. فهو، بكل بساطة، كان يريد إدارة برامج الخدمات بصورة أفضل. وهو، وإن كان لا يعارض الحقوق المدنية للأميركيين الأفريقيين من حيث المبدأ، إلا أنه كان يخشى إنشاء بيروقراطيات واسعة للعناية بشؤون الحقوق المدنية الفدرالية. وعلى الرغم من ذلك، فقد فرضت حكومته تنفيذ أوامر المحاكم الخاصة بإزالة الفصل العنصري في المدارس، حتى في الوقت الذي كان يحاول فيه استمالة الناخبين الجنوبيين.

ربما كان الاقتصاد أكبر مشاكله الداخلية الأهم. فقد ورث تراجعاً في الإنتاج بالمقارنة مع ذروته الفيتنامية تحت حكم جونسون، واستمراراً في موجة التضخم التي كانت نتيجة جانبية للحرب. وتعاطى نيكسون مع المشكلة الأولى عندما أصبح أول رئيس جمهوري يؤيد الإنفاق رغم العجز كطريقة لتحفيز الاقتصاد. وعالج المشكلة الثانية عن طريق فرض قيود على الرواتب والأسعار، وهي سياسة لم يكن اليمين يؤمن بها على المدى البعيد سنة ١٩٧١. وعلى المدى القصير، أدّت هذه القرارات إلى استقرار الاقتصاد، وخلقت الظروف الملائمة لإعادة انتخاب نيكسون سنة ١٩٧٢. وأحرز نيكسون انتصاراً ساحقاً ضد السناتور الديمقراطي صاحب العقلية السلمية جورج ماكغافرن.

ثم بدأت الأمور تسوء بسرعة فائقة خلال الولاية الثانية للرئيس. فقد واجه في وقت مبكر من ولايته اتهامات بان لجنة إعادة انتخابه قد اقتحمت خلسة مبنى ووترغيت حيث كان المركز الرئيسي للجنة القومية الديمقراطية، وبأنه شارك في إخفاء حقيقة عملها. وتبع ذلك قيام المدّعين العامين ولجان الكونغرس بالعمل على تقويض رئاسته.

وجاءت عوامل خارجة عن سيطرة نيكسون لتقوّض سياساته الاقتصادية. ففي سنة ١٩٧٣ دفعت الحرب بين مصر وإسرائيل إلى قيام المملكة العربية السعودية بفرض حظر على تصدير النفط إلى حليفة إسرائيل، الولايات المتحدة، وضاعفت الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الدول المصدّرة للبترول (أوبك) أسعارها. وواجه الأميركيون في نفس الوقت النقص في الإمدادات الذي تفاقم، في نظر الكثيرين، بسبب قوانين توزيع البترول المتشددة والأسعار المرتفعة بسرعة. وحتى عندما انتهى الحظر في السنة التالية، ظلت أسعار البترول مرتفعة وأثرت على كافة ميادين الحياة الاقتصادية. ففي سنة ١٩٧٤ بلغ التضخم النقدي ١٢ بالمئة مُسبباً اضطرابات اقتصادية أدت إلى زيادة أكبر في معدلات البطالة. ثم إن الطفرة الاقتصادية التي كانت لا مثيل لها، والتي نعمت بها أميركا منذ ١٩٤٨، همدت الآن كليا.

غير أن خطابات نيكسون حول الحاجة إلى إرساء حكم "القانون والنظام" في وجه تصاعد معدلات الجريمة، والاستخدام المتزايد للمخدرات، والتسامح الزائد بالنسبة للجنس، كانت تلقى صدى حسنا لدى الأكثرية بين الأميركيين. لكن هذه الاهتمامات لم تكن كافية لطمس الهواجس المتعلقة بعملية اقتحام مبنى ووترغيت. فراح نيكسون، في محاولة لتنشيط القاعدة المؤيدة لسياسته الشخصية وتوسيعها، يستنكر المتظاهرين ويهاجم الصحافة لتغطيتها المشوهة، وحاول إسكات معارضيه. لكنه عوضاً عن ذلك ترك شعوراً بالامتعاض لدى الكثيرين ممن شاهدوه على التلفزيون واعتبروا أنه لم يعد متزناً. وزاد من متاعب نيكسون كون نائبه سبيرو أغنيو، الذي كان يدافع عنه ويجاهر بعدائه لوسائل الإعلام والليبراليين، اضطر إلى الاستقالة سنة ١٩٧٣، بعد أن اتهم بالتّهرب من دفع الضرائب وقبل بعدم معارضة

التهمة، أي أنه "لا يقر بالذنب ولا ينفيه." وبَقي احتمال عدم معرفة نيكسون مسبقا بعملية اقتحام ووترغيت احتمالا قائما، لكنه حاول التستر عليها وكذب على الشعب الأميركي حولها. إلاّ أن الأدلة حول تورطه كانت في ازدياد. وفي ٢٧ تموز/يوليو ١٩٧٤ صوّتت اللجنة القضائية في مجلس النواب بالموافقة على التوصية بمحاكمته. وأمام احتمال إقالته من منصبه، قدّم نيكسون استقالته في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٤.

فترة رئاسة فورد

كان نائب الرئيس نيكسون، جيرالد فورد (الذي عيّنه نيكسون ليحل محل أغنيو) شخصاً متواضعاً أمضى معظم حياته السياسية في الكونغرس. فجعل في رأس أولوياته استعادة الثقة بالحكومة. إلا أنه لما شعر بأن من الضروري منع مشاهد مقاضاة نيكسون المحتملة في المحاكم، أصدر عفواً عاماً عن سلفه. صحيح أن هذه الخطوة ربما كانت ضرورية، لكنها كانت رغم هذا غير شعبية.

وتبع فورد في السياسة العامة، المسيرة التي وضعها نيكسون. ولكن المشاكل الاقتصادية ظلت مستمرة، إذ تواصل صعود معدلات التضخم والبطالة. فحاول فورد أولاً طمأنة الجمهور مثلما فعل هربرت هوفر سنة ١٩٢٩. وعندما لم ينجح، فَرَضَ إجراءات لكسر حلقة التضخم، مما رفع معدل البطالة فوق ٨ بالمئة. وساعد قيامه بخفض الضرائب، الذي ترافق مع زيادة المساعدات للعاطلين عن العمل، نوعاً ما، لكن الاقتصاد بقي ضعيفاً.

أما في السياسة الخارجية، فقد تبنّى فورد استراتيجية الانفراج التي بدأها نيكسون. وربما كان أهم مظهر لتلك السياسة اتفاقات هلسنكي سنة ١٩٧٥ التي اعترفت فيها الولايات المتحدة والدول الغربية عملياً بالهيمنة السوفياتية على أوروبا الشرقية، مقابل التأكيد السوفياتي على حماية حقوق الإنسان. ومع أنه لم يكن للاتفاق أهمية مباشرة كبيرة، لكنه جعل من استدامة استمرار الإمبراطورية السوفياتية، على المدى الطويل، أمراً أكثر صعوبة. فالدول الغربية استغلت بفعالية الاجتماعات الدورية "لمراجعة اتفاقية هلسنكيس للفت الأنظار إلى الإساءات المختلفة للحقوق الإنسانية على يد الأنظمة الشيوعية في الكتلة الشرقية.

سنوات كارتر

فاز جيمي كارتر حاكم ولاية جورجيا الديمقراطي السابق بالرئاسة سنة ١٩٧٦. ووعد كارتر الذي وصف نفسه خلال الحملة الانتخابية بأنه غير منتمٍ إلى سياسات العاصمة واشنطن، بانتهاج أسلوب جديد في الحكم. لكن افتقاره إلى التجارب على المستوى القومي عقّد ولايته منذ البداية. فكثيراً ما كان يبدو كارتر، الذي كانت مهنته الهندسة وكان ضابطا سابقا في البحرية، وكأنه مجرد تكنوقراطي في وقت كان الأميركيون يحتاجون فيه إلى مَن يملك رؤية سياسة أشمل لقيادتهم في الأوقات المضطربة.

فمن الناحية الاقتصادية، سمح كارتر في البداية بسياسة زيادة الإنفاق والعجز، فارتفع التضخم إلى ١٠ بالمئة سنوياً. وفي نفس الوقت زاد مجلس الاحتياطي الفدرالي، المسؤول عن وضع السياسة النقدية، الإمدادات النقدية لتغطية العجز. فردّ كارتر بخفض الميزانية، لكن التخفيض أثرّ على البرامج الاجتماعية التي كانت تُشكّل جوهر السياسة الديمقراطية الداخلية. وفي أواسط سنة ١٩٧٩، أجبره غضب المجتمع المالي على تعيين بول فولكر رئيساً للاحتياطي الفدرالي (المصرف المركزي). كان فولكر يعتبر "صقر التضخم"، فزاد معدلات الفائدة في محاولة لوقف ارتفاع الأسعار مسبباً عواقب سلبية للاقتصاد.

وواجه كارتر أيضاً الانتقاد لِفشله في الحصول عل موافقة الكونغرس على سياسة فعالة للطاقة. فقد قدم برنامجاً شاملاً يهدف إلى التقليل من الاعتماد على النفط الخارجي سمّاه برنامج "الخلُق المساوي للحرب"، فأحبطه معارضوه في الكونغرس.

صحيح أن كارتر كان يعتبر نفسه شعبيا، لكن أولوياته السياسية لم تكن دائماً واضحة تماماً. فقد أيد دور الحكومة في تدابير الحماية، لكنه بدأ فيما بعد عملية تخفيض القيود التنظيمية عن الحياة الاقتصادية وتخفيف الرقابة الحكومية عليها. وقال إن بعض القيود التي وضعت خلال قرن من الزمن أعاقت المنافسة وزادت الأكلاف على المستهلكين. كما أيد رفع القيود عن صناعات النفط والخطوط الجوية وسكك الحديد والنقل البري.

وأخفقت جهود كارتر السياسية في كسب التأييد له لدى الشعب أو في الكونغرس. وبحلول نهاية ولايته، بلغت نسبة عدم الموافقة على سياسته ٧٧ بالمئة، وبدأ الأميركيون بتوجيه أنظارهم من جديد نحو الحزب الجمهوري.

كان أكبر إنجاز لكارتر في السياسة الخارجية مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل إبان رئاسة أنور السادات لمصر، وزعامة رئيس الوزراء مناحيم بيغن لإسرائيل. فقد أقنع كارتر، الذي عمل كوسيط وكمشارك في المفاوضات في نفس الوقت، الزعيمين بإنهاء حالة الحرب التي دامت ٣٠ سنة، وتم التوقيع على معاهدة السلام في البيت الأبيض في آذار/مارس ١٩٧٩.

وبعد نقاش مطوّل مثير للعواطف أحيانا كثيرة، أمّن كارتر أيضاً المصادقة على معاهدات تسليم قناة باناما إلى باناما بحلول سنة ٢٠٠٠. وفي خطوة أبعد مما خطاه نيكسون، وفّر الاعتراف الدبلوماسي الرسمي بجمهورية الصين الشعبية.

لكن كارتر لم يصادف نجاحا مماثلا مع الاتحاد السوفياتي. فرغم تسلّمه منصبه في وقت كان فيه الانفراج في ذروته، وإعلانه أن الولايات المتحدة قد تخلصت من "خوفها المغالي من الشيوعية"، فإن إصراره على قوله إن "التزامنا بحقوق الإنسان يجب أن يبقى مُطلقاً"، أثار العداء لدى الحكومة السوفياتية. لكنه تم التوقيع على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية التي نصت على مزيد من تخفيض المخزونات النووية، لكن مجلس الشيوخ الأميركي لم يصادق عليها، إذ اعتبر العديد من أعضاء المجلس أن المعاهدة غير متوازنة. وجاء غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان سنة ١٩٧٩ ليقضي على المعاهدة ويدفع كارتر على رفع درجة الدفاع، مما مهّد الطريق للإنفاق العسكري الهائل في ثمانينات القرن العشرين.

ثم جاء أهم تحدٍّ جدّي لسياسة كارتر الخارجية من إيران. فبعد أن حلّت الثورة الإسلامية الأصولية، بقيادة الزعيم المسلم الشيعي آية الله روح الله الخميني، محل النظام الصديق السابق والفاسد للشاه، وافق كارتر على استقبال الشاه المخلوع في الولايات المتحدة بقصد المعالجة الطبية. وعندئذٍ استولى الثوار الإيرانيون الغاضبون، يدعمهم النظام الإسلامي، على السفارة الأميركية في طهران واحتجزوا ٥٣ رهينة أميركية لأكثر من سنة. وطغت أزمة الرهائن الطويلة خلال السنة الأخيرة من رئاسة كارتر وألحقت ضرراً كبيراً بفرصة إمكانية إعادة انتخابه. ◆

ثورة التكنولوجيا الرقمية للعقد السابق حوّلت الاقتصاد وأسلوب حياة الأميركيين، فأثرت على طريقة العمل وعلى التفاعلات بين الزملاء وعلى الأسرة والأصدقاء وعلى إمكانية الوصول إلى المعلومات، وحتى على التسوّق وعادات أوقات الفراغ.

دولة القرن الحادي والعشرين

أطلقت السنوات الأولى للقرن الجديد العنان لتهديد جديد للسلام والديمقراطية. فقد قتلت الهجمات الإرهابية الدولية وشوهت الآلاف في الولايات المتحدة وحول العالم. فكما كانت الحال بالنسبة للأخطار السابقة، وقفت الولايات المتحدة بوجه هذا التحدي في موقف مُوحّد مع حلفائها. وفي نفس الوقت، واجهت بنجاح التغيرات التي أطلقت شرارتها ظاهرة العولمة والتطورات التكنولوجية السريعة الوتيرة وموجات المهاجرين الجدد التي جعلت المجتمع الأميركي أكثر تنوعاً من السابق. وسعت البلاد إلى البناء على إنجازات تاريخها لتكريم ذكرى الذين ضحوا بحياتهم من أجل قضاياها.

الرئيس جورج دبليو بوش (في الوسط) مجتمعاً مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير (إلى اليسار) ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، ووزير الخارجية كولين باول (إلى اليمين) في البيت الأبيض خلال ولايته الأولى. كانت بريطانيا حليف الولايات المتحدة الأساسي في الكفاح ضد الإرهاب.

في الأسفل:
الرئيس جورج دبليو بوش يسير مع القادة الأفريقيين خلال اجتماع جانبي في مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني في إيفيان بفرنسا، في ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٣. من اليسار إلى اليمين: الرئيس الأفريقي الجنوبي ثابو مبيكي، الرئيس النيجيري أولوسيغون أوبسانجو، الرئيس بوش، ورئيس السنغال عبد الله واد.

مالالاي جويا، واحدة من أصل حوالي ١٠٠ امرأة مندوبة إلى المجلس الدستوري في أفغانستان، تتحدث إلى المجلس في كابول في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. أصبح لدى أفغانستان أول حكومة منتخبة ديمقراطياً نتيجة للعملية العسكرية الأميركية والحليفة والتحالف الأفغاني الشمالي سنة ٢٠٠١، التي أطاحت بطالبان لإيوائهم أسامة بن لادن، العقل المُدبّر لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية ضد الولايات المتحدة.

فوق: تقرير لشبكة سي إن إن من موسكو. كان لتجميع مئات قنوات التلفزيونات عن طريق الكابل مع خدمة إخبارية على مدى ٢٤ ساعة، مثل شبكة سي إن إن، أثر لا سابق له وفوري لمتابعة تطور الأنباء حول العالم.

إلي الأسفل: لجمع بين الشباب وموسيقى الروّك والهيب هوب و ٢٤ ساعة من البث التلفزيوني يعني محطة إم تي في، وهي شبكة تلفزيونية يمتد أثرها إلى أبعد من شرائط فيديو الموسيقى، إلى الموضة والإعلانات والمبيعات.

فوق، رئيس مايكروسوفت بيل غيتس مع أنطوانيت هيس، إحدى المشاركات في مبادرة لميكروسوفت لتوفير إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا للأطفال والمراهقين. في الأسفل، مؤسس شركة آبل والرئيس التنفيذي لها ستيف جوبس مع جهاز شركته آيبود المصغر **.(iPod mini)** ينظر إلى غيتس وجوبس كأقوى رمزين للمواهب الخلاقة والتجارية التي شكّلت العصر الرقمي.

فوق: رزم (بالات) من المواد المفروزة القابلة لإعادة التدوير والمكدسّة بانتظار معالجتها في مركز رمبكى لإعادة تدوير النفايات في كولومبوس بولاية أوهايو. الوعي البيئي المتنامي في الولايات المتحدة قاد إلى جهود هائلة لإعادة تدوير المواد مثل الزجاج والورق والصلب والألمنيوم.
(وكالة أ.ب)

في الصفحة المقابلة:
لحاف ضخم لمساعدة مرضى الإيدز، يمثل كل مُربع منه فرداً مات بالمرض. الولايات المتحدة في طليعة المساهمين في الكفاح ضد هذا الوباء العالمي.

قصة حب الأميركيين للسيارة تتواصل مؤدية إلى ازدحام متزايد للسير
كما إلى جهود جبارة من الحكومة والصناعة لخفض تلوث الهواء.

فوق: مع خروج الأزواج والزوجات في العائلة النموذجية من المنزل للعمل، أصبحت مراكز العناية بالأطفال خلال النهار أمراً مألوفاً عبر الولايات المتحدة.

في الأسفل: جيل جديد يتطلع إلى مستقبله.

العراقيون يقفون في طوابير للتصويت أمام مركز للاقتراع في وسط مدينة الزبير في العراق في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية. تحدّى أكثر من ٨,٥ مليون عراقي التهديدات بالعنف والهجمات الإرهابية للمشاركة في الانتخابات. جرى التصويت بعد حرب ٢٠٠٣ التي قادتها الولايات المتحدة وأعضاء التحالف الآخرين وأطاحت بالدكتاتور العراقي صدام حسين.

الفصل الرابع عشر

14

المحافظون الجدد و النظام العالمي الجديد

الرئيس رونالد ريغان ورئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، بعد توقيعهما معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

"لقد آمنت دوماً بأن خطة إلهية وضعت هذه القارة العظيمة بين محيطين كي يسعى إليها أولئك الذين تملّكهم عشق دائم للحرّية، وامتلكوا ضربا خاصا من الشجاعة."

حاكم ولاية كاليفورنيا رونالد ريغان، ١٩٧٤

مجتمع في طور انتقالي

كانت التحوّلات في هيكل المجتمع الأميركي قد بدأت منذ سنوات، بل وربما منذ عقود، قبل أن تظهر للعيان بحلول العقد الثامن من القرن العشرين. فقد مرّت التركيبة السكانية وأهم الوظائف والأعمال والمهارات في المجتمع الأميركي بتغيرات أساسية.

وأصبح لا مجال لإنكار سيطرة الوظائف الخدميّة في الاقتصاد. فبحلول أواسط الثمانينات من القرن الماضي، كان ثلاثة أرباع القوة العاملة تقريبا يعملون في وظائف وأعمال قطاع الخدمات، كباعة في متاجر التجزئة وموظفي مكاتب ومعلمين وأطباء وموظفين حكوميين، على سبيل المثال لا الحصر.

وأفادت نشاطات قطاع الخدمات من توفر أجهزة الكمبيوتر والإقبال المتزايد على استخدامها. فقد كان عصر المعلومات الجديد قد حطّ رحاله حاملا أجهزة ومعدات وبرامج كمبيوتر قادرة على تجميع وتخزين مقادير هائلة من المعلومات، لم تكن في حدود التصور من قبل، حول الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية. وكانت الحكومة الفدرالية قد استثمرت

مبالغ طائلة في تكنولوجيا الكمبيوتر في الخمسينات والستينات من القرن الماضي خدمة لبرامجها العسكرية والفضائية.

وفي سنة ١٩٧٦ قام شابان من كاليفورنيا من ذوي النشاط والمبادرة الجريئة بالدخول في مغامرة تجارية للعمل في مرأب (كاراج) للسيارات وتجميع أول كمبيوتر منزلي وتسويقه على نطاق واسع مطلقين عليه اسم "ذي أل" (التفاحة) محدثين ثورة. ومع مطلع الثمانينات، وجدت ملايين المايكروكمبيوتر (الكمبيوتر المصغّر) طريقها إلى مؤسسات الأعمال والمنازل الأميركية. وفي سنة ١٩٨٢ أطلقت مجلة تايم على الكمبيوتر لقب "آلة العام."

في تلك الأثناء كانت "الصناعات ذات المداخن"، أي الصناعات الثقيلة الأميركية، في تراجع. وترنحت صناعة السيارات الأميركية أمام المنافسة الشديدة لصناعة السيارات اليابانية ذات الكفاءة العالية والإتقان. وصارت صناعة السيارات اليابانية تنتج في ثمانينات القرن الماضي خمس عدد السيارات المُباعة في الولايات المتحدة. وكافح الصناعيون الأميركيون وأصابوا بعض النجاح في تحقيق معايير الكلفة والكفاءة ذاتها ووضعوا التصاميم الهندسية الرفيعة التي بلغها منافسوهم في اليابان. لكن سيطرتهم السابقة على سوق السيارات المحلية كانت قد ولّت إلى غير رجعة. وتقلّصت أهمية الشركات الجبارة القديمة للصلب إلى حد بعيد في الوقت الذي كانت فيه صناعة الصلب الأجنبية تتبنى تكنولوجيات جديدة جاهزة بسرعة أكبر.

وأفاد المستهلكون من هذه المنافسة الشرسة بين الصناعات، لكن استمرار الكفاح المضني لخفض التكاليف، كان يعني خسارة مستديمة لمئات الآلاف من الوظائف العمالية. فتحوّل من استطاع منهم إلى قطاع الخدمات، وتحوّل آخرون إلى مجرد أرقام إحصائية سيئة الطالع على جداول البطالة. الأنماط السكانية تحوّلت أيضاً. فبعد نهاية "طفرة المواليد" بعد الحرب (١٩٤٦–١٩٦٤) هبط المعدل العام للنمو السكاني، وارتفع معدل العمر لدى السكان. وتغيّر أيضاً تكوين الأسرة. ففي سنة ١٩٨٠ هبطت النسبة المئوية للأسرة. إذ بات ربع كل هذه المجموعات يُصنّف الآن "كأسر غير عائلية"، أو مجموعات منزلية، حيث يعيش معاً شخصان أو أكثر في بيت واحد دون أن تربط بينهم أي قرابة.

كما غيّر المهاجرون الجدد طابع المجتمع الأميركي بأشكال أخرى. فإصلاح سياسة الهجرة لسنة ١٩٦٥ حوّل التركيز عن المهاجرين من أوروبا الغربية، مما سهّل حصول زيادة كبيرة للقادمين الجدد من آسيا وأميركا اللاتينية. ففي سنة ١٩٨٠ بلغ عدد المهاجرين ٨٠٨,٠٠٠، مشكلين بذلك أكبر عدد منهم خلال ٦٠ سنة، وأصبحت البلاد مجدداً ملاذاً آمناً للناس من جميع أنحاء العالم.

وأدى هذا إلى مشاركة مجموعات إضافية في نشاط الكفاح من أجل تحقيق الفرص المتساوية. ووصف المِثليّون من ذوي الميول والتوجهات الجنسية المماثلة أنفسهم بأنهم مجموعة مضطهدة، واستخدموا أساليب وخطاب حركة الحقوق المدنية في سعيهم للحصول على اعتراف بحقوقهم الأساسية. وفي سنة ١٩٧٥ ألغت هيئة الخدمة المدنية الأميركية حظرها على توظيف المثليين الجنوسيين في الوظائف العامة، وسنّت عدة ولايات قوانين مناهضة للتمييز ضدهم.

وتبع ذلك سنة ١٩٨١ اكتشاف مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي ينتقل من شخص إلى آخر عن طريق ممارسة الجنس أو عبر نقل الدم. وتفشى المرض بين ممارسي الجنس من الرجال المثليين ومُدمني المخدرات المحقونة في الأوعية الدموية، علماً بأن الناس العاديين معرضون أيضا للمرض. وبحلول العام ١٩٩٢ كان حوالي

٢٢٠,٠٠٠ أميركي قد ماتوا بسبب الإيدز. ولم يكن هذا المرض محصوراً بالولايات المتحدة، كما أن الجهود الرامية إلى معالجة المرض أصبحت تشمل الأطباء والقائمين بالأبحاث الطبية في جميع أنحاء العالم.

السياسة المحافظة وبروز رونالد ريغان

أدت الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت في العقدين السابقين، بما فيها تفشي الجريمة والاستقطاب العنصري في العديد من المراكز الحضرية، والتحديات للقيم التقليدية والانكماش الاقتصادي والتضخم النقدي خلال سنوات كارتر، جميعها إلى توليد حالة نفسية من الخيبة. كما عززّت هذه العوامل الريبة المتجددة من الحكومة ومن قدرتها على التعامل بفعالية مع مشاكل البلاد الاجتماعية والسياسية.

وأصبح المحافظون، الذين ظلوا طويلاً خارج السلطة على المستوى القومي، في وضع سياسي أفضل من خلال سياق الحالة النفسية الجديدة عند المواطنين. وبات العديد من الأميركيين مستعدين لتقبّل مناداة المحافظين بمبدأ الحكومة المصغّرة مع دفاع قومي قوي وحماية للقيم التقليدية.

نبعت فورة المحافظين هذه من عدة مصادر. إذ كانت مجموعة عريضة من المسيحيين الأصوليين تشعر بقلق خاص تجاه الجريمة والفجور الجنسي. وكان المنتمون إلى تلك المجموعة يأملون في إعادة الدين، أو التعاليم السلوكية المرتبطة به، إلى المكانة المركزية التي كانت في الحياة الأميركية. وتزعّم إحدى أكثر المجموعات فاعلية سياسياً في مطلع الستينات من القرن العشرين، وهي المجموعة المسماة "الأكثرية الأخلاقية"، القس المعمداني جيري فالويل. وأنشأت مجموعة أخرى تزعمها رجل الدين ات روبرتسون منظمة التحالف المسيحي التي أصبحت بحلول التسعينات قوة ذات شأن في الحزب الجمهوري. ونجح فالويل وروبرتسون وآخرون من أمثالهم في اجتذاب أعداد كبيرة من الأتباع عن طريق استخدام التلفزيون لنشر رسالاتهم.

القضية الأخرى التي كان لها أثر كبير بالنسبة للمحافظين، كانت قضية مسببة للانقسام مثيرة للعطوف، وهي الإجهاض. فقد تضافرت على معارضة قرار المحكمة العليا سنة ١٩٧٣ في قضية رو ضد ويد، الذي اعترف بحق المرأة في الإجهاض خلال الأشهر الأولى من الحمل، تشكيلة واسعة من المنظمات والأفراد المعارضة لذلك القرار، وشملت، على سبيل المثال لا الحصر، الكاثوليك والمحافظين السياسيين والإنجيليين المتدينين الذين ينظرون في أغلبيتهم إلى الإجهاض، أياً تكن الظروف، على أنه مساوٍ في الواقع لجريمة قتل. وأصبحت تظاهرات المؤيدين للخيار (أنصار حق المرأة في اختيار الإجهاض) وتلك المؤيدة للحياة (معارضي الإجهاض) حالة ثابتة في المشهد السياسي.

ونما الجناح المحافظ داخل الحزب الجمهوري فسيطر عليه من جديد. واستولى المحافظون لوقت قصير على الحزب الجمهوري سنة ١٩٦٤ مع مرشحهم باري غولدووتر، لكنهم ما لبثوا أن اختفوا من تحت الأضواء. ولكن، بحلول ١٩٨٠، ومع الفشل الظاهر لليبرالية تحت حكم كارتر، تشكّل "يمين جديد" وتأهب لمعاودة السيطرة على الحزب.

ولعب اليمين الجديد، الذي استخدم التقنيات الحديثة للرسائل البريدية المباشرة وقوة تأثير الاتصال الجماهيري لنشر مبادئه وجمع الأموال. واستلهم اليمين الجديد أفكار المحافظين من أمثال عالم الاقتصاد ميلتون فريدمان، والصحفيين وليام ف. بَكلي وجورج وِل، ومؤسسات الأبحاث، مثل

مؤسسة التراث، ليلعب دوراً هاماً في التعرف على القضايا العامة لثمانينات القرن الماضي وتحديدها.

وكان اليمين "القديم" المتمثل بالسناتور غولدووتر يُفضل وضع قيود صارمة على تدخّل الحكومة في الاقتصاد. وقد تعزز هذا الاتجاه لدى مجموعة كبيرة من بين مناصري "اليمين الجديد"، الذي عُرف "بالمحافظين الليبراليين" الذين كانوا لا يثقون بالحكومة بوجه عام، ويعارضون تدخل الولايات في السلوك الشخصي. لكن اليمين الجديد شمل أيضاً فريقاً أقوى، وأحياناً كثيرة إنجيلياً، كان مصمماً على استخدام سلطة الدولة لدعم وجهات نظره والتشجيع عليها. وكان اليمين الجديد يؤيد الإجراءات المتشددة ضد الجريمة، وإنشاء دفاع عسكري قومي قوي، وإجراء تعديل دستوري يسمح بالصلاة في المدارس الرسمية، كما عارض الإجهاض.

كان رونالد ريغان الشخصية التي جمعت كل هذه المواقف والصفات المتفرقة معاً. فقد حقق ريغان، المولود في ولاية إلينوي، نجومية كممثل في أفلام هوليوود والتلفزيون قبل أن يتحول إلى السياسة. أما شهرته السياسية فكان أول ما حققها خطاب نقلته التلفزيونات إلى كل أنحاء البلاد سنة ١٩٦٤ حين ألقاه دعماً لترشيح باري غولدووتر. وفي سنة ١٩٦٦ فاز ريغان بمنصب حاكم كاليفورنيا وخدم فيه لغاية سنة ١٩٧٥. وكاد يفوز باختيار الجمهوريين له كمرشحهم للرئاسة سنة ١٩٧٦، قبل أن يتحقق نجاحه في الترشيح سنة ١٩٨٠، ثم الفوز بالرئاسة ضد الرئيس جيمي كارتر الذي كان مرشح الحزب الديمقراطي لولاية ثانية.

احتفظ الرئيس ريغان طيلة ولايتيه بتفاؤله الذي لا ينضب أو يفتر، وقدرته على الاحتفاء والإشادة بإنجازات الشعب الأميركي وطموحاته. وكانت شخصيته عامل ثقة واستقرار لدى العديد من الأميركيين. ونظرا لما كان يشعر به من ارتياح تام أمام ميكروفون الإذاعة أو كاميرات التلفزيون سُمّيَ "رجل التواصل العظيم."

اقتبس ريغان في حديث له إلى الأمة عن الزعيم البيوريتاني من القرن السابع عشر، جون وِنثروب، عبارة وصف فيها الولايات المتحدة على أنها "مدينة مُشعّة على تلة"، حباها الله بمهمة الدفاع عن العالم ضد انتشار التوتاليتارية الاستبدادية الشيوعية.

وكان ريغان يرى أن الحكومة تطفّلت كثيرا على الحياة الأميركية وتدخلت فيها، وأراد تخفيض البرامج التي اعتقد أن البلاد ليست بحاجة إليها، كما سعى إلى وقف "الهدر والاحتيال وإساءة الاستخدام" للموارد. واستعجل ريغان تطبيق برنامج التخفيف من القيود التنظيمية الذي كان قد بدأه جيمي كارتر، وسعى إلى إلغاء العديد من القوانين التنظيمية التي تؤثر على المستهلك، وعلى مكان العمل والبيئة، معتبراً أن هذه القوانين كانت غير فعالة ومُكلفة ومُضرة بالنمو الاقتصادي.

وعكس ريغان أيضاً الاعتقاد الذي كان يتشاطره العديد من المحافظين، وهو أن القانون يجب أن يطبق بصرامة ضد الذين ينتهكونه. فبعد تبوّئه الرئاسة بقليل، واجه إضراباً على نطاق البلاد بأكملها قام به مراقبو النقل الجوي الأميركيون. فرغم وجود حظر قانوني على مثل هذه الإضرابات، إلاّ أنها كانت تلاقي تسامحاً في الماضي. وعندما رفض المراقبون الجوّيون المضربون العودة إلى عملهم، أمر ريغان بفصلهم جميعاً. وأعيد بناء النظام من جديد عن طريق توظيف مراقبين جدد خلال السنوات التالية.

الاقتصاد في ثمانينات القرن العشرين

كان برنامج الرئيس ريغان الداخلي متأصلا في اعتقاده بأن البلاد سوف تزدهر عندما يطلق عنان

القوة الاقتصادية للقطاع الخاص. وكان المبدأ الموجّه الكامن وراء هذا الاعتقاد هو "نظرية جانب العَرض" الاقتصادية التي تقول إن زيادة إنتاج وعرض إمدادات السلع والخدمات التي تتيحها إجراءات تشجيع زيادة استثمارات القطاع الخاص، تُشكِّل أسرع طريق لتحقيق النمو الاقتصادي. واعتمادا على ذلك، رأت حكومة ريغان أن خفضاً كبيراً في الضرائب من شأنه أن يزيد استثمارت رأس المال، ومن ثم أرباح مؤسسات الأعمال الكبرى، بحيث أنه حتى مع المعدل المتدني للضرائب على الأرباح التي تكون قد أصبحت أكبر، سيؤدي في الواقع إلى زيادة في واردات الحكومة.

وعلى الرغم من الأقلية الضئيلة التي كانت لسيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ وسيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب فقد نجح الرئيس ريغان خلال أول سنة من وجوده في منصبه، في استصدار قوانين تتعلق بالمكوّنات الرئيسية لبرنامجه الاقتصادي، بما في ذلك تخفيض الضرائب بنسبة ٢٥ بالمئة على دخل الأفراد موزعة على مدى ثلاث سنوات. وسعت حكومة ريغان أيضاً في الحصول على زيادات كبرى في نفقات الدفاع بغية تحديث القوات العسكرية ومجابهة ما كانت تشعر بأنه تهديد مستديم ومتنامٍ من قِبَل الاتحاد السوفياتي، ونجحت في الحصول على الزيادة.

وتمكّن الاحتياطي الفدرالي (المصرف المركزي) تحت إدارة بول فولكر، من ضبط التضخم المتسارع الذي بدأ في أواخر السبعينات من القرن العشرين، وذلك من خلال الزيادات الصارمة في معدلات الفائدة. وبلغ الكساد اقصى درجات تدنيه سنة ١٩٨٢ بعد اقتراب سعر الفائدة الرئيسي (سعر الحسم الأدنى الذي يحدده المصرف المركزي للمصارف) من ٢٠ بالمئة وتراجع الاقتصاد تراجعا حادا. فقد تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في تلك السنة بنسبة ٢ بالمئة، وارتفع مُعدل البطالة إلى حوالي ١٠ بالمئة، كما أن حوالي ثلث المصانع في أميركا توقف عن العمل. وفي الغرب الأوسط، استغنت الشركات والأعمال التجارية الكبرى، من أمثال جنرال إلكتريك للكهربائيات وإنترناشونال هارفستر التي تصنع الحصّادات والآلات الزراعية عن أعداد من العمال. وساهمت أسعار النفط المرتفعة في هذا التراجع. ونال منافسو أميركا الاقتصاديون، مثل ألمانيا أو اليابان، حِصة أكبر من التجارة العالمية، كما ارتفع الاستهلاك الأميركي للسلع المستوردة من البلدان الخارجية ارتفاعا كبيرا.

وعانى المزارعون أيضاً أوقاتاً عصيبة. فخلال عقد السبعينات من القرن الماضي، كان المزارعون الأميركيون يقدّمون المساعدة للهند والصين والاتحاد السوفياتي وبلدان أخرى كانت تشكو من نقص في المحاصيل واقترضت مبالغ كبيرة من الأموال لشراء الأراضي وزيادة الإنتاج. لكن ارتفاع أسعار النفط وتراجع الاقتصاد في العام ١٩٨٠ خفّضا الطلب على المنتجات الزراعية، فانخفض بالتالي عدد المزارعين، بينما ازداد تجمع الإنتاج الزراعي في أيدي الشركات الكبرى. أما المزارعون الصغار الذين استطاعوا الصمود، فقد لاقوا صعوبات كبيرة في تلبية حاجاتهم الأساسية.

ونجم عن زيادة الميزانية العسكرية، مضافاً اليها تخفيض الضرائب ونموّ الإنفاق الحكومي على الصحة، إنفاق حكومي فدرالي تجاوز كثيرا الواردات السنوية للحكومة. وقال بعض المحللين إن العجز في الميزانية كان جزءاً من استراتيجية مقصودة من الحكومة لمنع زيادة إضافية في الإنفاق على المشاريع الداخلية التي كان يسعى إليها ويؤيدها الديمقراطيون. غير أن الديمقراطيين، شأنهم شأن الجمهوريين في الكونغرس، رفضوا خفض الإنفاق، فارتفع العجز من ٧٤,٠٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٢٢١,٠٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٦، قبل أن يعود فيهبط إلى ١٥٠,٠٠٠ مليون سنة ١٩٨٧.

وحدّ الكساد الشديد في ثمانينات القرن العشرين بنجاح التضخم الذي بدأ في عهد رئاسة كارتر ثم خرج عن السيطرة. وعلاوة على ذلك، هبطت أسعار المحروقات هبوطا حادا، وكان جزء من هذا الهبوط بسبب قرار ريغان إلغاء الرقابة على تسعير وتوزيع البنزين، إلى حد ما. وبدأت الظروف تتحسن في أواخر العام ١٩٨٣ ومطلع العام ١٩٨٤، حيث كان الاقتصاد قد بدأ يسترد عافيته من جديد. وبحلول خريف العام ١٩٨٤ كان الاقتصاد قد انتعش متيحا لريغان فرصة ترشيح نفسه لولاية ثانية تحت شعار "أشرق الصبح على أميركا من جديد." وتغلب ريغان على منافسه الديمقراطي السناتور ونائب الرئيس السابق، ولتر مونديل، بفارق كبير.

ودخلت الولايات المتحدة حينذاك إحدى أطول عهود النمو الاقتصادي المستدام منذ الحرب العالمية الثانية، فازداد إنفاق المستهلكين استجابة لخفض الضرائب الفدرالية، وارتفعت الأسعار في سوق الأوراق المالية التي عكست طفرة الإنفاق المتفائلة. ونما إجمالي الناتج المحلي على مدى فترة أكثر من خمس سنوات منذ بداية استعادة العافية الاقتصادية، بمعدل سنوي بلغ ٤,٢ بالمئة، وبقي مُعدل التضخم بين ٣ و٥ بالمئة خلال الفترة من العام ١٩٨٣ وحتى العام ١٩٨٧، باستثناء سنة ١٩٨٦ عندما هبط إلى ٢ بالمئة، وهو أدنى معدل له منذ عقود. ونما إجمالي الناتج المحلي للدولة بقوة خلال الثمانينات، وخلق الاقتصاد بين سنتي ١٩٨٢ و١٩٨٧ أكثر من ١٣ مليون وظيفة جديدة.

ووقّع ريغان، الذي ظلّ ثابتاً في التزامه بخفض الضرائب، خلال ولايته الثانية، أوسع إجراء للإصلاح الشامل لنظام الضرائب الفدرالية يتم اتخاذه منذ ٧٥ سنة. وعمل هذا الإجراء الذي حصل على تأييد واسع من الديمقراطيين والجمهوريين، على خفض معدلات الضرائب على الدخل، وبسّط شرائح الدخل الخاضعة للضريبة، وسدّ فجوات التهرب من دفعها. غير أن نسبة كبيرة من هذا النمو الاقتصادي كانت قائمة على أساس الإنفاق العجزي (زيادة الإنفاق مع وجود عجز في الميزانية). يضاف إلى ذلك أن الدَّيْن القومي ازداد قرابة ثلاثة أضعاف، بدلاً من الاستقرار بفضل النمو الاقتصادي الكبير. وحصل معظم النمو الاقتصادي في ميادين الخدمات الماهرة والتقنية. وكان كثير من العائلات الفقيرة ومن الطبقة المتوسطة أقل حظا ونصيبا في هذا النجاح. وضغطت الحكومة، رغم تأييدها للتجارة الحرة، على اليابان للموافقة على نظام حصص (كوتا) طوعية بالنسبة لصادرات السيارات إلى الولايات المتحدة.

وأصيب الاقتصاد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، الذي عرف بيوم "الاثنين الأسود" بهزّة، عندما تعرضت سوق الأوراق المالية لأكبر أزمة في يوم واحد في تاريخها، إذ هبطت الأسعار بنسبة ٢٢,٦ بالمئة. وكان من أسباب الانهيار العجز التجاري الأميركي الدولي المتوسع، وعجز الميزانية الفدرالية، والمستوى العالي لديون الشركات الكبرى والديون الشخصية، واعتماد تقنيات جديدة للمتاجرة بالأسهم بواسطة الكمبيوتر سمحت بالبيع الفوري والمؤجل معاً للأسهم. وعلى الرغم من ذكريات انهيار ١٩٢٩ التي أحيتها الأزمة وأعادتها إلى الأذهان، فإن النكسة لم تُشكِّل في الواقع أكثر من حدث عابر لم يكن له أثر كبير في نهاية المطاف. وما حدث في الواقع هو أن النمو الاقتصادي قد تواصل مع هبوط معدل البطالة إلى ٥,٢ بالمئة في حزيران/يونيو ١٩٨٨، وهو أدنى معدل وصل إليه منذ ١٤ سنة.

الشؤون الخارجية

في السياسة الخارجية، سعى ريغان إلى دور أكثر تأكيدا وحزماً للدولة، وأتاحت له أميركا الوسطى في وقت مبكر من رئاسته فرصة لاختبارتلك السياسة.

فقد قامت الولايات المتحدة بتزويد السلفادور ببرنامج للمساعدة الاقتصادية والتدريب العسكري عندما هدّد التمرد المترافق مع حرب العصابات بقلب حكومتها. كما شجعت الولايات المتحدة أيضاً بالفعل الانتقال إلى حكومة ديمقراطية منتخبة هناك، لكن الجهود الرامية إلى الحد من أعمال "فرق الموت" اليمينية الناشطة لم تصادف إلا نجاحا جزئيا. وساعد الدعم الأميركي في استقرار حكومة السلفادور، لكن مستوى العنف ظل على حاله إلى أن تمّ في نهاية المطاف التوصل إلى اتفاق سلام في أوائل العام ١٩٩٢.

وكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا أكثر إثارة للجدل. ففي سنة ١٩٧٩ تمكن الثوار الذين سمّوا أنفسهم الساندنيستا من قلب نظام سوموزا اليميني التسلطي وأقاموا دكتاتورية مؤيدة لكوبا وللسوفيات. وانتهت الجهود السلمية الإقليمية اللاحقة إلى الفشل، فتحوّلت جهود الحكومة الأميركية إلى التركيز على دعم المقاومة المناهضة للساندنيستا، المعروفة بالكونترا.

وبعد جدال سياسي كثيف حول هذه السياسة، أوقف الكونغرس كل المساعدات العسكرية إلى الكونترا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، لكنه تراجع عن موقفه في خريف ١٩٨٦ نتيجة الضغط من جانب الحكومة، ووافق على إرسال ١٠٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية. غير أن غياب النجاح على أرض المعركة، والاتهامات الخاصة بانتهاكات نيكاراغوا وإساءاتها في مجال حقوق الإنسان، والكشف عن أن الأموال التي نتجت عن مبيعات سرية للأسلحة إلى إيران (كما سيرد لاحقا) قد تمّ تحويلها إلى الكونترا، مما قضى على دعم الكونغرس لاستمرار هذه المساعدات.

ثم تخلّت حكومة الرئيس جورج إتش دبليو بوش (الأب)، الذي خلف ريغان في الرئاسة سنة ١٩٨٩، عن أي جهد لتأمين موافقة الكونغرس على استئناف المساعدات العسكرية إلى الكونترا. ومارست حكومة بوش أيضاً الضغط من أجل إجراء انتخابات حرة، وساندت تحالفاً سياسياً معارضاً حقق تحولا مدهشاً في انتخابات شباط/فبراير ١٩٩٠ كانت نتيجته إخراج الساندنيستا من السلطة.

ولاقت حكومة ريغان نجاحاً أكبر في باقي أميركا اللاتينية حيث شهدت عودة الديمقراطية في أنحاء القارة، بدءا من غواتيمالا ووصولا إلى الأرجنتين. ولم يكن ظهور الحكومات المنتخبة ديمقراطياً محصوراً في أميركا اللاتينية. ففي آسيا أطاحت حملة كورازون أكينو، تحت شعار "سلطة الشعب"، في الفيليبين بدكتاتورية فرديناند ماركوس، كما وضعت الانتخابات في كوريا الجنوبية حدّاً لعقود من الحكم العسكري.

وعلى نقيض ذلك، ظلت حكومة جنوب أفريقيا تعاند بشدة الجهود الأميركية التي تشجع على وضع حد للتفرقة العنصرية من خلال سياستها "الالتزام البنّاء" المثيرة للجدل، والدبلوماسية الهادئة المرفقة بدعم الإصلاح. وفي سنة ١٩٨٦ استطاع الكونغرس بعد شعوره بالإحباط وخيبة الأمل لعدم إحراز أي تقدم، أن يتغلب على حق النقض (الفيتو) الذي استخدمه ريغان، وفرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على جنوب أفريقيا. وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ أعلن رئيس أفريقيا الجنوبية، ف. دبليو دي كليرك، إطلاق سراح نلسون مانديلا من سجنه، وبدأ من ثم التفكيك البطيء للتفرقة العنصرية. على الرغم من خطابها المجاهر بالعداء للشيوعية، ظلّت حكومة ريغان منضبطة وممتنعة عن استخدام القوة العسكرية. لكنها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، أنزلت قوات أميركية في جزيرة غرينادا في البحر الكاريبي، بعد نداء مُلح للمساعدة من البلدان المجاورة. وجاءت العملية إثر اغتيال رئيس الوزراء

اليساري على يد أعضاء في حزبه ذي الاتجاه الماركسي. وبعد فترة قتال قصيرة، ألقت القوات الأميركية القبض على مئات الجنود الكوبيين وعمال البناء، وصادرت ترسانة من الأسلحة المخبأة السوفياتية المصدر. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ غادرت آخر القوات المقاتلة الأميركية غرينادا التي أجرت في السنة التالية انتخابات ديمقراطية.

أما الشرق الأوسط فقد خلق وضعاً أصعب بكثير. فالوجود الأميركي في لبنان، حيث حاولت الحكومة الأميركية دعم حكومة لبنانية ضعيفة، ولكنها معتدلة ومؤيدة للغرب، انتهى بمأساة قتل فيها ٢٤١ جنديا من مشاة البحرية الأميركية في هجوم إرهابي بالمتفجرات في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٣. وفي نيسان/أبريل سنة ١٩٨٦ قصف سلاح البحرية وسلاح الجو الأميركي أهدافاً في طرابلس الغرب وبنغازي في ليبيا، انتقاماً لهجمات إرهابية بتحريض من ليبيا ضد أفراد من القوات المسلحة الأميركية في أوروبا.

وفي الخليج الفارسي، شكّل قطع العلاقات الدبلوماسية الأميركية الإيرانية السابق والحرب الإيرانية العراقية، الأسس لنشاطات البحرية الأميركية في المنطقة. وكانت الولايات المتحدةقد استجابت، أساسا، لطلب من الكويت لحماية أسطول ناقلات نفطها. وفي الواقع كانت ترافق قطع البحرية الأميركية سفن حربية من أوروبا الغربية، للعمل على إبقاء خطوط النقل البحري الحيوية مفتوحة عن طريق مواكبة قوافل ناقلات النفط والسفن المحايدة الأخرى التي تعبر الخليج وحراستها في الاتجاهين.

وفي أواخر العام ١٩٨٦ علم الشعب الأميركي أن حكومة ريغان باعت سِرّاً أسلحة إلى إيران في محاولة منها لمعاودة العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الإسلامية المعادية، ولتحرير الرهائن الأميركيين المحتجزين في لبنان على يد المنظمات المتطرفة التي تسيطر عليها إيران. وكشفت التحقيقات أيضاً عن أن أموال بيع الأسلحة حُوّلت إلى الكونترا في نيكاراغوا في وقت كان الكونغرس قد حظر مثل هذه المساعدة العسكرية.

وتبعا لذلك بحثت جلسات الاستماع الخاصة بموضوع إيران والكونترا التي عقدتها لجنة مشتركة من مجلسي النواب والشيوخ، المشاكل المترتبة على المخالفات المحتملة للقانون، كما بحثت القضية الأعم المتعلقة بتحديد مصالح السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط وأميركا الوسطى. وبمعنى أوسع، شكلّت جلسات الاستماع نقاشاً دستورياً حول حاجة الحكومة للسرّية، وكذلك سلطة الرئاسة مقابل سلطة الكونغرس في إدارة السياسة الخارجية. وخلافاً لجلسات الاستماع الشهيرة أمام مجلس الشيوخ بخصوص فضيحة ووترغيت قبل ١٤ سنة، لم يجد المحققون أي أسس للمطالبة بمحاكمة الرئيس أمام الكونغرس ولم يتوصلوا إلى خلاصة نهائية حول هذه القضايا المزمنة.

العلاقات الأميركية السوفياتية

قامت سياسة الرئيس ريغان المُعلنة بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي، على مبدأ السلام عن طريق القوة. وكان عازماً على الوقوف بحزم ضد البلد الذي أطلق عليه سنة ١٩٨٣ لقب "إمبراطورية الشر." ووقع حدثان مُبكران زادا درجة التوتر الأميركي الروسي، وهما قمع الحركة العمالية "سوليداريتي" (التضامن) في بولندا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وتدمير طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية الكورية ضلت طريقها في الرحلة ٠٠٧، مما قضى على ٢٦٩ شخصا على متن الطائرة، وذلك عندما هاجمتها طائرة مقاتلة سوفياتية في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. كما استنكرت الولايات المتحدة استمرار

الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وواصلت إرسال المساعدات التي كانت قد بدأتها حكومة كارتر إلى حركة المجاهدين للمقاومة هناك.

أنفقت الولايات المتحدة خلال ولاية ريغان الأولى مبالغ لا سابق لها لتعزيز الدفاع على نطاق واسع، بما في ذلك وضع صواريخ نووية متوسطة المدى في أوروبا لمواجهة نشر السوفيات لصواريخ مماثلة. وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٣ أعلن ريغان في أحد القرارات السياسية التي أثارت أكثر النقاشات حدّة خلال رئاسته، عن برنامج أبحاث "مبادرة الدفاع الاستراتيجية" لاستكشاف التكنولوجيات المُتقدمة، مثل الليزر وقذائف الطاقة العالية للدفاع المضاد للصواريخ البالستية العابرة للقارات. وواصلت الحكومة العمل في المشروع رغم تشكيك العلماء والاقتصاديين في جدوى المبادرة وإشارتهم إلى المبالغ الهائلة من الإنفاق التي تتطلبها.

وبعد إعادة انتخابه سنة ١٩٨٤، ليّن ريغان موقفه حول اتفاق الحد من الأسلحة الاستراتيجية. وكانت موسكو ميالة إلى الاتفاق لأن اقتصادها كان يعاني من إنفاق نسبة من الدخل القومي على التسلح أعلى بكثير مما كانت تنفق الولايات المتحدة. وشعر الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف بأن مزيداً من الإنفاق سوف يعرقل خططه لتحرير الاقتصاد السوفياتي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ اتفق ريغان وغورباتشوف، من حيث المبدأ، على العمل على خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية بنسبة ٥٠ بالمئة، وعلى اتفاق مؤقت حول القوات النووية المتوسطة المدى. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وقّعا معاهدة "القوات النووية المتوسطة المدى" التي نصّت على تدمير وإتلاف هذه الفئة من الأسلحة النووية. وكان يبدو آنذاك أن الاتحاد السوفياتي قد أصبح خصماً أقل خطرا وتهديداً. وقد يعود معظم الفضل في تخفيف الحرب الباردة إلى ريغان. إلا أنه لم يكن ليدرك أحد عند نهاية ولاية ريغان المدى الذي كان قد وصل إليه الاتحاد السوفياتي في زعزعته وتداعيه.

رئاسة جورج إتش دبليو بوش

تمتع الرئيس ريغان بشعبية واسعة غير اعتيادية في نهاية ولايته الرئاسية الثانية، لكنه لم يكن يحق له بموجب أحكام الدستور الأميركي الترشح من جديد لولاية ثالثة سنة ١٩٨٨. ولذا عمد الجمهوريون إلى ترشيح نائب الرئيس، جورج هربرت ووكر بوش، الذي انتخب الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة.

كانت حملة بوش تقوم على أساس وعد الناخبين بمواصلة الازدهار الذي جاء به ريغان. وقال، علاوة على ذلك، إنه سوف يؤيد سياسة دفاعية قوية للولايات المتحدة أكثر مما يوفره المرشح الديمقراطي مايكل دوكاكس. ووعد أيضاً بالعمل من أجل جعل "أميركا أكثر لطفاً وكرماً." وادعى دوكاكس، حاكم ولاية مساتشوستس، من جانبه، أن الأميركيين الأقل حظاً يتوجّعون اقتصادياً وأن على الحكومة مساعدتهم، وعليها في الوقت نفسه السيطرة على الدين العام الفدرالي والإنفاق على الدفاع. لكن الناس كانت أكثر اهتماماً برسالة بوش الاقتصادية القائمة على عدم فرض ضرائب جديدة. وحقق بوش في الانتخابات أكثرية شعبية بلغت نسبتها ٥٤ مقابل ٤٦ بالمئة لخصمه. وطبّق بوش خلال السنة الأولى من رئاسته برنامجاً مالياً محافظاً، وواصل سياسات الضرائب والإنفاق والدين التي بقيت وفيّة للبرنامج الاقتصادي لحكومة ريغان. ولكن سرعان ما وجد الرئيس نفسه معصورا بين عجز كبير في الميزانية، وقانون يفرض تخفيض العجز. وبدا أن من الضروري خفض الإنفاق، ولم يبقَ لبوش مجال كبير

لإدخال بنود جديدة في الميزانية. وتقدمت حكومة بوش بمبادرات سياسية جديدة في ميادين لا تتطلب إنفاقاً فدرالياً جديداً كبيراً. وهكذا وقّع بوش في كانون الأول/نوفمبر ١٩٩٠ تشريعاً شاملاً فرض معايير فدرالية جديدة على الدخان الملوِّث في أجواء المدن، وعلى انبعاثات عادم السيارات، وتلوث الهواء السام، والمطر الحمضي، لكن معظم تكاليف معالجة هذه المشاكل كانت تقع على كاهل الصناعيين المسببين للتلوث. ووافق بوش على التشريعات التي كانت تطالب بتأمين وصول المعاقين إلى المباني، ولكن دون وضع تصور لتكاليف تعديل المباني لتسهيل مرور كراسي المقعدين ذات العجلات. وأطلق الرئيس أيضاً حملة لتشجيع التطوع سماها، في عبارته الباقية في الذاكرة، "ألف نقطة نور."

الميزانية والعجز

خلقت جهود حكومة بوش للسيطرة على عجز الميزانية الفدرالية صعوبات أكبر. وكان أحد مصادر تلك الصعوبات أزمة مؤسسات الادخار والقروض. فمصارف الادخار، التي كانت في السابق خاضعة لأنظمة متشددة، وملاذاً آمناً للإقراض بفوائد متدنّية لعامة الناس، أصبحت الآن متحررة من القوانين التقييدية، مما سمح لها بالتنافس الأكثر حدّة عن طريق دفع فوائد أعلى للمودعين وتقديم قروض محفوفة بمخاطر أكبر. وجاءت زيادة الحكومة لنسبة التأمينات على ودائع المصارف لتحفز المودعين على التعامل مع المؤسسات المصرفية الأصغر. وأدّى الاحتيال وسوء الإدارة والاقتصاد المُتقلب إلى ضعف السيولة وعدم القدرة على الدفع والتسديد على نطاق واسع لدى مؤسسات الادخار (وهي المؤسسات التي تُعنى بمدخرات المستهلكين وجمعيات القروض ومصارف الادخار). وبحلول سنة ١٩٩٣ بلغ إجمالي تكاليف بيع وإغلاق المؤسسات الفاشلة هذه درجة مذهلة، ووصل إلى ٥٢٥,٠٠٠ مليون دولار.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ قدّم الرئيس بوش ميزانيته المقترحة للكونغرس. فقال الديمقراطيون إن توقعات الحكومة الخاصة بالميزانية كانت متفائلة أكثر مما ينبغي وإن تلبية تطبيق القانون الذي ينص على خفض العجز سوف يتطلب زيادة في الضرائب وخفضاً شديداً في الإنفاق الدفاعي. وفي حزيران/يونيو من تلك السنة، وبعد مفاوضات مُطوّلة، وافق الرئيس على زيادة الضرائب. غير أن الكساد الاقتصادي والخسائر الناجمة عن فشل مؤسسات الادخار، وعملية الإنقاذ لقطاع القروض، وتكاليف الرعاية الصحية المتصاعدة لنظامي الرعاية الطبية للمسنين (مديكير) والرعاية الطبية للفقراء (ميديكيد) أفشلت كافة التدابير الرامية إلى تخفيض هذا العجز، وشهدت سنة ١٩٩١ عجزاً مُساوياً، على الأقل، لعجز السنة المالية السابقة.

نهاية الحرب الباردة

عندما أصبح بوش رئيساً، كانت الإمبراطورية السوفياتية على وشك الانهيار، وتبين أن جهود غورباتشوف لتحرير اقتصاد الاتحاد السوفياتي كانت تتعثر. وفي سنة ١٩٨٩ انهارت الحكومات الشيوعية في بلدان أوروبا الشرقية الواحدة تلو الأخرى بعد أن بات من الواضح أن القوات الروسية لن تُرسل لمساندتها. وفي أواسط سنة ١٩٩١ حاول المتشددّون السوفيات القيام بانقلاب أحبطه منافس غورباتشوف، بوريس يلتسين، رئيس الجمهورية الروسية. وفي نهاية تلك السنة فرض يلتسين، الذي أصبح هو المسيطر، حلّ الاتحاد السوفياتي. وعالجت حكومة بوش بمهارة نهاية الحرب الباردة، وعملت عن كثب مع كل من غورباتشوف ويلتسين، فتزعمت

المفاوضات التي أدت إلى إعادة توحيد ألمانيا الشرقية والغربية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) وإلى توقيع اتفاقية تنص على خفض كبير للأسلحة في أوروبا (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)، وإلى خفض هام في الترسانات النووية (تموز/يوليو ١٩٩١). وبعد تصفية الاتحاد السوفياتي، اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الإلغاء التدريجي للصواريخ التي تحمل رؤوسا نووية متعددة على مدى ١٠ سنوات.

وحلّ موضوع التخلص من المواد النووية عندئذ والهواجس المستديمة حول انتشار السلاح النووي محل تهديد النزاع النووي بين واشنطن وموسكو.

حرب الخليج

النشوة التي سببها تراجع الحرب الباردة، طغى عليها بصورة دراماتيكية غزو العراق لدولة الكويت الصغيرة في ٢ آب/أغسطس سنة ١٩٩٠. وكان العراق وإيران قد برزا في ظّل نظام صدام حسين في بغداد، وسيطرة النظام الإسلامي الأصولي في طهران، كالقوتين العسكريتين الرئيسيتين في منطقة الخليج الفارسي الغنية بالنفط. وخاض البلدان حرباً طويلة وغير حاسمة في ثمانينات القرن العشرين. وحصل العراق، الذي كان أقل عداء تجاه الولايات المتحدة، على دعم من حكومتي ريغان وبوش، لكنه باحتلاله الكويت الذي شكل تهديداً للمملكة العربية السعودية، قلب الحسابات الدبلوماسية بين ليلة وضحاها. وشجب الرئيس بوش بشدة العمل العراقي، ودعا إلى انسحاب العراق غير المشروط، وأمر بنشر واسع للقوات الأميركية في الشرق الأوسط. وحشد بوش أكبر وأهم تحالف عسكري وسياسي في الأزمنة الحديثة، اشتركت فيه قوات عسكرية من آسيا وأوروبا وأفريقيا ومن الشرق الأوسط أيضا. وصادق مجلس الأمن الدولي في الأيام والأسابيع التي تلت الغزو على ١٢ قراراً شجبت الغزو العراقي وفرضت عقوبات اقتصادية واسعة على العراق. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وافق مجلس الأمن على استخدام القوة إذا لم ينسحب العراق من الكويت بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. ولم يبذل الاتحاد السوفياتي برئاسة غورباتشوف أية جهود لحماية عميله السابق، بعدما كانت موسكو في الماضي المصدر الرئيسي للسلاح إلى العراق.

وواجه بوش أيضاً قضية دستورية كبرى، وهي أن الدستور الأميركي يخوّل الفرع التشريعي سلطة إعلان الحرب. وكانت الولايات المتحدة قد تورطت في النصف الثاني من القرن العشرين في كوريا وفيتنام دون إعلان حرب رسمي، وفعلت ذلك من خلال تفويض تشريعي غامض. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩١، وبعد مرور ثلاثة أيام على موعد المهلة النهائية الذي حدّدتها الأمم المتحدة، منح الكونغرس الرئيس بوش السلطة التي سعى اليها، وكانت أوضح وأسرع تخويل لشن الحرب منح لأي رئيس منذ نصف قرن.

ونجحت الولايات المتحدة بالتحالف مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية والكويت وبلدان أخرى في تحرير الكويت إثر حملة جوية أميركية ساحقة دامت أكثر من شهر بقليل. وتبع الحملة غزو برّي واسع النطاق للكويت والعراق قامت به القوات المدرعة وقوات المشاة المنقولة جواً. ودحرت القوات الحليفة القوات العراقية في حملة برية لم تدم أكثر من ١٠٠ ساعة ، وذلك بفضل سرعتها وخفة تحركها وقوة نيرانها المتفوقة.

غير أن الانتصار لم يكن كاملاً ولا مُرضيا. فقرار الأمم المتحدة الذي طبقه بوش حرفياً، لم ينص إلاّ على طرد العراق من الكويت. فبقي صدام حسين في السلطة وقمع بوحشية الأكراد في الشمال والشيعة في

الجنوب، وأخمد عصيانا شجعتهم عليه الولايات المتحدة. وأشعل العراقيون عن قصد في الكويت مئات الحرائق في آبار النفط، وبقيت مشتعلة ولم تنطفئ إلا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وعرقل نظام صدام حسين على ما يبدو عمل مفتشي الأمم المتحدة الذين كانوا يعملون وفقاً لمقررات مجلس الأمن للعثور على مواقع أسلحة التدمير الشامل العراقية وإتلافها، بما في ذلك منشآت نووية قالت التقارير إنها كانت متقدمة أكثر مما كان يُعتقد قبلاً، وكميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية.

ومكنّت حرب الخليج الولايات المتحدة من إقناع الدول العربية وإسرائيل ووفداً فلسطينياً بالبدء في مفاوضات مباشرة تهدف إلى حل القضايا المعقدة والمتشابكة التي قد تؤدي تسويتها إلى سلام دائم في المنطقة. وبدأت المحادثات في مدريد بإسبانيا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر١٩٩١ وتوصلت إلى وضع الأسس لمفاوضات سرّية في النروج، قادت إلى ما بدا في حينه على أنه اتفاق تاريخي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فتم توقيع الاتفاق في البيت الأبيض في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

باناما واتفاقية التجارة الحرة

لاقى الرئيس بوش أيضاً دعماً واسعاً من الحزبين في الكونغرس للغزو الأميركي القصير لباناما في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الذي خلع الدكتاتور الجنرال مانويل أنطونيو نورييغا. وفي ثمانينات القرن العشرين كان إدمان الكوكايين في أميركا قد بلغ درجات وبائية، فوضع الرئيس برنامج "الحرب على المخدرات" في صميم جدول أعماله الداخلي. وعلاوة على ذلك، كان نورييغا، الدكتاتور الوحشي، يحاول البقاء في السلطة عن طريق إبداء عداوة شديدة لأميركا. وبعد طلب اللجوء إلى سفارة الفاتيكان، سلّم نورييغا نفسه للسلطات الأميركية، وحوكم فيما بعد وأدانته محكمة أميركية فدرالية في ميامي بفلوريدا بتهمة الاتجار بالمخدرات والابتزاز الإجرامي.

وعلى الجبهة الاقتصادية، تفاوضت حكومة بوش مع المكسيك وكندا حول اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا)، وتمت المصادقة عليها لاحقاً بعد نقاش حاد خلال السنة الأولى من حكم الرئيس كلينتون. ◆

الحزب الثالث والمرشحون المستقلون

يُنظر إلى الولايات المتحدة غالبا على أنها مسيّرة في ظل نظام حزبين. وهذا صحيح من حيث الواقع العملي. فلم يشغل البيت الأبيض غير الرؤساء الديمقراطيين أو الجمهوريين منذ العام ١٨٥٢. لكن البلاد أنتجت في الوقت نفسه، عدداً وافراً من الأحزاب الثالثة والصغيرة عبر السنين. ومن قبيل المثال على ذلك أنه كان هناك ٥٨ حزباً على الأقل، مدرجا في قوائم المرشحين في ولاية واحدة على الأقل، خلال الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٩٢. وكان بين تلك الأحزاب أحزاب مجهولة من أمثال حزب "اللامبالاة" (أباثي)، و"التطلع إلى الوراء" (لوكِنغ باك)، و"تحريم الكحول في نيو مكسيكو" (ذي نيو مكسيكو بروهيبشن)، وحزب "مواطني تيش المستقلّين" (ذي تيش إندباندنت سيتيزنز)، و"دافعي الضرائب في فيرمونت" (ذي فيرمونت تاكسبيار").

وتتشكل الأحزاب الثالثة في العادة ملتفة حول قضية واحدة أو مجموعة قضايا، وقد تتمكن من ضمان تحقيق نتائج أفضل عندما يكون لها زعيم يمتلك مزايا القيادة والتأثير الشعبي. وبما أن الرئاسة تبقى بعيدة المنال بالنسبة لمثل هذه الأحزاب، فإن معظمها يسعى من أجل الحصول على منبر تعرض من خلاله هواجسها واهتماماتها السياسية والاجتماعية.

ثيودور روزفلت. كان أنجح مرشح لحزب ثالث في القرن العشرين، مرشحا جمهوريا هو الرئيس السابق ثيودور روزفلت. فقد فاز حزبه التقدمي، أو حزب (فحل الأيْل) بنسبة ٢٧,٤ بالمئة من الأصوات الشعبية في انتخابات ١٩١٢. وبعد أن ازداد استياء الجناح التقدمي في الحزب الجمهوري من الرئيس وليام هوارد تافت، الذي كان قد اختاره روزفلت شخصيا ليخلفه، طالب الحزب روزفلت بالسعي إلى اختيار الحزب الجمهوري له كمرشح للرئاسة سنة ١٩١٢. ففعل وهزم تافت في عدد من الانتخابات الأولية. غير أن تافت سيطر على آلية الحزب وأجهزته وضمن اختياره كمرشح الحزب.

فانفصل مؤيدو روزفلت عن الجمهوريين وشكّلوا الحزب التقدمي. وأعلن روزفلت نفسه كمرشح صحيح جسديا تشبه صحته صحة فحل الأيْل (ومنه جاءت التسمية الشعبية للحزب)، وشنّ حملته على أساس برنامج لإعادة تنظيم "مؤسسات الأعمال الكبرى"، ومنح حق التصويت للنساء، وفرض ضريبة تدريجية على الدخل، وبناء قناة باناما، وانتهاج سياسة محافظة. وكانت جهود حملته كافية لهزيمة تافت، إلا أن انقسام أصوات الجمهوريين، ساعد على انتخاب الديمقراطي وودرو ويلسون.

الاشتراكيون. بلغ الحزب الاشتراكي أيضاً ذروته سنة ١٩١٢، عندما نال ٦ بالمئة من الأصوات الشعبية. وكان مرشحه الدائم، يوجين دبس، الذي نال حوالي ٩٠٠,٠٠٠ صوت في تلك السنة، يناصر الملكية الجماعية لصناعات النقل والاتصالات، ويؤيد تخفيض ساعات العمل، ومشاريع الأشغال العامة التي تحفز التوظيف. إلا أنه بعد ما أدين بالتحريض على التمرّد خلال الحرب العالمية الأولى، أدار دبس حملته الانتخابية من زنزانته سنة ١٩٢٠.

روبرت لافوليت. كان السناتور روبرت لافوليت تقدميا آخر، ونال أكثر من ١٦ بالمئة من الأصوات في انتخابات سنة ١٩٢٤. وكان لافوليت نصيرا للمزارعين والعمال الصناعيين منذ وقت طويل، وخصماً لدوداً لشركات الأعمال الكبرى، كما كان أول مُحرّك لإعادة تكوين الحركة التقدمية بعد الحرب العالمية الأولى. وأدار لافوليت الذي كان يحظى بدعم أصوات المزارعين والعمال وأصوات الاشتراكيين وبقايا حزب روزفلت، فحل الأيْل، حملته الانتخابية على أساس برنامج لتأميم السكك الحديدية وموارد البلاد الطبيعية، وأيد بشدة زيادة الضرائب على الأثرياء، وحق التفاوض الجماعي، فلم يفز بغير أصوات ولايته الأصلية، ويسكونسن.

هنري والاس. أعاد الحزب التقدمي طرح نفسه في الساحة من جديد سنة ١٩٤٨ من خلال تسمية هنري والاس، وزير الزراعة السابق ونائب الرئيس في عهد فرانكلين روزفلت، كمرشح للرئاسة. وكان برنامج والاس الانتخابي لعام ١٩٤٨ معارضاً للحرب الباردة، ولخطة مارشال ومؤسسات الأعمال الكبرى. وشملت حملة والاس أيضاً وضع حدّ للتمييز العنصري ضد الأميركيين الأفريقيين والنساء، وساند الحد الأدنى للأجور، ودعا إلى إلغاء لجنة مجلس النواب الخاصة بالنشاطات المعادية لأميركا. وعند تخلّفه عن التّبرؤ من الحزب الشيوعي الأميركي، الذي كان يؤيد ترشيحه، قوّض شعبيته ولم يفز بأكثر من حوالي ٢,٤ بالمئة من الأصوات الشعبية.

الديكسيقراطيون (ديمقراطيو الولايات الجنوبية). على غرار التقدميين، ظهر حزب حقوق الولايات أو حزب الديكسيقراط (نسبة إلى ديكسيلاند، أرض ديكسي التي تشمل معظم ولايات الجنوب) بقيادة حاكم ولاية ساوث كارولينا ستروم ثيرموند سنة ١٩٤٨ كمحصّلة جانبية للحزب الديمقراطي. واستمد معارضته من برنامج ترومان للحقوق المدنية. ومع أن الحزب كان يعتبر نفسه داعما لقضية "حقوق الولايات"، إلا أن هدفه كان المحافظة على استمرار الفصل العنصري وقوانين "جيم كروس التي كانت تدعم استمراره.

جورج والاس. الاضطرابات العرقية والسياسية في ستينات القرن العشرين ساعدت في ظهور جورج والاس، الحاكم الجنوبي المؤيد للتفرقة العنصرية، على ساحة الاهتمام القومي. واستقطب والاس اتباعاً له من خلال هجماته الطريفة ضد الحقوق المدنية والليبراليين والحكومة الفدرالية. وأسس والاس الحزب الأميركي المستقل سنة ١٩٦٨ وأدار حملته من بيت حاكم الولاية في مونتغومري بولاية ألاباما، فنال ١٣,٥ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين.

هـ. روس بيرو. دأب كل حزب ثالث على السعي في تحقيق الفائدة له من خلال استغلال الاستياء الشعبي من الأحزاب الكبرى والحكومة الفدرالية. ولم تبلغ هذه المشاعر الدرجة التي بلغتها في انتخابات سنة ١٩٩٢ إلا في أحيان قليلة في التاريخ الحديث. وكان روس بيرو، وهو رجل أعمال واسع الثراء من تكساس، يملك براعة في إضفاء الحكمة الشعبية على رسالته الاقتصادية وعلى المسؤولية المالية لدى طيف عريض من الناس. فلم يجد بيرو صعوبة كبيرة في هجائه الساخر لقادة الدولة، وفي اختصار رسالته الاقتصادية بعبارات سهلة الفهم، واستقطب اهتمام وسائل الإعلام. ونظّم حملته الانتخابية تحت شعار "نقف معا مُتحدين"، معتمدا أولاً على المتطوعين، وعلى دعمها المالي من ثروته الشخصية بالتالي. وبدلاً من استياء الناس من ثروته الطائلة، أعجب الكثيرون بنجاح بيرو في أعماله وبالحرية التي أكسبته إياها هذه الثروة وجنبته حملات جمع الأموال من أصحاب المصالح الخاصة. إلا أن بيرو انسحب من السباق في تموز/يوليو، ثم عاد فدخل السباق من جديد قبل شهر من تاريخ الانتخابات ونال ما يزيد عن ١٩ مليون صوت كحامل لواء حزب الإصلاح. وشكل ذلك نسبة حوالي ١٩ بالمئة من مجموع الأصوات. وكان هذا أكبر عدد ناله مرشح حزب ثالث من مجموع الأصوات، لكنه جاء في المرتبة الثانية من حيث النسبة المئوية بعد النتيجة التي حققها ثيودور روزفلت سنة ١٩١٢. ◆

الفصل الخامس عشر

15

جسر إلى القرن الحادي والعشرين

رجال الإطفاء أمام الدعامات العمودرية المُدمَّرة للبرجين التوأمين لمركز التجارة العالمي بعد الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن العاصمة. (وكالة أ.ب)

"إن أفضل أمل للسلام في عالمنا هو انتشار الحرية في العالم أجمع."

الرئيس جورج دبليو بوش، ٢٠٠٥

كانت التسعينات من القرن العشرين بالنسبة لمعظم الأميركيين زمن سلام وازدهار وتغيرات تكنولوجية سريعة، وقد نَسَب البعض ذلك إلى "ثورة ريغان" ونهاية الحرب الباردة، وعزاه آخرون إلى عودة رئيس ديمقراطي إلى الرئاسة. وخلال تلك الفترة، أكدت أغلبية الأميركيين، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية، تمسّكها بالقيم العائلية التقليدية القائمة أحياناً كثيرة على المعتقدات الدينية. فقد أشار ديفيد بروكس، المعلق في صحيفة "نيويورك تايمز"، إلى أن البلاد كانت تعيش تجربة "إصلاح ذاتي أخلاقي" بينما كان "العديد من مؤشرات التفسّخ الاجتماعي التي ارتفعت في نهاية الستينات وفي السبعينات من القرن العشرين، ثم استقرت في الثمانينات"، قد أخذت الآن في طور التراجع. فبغض النظر عن التحسّن في مستوى معدل الجريمة والإحصائيات الاجتماعية الأخرى، ظلت الحياة السياسية الأميركية إيديولوجية وعاطفية وتميّزت بالانقسامات الحادة. وما كادت البلاد تدخل الألفية الجديدة، حتى هزت شعورها بالأمان الذي كان قد أعقب الحرب الباردة، هجمة إرهابية لا سابق لها وضعتها على مسار دولي جديد وصعب.

الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٢، وجد الأميركيون أنفسهم في عالم تغيّر بصورة لم يكن من الممكن تخيّلها قبل أربع سنوات. فالمعالم المألوفة للحرب الباردة، بدءا بجدار برلين ووصولاً إلى الصواريخ العابرة للقارات وقاذفات القنابل المتأهبة دوماً، كانت قد ولّت جميعها. فقد استقلت أوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتوحدت ألمانيا، ودخل العرب والإسرائيليون في مفاوضات مباشرة، كما أن خطر اندلاع نزاع نووي قد خف كثيراً. فكأن مجلداً كبيراً من التاريخ قد أُغلق وفُتح مجلّد آخر.

أما في الوطن، فكان الأميركيون أقل تفاؤلاً، إذ كانوا يواجهون بعض المشاكل العويصة المألوفة. فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها تخوض أشدّ مرحلة ركود اقتصادي منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين. وكان معظم الخسائر في الوظائف والأعمال قد أصاب الموظفين المكتبيين في المراتب الإدارية الوسطى. فلم يقتصر فقدان الوظائف، كما كان الحال سابقاً، على العمال في قطاع الصناعة. وعندما بدأ الاقتصاد يتعافى سنة ١٩٩٢، بقي نموه غير ملموس في الواقع لغاية نهاية تلك السنة. يُضاف إلى ذلك أن العجز التجاري الفدرالي واصل صعوده، يدفعه بصورة لافتة ارتفاع نفقات الرعاية الصحية.

وفاز الرئيس جورج بوش (الأب) ونائب الرئيس دان كويل بسهولة بإعادة ترشيحهما من قِبَل الحزب الجمهوري. وفي الجانب الديمقراطي، هزم بيل كلينتون، حاكم ولاية آركنسو، مجموعة كبيرة من المرشحين، وفاز بترشيح حزبه للرئاسة. واختار لنيابة الرئاسة السناتور آل غور من ولاية تنيسي، المعروف بوجه عام على أنه أحد أشد المناصرين لحماية البيئة.

أطلق عدم الارتياح الشديد في البلاد بسبب اتجاه الاقتصاد شرارة ظهور مرشح استثنائي مستقل، وهو رجل الأعمال الثري من تكساس، روس پيرو. وضرب بيرو على وتر حسّاس من الإحباط العائد لعدم قدرة واشنطن على التعامل بفعالية مع القضايا الاقتصادية، وعلى الأخص، العجز الفدرالي. امتلك بيرو شخصية زاهية وموهبة لإطلاق تعليقات سياسية قصيرة ظريفة ومُعبّرة. وكان أنجح مرشح ثالث للرئاسة منذ ثيودور روزفلت سنة ١٩١٢.

قامت جهود إعادة انتخاب الرئيس بوش على مجموعة من الأفكار التقليدية التي يرددها أولئك الذين يشغلون المنصب وهي: الخبرة والثقة. وواجه الرئيس بوش الأب، الذي بلغ ٦٨ سنة من العمر، وكان الرئيس الأخير في سلسلة رؤساء خدموا في الحرب العالمية الثانية، منافساً شاباً في شخص بيل كلينتون البالغ من العمر ٤١ سنة، ولكنه لم يخدم أبداً في القوات المسلحة، وشارك في مظاهرات ضد الحرب في فيتنام. ومن خلال تشديده على تجاربه كرئيس وكقائد أعلى للقوات المسلحة، لفت الرئيس بوش الانتباه إلى عدم خبرة كلينتون على المستوى القومي.

ونظم بيل كلينتون حملته حول اثنين من أقدم وأقوى القضايا والصفات في السياسة الانتخابية، وهما الشباب والتغيير. وعندما كان كلينتون طالباً في المدرسة الثانوية، قابل مرة الرئيس كينيدي. وبعد ثلاثين سنة، جاءت معظم خطبه لتعكس عمداً الأفكار التي طرحها كينيدي خلال حملته الانتخابية سنة ١٩٦٠.

وتمكّن كلينتون، بصفته كان حاكماً طيلة ١٢ سنة لولاية آركنسو، من الإشارة إلى تجربته في التعامل مع نفس قضايا النمو الاقتصادي والتعليم والرعاية الصحية التي كانت، حسب استطلاعات الرأي العام، من بين أضعف نقاط برنامج الرئيس

بوش. ففي حين عرض الرئيس بوش برنامجاً اقتصادياً قائماً على خفض الضرائب والإنفاق الحكومي، اقترح كلينتون ضرائب أعلى على الأثرياء ومزيداً من الإنفاق على الاستثمار في التعليم والنقل والاتصالات والتي، كما كان يعتقد، سوف تحسّن إنتاجية ونمو البلاد، وتخفض بالتالي العجز في الميزانية العامة. وعلى نفس المنوال، دعت اقتراحات كلينتون الخاصة بالرعاية الصحية إلى مشاركة من الحكومة الفدرالية أكبر مما كانت عليه خلال رئاسة بوش.

وأثبت كلينتون أنه يملك موهبة التواصل والتفاعل مع الناس بفعالية عالية، ليس أقلها على شاشة التلفزيون التي كانت وسيلة أبرزت جاذبيته وذكاءه. وأفاد كلينتون من نجاح الرئيس بوش في التعامل مع نهاية الحرب الباردة وإنهاء الغزو العراقي للكويت لتوفير دعم ضمني لقوة حجته القائلة بأن الشؤون الخارجية قد أصبحت أقل أهمية نسبياً، إذا ما قورنت بالحاجات الاجتماعية والاقتصادية المُلّحة الداخلية.

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، فاز بيل كلينتون في الانتخابات وأصبح الرئيس الأميركي الثاني بعد الأربعين للولايات المتحدة، فنال ٤٣ بالمئة من الأصوات الشعبية مقابل ٣٧ بالمئة للرئيس بوش و١٩ بالمئة لبيرو.

رئاسة جديدة

كان كلينتون من عدة وجوه، الزعيم الأكمل لحزب منقسم بين الجناحين الليبرالي والمعتدل. فحاول الظهور في صورة رجل الوسط العملي البراغماتي القادر على تلطيف مطالب مختلف مجموعات المصالح في الحزب الديمقراطي دون أن ينفر أو يستبعد أحدا. وتجنّب كلينتون الخطاب الإيديولوجي القائل بأن الحكومات الكبيرة أمر جيد ومرغوب، واقترح بدلا من ذلك عدداً من البرامج التي أكسبته لقب "الديمقراطي الجديد." فالتحكم في البيروقراطية الفدرالية والتعيينات القضائية وفرت وسيلة لإرضاء المطالب السياسية للنقابات العمالية ومجموعات الحقوق المدنية. أما بالنسبة لقضية الإجهاض المثيرة للجدل، فقد أيد كلينتون قرار المحكمة العليا، "رو ضد ويد"، لكنه أعلن أيضاً أن الإجهاض ينبغي أن يكون "آمناً وقانونياً ونادرا."

وكان أقرب معاوني الرئيس كلينتون زوجته هيلاري رودهام كلينتون. فقد قال في حملته مازحاً إن الذين صوتوا له "حصلوا على اثنين بسعر واحد." وعملت هيلاري على مساندة زوجها ضد الاتهامات التي وجّهت إليه حول حياته الشخصية.

فالسيدة كلينتون التي كانت بنفس حيوية ونشاط زوجها، لعبت دوراً في الحكومة أكثر أبرز دورأي سيدة أولى سبقتها، بمن فيهن إليانور روزفلت. وكانت أول مهمة كبرى أنيطت بها تطوير برنامج قومي للرعاية الصحية. وفي سنة ٢٠٠١، مع بلوغ ولاية زوجها نهايتها، تمّ انتخابها عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية نيويورك.

إطلاق سياسة داخلية جديدة

تطلبت سياسة كلينتون الوسطية،من الناحية العملية، اتخاذ خيارات أثارت أحياناً انفعالات عنيفة. فقد كانت مبادرة الرئيس السياسية الأولى تهدف إلى تلبية مطالب المثليين (الغاي) من ذوي الميول والتوجهات الجنسية المماثلة الذين كانوا يطالبون بوضع خاص كمجموعة ضحية للتمييز، والذين أصبحوا فريقاً هاماً من بين الناخبين الديمقراطيين.

فبعد توليه الرئاسة مباشرة، أصدر الرئيس كلينتون أمراً تنفيذياً يلغي السياسة العسكرية القائمة منذ زمن طويل والتي تقضي بطرد المعروفين بشذوذهم الجنسي من الخدمة. فأثار الأمر على الفور انتقاداً غاضباً من القوات المسلحة، ومن معظم

الجمهوريين ومن قطاعات واسعة من المجتمع الأميركي. فسارع كلينتون إلى تعديل الأمر بأمر جديد أطلق عليه اسم "لا تسأل، لا تُخبر"، مُعيداً بذلك عملياً السياسة القديمة لكنه خفّف من التحقيقات الفعلية حول سلوك الأفراد الجنسي.

وتكبدت الجهود المبذولة لتحقيق خطة قومية للعناية الصحية انتكاسة أكثر خطورة. فقد شكلت الحكومة مجموعة عمل كبيرة برئاسة هيلاري كلينتون، وعمل الفريق المكون من أقطاب الفكر السياسي ومن سياسيين نشطين بارزين، في سريّة طيلة أشهر لتطوير خطة تضمن شمول كل مواطن أميركي بالرعاية الطبية.

كان الافتراض العملي من وراء هذه الخطوة هو إقامة خطة تديرها الحكومة، تدعى "الدافع الوحيد" (بمعنى أن جهة معينة أو وكالة واحدة تؤمن وتمول برنامج الرعاية) لتقديم الخدمات الطبية إلى كل البلاد بصورة أكثر فعالية من النظام اللامركزي الحالي المتمثل بوجود آلاف شركات التأمين ومقدمي الخدمات الطبية المشتتين. إلاّ أن الخطة، كما عُرضت في آخر الأمر على الكونغرس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أظهرت مدى تعقيد الموضوع، فانتقد معظم الجمهوريين وبعض الديمقراطيين الخطة على أنها مشروع فدرالي مُفرط في التفصيل، صيغ بشكل لا طائل من ورائه سوى الاستيلاء على الطب الأميركي. وبعد سنة من النقاش، مات المشروع دون تصويت عليه في الكونغرس.

كان كلينتون أكثر حظاً في مسألة أخرى ذات مضاعفات كبيرة على الاقتصاد الداخلي. إذ كان أن سبق للرئيس السابق جورج بوش، أن أجرى مفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) من أجل إقامة تجارة مفتوحة حرة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك. عارضت الدوائر الانتخابية الديمقراطية الرئيسية هذه الاتفاقية وقالت الاتحادات العمالية إن الاتفاقية سوف تشجع تصدير الوظائف وتقوّض المعايير العمالية الأميركية. وقال المدافعون عن البيئة إنها ستدفع الصناعات الأميركية إلى الانتقال إلى بلدان حيث الرقابة على التلوث ضعيفة. وكانت هذه أولى المؤشرات لحركة متنامية في اليسار السياسي الأميركي ضد الرؤية القائلة بنظام اقتصادي عالمي متكامل.

غير أن الرئيس كلينتون تقبّل الجدل القائل بأن التجارة الحرة في نهاية المطاف مفيدة لجميع الفرقاء لأنها سوف تقود إلى حركة أكبر وأكثر فاعلية للسلع الإنتاجية والخدمات.ولم تكتف إدارة الرئيس كلينتون بعرض مشروع "اتفاقية التجارة الحرة" فقط على مجلس الشيوخ، بل ساندت أيضاً إقامة نظام تجاري دولي أكثر تحرراً يعود أمر إدارته إلى منظمة التجارة العالمية. وبعد نقاش حاد، وافق الكونغرس على اتفاقية التجارة الحرة الأميركية سنة ١٩٩٣، كما وافق لاحقاً على عضوية منظمة التجارة العالمية في السنة التالية.

ومع أن كلينتون تحدث خلال حملته الرئاسية عن "خفض الضرائب للطبقة المتوسطة، إلاّ أنه عرض على الكونغرس ميزانية تدعو إلى زيادة عامة في الضرائب. وشملت تلك الزيادة في الأصل ضرائب واسعة على استهلاك الطاقة تهدف إلى المحافظة على الموارد، لكن سرعان ما استُبدلت بزيادة اسمية على ضريبة البنزين الفدرالية. وزيدت أيضاً الضرائب على المستفيدين من فوائد الضمان الاجتماعي من متوسطي الدخل وما فوق. غير أن التشديد الكبير كان على زيادة الضرائب على أصحاب الدخل المرتفع. وكانت نتيجة النقاش اللاحق العودة إلى الحجج والجدل السابق بين الذين يريدون خفض الضرائب والمناصرين لمبدأ "المسؤولية في المالية العامة"، التي كانت سمة سنوات ريغان. وكان لكلينتون في

نهاية المطاف ما أراد بصعوبة. إذ تمت الموافقة على مشروع قانون الضرائب في مجلس النواب، ولكن بأكثرية صوت واحد.

في تلك الأثناء، كانت الحملة الانتخابية للكونغرس لسنة ١٩٩٤ قد بدأت، ومع أن الحكومة كانت قد اتخذت العديد من القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية، إلا أن القضايا الداخلية ظلت بكل وضوح القضايا الأهم بالنسبة للناخبين. واتهم الجمهوريون كلينتون والديمقراطيين بأنهم لم يصلحوا الضرائب وأسرفوا في الإنفاق. وكان كلينتون نفسه قد أصبح محاصراً باتهامات تتعلق بتصرفات مالية غير سليمة في مشروع عقاري في ولاية آركنسو، وبادعاءات جديدة حول سوء سلوك جنسي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعطى الناخبون الجمهوريين السيطرة على مجلسي الكونغرس لأول مرة منذ انتخابات ١٩٥٢، واعتقد العديد من المراقبين أن بيل كلينتون قد يصبح رئيساً لدورة واحدة فقط. وبدا أنه في سعيه إلى التكيّف مع الواقع السياسي الجديد، بدأ كلينتون بتعديل مساره السياسي، فبقيت المبادرات السياسية للفترة المتبقية من ولايته قليلة، وعلى عكس ما توقعّه الجمهوريون من سوء المصير، لم تحل الزيادات في الضرائب سنة ١٩٩٣ دون استمرار تحسن الاقتصاد بثبات.

في المقابل، سعت زعامة الأكثرية الجمهورية الجديدة في مجلس النواب جاهدة لتحقيق أهدافها السياسية، متخذة نهجا معاكسا تماماً للهجة الحكومة المعتدلة الجديدة. وعندما قام الجناح اليميني المتطرف بتفجير المبنى الفدرالي في مدينة أوكلاهوما سيتي، في نيسان/أبريل ١٩٩٥، ردّ كلينتون بلهجة معتدلة ومعالجة للألم الجراح رفعت من مكانته، وتركت ضمنياً بعض الشكوك حول معارضيه الجمهوريين. وفي نهاية السنة، مارس حق النقض ضد مشروع قانون للميزانية قدّمه الجمهوريون، فأوقف العمل في الحكومة لمدة أسابيع. وبدا أن معظم الناس وجهت اللوم إلى الجمهوريين.

كذلك تبنى الرئيس جزءاً من البرنامج الجمهوري نفسه. ففي خطابه عن "حالة الاتحاد" في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أعلن كلينتون على نحوٍ متباهٍ قائلا، "لقد ولى عهد الحكومات الكبيرة." وفي ذلك الصيف، وعلى عتبة حملة الانتخابات الرئاسية وقّع قانون إصلاح المعونة الاجتماعية الذي كان بالدرجة الأولى نتاجاً جمهورياً. ولاقى القانون الذي كان يهدف إلى وضع حد للدعم الدائم لمعظم المستفيدين من المعونات الاجتماعية، وإلى دفعهم إلى العمل، معارضة من قبل العديد من أعضاء حزبه. ولكن، وبوجه عام، أثبت القانون نجاحه العملي خلال العقد التالي.

الاقتصاد الأميركي في التسعينات

لم تكن البلاد في أواسط تسعينات القرن العشرين، قد تعافت من الركود الاقتصادي القصير الحاد الذي عرفته خلال رئاسة بوش وحسب، بل ودخلت أيضاً فترة انتعاش، وذلك رغم تراجع قاعدتها الصناعية التقليدية. ولعل القوة الأساسية الدافعة وراء هذا النمو الجديد كان تفتح براعم الكمبيوتر الشخصي.

فبعد أقل من عشرين سنة على ظهوره، بات الكمبيوتر الشخصي أداة مألوفة لا في مكاتب الأعمال من كل الأنواع وحسب، بل وفي المنازل عبر أميركا كلها. فالكمبيوتر الذي أصبح أقوى بكثير مما كان يتوقعه أي إنسان قبل عقدين من الزمن، والقادر على اختزان كميات هائلة من المعلومات، والمتوفر بسعر ثلاجة، بات أداة منزلية شائعة في البيوت الأميركية. استخدمه الناس عن طريق برمجيات مسبقة الإعداد لمسك الدفاتر ومعالجة الكلمات أو

كحافظة لتخزين الموسيقى والصور والفيديو. كما جاء ظهور الإنترنت الذي نما انطلاقاً من شبكة مغلقة سابقاً مقتصرة على المعلومات الخاصة بالدفاع، ليؤمّن الوصول إلى المعلومات من كل الأنواع، وخلق فرص جديدة للتسوق، وأنشأ البريد الإلكتروني كطريقة عامة للاتصال. كما أن شعبية الهاتف الجوّال المحمول خلقت صناعة ضخمة جديدة تفاعلت ونمت مع الكمبيوتر.

وعملت الاتصالات الفورية والتعامل المتسارع مع المعطيات على تسريع وتيرة العديد من الأعمال التجارية، وعززا كثيراً الإنتاجية، وخلقا فرصاً جديدة للأرباح. وأصبحت الصناعات الجديدة التي غذّت الطلب على معدات الاتصالات الجديدة ومصالح وشركات كبرى تُقدّر بمليارات الدولارات بين ليلة وضحاها تقريباً، خالقة طبقة متوسطة جديدة هائلة من تقنيي برامج الكمبيوتر والإداريين ووكلاء الدعاية والإعلان.

جاء الزخم الأخير في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة. فالدفع الهائل الذي حدث بهدف تحديث معدات الكمبيوتر القديمة الطراز والتي كان متوقعاً لها أن لا تتعرّف على سنة ٢٠٠٠، رفع الإنفاق على تكنولوجيا المعلوماتية إلى الذروة.

وبدأت هذه التطورات تأخذ شكلها خلال ولاية كلينتون الأولى. وفي نهاية الولاية الثانية كانت تغذي اقتصاداً مُندفعاً صعوداً. فعندما انتخب كلينتون رئيساً، كانت نسبة البطالة ٧,٤ بالمئة، وعندما ترشح لولاية ثانية سنة ١٩٩٦ كانت النسبة ٥,٤ بالمئة. وعندما ذهب الناخبون إلى صناديق الاقتراع لاختيار خلفه في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ٢٠٠٠، كانت نسبة البطالة قد أصبحت ٣,٩ بالمئة. ففي العديد من الأماكن، لم تعد المسألة تتعلق بمساعدة العاطلين عن العمل بقدر ما كانت تدور حول العثور على العمال المؤهلين للتوظيف.

لم يكن هناك أحد غير شخصية على مستوى رئيس الاحتياط الفدرالي، آلان غرينسبان، ليرى في التصاعد المتسارع بشدة لأسواق الأسهم مصدراً للهواجس والمخاوف، فنبّه من "الحماسة المفرطة اللاعقلانية" في هذا المجال. وكانت حماسة المستثمرين في سوق الأسهم، التي بلغت هذا الأوج لأو مرة منذ العشرينات من القرن العشرين، قد استمرت في الصعود يدفعها الاعتقاد بأن معايير التقييم الاقتصادي الاعتيادية قد أصبحت بالية نتيجة لقيام "الاقتصاد الجديد" الحائز على طاقة كامنة لا حدّ لها. وكانت الأيام السعيدة تتسارع بصورة خطيرة، لكن معظم الأميركيين كانوا ميالين للتمتع بركوب الموجة الصاعدة طالما استمرت، بدلاً من التخطيط لهبوطها الهائل القادم.

انتخابات سنة ١٩٩٦ والعواقب السياسية

شرع الرئيس كلينتون بحملة إعادة انتخابه سنة ١٩٩٦ في ظل أفضل الظروف التنافسية. صحيح أنه لم تكن لكلينتون شخصية مهيبة على غرار روزفلت، لكنه كان في طبعه متمرساً في إدارة الحملات الانتخابية، حيث شعر الكثيرون أنه يمتلك جاذبية مُشعة. كما كان قد ترأس حقبة استعادة الاقتصاد عافيته. وحدد كلينتون موقعه ضمن الطيف السياسي بطريقة جعلته يظهر كرجل الوسط المائل إلى اليسار. أما منافسه السناتور عن ولاية كانزاس، روبرت دول، زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ، فكان مُشرّعاً فذّاً لكنه كان أقل نجاحاً كمرشح رئاسي.

هزم كلينتون، الذي وعد "ببناء جسر إلى القرن الحادي والعشرين"، منافسه دول بسهولة في سباق ثلاثي، فنال ٤٩,٢ بالمئة من الأصوات مقابل ٤٠,٧ بالمئة لدول و٨,٤ لروس بيرو، فكان ثاني رئيس

أميركي يفوز في انتخابات ثانية متتالية بأقل من أكثرية مجموع الأصوات. (كان الرئيس الآخر وودرو ويلسون سنتي ١٩١٢ و١٩١٦). غير أن الجمهوريين احتفظوا بالسيطرة على كل من مجلسي النواب والشيوخ.

لم يعلن كلينتون عن برنامج داخلي هام لفترة ولايته الثانية. وكانت النقطة البارزة في سنته الأولى اتفاقاً مع الكونغرس يهدف إلى تحقيق توازن الميزانية، الأمر الذي عزّز مكانة الرئيس كشخص مسؤول مالياً وليبرالي معتدل.

وفي سنة ١٩٩٨ دخلت السياسة الأميركية فترة اضطراب مع كشف الستار عن أن كلينتون كان على علاقة داخل البيت الأبيض مع مُتدربة شابة. أنكر الرئيس الأمر في البداية، قائلاً للشعب الأميركي: "لم أقم أية علاقات جنسية مع هذه المرأة." وكان قد سبق للرئيس أن واجه مثل هذه الاتهامات في الماضي. ففي دعوى تحرش جنسي أقامتها ضده امرأة أخرى كان قد تعرّف إليها في آركنسو، حلف كلينتون اليمين نافياً العلاقة الجنسية الأخرى التي حدثت في البيت الأبيض. وكان هذا يتوافق مع تعريف معظم الأميركيين للشهادة الكاذبة. ولذا بدأ مجلس النواب في تشرين الأول/أكتوبر جلسات استماع تحقيقية تمهيدا لمحاكمة الرئيس مُركزاً على اتهامات الشهادة الكاذبة وعرقلة العدالة.

ومهما كانت جدارة ذلك الأسلوب، فقد بدا أن أغلبية الأميركيين تنظر إلى المسألة كمسألة شخصية يجب حلها ضمن أسرة المرء، وكان هذا بمثابة تحوّل ذي مغزى كبير في موقف عامة الناس. والمهم أيضاً أن هيلاري كلينتون ظلت تدافع عن زوجها. كما ساعده كون المسألة حصلت في فترة زمنية مواتية. ففي غمرة فترة مناقشة المحاكمة التي كان يقوم بها مجلس النواب، أعلن الرئيس أكبر فائض في الميزانية منذ ٣٠ سنة، وأظهرت استطلاعات الرأي أن نسبة الموافقة على سياسة كلينتون قد بلغت ذروتها في السنوات الست الأولى التي أمضاها في منصبه.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة، مني الجمهوريون بخسائر جديدة خلال انتخابات نصف الدورية للكونغرس، مما خفض الأكثرية التي كانوا يتمتعون بها في المجلسين إلى حد ضئيل جداً. واستقال رئيس مجلس النواب، نوت غينغريتش، وحاول الجمهوريون تطوير صورة أقل حدة وضجّة لحزبهم. ورغم ذلك، صوت المجلس في كانون الأول/ديسمبر بالموافقة على أول قرار اتهام خاص بحق رئيس زمني يشغل الرئاسة منذ أندرو جونسون (١٨٦٨) محيلاً بالتالي القضية إلى مجلس الشيوخ للمحاكمة.

لم تحدث محاكمة كلينتون التي ترأسها رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة سوى قدر ضئيل من الإثارة والتشويق. ففي عزّ فترة المحاكمة، ألقى الرئيس خطابه السنوي حول حالة الاتحاد أمام الكونغرس. ولم يحتج أبدا إلى المثول للشهادة أمام مجلس الشيوخ حول اتهامه ولم يكن أي مراقب جدي يتوقع نجاح أي من الاتهامات العديدة له بالحصول على أكثرية ثلثي الأصوات المطلوبة لإقالته من منصبه. وفي نهاية المطاف، لم تحصل أي من هذه الاتهامات حتى على الأكثرية البسيطة. وفي ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، تمت تبرئة كلينتون من كافة الاتهامات.

العلاقات الخارجية الأميركية خلال سنوات كلينتون

لم يكن بيل كلينتون يتوقع أن يكون رئيساً يُشدّد على السياسة الخارجية. لكنه، على غرار أسلافه المباشرين، سرعان ما اكتشف على ما يبدو أن جميع الأزمات الدولية أصبحت تتخذ طريقها إلى واشنطن.

وكان عليه أن يتعامل مع العواقب المعقدة لحرب الخليج سنة ١٩٩١. فالولايات المتحدة التي تدعمها بريطانيا، فشلت في الإطاحة بصدام حسين، فحاولت احتواءه. ونظام العقوبات الاقتصادية الذي أدارته الأمم المتحدة، والهادف إلى السماح للعراق ببيع ما يكفي من النفط لتلبية الحاجات الإنسانية، أثبت انه غير فعّال نسبياً. فقد حوّل صدام الكثير من العائدات لنفسه تاركاً شرائح عريضة من شعبه في حالة من البؤس. وكانت "مناطق حظر الطيران" التي فُرضت لمنع الحكومة العراقية من استخدام سلاحها الجوي ضد الأكراد المتمردين في الشمال وضد الشيعة في الجنوب، تتطلب دوريات جوية أميركية وبريطانية دائمة وكان عليها اتّقاء الصواريخ المضادة للطائرات بصورة منتظمة.

وقدّمت الولايات المتحدة أيضاً الدعم الرئيسي لفرق التفتيش عن أسلحة التدمير الشامل التابعة للأمم المتحدة، والتي كانت مهمتها الكشف عن البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية، والتأكد من تدمير أسلحة التدمير الشامل، وإلغاء البرامج الجارية لإنتاجها. أما مفتشو الأمم المتحدة الذين كانوا يتعرضون أكثر فأكثر للعرقلة والإعاقة، فقد طردوا في نهاية المطاف سنة ١٩٩٨. وكما حدث في المناسبات الاستفزازية السابقة، ردّت الولايات المتحدة بضربات جوية محدودة بالصواريخ، وأعلنت وزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت، أن صدام لا يزال محاصراً "في قفصه".

كذلك فإن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي بدا وكأن لا نهاية له، شغل الحكومة بشكل محتّم، علماً أن لا علاقة لأي من الرئيس كلينتون أو سلفه الرئيس بوش باتفاقية أوسلو لسنة ١٩٩٣ التي أنشأت "سلطة" فلسطينية لحكم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وأمّنت اعترافاً فلسطينياً بحق إسرائيل في الوجود.

لكن، وعلى غرار العديد من الاتفاقات المبدئية الشرق أوسطية، أُجهضت اتفاقية أوسلو في نهاية المطاف عندما جرت مناقشة التفاصيل. فرفض الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات العروض الأخيرة التي تقدم بها الزعيم الإسرائيلي النزّاع إلى السلام، إيحود باراك سنة ٢٠٠٠، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ قامت انتفاضة فلسطينية شاملة تميزت باستخدام مفجري القنابل الانتحاريين. وخرج باراك من السلطة ليحل محله رجل متشدد أكثر بكثير هو آريل شارون. وكان البعض يعتبر تعاون الولايات المتحدة مع إسرائيل أنه يشكل العقبة الكبرى في التعاطي مع القضايا الأخرى في المنطقة، ولم يكن بوسع الدبلوماسيين الأميركيين تقديم أكثر من الأمل باحتواء العنف. وبعد وفاة عرفات في أواخر ٢٠٠٤، ظهرت قيادة فلسطينية جديدة أكثر تقبلاً لاتفاقية سلام، كما جدد صناع السياسة الأميركيون جهودهم لتشجيع التوصل إلى حل.

وأصبح الرئيس كلينتون أيضاً معنيا مباشرة في قضية "الاضطرابات" في أيرلندا الشمالية. إذ كان هناك، من جهة، الجيش الجمهوري الأيرلندي العنيف، الذي يحظى بدعم أساسي من جانب الكاثوليك الأيرلنديين الذي يريدون ضم تلك المقاطعات البريطانية إلى الجمهورية الأيرلندية. وكان في جهة ثانية، الوحدويون، الذين كانوا يملكون قوات شبه عسكرية عنيفة مساوية يدعمهم معظم السكان الاسكتلنديون الأيرلنديون البروتستانت، الذين كانوا يريدون البقاء ضمن المملكة المتحدة.

ووفّر كلينتون للانفصاليين اعترافاً أميركياً أكثر من أي وقت سابق، لكنه عمل أيضاً عن كثب مع الحكومات البريطانية برئاسة جون ميجور وتوني بلير. والنتيجة النهائية، أي اتفاقات السلام الموقعة يوم الجمعة العظيمة سنة ١٩٩٨، أنشأت العملية السياسية لكنها تركت العديد من التفاصيل بحاجة إلى العلاج. وخلال السنوات التالية، أصبح وضع

السلام والنظام أفضل في أيرلندا الشمالية مما هو في الشرق الأوسط، لكنه ظل غير مستقر واستمر الاتفاق النهائي متعذراً على المفاوضين.

وجاءت مشكلة تفكك يوغسلافيا ما بعد الحرب الباردة، الدولة المنقسمة إثنياً ودينياً بين الصرب والكروات والسلوفين والمسلمين البوسنيين والألبان الكوسوفار، لتتخذ أيضاً طريقها إلى واشنطن بعد أن فشلت الحكومات الأوروبية في فرض النظام هناك. وكانت حكومة بوش قد رفضت التدخل في العنف منذ البداية، لكن حكومة كلينتون فعلت ذلك في نهاية المطاف مع الكثير من التردد بعد أن طلب منها ذلك بالحاج حلفاؤها الأوروبيون.وفي سنة ١٩٩٥، رعت الحكومة المفاوضات التي أدت إلى اتفاقات ديتون بولاية أوهايو من أجل خلق مظهر سلمي في البوسنة. وفي سنة ١٩٩٩ وبعد ارتكاب الصرب المجازر بحق سكان كوسوفو، قادت الولايات المتحدة حملة غارات جوية دامت ثلاثة أشهر ضد الصرب فرضت في نهاية الأمر التوصل إلى حل.

وفي سنة ١٩٩٤ أعادت الحكومة الرئيس المخلوع جان برتران أرستيد إلى السلطة في هايتي حيث بقى في الحكم طيلة تسع سنوات قبل أن يُخلع من جديد. وكان التدخل الأميركي ناجما إلى حد كبير عن الدعم الذي عمل أرستيد بعناية على تنميته في الولايات المتحدة ،وعن المخاوف الأميركية من موجات المهاجرين الهايتيين غير الشرعيين.

والخلاصة هي أن اهتمام حكومة كلينتون ظل متجهاً أصلا نحو الداخل مع الاستعداد لمعالجة المشاكل الدولية التي لا يمكن تجنبها. وكانت هناك حالات أخرى، اضطرت الولايات المتحدة إلى معالجتها بضغط من باقي العالم.

هاجس الإرهاب

قبل نهاية ولايته بقليل، أرسل جورج بوش الأب الجنود الأميركيين إلى الصومال، الدولة الغارقة في الفوضى في شرق أفريقيا. وكانت مهمتهم فتح الطريق أمام قوة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بتمكين نقل الغذاء بصورة منتظمة إلى السكان الجياع.

لكن الصومال تحوّل إرثاً جديداً لحكومة كلينتون. فالجهود الرامية إلى إقامة حكومة ممثلة للشعب هناك باتت مشروع "بناء دولة" من الأساس. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ واجه الجنود الأميركيون الذين أرسلوا لإلقاء القبض على زعيم مليشيا عنيد مقاومة شديدة غير متوقعة ففقدوا طائرة هليكوبتر هجومية و١٨ قتيلاً، ولم يتم القبض على زعيم المليشيا المسلحة، بل تم خلال الأشهر التالية سحب جميع الوحدات الأميركية المقاتلة.

كان يبدو، من وجهة نظر الحكومة، أنه من التعقّل بكل بساطة إنهاء التزام هامشي غير حكيم والتركيز على أولويات أخرى. وقد بدا واضحاً في ما بعد أن زعيم الحرب الصومالي تلقى المساعدة من منظمة ناشئة مشبوهة سرية عُرفت لاحقاً بالقاعدة بزعامة إسلامي أصولي اسمه أسامة بن لادن. فبن لادن، الذي عرف بتعصبه وعدائه للحضارة الغربيةأ شعر بأنه مصيب في اعتقاده بأن الأميركيين لن يقاتلوا إذا ما هوجموا.

في تلك الأثناء، كانت الولايات المتحدة قد خبرت هجوماً من قبل المتطرفين الإسلاميين. ففي شباط/فبراير ١٩٩٣ انفجرت قنبلة ضخمة في موقف للسيارات تحت الأرض في أسفل واحد من البرجين التوأمين لمركز التجارة العالمي في مانهاتن السفلى بنيويورك. وقتل الانفجار سبعة أشخاص وأصيب حوالي ألف شخص بجروح، لكنه فشل في تدمير البناء الضخم على من فيه من آلاف العاملين فيه. واعتبرت سلطات نيويورك والسلطات الفدرالية أن التفجير كان عملاً إجرامياً وأوقفت أربعة من المتآمرين وحصلت على أحكام بالسجن المؤبد بحقهم. وتم فيما بعد اكتشاف مؤامرات لتفجير أنفاق مرور السيارات ومبانٍ عامة، وحتى مبنى الأمم المتحدة، فتمّ التعامل معها بنفس الطريقة. غير أن الإرهاب الداخلي غطى على احتمالات الإرهاب الخارجي، وعلى الأخص، التفجير الذي تعرضت له

مدينة أوكلاهوما سيتي على يد متطرفين من أقصى اليمين، هما تيموثي ماكفي وتيري نيكولز، والذي نتج عنه مقتل ١٦٦ شخصاً وإصابة المئات. وهي خسائر تفوق بكثير خسائر الهجوم ضد مركز التجارة العالمي سنة ١٩٩٣. إلا أن قنبلة أخرى ضخمة انفجرت في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦ في أبراج الخُبر، المجمع السكني للقوات المسلحة الأميركية في المملكة العربية السعودية، فقتلت ١٩ شخصا وأصابت ٥١٥ آخرين بجروح، واتهمت هيئة محلفين كبرى ١٣ سعودياً ولبنانياً واحداً بالهجمات. لكن المملكة العربية السعودية امتنعت عن تسليم أي من الفاعلين.

وبعدها بسنتين، في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، تمّ تفجير قنابل شديدة القوة في وقت واحد دمرت السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا وقتلت ٣٠١ شخص وأصابت أكثر من ٥,٠٠٠. ورداً على ذلك، أمر كلينتون بشن هجمات بالصواريخ على معسكرات التدريب التي يديرها بن لادن في أفغانستان، لكن يبدو أنها كانت قد أخليت. وأمر أيضاً بهجمات بالصواريخ لتدمير مصنع مشتبه به للمواد الكيميائية في السودان، البلد الذي سبق له أن وفّر ملاذاً آمناً لبن لادن.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٠، قام انتحاريون بصدم مركب محمل بالقنابل بالمدمرة "كول" التابعة للبحرية الأميركية حيث كانت في زيارة ودية لليمن. إلا أن العمل البطولي الذي قام به بحارة المدمرة أنقذ المدمرة من الغرق، لكن الهجوم أدى إلى مقتل ١٧ بحاراً. وكان واضحا تماما أن بن لادن كان وراء الهجمات في المملكة العربية السعودية وأفريقيا واليمن، لكنه كان أبعد من أن يطاله أحد ما لم تكن االحكومة مستعدة لغزو أفغانستان بحثاً عنه.

لم تكن حكومة كلينتون راغبة إطلاقا في أي وقت من الأوقات في اتخاذ مثل هذه الخطوة، بل وكانت تُحجم عن إمكانية اغتياله حتى لا يؤدي ذلك إلى مقتل الغير. وكانت هجمات القاعدة متباعدة وتفصل بينها المسافات، فكان من السهل تحمّلها كأمور غير مرغوبة واعتبارها ثمنا لا مناص منه بالنسبة لوضع أميركا كدولة عظمى. وظل بن لادن مصدر إزعاج جدي، لكنه لم يكن في رأس قائمة الأولويات بالنسبة لحكومة كلينتون التي كانت تقترب من نهاية فترة حكمها.

الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٠ والحرب على الإرهاب

رشّح الحزب الديمقراطي نائب الرئيس، آل غور، كمرشح له للرئاسة سنة ٢٠٠٠، واختار الجمهوريون ضده جورج دبليو بوش، حاكم ولاية تكساس، وابن الرئيس السابق جورج إتش دبليو بوش لمواجهته.

خاض غور الحملة الرئاسية كليبرالي مخلص، شديد الاهتمام بالأضرار اللاحقة بالبيئة، ومصمم على السعي إلى مزيد من المساعدات لقطاعات المجتمع الأميركي الأقل يسراً. وبدا أنه وضع نفسه في موقع إلى اليسار نوعاً ما من الرئيس كلينتون.

من جهته، اتخذ بوش خطا أقرب إلى إرث رونالد ريغان منه إلى إرث والده. فقد أظهر اهتماماً خاصاً بالتعليم، وسمّى نفسه "محافظاً رحيما.. وكان اعتناقه المسيحية الإنجيلية التي أعلن أنها غيّرت حياته بعد فترة شباب طائشة، أمراً لافتاً بوجه خاص. فقد شدد في هذا على تعلقه بالقيم الثقافية التقليدية التي أبرزت الخلاف بوضوح مع الحداثة التكنوقراطية لغور. ونظم رالف نادر، الذي ظل يشكل زمنا طويلا مصدراً لإزعاج الشركات الكبرى، حملته إلى اليسار من غور كمرشح لحزب الخضر. كما ترشّح السياسي المحافظ باتريك بيوكانان في حملة مستقلة. وجاء التصويت النهائي متساوياً تقريباً على النطاق القومي. وكذلك جاءت نتيجة تصويت هيئة الناخبين للولايات. وشكلّت فلوريدا الولاية

المحورية الحاسمة. فهناك، لم يكن يفصل بين المرشحين بوش وغور غير فارق طفيف للغاية بينما بقيت آلاف بطاقات الاقتراع موضع خلاف. وبعد سلسلة من قرارات محكمة الولاية والمحكمة الفدرالية حول القوانين والإجراءات التي تحكم إعادة إحصاء الأصوات، أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة قراراً بأكثرية ضئيلة يعطي الفوز في الانتخابات فعلياً إلى بوش. كما حافظ الجمهوريون على سيطرتهم على مجلسي الكونغرس بهامش صغير. وبينت مجاميع الأصوات النهائية التقارب الشديد لنتائج هذه الانتخابات. فقد فاز بوش ب ٢٧١ صوتاً من أصوات هيئات الناخبين للولايات مقابل ٢٦٦ صوتاً لغور. لكن غور تقدم عليه بمجمل الأصوات الشعبية على النطاق القومي. إذ نال ٤٨,٤ بالمئة مقابل ٤٧,٩ بالمئة من الأصوات لبوش. وحصل رالف نادر على ٢,٧ بالمئة وبيوكانان على ٠,٤ بالمئة. حصد غور، الذي أعطيت ولاياته اللون الأزرق في الرسوم البيانية لوسائل الإعلام، أصوات الشمال الشرقي والساحل الغربي، وجاءت نتائجه جيدة في قلب المنطقة الصناعية في الغرب الأوسط للبلاد. أما بوش الذي ظهرت الولايات المؤيدة له باللون الأحمر، فقد تفوق على منافسه في الجنوب وباقي الغرب الأوسط، وفي الولايات الجبلية. وأسهب المعلقون في كل مكان في بحث الهوة الكبرى الفاصلة بين أميركا "الحمراء" وأميركا "الزرقاء"، وهو تقسيم يتميز بفوارق ثقافية واجتماعية أكثر منها اقتصادية، وبالتالي عاطفية. وتسلم جورج بوش منصبه في جو من الخلافات الحزبية الحادة.

كان جورج بوش يأمل أن يكون رئيساً يكرّس اهتمامه الأول للسياسة الداخلية. إذ كان يريد إصلاح التعليم. وكان قد وعد خلال حملته الانتخابية بإعادة الإصلاح الشامل لنظام الضمان الاجتماعي. وكان يريد اتباع مثال ريغان كمخفّض للضرائب. وسرعان ما اكتشف الرئيس أن عليه التعاطي مع اقتصاد كان قد بدأ بالتراجع من ذروته في أواخر التسعينات من القرن العشرين. وساعده ذلك في تأمين إقرار قانون خفض الضرائب في أيار/مايو ٢٠٠١. وفي نهاية العام حصل أيضا على قانون "لن يُترك طفل دون تعليم" الذي يفرض على المدارس الرسمية إجراء اختبار القراءة والكفاءة في الرياضيات على أساس سنوي. كما نص القانون على غرامات تفرض على المؤسسات التعليمية غير القادرة على بلوغ معايير معينة. غير أن العجز المُقدّر في صندوق الضمان الاجتماعي بقي دون معالجة.

وتغيرت رئاسة بوش بشكل لا رجعة فيه في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما تعرضت الولايات المتحدة لأكبر هجوم مدمر عرفته البلاد من الخارج على أراضيها. ففي ذلك الصباح، خطف إرهابيون من الشرق الأوسط في وقت واحد، أربع طائرات ركاب واستخدموا اثنتين منها كوسائل انتحارية لتدمير برجي مركز التجارة العالمي. وتحطمت طائرة على مبنى البنتاغون، المقر الرئيسي لوزارة الدفاع خارج واشنطن العاصمة. أما الطائرة الرابعة التي يرجح أنها كانت مخصصة لضرب مبنى الكابيتول، مقر الكونغرس الأميركي، فقد تحطمت في ولاية بنسلفانيا خلال مقاومة الركاب للخاطفين.

وبلغ عدد القتلى الذين كان معظمهم من المدنيين العاملين في مركز التجارة العالمي، حوالي ٣٠٠٠، متعدياً بذلك عدد قتلى الهجوم الياباني على بيرل هاربر سنة ١٩٤١. وكانت الأكلاف الاقتصادية باهظة أيضاً. وقد ألحق تدمير مبنى المركز التجاري أيضاً أضراراً بمبان أخرى وأدى إلى إقفال الأسواق المالية لعدة أيام. وكانت النتيجة إطالة الركود الاقتصادي الذي كان قد بدأ يزداد. وعندما بدأت البلاد في التعافي من هجوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أرسل شخص مجهول، أو جماعة

مجهولة، رسائل تحتوي على كميات صغيرة من بكتيريا (جرثومة) الانثراكس المعروفة بالجُمرة الخبيثة. وقد وُجّه بعض هذه الرسائل إلى أعضاء في الكونغرس وإلى رسميين في الحكومة، وأرسل غيرها إلى أفراد مغمورين. لكنه لم يصب أي شخص بارز بالعدوى، غير أن خمسة أشخاص وقعوا ضحية وتوفوا، وعانى عدد من الناس أعراضا شديدة من المرض. وأثارت تلك الرسائل موجة من الهستيريا القومية، ثم توقفت بنفس السرعة التي بدأت بها، وبقيت يلفها الغموض.

في ظل تلك الأجواء بالذات، تمكنت الحكومة من تمرير القانون الوطني بالحصول على موافقة الكونغرس عليه في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ووسع القانون الجديد الذي كان الهدف منه مكافحة الإرهاب الداخلي نطاق سلطات الحكومة الفدرالية في التفتيش والاعتقال والاحتجاز. واحتج المعارضون بأن ذلك يعني انتهاكاً خطيراً لحقوق الفرد التي يحميها الدستور. ورد مؤيدو القانون بأن البلد الذي يعيش حالة حرب بحاجة إلى حماية نفسه.

وقررت حكومة بوش أيضاً، بعد تردد في البداية، تأييد إنشاء وزارة عملاقة جديدة للأمن الوطني. وكان الهدف من الوزارة الجديدة التي صدرت الموافقة بتخويل إنشائها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ من ٢٢ وكالة ودائرة فدرالية هو تنسيق محاربة الهجمات الإرهابية الداخلية.

وفي الخارج، ردّت الحكومة بسرعة على منفذي هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. فبعد أن حددت أن الهجمات كانت عملية لمنظمة القاعدة، شنت هجوماً عسكرياً ضد أسامة بن لادن وحكومة طالبان الإسلامية الأصولية في أفغانستان. وضمنت الولايات المتحدة تعاون الاتحاد الروسي بوقوفه على الحياد، وأقامت علاقات مع الجمهوريات السوفياتية السابقة ذات الحدود المشتركة مع أفغانستان. وفوق ذلك، أعادت إحياء الحلف المهمل طويلاً مع باكستان التي قدمت دعماً سياسياً وأمّنت الوصول إلى قواعدها الجوية.

وتحالفت الحكومة مع المتمردين الأفغان الذين طالما همشتهم، واستخدمت القوات الأميركية الخاصة والتشكيلات العسكرية غير الرسمية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية. وتمكن التحالف، بمساعدة الدعم الجوي الفعال، من طرد الحكومة الأفغانية خلال شهرين. ويعتقد أن بن لادن وقادة طالبان فرّوا مع العديد من مقاتليهم إلى مناطق نائية شبه مستقلة في الشمال الشرقي من باكستان كي يحالوا التجمع هناك من جديد والانطلاق من جديد في مهاجمة الحكومة الأفغانية الجديدة المزعزعة.

في تلك الأثناء، كانت حكومة بوش قد تعرفت على مصادر أخرى للإرهاب المعادي. ففي خطابه عن حالة الاتحاد سنة ٢٠٠٢، أطلق الرئيس وصف "محور الشر" على العراق وإيران وكوريا الشمالية التي اعتقد أنها تهدد البلاد. ومن بين البلدان الثلاثة بدا له ولمستشاريه أن العراق هو الذي يشكل في الدرجة الأولى مصدر إزعاج مباشر. فصدام حسين كان قد نجح في طرد مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة التدمير الشامل. وكانت العقوبات الاقتصادية ضد صدام حسين قد بدأت بالانهيار. ورغم أنه كان يعتقد أن نظام صدام حسين غير متورط في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، فقد اعتقد أنه كانت له بعض الاتصالات مع القاعدة. وكان ثمة اعتقاد واسع النطاق، لا في الولايات المتحدة وحسب، بل وفي العالم بأن العراق يمتلك مخزونا كبيرا من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وأنه ربما كان يعمل لاكتساب القدرات النووية، وإلا فلماذا طرد فرق التفتيش وتحمّل استمرارالعقوبات؟ وظلت الحكومة تمارس ضغوطا خلال العام من أجل استصدار قرار

من الأمم المتحدة يطالب بإعادة أعمال التفتيش عن أسلحة التدمير الشامل مع إتاحة الوصول الكامل والحر إليها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ضمن الرئيس بوش موافقة الكونغرس على تخويله استخدام القوة العسكرية بأكثرية ٢٩٦ صوتاً ضد ١٣٣ في مجلس النواب، وبأكثرية ٧٧ صوتاً مقابل ٢٣ في مجلس الشيوخ. وبدأت السلطات العسكرية الأميركية بإرسال الرجال والعتاد إلى الكويت.

في تشرين الثاني/نوفمبر تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار ١٤٤١ الذي يطالب العراق بمنح مفتشي الأمم المتحدة حقاً غير مشروط للبحث عن الأسلحة المحظورة في أي مكان في العراق. وبعده بخمسة أيام، أعلن العراق أنه سوف ينصاع للقرار. غير أن فرق التفتيش الجديدة شكت من سوء النية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ قدم كبير المفتشين هانس بليكس تقريراً إلى الأمم المتحدة أعلن فيه أن العراق قصّر في احتساب أسلحة الدمار الشامل لديه، لكن بليكس أوصى ببذل مزيد من الجهد قبل الانسحاب.

وعلى الرغم من التعاون غير المرضي لصدام مع مفتشي الأسلحة، واجهت الخطط الأميركية لإزاحة صدام من السلطة معارضة قوية غير اعتيادية في معظم أوروبا. ففرنسا وروسيا وألمانيا عارضت جميعا استخدام القوة، فجعلت من المستحيل الموافقة على قرار جديد للأمم المتحدة يسمح باستخدام القوة ضد العراق. وحتى لدى الحكومات التي أيدت الولايات المتحدة، كانت هناك معارضة شعبية قوية ضد التعاون معها. وأصبحت بريطانيا الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في الحرب التي تلت، وساهمت استراليا ومعظم الدول المستقلة الجديدة في أوروبا الشرقية في تقديم المساعدة. كذلك قدمت حكومتا إيطاليا وإسبانيا دعمهما. أما تركيا، الحليف القديم لأميركا الذي يُعتمد عليه، فقد رفضت التعاون.

في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣ بدأت القوات الأميركية والبريطانية، تدعمها فرق صغيرة من عدة بلدان أخرى، غزو العراق من الجنوب. وتم إنزال مجموعات صغيرة نقلت بالطائرات في الشمال بالتنسيق مع المليشيات الكردية. وكانت المقاومة على الجبهتين ضارية في بعض الأحيان، لكنها كانت تذوب بسرعة. وسقطت بغداد في ٩ نيسان/أبريل، وفي ١٤ نيسان/أبريل، أعلن الرسميون في البنتاغون أن الحملة العسكرية قد انتهت.

وقد تبين أن الاستيلاء على العراق كان أسهل بكثير من السيطرة عليه وإدارته. ففي الأيام الأولى التي تلت المعارك الرئيسية، شهدت البلاد أعمال نهب على نطاق واسع، تبعتها هجمات "اضرب واهرب" ضد القوات المتحالفة أصبحت فيما بعد عمليات منظمة بشكل متزايد على الرغم من إلقاء القبض على صدام حسين ومقتل ولديه وخليفتيه. وبدت الفئات والطوائف العراقية المتعددة في بعض الأحيان وكأنها على حافة الحرب في ما بينها.

ولم تتمكن الفرق الجديدة للتفتيش عن أسلحة التدمير الشامل من العثور على المخزون المتوقع من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتزايد الاعتقاد بأن صدام حسين إما أنه كان ينفذ خدعة كبيرة محيّرة، أو أن الأسلحة قد نقلت إلى بلد آخر، وذلك بالرغم من عدم كون أي من التفسيرين المحتملين لهذا الأمر مقنعاً.

وبعد سقوط بغداد، خطت الولايات المتحدة وبريطانيا، وبتعاون متزايد من جانب الأمم المتحدة، نحو إقامة حكومة مؤقتة تقوم بمهمة السيادة على العراق. وبذلك تلك الجهود في غمرة العنف المتزايد الذي شمل هجمات ليس فقط ضد القوات المتحالفة، بل أيضاً ضد العراقيين الذين لهم أي علاقة بالحكومة الجديدة. ومع ما بدا من أن معظم

المتمردين كانوا من الموالين لصدام حسين، كان البعض من أهل البلاد المسلمين الطائفيين، وكان هناك عدد لا بأس به من المقاتلين الأجانب. ولم يكن من الواضح ما إذا كان بالإمكان خلق دولة ديمقراطية ليبرالية من مثل تلك الفوضى، لكنه كان من المؤكد أن الولايات المتحدة لن تفرض إقامة دولة كهذه إذا كان العراقيون لا يريدونها.

الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٤

في أواسط سنة ٢٠٠٤، وبينما كانت الولايات المتحدة تواجه مقاومة عنيفة في العراق ومعارضة خارجية كبيرة للحرب هناك، بدت البلاد منقسمة بنفس الحدة التي كانت عليها قبل أربع سنوات. ولمواجهة الرئيس بوش، رشح الديمقراطيون السناتور جون ف. كيري، وهو من ولاية مساتشوستس. وبدا سجل كيري كمحارب قديم يحمل أوسمة حرب فيتنام، وصاحب الخبرة الطويلة في واشنطن، وبمظهره الوقور، وبراعته الخطابية، وكأنه يجعل منه المرشح المثالي لتوحيد الحزب. وكانت الاستراتيجية الأولية لحملته هي تجنب الانقسامات الديمقراطية الحادة حول الحرب عن طريق التشديد على سجله الشخصي كمقاتل في فيتنام قادر على معالجة النزاع العراقي بطريقة أفضل من الرئيس بوش.

غير أن الجمهوريين أبرزوا التناقض الظاهر في تصويته في مجلس الشيوخ حيث صوت أولاً إلى جانب السماح للرئيس بغزو العراق، ثم عاد فصوّت ضد مخصصات مالية هامة لدعم الجهد الحربي هناك. وقامت مجموعة من المحاربين القدامى بمهاجمة سجل كيري العسكري ومعارضته النشطة لحرب فيتنام لاحقاً.

وبالمقابل، صور بوش نفسه كإنسان صريح وثابت في القول والعمل، ورجل فاعل يريد اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية البلاد. وشدّد على سجله في خفض الضرائب وفي إصلاح التعليم، وتوجه بقوة إلى مؤيدي القيم التقليدية والأخلاقية. وأوحت استطلاعات الرأي العام أن كيري سجّل بعض التقدم بعد أول مناظرة تلفزيونية من أصل ثلاث مناظرات بينه وبين الرئيس بوش، لكن كيري فشل في إنقاص الدعم الأساسي الذي يتمتع به الرئيس الزمني الحاكم. وعلى غرار سنة ٢٠٠٠، أحرز الرئيس بوش تأييد أكثرية واضحة بين الأميركيين الذين يرتادون الكنائس مرة في الأسبوع على الأقل، وزاد من الأكثرية التي كانت له في العام ٢٠٠٠ بين الناخبين المسيحيين الإنجيليين.

وكانت الوتيرة السريعة للحملة الانتخابية محمومة على غرار وتيرتها الخطابية. وقد تميّز الجانبان بتجنيد وحشد مؤيديهما، فكان مجموع أصوات الناخبين أعلى بنسبة ٢٠ بالمئة بالمقارنة مع ما كان عليه سنة ٢٠٠٠. ونال بوش ٥١ بالمئة من الأصوات مقابل ٤٨ بالمئة لكيري، وذهبت الأصوات المتبقية إلى رالف نادر (١ بالمئة)، وعدد من المرشحين المستقلين. وبدا أن كيري لم يكن ناجحاً في إقناع الأكثرية بأنه يملك استراتيجية كافية لوضع حد للحرب. وسجّل الجمهوريون مكاسب صغيرة ولكنها هامة في الكونغرس.

مع بداية جورج دبليو بوش فترة ولايته الثانية، واجهت الولايات المتحدة تحديات كثيرة بينها الوضع في العراق والتوترات داخل الحلف الأطلسي بسبب العراق، وعجز الميزانية المتزايد والتكاليف المتصاعدة لتقديم الخدمات الاجتماعية وسعر صرف متزعزع للعملة. وبقي انقسام الجسم الانتخابي حادا وعميقا، مع أن الولايات المتحدة كانت تنجح في الماضي في التغلب على مثل هذه الأزمات. أما ما إذا كانت ستنجح في المستقبل فتبقى مسألة فيها نظر.

كلمة أخيرة

عرفت الولايات المتحدة منذ أصولها كمجموعة مستعمرات مغمورة تعانق الساحل الأطلسي، تحولاً باهرا إلى ما أسماه المحلل السياسي بن واتنبرغ، "الدولة العالمية الأولى" التي تضم قرابة ٣٠٠ مليون نسمة يمثلون عملياً كل قومية ومجموعة إثنية على وجه الكرة الأرضية. إنها أيضاً دولة لا تتوقف فيها وتيرة ومدى التغيير الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي والسكاني والاجتماعي. وغالبا ما تكون الولايات المتحدة الرائد في التحديث والتغيير اللذين لا مناص من اجتياحهما البلدان والمجتمعات الأخرى في عالم يزداد تكافله وترابطه المتبادل.

لكن الولايات المتحدة تحافظ رغم ذلك على شعور بالاستمرارية عبر مجموعة من القيم الجوهرية التي تعود لأيام تأسيسها. هذه القيم تشمل الإيمان بحرية الفرد والحكم الديمقراطي والالتزام بإتاحة الفرص الاقتصادية والتقدم لجميع الناس. وتبقى المهمة المستمرة للولايات المتحدة هي ضمان أن تظل قيمها الخاصة بالحرية والديمقراطية وتوفّر الفرص، وهي الإرث الذي اكتسبته من تاريخها الغني والمضطرب، محمية ومزدهرة في الوقت الذي تتقدم فيه البلاد والعالم في مسيرة القرن الحادي والعشرين. ◆

مصادر الصور

PHOTO CREDITS:

Credits from left to right are separated by semicolons, from top to bottom by dashes.

Cover Design: © tom white.images with photos from: AP/Wide World (George Washington; Jesse Owens; Golden Gate Bridge; Ellis Island Immigrants, Abraham Lincoln; Model T Ford; Susan B. Anthony; Iwo Jima Memorial; John F. Kennedy; Dwight D. Eisenhower; Reagan/Gorbachev signing). Getty Images (Louis Armstrong; Franklin D. Roosevelt; Albert Einstein). Library of Congress (Benjamin Franklin; US Territorial expansion map detail). © Joseph Sohm/Photo Researchers Inc. (Statue of Liberty). National Archives and Records Administration (U.S. Constitution, first page). All others, Royalty-Free from PhotoDisc, Fotosearch, or PhotoSpin, Inc.
Pages 4, 5: (c) © Russ Finley/Finley-Holiday Films. 21: National Atlas of the United States. 22-38: Library of Congress (3). 39: Courtesy The Pennsylvania Academy of Fine Arts. 40, 41: USIA Library – Library of Congress (2). 42, 43: Library of Congress (LOC); Time Life Pictures/Getty Images – The American History Slide Collection,© Instructional Resources Corporation (IRC).. 44, 45: Painting by Don Troiani, www.historicalprints.com. 46, 47: AP/Wide World Photo; LOC – courtesy www.texasphilatelic.org. 48: National Portrait Gallery, Smithsonian Institution. 49: AP/Wide World Photo. 50, 51: LOC. 66, 67: Virginia Museum of Fine Arts, Richmond. Gift of Edgar William and Bernice Chrysler Garbisch. 89, 90: LOC (3). 91- 93: The National Archives (NARA) – LOC (3). 94, 95: American History Slide Collection, © IRC (2), top right, LOC. 96: LOC – Amherst College Archives and Special Collections, by permission of the Trustees of Amherst College. 97: LOC – AP/Wide World Photo. 98, 99: LOC; NARA. 100,101: courtesy Oklahoma Historical Society – AP/Wide World Photo. 102,103: Culver – LOC. 104,105: LOC. 106, 107: Edison Birthday Committee; © Bettmann/CORBIS – Fox Photos/Getty Images. 108: The National Archives (2). 109: Hulton Archive/Getty Images – AP/Wide World Photo. 110, 111: © Bettmann/CORBIS. 127: Courtesy Bureau of Census, Perry-Castaneda Library Map Collection, University of Texas. 128,129: © Bettmann/CORBIS. 140,141: LOC. 154,155: California State Railroad Museum Library.161-166: © Robert Llewellyn. 167: © James Casserly. 168: Mark C. Burnett/Photo Researchers, Inc. – Interior Department/National Park Service. 169: © Miles Ertman/Masterfile – © Chuck Place. 170, 171: AP/Wide World Photo – Cameron Davidson/FOLIO, Inc. 172,173: Shawn Thew/AFP/Getty Images. 174: PhotoSpin, Inc. -- Michael Ventura/FOLIO, Inc. 175: Mario Tama/AFP/Getty Images. 176: Joe Raedle/Getty Images – AP/Wide World Photo. 188, 189: LOC. 202,203: The American History Slide Collection, © (IRC). 212, 213: The National Archives. 229: New York Daily News. 230: AP/Wide World (2). 231: The National Archives. 232: US Army – The National Archives. 233: Lockheed – American History Slide Collection, © IRC. 234: US Army – LOC. 235: © Bettmann/CORBIS – US Army. 236: © Bettmann/CORBIS – Yousuf Karsh. 237: AP/Wide World Photo. 238: AP/Wide World Photo. 239: Culver. 240: © Bettmann/CORBIS. 241: AP/Wide World Photo. 242, 243: USIS Berlin – © Bettmann/CORBIS. 244: Ebony Magazine. 245: AP/Wide World Photo.246,247: US Army. 248, 249: CORBIS – AP/Wide World Photo; Culver. 250, 251: Arthur Schatz/Time Life Pictures/Getty Images; © Bettmann/CORBIS. 252, 253: Barbara Ann Richards; Carol Hightower – John Wicart. 254: National Aeronautics and Space Administration (NASA). 255: David Valdez/The White House – Dwight Somers.256, 257: J.R Eyerman/Time Life Pictures/Getty Images. 274,275: NASA. 293: Chris Honduras/Newsmakers/Getty Images. 294, 295: AP/Wide World Photo (3). 296: Jeff Christensen/AFP/Getty Images – AP/Wide World Photos.297: Courtesy CNN – Courtesy MTV. 298, 299: AP/Wide World Photo; © John Harrington/Black Star. 300,301: Kevin Horan. 302: AP/Wide World Photo. 303. Ken White – © Steve Krongard. 304, 305: Dirck Halstead/Time Life Pictures/Getty Images. 320,321: AP/Wide World Photo.

شكر وعرفان

كتاب "موجز التاريخ الأميركي" هو من منشورات وزارة الخارجية الأميركية.وقد ترأس فرانسيس ويتني تحرير الطبعة الأولى منه، (١٩٤٩–٥٠) التي أصدرها أول مرة مكتب الإعلام الدولي بوزارة الخارجية، والذي أصبح فيما بعد وكالة الإعلام الأميركية. وقد قام كل من ريتشارد هوفستادر أستاذ التاريخ بجامعة كولومبيا، وود غراي أستاذ التاريخ الأميركي بجامعة جورج واشنطن بمهمة مستشارين أكاديميين. وأعد د. ستيفن إندسلي من جامعة بيركلي بكاليفورنيا مادة إضافية للكتاب. وقد طرأ عليه تحديث وإضافات ومراجعة على مر السنين. ومن بين الذين أسهموا في ذلك كيث دبليو أولسن أستاذ التاريخ الأميركي في جامعة ماريلاند، وناثان غليك الكاتب ورئيس التحرير السابق لمجلة ديالوغ (حوار) التي كانت تصدرها وكالة الإعلام الأميركية. وكتب ألان وينكلار أستاذ التاريخ بجامعة ميامي (أوهايو) الفصول الخاصة بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للإصدارات السابقة من طبعات هذا الكتاب.

وقد تمت مراجعة هذه الطبعة الجديدة مراجعة كاملة وجددت من قبل ألونزو إل. هامبي أستاذ التاريخ المتميز في جامعة أوهايو. وللبروفسور هامبي عطاء كتابي غزير في السياسة والاجتماع. ومن تآليفه كتاب رجل الشعب (مان أوف ذي بيبل) وهو سيرة حياة الرئيس هاري ترومان، وكتاب لكي تعيش الديمقراطية: فراكلين روزفلت (فور ذي سيرڤايڤل أوف ديمكراسي)، وكتاب أزمة العالم في الثلاثينات (ذي وورلد كرايسس أوف ذي ثيرتيز). وهو يعيش ويعمل في مدينة أثينز (آثينا) بولاية أوهايو.

رئيس التحرير التنفيذي: **جورج كلاك**

مديرة التحرير: **ميلدريد سولا نيلي**

مدير تحرير الطبعة العربية: **مفيد الديك**

مديرة التصميم الفني: **مي تشي ياو**

تصميم صور الغلاف: **توم وايت**

أبحاث الصور: **ماغي جونسون سليكر**

In Pursuit of Equity: Women, Men, and the Quest for Economic Citizenship in 20th-Century America
By Alice Kessler-Harris
تأليف أليس كسلر-هاريس
Oxford University Press

2001
Roaring Camp: The Social World of the California Gold Rush
By Susan Lee Johnson
تأليف سوزان لي چونسون
W. W. Norton and Company

The Chief: The Life of William Randolph Hearst
By David Nasaw
تأليف ديفيد ماسّو
Houghton Mifflin Company

Pulitzer Prize for a distinguished book upon the history of the United States
(Awarded by Columbia University Graduate School of Journalism)
الكتب الفائزة بجائزة بوليتزر لكتاب مميز حول تاريخ الولايات المتحدة
(منحتها كلية الدراسات العليا في الصحافة في جامعة كولومبيا)

2005
Washington's Crossing
By David Hackett Fischer
تأليف ديفيد هاكت فيشر
Oxford University Press

2004
A Nation Under Our Feet: Black Political Struggles in the Rural South From Slavery to the Great Migration
By Steven Hahn
تأليف ستيفن هان
The Belknap Press of Harvard University Press

2003
An Army at Dawn: The War in North Africa, 1942-1943
By Rick Atkinson
تأليف ريك آتكينسون
Henry Holt and Company

2002
The Metaphysical Club: A Story of Ideas in America
By Louis Menand
تأليف لويس ميناند
Farrar, Strauss, and Giroux

2001
Founding Brothers: The Revolutionary Generation
By Joseph Ellis
تأليف چوزيف إليس
Alfred A. Knopf

SELECTED INTERNET RESOURCES
مواقع مختارة على الإنترنت

American Historical Association (AHA)
http://www.historians.org/index.cfm

American History: A Documentary Record
1492 - Present
http://www.yale.edu/lawweb/avalon/chrono.htm

The Avalon Project at the Yale Law School: Major Collections
http://www.yale.edu/lawweb/avalon/major.htm

Biography of America
http://www.learner.org/biographyofamerica/

Digital History
http://www.digitalhistory.uh.edu/

Documents for the Study of American History
http://www.ku.edu/carrie/docs/amdocs_index.html

Gilder Lehrman Institute of American History
http://www.gilderlehrman.org/

History Matters
http://historymatters.gmu.edu/

The Library of Congress American Memory: Historical Collections for the National Digital Library
http://memory.loc.gov/ammem/

The Library of Congress American Memory: Timeline
http://lcweb2.loc.gov/ammem/ndlpedu/features/timeline/index.html

National Archives and Records Administration
http://www.nara.gov

National Archives and Records Administration: Digital Classroom
http://www.archives.gov/digital_classroom/

National Archives and Records Administration: Our Documents: A National Initiative on American History, Civics, and Service
http://www.ourdocuments.gov/index.php?flash=true&

National Park Service: Links to the Past
http://www.cr.nps.gov/

National Park Service: History in the Parks
http://www.cr.nps.gov/catsig.htm

Organization of American Historians (OAH)
http://www.oah.org/

Smithsonian
http://www.si.edu/

The Historical Society
http://www.bu.edu/historic/

WWW Virtual Library: History: United States
http://vlib.iue.it/history/USA/

We the People
http://www.wethepeople.gov

The U.S. Department of State assumes no responsibility for the content and availability of the resources from other agencies and organizations listed above. All Internet links were active as of Fall 2005.

BIBLIOGRAPHY

قائمة المراجع

الكتب التي فازت بجائزة بانكروفت التقديرية للتاريخ الأميركي

RECENT PRIZE-WINNING BOOKS

The Bancroft Prize for American History
(Awarded by the Trustees of Columbia University)

2005
Israel on the Appomattox: A Southern Experiment in Black Freedom From the 1790s Through the Civil War
By Melvin Patrick Ely
تأليف ملفين باتريك
Alfred A. Knopf

From Jim Crow to Civil Rights: The Supreme Court and the Struggle for Racial Equality
By Michael J. Klarman
تأليف مايكل ج. كلارمان
Oxford University Press

Conjectures of Order: Intellectual Life and the American South, 1810-1860
By Michael O'Brien
تأليف مايكل أوبريان
The University of North Carolina Press

2004
In the Presence of Mine Enemies: War in the Heart of America, 1859-1863
By Edward L. Ayers
تأليف لادوارد آيرز
W.W. Norton and Company

A Nation Under Our Feet: Black Political Struggles in the Rural South From Slavery to the Great Migration
By Steven Hahn
تأليف ستيفن هان
The Belknap Press of Harvard University Press

Jonathan Edwards: A Life
By George M. Marsden
تأليف جورج م. مارسدن
Yale University Press

2003
Captives and Cousins: Slavery, Kinship, and Community in the Southwest Borderlands
By James F. Brooks
تأليف جيمس ف. بروكس
University of North Carolina Press for the Omohundro Institute of Early American History and Culture

The Indian Slave Trade: The Rise of the English Empire in the American South, 1670-1717
By Alan Gallay
تأليف ألان غاليه
Yale University Press

2002
Race and Reunion: *The Civil War in American Memory*
تأليف ديفيد دبليو بلايت
By David W. Blight
The Belknap Press of Harvard University Press